



٣٠١٠٢٠٠٠٠١٨٧٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا - فرع اللغة

البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية

للعامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي

﴿ ٨٣٧ هـ ﴾

رسالة مقدمة لنيل درجة " الماجستير "

تحقيق ودراسة

أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد

العام الجامعي

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

٩٤٠٤٠٠

١٨٧٤





بسم الله الرحمن الرحيم

(المقدمة)

الحمد لله المستحق للثناء والشكر على الوجه الذي يليق بجلاله وكمال علمه ﷻ يعلم مايلج في الأرض ومايخرج منها وماينزل من السماء ومايعرج فيها وهو الرحيم الغفور ﷻ (١)

وأصلي وأسلم على رسوله محمد بن عبد الله الهاشمي النبي الأمي وعلى آله وأصحابه المستكملين الشرف .. وبعد :

فان الدراسات النحوية في بلاد اليمن في القرون السابع والثامن والتاسع وبالأخص الأولين ، بلغت ذروتها ، فألفت كتب نحوية مستقلة مثل كتب ابن يعيش اليمني (٦٨٠ هـ) وابن أبي الرجال الخطابي (٧٠٢ هـ) وعن عـ علماء بشرح المتن النحوية كالجمل للزجاجي (٣٣٧ هـ) والمقدم المحسبه لابن بابشاذ (٤٦٩ هـ) وملحة الاعراب للحريز (٥١٦ هـ) والمفصل لجار الله الزمخشري (٥٣٨ هـ) وكافيه ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) وشافيته ، والتسهيل لابن مالك (٦٧٢ هـ) وغيرها وذاع صيت نخبة من العلماء الأفذاذ في هذه القرون الثلاثة سطرت اسماءهم بمداد الشكر والاحلال في كتب التراجم لما قدموا من كتب علميه مفيده للذين من بعدهم كأمثال ابن يعيش اليمني محمد بن علي (٦٨٠ هـ) وابن أبي الرجال عبد الله الخطابي (٧٠٢ هـ) والعلوي يحيى بن حمزة (٧٤٩ هـ) وابن بصيص أحمد بن عثمان شيخ النخبة بزييد (٧٦٨ هـ) والنجراني اسماعيل بن ابراهيم بن عطيه (٧٩٤ هـ) والشرجي عـ اللطيف (٨٠٣ هـ) وسيبويه اليمن ابن هـليل علي بن محمد (٨١٢ هـ) وصاحبنا ابن أبي القاسم الحسني (٨٣٧ هـ) والرصاص أحمد بن محمد من علماء القرن التاسع ، والنحري عبد الله بن محمد (٨٧٧ هـ) والخالدي أحمد بن محمد (٨٨٠ هـ) وغيرهم ممن ترجم لهم في الكتب التي عنت بتراجم علماء اليمن .

ومما تجدر الاشارة اليه أن كافيه ابن الحاجب حظيت باهتمام كبير ورغبة وافرة من علماء اليمن اما بشرحها أو اختصار شرح ابن الحاجب ، أو شرح كلام ابن الحاجب على كافيته ، أو اختصار شرح ما من شروحها ، أو وضع حاشية عليها .

ويعد العلامة على بن محمد بن أبي القاسم الحسني من كبار علماء اليمن في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجريين ، نبغ في شتى العلوم وبالأخص التفسير واللغة . وكتابه " البرود الضافيه في شرح الكافيه " خير شاهد على مكانته النحوية التي تبوأها .

وكتاب " البرود الضافيه ... " من أعظم الكتب النحوية التي تعرضت لشرح الكافيه في القطر اليمني على وجه الخصوص .

ومن هنا دفعتني الرغبة الملحة حبا للمشاركة في اخراج تراثنا الاسلامي الخالد القابع في مكتبات العالم هنا وهناك ، وبالأخص تراث الأمة الاسلامي في بلاد اليمن لننفض عنه غبار الزمن فوقع اختياري على كتاب " البرود الضافيه والعقود الصافيه الكافله للكافيه " للعلامة اليمني المفسر والمجتهد السيد على بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي لأمرين :

أولهما : أن هذا الشرح يمثل الصورة الحقيقية للدرس النحوي في بلاد اليمن في القرنين الثامن والتاسع الهجريين .

وثانيهما : أن ابن أبي القاسم من كبار علماء اليمن المفسرين والأصوليين والمحدثين والنحويين ، فأحببت أن أقدمه للقارئ ليوقف على جهوده العلمي وعلى عقليته النحوية الفذه من خلال كتابه " البرود الضافيه والعقود الصافيه .. " وقد قمت بتحقيق ودراسة قسم المرفوعات من هذا الكتاب ، وتتلخص الدراسة في فصلين : الفصل الاول يشتمل على :

أ - كلمة موجزة عن حياة ابن الحاجب ، وكافيته .

ب - ترجمة وافيه لشارح الكافيه العلامة ابن أبي القاسم تحدثت فيها عن : اسمه ونسبه ولقبه ، ومولده ، ونشأته وحياته العلمي ، وأسرته ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومكانته العلمي والثقافية ، ومؤلفاته ووفاته . بالقدر الذي أسعفتني به المصادر والمراجع التي تيسرت لي ووقفت عليها .

أما الفصل الثاني وهو التعريف بكتاب البرود الضافيه في شرح الكافيه فقد تحدثت فيه عن السبب في تأليف الكتاب ، ومنهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافيه ، ومصادره التي استقي منها في شرحه للكافيه وبينت أنها ثلاثة أنواع

كما بينت ان مذهب النحوى هو المذهب البصرى مع سرد الأدلة على ذلك ، وبينت أن مذهب الفقهي هو المذهب الزيدى بالأدلة الصريحة ، ثم تحدثت عن أدلتـه في شرحه ، وموقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها ، وموقفه من النحاة ، ومن مسائل الخلاف ، ثم تحدثت عن بعض ما يؤخذ عليه في هذا الشرح .

ثم حققت عنوان الكتاب ، ونسبة الكتاب لابن أبي القاسم ، وبينت ذلك بالأدلة والبراهين ، وازلت الشبهة التى دارت حول الكتاب من نسبه تـارة لجمال الدين ابن مالك ، وتارة لجمال الدين ابن هشام الأنصارى وبينت السبب في ذلك .

ثم ختمت هذا الفصل بوصف النسخة التى اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب ومنهجي الذى سلكته في تحقيقه ، وأرفقت نماذج من الكتاب المحقق .

أما بالنسبة للقسم الثانى من عملي تحقيق النص فقد حاولت - جاهداً - أن يخرج نص الكتاب ويبرز على الصورة التى أرادها المؤلف . ولذلك سلكت منهجا علميا في التحقيق يفي بالغرض ولا يثقل كاهل الكتاب ، ويرتضيه أهل الصنعة كما هو المتبع ، وقد بينت ذلك في منهجي في تحقيق النص . وفي نهاية الكتاب صنعت فهرس فنيه عامه ، حتى تسهل الاستفادة من الكتاب عند الرجوع اليه .

والحق الذى أدين الله به أنا وبحثي مدينان لمشرفي الفاضل الاستاذ المشارك الدكتور / سليمان بن ابراهيم العايد حيث تعهد البحث من أول لحظه الى هذه اللحظة بالرعاية والنصح والارشاد والتقويم ولولا فضل الله أولا ثم حرصه المستمر على متابعة البحث بصورة دؤبة لما خرج بهذه الصورة وما وجد فيها من خطأ فهو من زيغ الشيطان ونفث القلم ، وما برز منه على وجه التمام فهذا من توفيق الله ثم بجهـد استاذي الفاضل . فجزاه الله عني خير الجزاء وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

القسم الأول
الدراسة

الفصل الأول

وفيه :

ا - كلمة موجزة عن حياة ابن الحاجب وكافيته

ب - حياة ابن أبي القاسم ، وتشمل :

❁ اسمه ولقبه ونسبه

❁ مولده

❁ نشأته وحياته العلمية

❁ أسرته

❁ شيوخه

❁ تلامذته

❁ مكانته العلمية وثقافته

❁ مؤلفاته

❁ وفاته

وقد تَلَمَّذَ ابن الحاجب على عدد كبير من شيوخ عصره المبرزين في علوم الدين والعربية والقراءات وغيرها، من أبرزهم :

- أبو محمد القاسم بن فيَّرة الشاطبي شيخ القراءات في عصره (٥٩٠ هـ)
- وأبو الفضل محمد بن يوسف الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي (٥٩٩ هـ)
- وأبو الجود غياث بن فارس اللخمي المقرئ النحوي (٦٠٥ هـ)
- وأبو الحسن بن إسماعيل الأبياري (٦١٨ هـ) برع في علوم شتى كالأصول
- والقاسم بن عساكر الدمشقي المحدث المشهور (٦٠٠ هـ) وغيرهم من كبار علماء عصره رحمهم الله وإيانا آمين .

كما تلمذ عليه عدد من العلماء الأفاضل ممن يفتخر بهم من أبرزهم :

الرضي القسطنطيني النحوي (٦٩٥ هـ) ، والملك الناصر داود (٦٥٥ هـ) وإمام العربية بلا منازع في عصره جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢ هـ) وغيرهم ممن مجدهم الزمان وأثنى عليهم أهل عصرهم . ولم يفارق ابن الحاجب الحياة إلا بعد أن ترك أثراً يُخلد ذكره في الدنيا والآخرة .

فمن أشهر مصنفاته :

جامع الأمهات وهو مختصر في الفقه المالكي ، وله كتابان في علم الأصول " المنتهي ، ومختصره " ، أمّا العربية فله عدد من المؤلفات كالكافية وشرحها والشافية وشرحها ، ومنظومة الكافية " الوافية " وشرحها ، والأيضاح في شرح المفصل ، والأمال النحوية ، والأسماء المؤنثة السماعية ، والمقصد الجليل في علم الخليل ، وغير ذلك من المصنفات الأخرى .

وقد انتقل ابن الحاجب إلى جوار ربه في نهار الخميس السادس والعشرين من شهر شوال من سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة النبوية على صاحبها صلوات الله وسلامه . ودفن (رحمه الله) خارج الاسكندرية . (x)

(x) أعتمدت في حياة ابن الحاجب على المصادر التالية : ذيل الروضتين ١٨٢ ،

ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، وإشارة التعيين ٢٠٤ ، والبداية والنهاية ١٧٦/١٣

والبلغة ١٤٠ ، وبغية الوعاة ١٣٤/٢ ، وعلى الدراسات التي قامت حول ابن الحاجب .

" الكافية وأهميتها " —————

كافية ابن الحاجب من المتون النحوية النثرية ، وهي خلاصة نحوية موجزة ، أوفت بأبواب النحو ، مُحَضَّها لمسائل النحو فقط في أسلوب سهل ميسر غالبا ، تتسم بالطابع التعليمي الذي غلب على عصره ، وقد نهج ابن الحاجب في كافيته منهجا جعل علماء عصره يعجبون بها كل الأعجاب ، بسبب التقسيم العلمي السهل ، فقد جعلها قسمين : قسم المعربات وضمنه موضوعات الكلمة والكلام ، وعلامات الإعراب ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، وختم قسم المعربات بباب التوابع وتحدث في القسم الثاني من الكافية عن المبنيات ، وعن الأسماء وعن الأفعال ، وختم قسم المبنيات بحديثه عن الحروف .

والاختصار قاده إلى قلة الاستشهاد ، فلم يستشهد إلا ب (٢٦) شاهدا من كتاب الله ، و (١٣) شاهدا من الشعرو (٤) أمثال ، وبعض الأقوال العربية ، ولم يستشهد بحديث ، كما ضمن كافيته آراء لبعض العلماء ، وبعض لغات العرب ، فجاءت الكافية كافية وافية بمسائل النحو على الرغم من اختصارها وحق لها أن توصف بقول الشاعر :

يأطالبها للنحو الزم حفظها —————

واعلم يقينا أنها لك كافية —————

وطارت شهرتها في الآفاق ، وزاع وانتشر صيتها في المغرب قبل المشرق ، وأعجب بها الناس ، فتناولتها الأيدي ، بدءاً من المصنف وعلماء عصره بالشرح والتقريب فشرحها المصنف ، ونظمها وسمي نظمه للكافية " الوافيه " ثم تتابع

الناس على العناية بها على مر العصور شرحا ونظما ، كما ألفوا حولها حواشي وتعليقات واختصارات ، وترجمت إلى لغات أخرى كالفارسية والتركية والهندية .

ولا أعلم أن هناك مختصرا نحويا سواء أكان نظما أم نثرا لقي رواجاً وقبولا وانتشارا لدى العلماء كما لقيته الكافية من الشهرة والذيع والاعتناء * ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم * (١)

فكثرة شروح الكافية كثرة فائقة تجعلني أجزم بعدم خلو أى مكتبة فى العالم من وجود الكافية فيها أو شرح لها .

وقد أهتم الباحثون قديما وحديثا في دراستهم عن ابن الحاجب وكافيته على الأخص بسرد الشروح التى دارت حول الكافية وإعرابها ونظمها واختصارها وقد نيفت على مائة وستين ، وما ذلك إلا دليل واضح على أهميتها وشهرتها وانتشارها الواسع ، وعلى الرغم من هذه الجهود المضنية التى قام بها الباحثون (أثابهم الله) لاتخلو جهودهم من الهنات التى تكتنف البحث العلمى فى الغالب ، ولسنا فى هذه الوقفة بصدد ذكرها ، أو ذكر بعض منها . (٢) ومن أعظم وأوسع هذه الشروح شرح الرضى والمصنف .

١٨٧٤



(١) الجمعة آية ٤

(٢) من أبرز الجهود عمل الحاج خليفة فى كشف الظنون ١٣٧١/٢ ، وكذا بروكلمان فى تاريخه ٣٠٨/٥ - ٣٢٦ ، ودراسة الجنابى لابن الحاجب ٥٥ - ٦٨ ، وعمل أسامه الرفاعى فى مقدمته للفوائد ٣٠/١ - ٤١ ، وكذا محقق شرح الوافية ٢٧ - ٥٤ ، وأخيرا عمل محقق متن الكافية ٢٩ - ٥٠ ، وغيرهم .

حياة ابن أبي القاسم (*)

اسمه ونسبه ولقبه :

هو جمال الدين السيد علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن يحيى بن الناصر بن الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن اسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً ، العلامة الكبير ، والمفسر اليماني فهو حسني علوي هاشمي قرشي .

مولده :

لم تنص المصادر التي رجعت لها على تاريخ ولادة ابن أبي القاسم ، ولا المكان الذي ولد فيه ، إلا ما ذكره المؤرخ زباره في هامش البدر عند ترجمة ابن أبي القاسم بقوله : (وكان مولد صاحب الترجمة سنة ٧٦٩ تسعة وستين وسبع مائة) .

نشأته وحياته العلمية :

لم أقف على أي معلومة حول نشأة ابن أبي القاسم ، وعن حياته العلمية وكذا رحلاته في طلب العلم ؛ لأن المصادر أطبقت كل الإطباق وبخلت عن ذكر أي شيء من ذلك ولعل السبب - والله أعلم - ما ذكره الشوكاني عن علماء اليمن في غمط بعضهم محاسن بعض (٠٠٠) ولكن أبي ذلك لهم ماجلوا عليه من غمط محاسن بعضهم لبعض ودفن مناقب أفاضلهم (١)

(*) أعتدت في حياة ابن أبي القاسم على المصادر والمراجع التالية :

الضوء اللامع ٣/ ٣٢٣ . والبدر الطالع ١/ ٤٨٥ ، وأئمة اليمن لزبارة

٣٠٧ ، والأعلام ٥/ ٨ ، ومصادر الفكر ٢١ .

(١) البدر الطالع ٢/ ٩١ .

ويقول في موضع آخر : (لأنّ الزيدية مع كثرة فضلائهم ، ووجود أعيان منهم في كل مكرمه على تعاقب الأعصار ، لهم عناية كاملة ، ورغبة وافرة ، في دفن محاسن أكابرهم ، وطمس آثار مفاخرهم فلا يرفعون إلى ما يصدر عن أعيانهم من نظم ، أو نثر ، أو تصنيف رأسا ، وهذا مع توفر رغباتهم إلى الإطلاع على ما يصدر من غيرهم ، والاشتغال الكامل بمعرفة أحوال سائر الطوائف والإكباب على كتبهم التاريخية وغيرها .

وإنّي لأكثر التعجب من اختصاص المذكورين بهذه الخصلة التي كانت سببا لدفن سابقهم ولاحقهم ، وغمط رفيع قدر عالمهم ، وفاضلهم ، وشاعرهم ، وسائر أكابرهم .

ولهذا أهملهم المصنفون في التاريخ على العموم كمن يترجم لأهل قرن من القرون أو عصر من العصور وإنّ ذكروا النادر منهم ترجموه ترجمة مغسولة عن الفائدة ، عاطلة عن بعض ما يستحقه ، ليس فيها ذكر مولد ولا وفاه ، ولا شيوخ ولا مسموعات ، ولا مقروءات ، ولا أشعار ، ولا أخبار ؛ لأنّ الذين ينقلون أحوال الشخص إلى غيره هم معارفه وأهل بلده ، فإذا أهملوه أهمله غيرهم وجعلوا أمره (٢)

ولعل هذا الذي ذكره الشوكاني هو الذي حال بيني وبين أن أقف على شيء ذي بال في نشأة ابن أبي القاسم العلمية والعملية ، وحياته بصفة عامه في عصره ، وكذا عن رحلاته وتنقلاته في طلب العلم سواء في داخل اليمـم أم في خارجها .

أسرته :

ابن أبي القاسم ، من أسرة كريمة الأصل والفرع ، فهو كما ذكرت - ينتسب للأسرة الحسنية العلوية الهاشمية ، فهو من بيت فضل وعلم وكرم وملك . ومع ذلك كله لم نعلم عن أسرة ابن أبي القاسم إلا الشيء القليل الذي لا يشفي غلة

الباحث ويظفيء ظمأه في معرفه أحوال المترجم له ، ومن ثمَّ لانعرف أى شيء عن حياته مع أسرته ، ولم يعلم عن أخبار والده شيئاً إلا ما ذكره هو عن والده . في شرحه من قوله : (قال معني ذلك والدي " قدس الله روحه ") (١) وأستشف أن والده كان من أهل العلم ومع ذلك أغفلته كتب التراجم كغيره من آباء العلماء الفطاحل .

لكن أجزم أنَّ ابن أبي القاسم ترعرع ونشأ وشب في رحاب وكنف والده ، فتعهده والده بالعلم والرعاية الصحيحة ، فكان من شيوخه كغيره من العلماء . أما بالنسبة لأمه وإخوانه وبقية أسرته فلم أقف على شيء من أخبارهم إلا ما كان من شأن ولده ، إذْ عثرت في أثناء بحثي على ابنين له يُعدَّان من علماء عصرهم .

شيوخه :

تلقني ابن أبي القاسم العلم والمعارف عن شيوخ عصره في بلده ، ولم ينقل أنَّه رحل إلى خارج اليمن لتلقي العلم ، كما لم ينقل تفصيل وافٍ عن أسيادهم الذين أخذ عنهم ، إلا ما ندر ، غير أنه ذكر لنا بعض شيوخه في شرحه للكافي ومنهم :

١ - الفقيه المحقق إسماعيل بن إبراهيم بن عطيه النجراني ، تلقى علومه بمدينة صنعاء ، قرأ على المطهر بن تريك علم الصرف والمعاني والبيان والتفسير ، وأجازه بمحروس مدينة صنعاء .

كما قرأ على العلامة الكبير الإمام يحيى بن حمزة العلوي ، وأجازه في كتابه " الانتصار " .

وكان العلامة إسماعيل عالماً تقياً ورعاً فاضلاً ، نبغ على يديه جمع كبير من العلماء الأفاضل ، فكان من أجَلِّ تلامذته السيد علي بن محمد بن أبي القاسم ، وكذا السيد الهادي بن إبراهيم الوزير ، وغيرهما .

ومن مصنفاته :

أ - الأسرار الشافية في كشف معاني الشافيه .

ب - الخلاصة الشافية على المقدمة الكافية . (١)

توفي (رحمه الله بنجران سنة ٧٩٤ هـ أربع وتسعين وسبعمئة من الهجرة

النبوية (٢)

٢ - السيد شرف الدين أبو القاسم بن محمد :

وقد ذكره ابن أبي القاسم عشرات العشرات في شرحه للكافية ، وهو متأثر

به جدا ، ولم أجد له ترجمة في كتب التراجم التي وقفت عليها ، ولو لـ

يذكره ابن أبي القاسم في شرحه لما عرفنا عنه شيئا .

٣ - والد المؤلف ، محمد بن أبي القاسم بن محمد الحسني

وقد ذكره المؤلف في باب خبر " إِنْ " وأخواتها . ولم أعثر له على ذكر

في كتب التراجم على ماتقدم .

تلامذته :

كان العلامة ابن أبي القاسم من كبار علماء اليمن والزيديَّة خاصة فـ

عصره فتخرج على يديه جمٌّ غفيرٌ من طلاب العلم ، قال عنه الشوكاني :

" وكان صاحب الترجمة يُقَرِّى الطلبة في جميع علوم الاجتهاد ، وفي الأمهات

وسائر كتب التفسير " (٣) ، وبرغم ما اشتهر به من تدريسه لطلابه جميع علوم

الاجتهاد وكتب الأمهات الست والتفسير ، فإنَّ الزمن ضنَّ علينا بذكر أسماء هؤلاء

التلاميذ ، إلا ما ذكره الشوكاني من أنَّ محمد بن إبراهيم الوزير من جملـة

تلامذته فقط .

وعند البحث في كتب التراجم أهديت إلى بعض تلامذته وهم لا يتجاوزون

أصابع اليد الواحدة وهم :

(١) منه صورة في حوزتي .

(٢) انظر ترجمته في ملحق البدر الطالع ٥٦ ، ومصادر الفكر ٤١٩ .

(٣) البدر الطالع ٤٨٥/١

(١) السيد / محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضي بن المفضل ... ويلتقي نسبه مع نسب المؤلف في الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، وهو الإمام الكبير المجتهد المطلق المعروف بابن الوزير ، قرأ على معظم علماء عصره ، وتنقل في أرجاء اليمن لطلب العلم كما رحل إلى مكة لطلب الحديث . قرأ علم أصول الفقه على السيد علي بن محمد بن أبي القاسم ، وقرأ عليه أيضا علم التفسير ، قال عنه الشوكاني : " والحاصل أنه قرأ على أكابر مشايخ صنعاء وصعدة وسائر العداث اليمنية ومكة وتبحر في جميع العلوم ، وفاق الأقران ، واشتهر صيته ، وبعد ذكره وطار علمه في الأقطار) (١)

ولابن الوزير مصنفات كثيرة في شتي العلوم ، من أشهرها :

١ - العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم .

قال عنه الشوكاني : " لو خرج هذا الكتاب إلى غير الديار اليمنية لكان من مفاخر اليمن وأهله ولكن أبى ذلك لهم ماجلوا عليه من غمط بعضهم لبعض ودفن مناقب أفاضلهم " (٢)

٢ - الروض الباسم :

(اختصره من العواصم والقواصم السابق) .

٣ - ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان .

٤ - إيثار الحق على الخلق .

٥ - نصر الأعيان على شر العميان (في الرد على المعري) .

٦ - (البرهان القاطع في معرفة الصانع) .

وله غير ذلك من المؤلفات والرسائل . (٣)

(٢) أحمد بن محمد بن علي الرصاص من علماء القرن التاسع الهجري ، أخذ علومه على

يد العلامة ابن أبي القاسم ، وكان يقطن في السودة ومن مصنفاته : منهاج

الطالب في كشف معاني كافيته ابن الحاجب . (٤)

(١) السابق ٨١/٢ - ٨٢ . (٢) السابق ٩١/٢

(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٨٦/٦ ، والبدر ٨١/٢ - ٩٣ ، ومصادر الفكر ١٣٠ .

(٤) انظر ترجمته في مصادر الفكر ٤٢٢ .

(٣) الفقيه العلامة الفاضل إسماعيل بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عطية النجراني .

قرأ الكشاف وتجريده على العلامة ابن أبي القاسم ، ومن شيوخه أيضاً السيد أبو العطايا عبد الله بن يحيى بن المهدي ، والقاسم بن يحيى المؤيد ، والسيد صلاح بن عبد الله بن المهدي وغيرهم ، وكان عالماً كبيراً محققاً للعربية والتفسير ومن أجَلِّ تلامذته السيد صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير والسيد محمد بن عبد الله الوزير وغيرهم من أكابر علماء القرن التاسع . (١)

(٤) ابنه عبد الله بن علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني ، وهو من رجال الكلام والفقه ، توفي في حياة والده بصنعاء سنة ٨٢٩ هـ ومن مصنفاته :
- تنفيذ مذهب آل .

- فتح العقيدة في شرح القصيدة .

- الشمس الكاشفة لشبهة الفلاسفة .

- فاتحة العُلا في الرد على ابن علا (٢)

(٥) ابنه الملك الإمام المهدي صلاح بن علي بن أبي القاسم الحسني ، وكان حكمه سنة ٨٤٠ هـ فَنَاصَبَه فيه الأمير قاسم بن سنقر ، وقبض عليه وحبسَه في صنعاء ، وبقي في السجن حتى احتالت في إخراجه زوجته فاطمة بنت الحسن وسار إلى صعدة ، وعاد إلى صنعاء بجيش عظيم لاستعادة ملكه سنة ٨٤٢ هـ ، ولكنه أُسِرَ ، ونُهب جميع مافي حوزته ، وسجن بصنعاء حتى مات فيه ، وكان موته سنة ٨٤٩ تسع وأربعين وثمانمائة ، وقبره بصرح مسجد موسي المعروف بصنعاء (رحمه الله تعالى) .
ومن مصنفاته :

*** النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب ، وهو مختصر من شرح والده .

على بن أبي القاسم على الكافية . (٣)

(١) انظر ترجمته في ملحق البدر الطالع ٥٧ .

(٢) انظر ترجمته في مصادر الفكر ١٣٠

(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣/٣٢٣ ، وملحق البدر ١٠٧ ، وأئمة اليمن

٣٢١ ، والأعلام ٩٩/٣ ومصادر الفكر ٦٤٨ .

مكانته العلمية وثقافته :

كان ابن أبي القاسم واسع الاطلاع . تلقى علومه على كبار علماء عصره فأجاد الفقه والحديث والتفسير والفرائض وعلم المنطق والجدل ، والنحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة وعلم العروض حيث درّسها دراسةً عميقةً جعلت منه إماماً ومنازلة ، يقصده طلاب العلم ، وكفاه فخراً أن يكون من تلاميذه الذين تخرجوا على يديه ممن يشهدون له على قوة مكانته العلمية العلامة ابن الوزير صاحب العواصم الذي فاق أقرانه وذاع صيته . وهو من كبار مجتهدي علماء عصره ، قال عنه الشوكاني :

(..... العلامة الكبير مؤلف تجريد الكشف التفسير المشهور وكان صاحب الترجمة يقرئ الطلبة في جميع علوم الاجتهاد ، وفي الأمهات الست ، وسائر كتب التفسير) (١)

وقال فيه تلميذه ابن الوزير بعض الأبيات يذكر فيها مكانة شيخه العلمية ويعاتبه على مابدا منه :

عرفت قدرى ثم أنكرته	فما عدا بالله مما بدا .
وكل يوم لك بي موقف	أسرفت في القول بسوء البدا
أمس الشناء واليوم سوء الأذى	يأليت شعري كيف نضحي غدا
ياشيبة العترة في وقتله	ومنصب التعليم والاهتدا
قد خلع العلم رداً الهدي	عليك والشيب رداً الردى
فصن رداً عليك وطهرهم	عن دنس الإسراف والاعتدا (٢)

وخلاصة القول في ذلك إن كتابه (البرود الضافية في شرح الكافية) خير شاهد وأصدق دليل على قوة مكانته العلمية وعلى سعة اطلاعه العلمي حيث ضمنه كثيراً من العلوم على سبيل الاستطراد والتدليل علي ما يذهب له ، فالكتاب أولاً يمثل مكانته النحوية والصرفية التي تبوأها إذ ضمنه معظم أقوال سابقيه ومعاصريه حيث بلغ عدد النحاة الذين استشهد بأقوالهم قرابة مائة وخمسة وعشرين .

وزاد على ذلك آراءه واختياراته وترجيحاته كما نجده ضمن شرحه مقتطفات من
 فقه اللغة (١) وعلم العروض (٢) والبلاغة (٣) والفرائض (٤) والتفسير (٥)
 وعلم المنطق (٦) وغير ذلك من العلوم كل ذلك يشهد ويؤكد ماوصله ابن أبي
 القاسم من مكانة عالية ودرجة رفيعة في العلم مُحَقِّقٌ له أَنْ يقصده طلاب العلم من
 داخل اليمن .

مؤلفاته :

- خلف ابن أبي القاسم تراثا علميا لأبائه يدخره عند الله (عز وجل)
 ومعظم الذى خلفه يدور حول خدمة كتاب الله العظيم ، ومصنفاته هي :
- (١) ((البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية
 وافية)) وهو الكتاب الذى نقوم بتحقيقه ودراسته وسوف أتحدث عنه بالتفصيل .
- (٢) ((تجريد الكشف مع زيادة نكت الطاف)) وهو مخطوط في مجلدين فرغ من تأليفه
 سنة ٧٩٥ هـ له عدة نسخ بالجامع برقم ٤٥ ، ٢٥٠ ، ٤٧ ، كما له نسخة في
 الأمبروزيانا برقم ٤٥ وكذا في مكتبة خدابخش .
- (٣) التفسير الكبير في ثمانية مجلدات ، قال عنه الشوكاني : " وروى أَنَّ له
 تفسيراً حافلاً في ثمانية مجلدات " (٧) منها جزء في شستر بثي برقم
 (٤١٩٥) أنجزه سنة ٧٨٩ هـ .
- (٤) الدر الشفاف المنتزع من الكشف ، وهو في مجلد واحد اختصره من كتابه
 السابق «التجريد» .
- (٥) الرسالة التى ترسل بها على تلميذه ابن الوزير ، وكانت سببا في تصنيف
 كتاب (العواصم والقواصم) حيث يذكر ابن الوزير كلام شيخه في الرسالة
 ثم ينسقه نسفا بإيراد الحجج والبراهين .

-
- (١) انظر ص ٦ ، ١٠٤ . (٢) انظر ص ٩٨ ، ٩٩ . (٣) انظر ص ١١ ، ١٦٨ .
 (٤) انظر ص ٧٨ . (٥) انظر ص ١٢٤ . (٦) انظر ص ١١١ ، ١٤٤ .
 (٧) البدر ٤٨٥/١ .

وهذه الثروة التي خلفها ابن أبي القاسم منها مآسِم من ويلات الزمن ووصل إلينا بكامله ، ومنها مالعبت به رياح التغيير وصروف الليالي ، فوصل اسم الكتاب إلى أسماعنا دون المسمي ، ومنها ماوصل جزؤه ولم يعلم أيــــن باقيه .

ومؤلفات ابن أبي القاسم لم تر النور-فيما أعلم - على الإطلاق . وهي الآن قابعة في زوايا المكتبات العالمية في أرجاء المعمورة تنتظر يداً أمينة وجهوداً مخلصه ، ونية صادقة لتنفض عنها غبار الزمن ، وتعيد لها الحياة ، وتجدد ذكرى عالم من علماء اليمن باع الدنيا بالآخرة ، في خدمة كتاب الله ، وعكف طيلة حياته في تدريس العلم لطلابه . (١)

وفاته :

انتقل ابن أبي القاسم إلى جوار ربه سنة ٨٣٧ سح وثلاثين وثمانمائة من هجرة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) .
ولم تذكر لنا كتب المصادر اليوم أو الليلة والشهر الذي توفي فيه كما لم تذكر المكان والبلد الذي دفن فيه .
رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته آمين .

(١) اعتمدت في حصر مؤلفات ابن أبي القاسم على البدر الطالع ١/٤٨٥ ، والأعلام

٨/٥ ، ومصادر الفكر ٢١ ، وفهرس مكتبة الجامع الكبير بصنعاء .

الفصل الثاني

التعريف بكتاب « البرود الضافية والعقود الصافية » وفيه :

- ❁ السبب في تأليف الكتاب
- ❁ منهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافية
- ❁ مصادر الكتاب
- ❁ مذهبه النحوي
- ❁ مذهبه الفقهي
- ❁ أدلته
- ❁ موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها
- ❁ موقفه من النحاة
- ❁ موقفه من مسائل الخلاف
- ❁ بعض المآخذ التي وقع ابن أبي القاسم فيها
- ❁ تحقيق عنوان الكتاب
- ❁ تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف
- ❁ دحض شبهة حول الكتاب
- ❁ وصف النسخة
- ❁ منهجي في تحقيق النص
- ❁ نماذج من المخطوطة

السبب في تأليف الكتاب :

لم يشر ابن أبي القاسم في مقدمة كتابه إلى الأسباب التي دفعته لشرح كافية ابن الحاجب بالتصريح ، وإن كان ألمح لذلك إلماحا في مقدمته ، حيث يقول :

(وقد كنت فيما غبر من الحقب ، ألقى عليها مذاكرة على جماعة من الطلب ، تشتمل على فوائد حسان ونخب ، وتزيد على شروحها في بيان ماخفي منها وإبراز ما احتجب ، ، فرأيت رقمها في كتاب ، وإظهارها للطلاب ، رجاء المشاركة في الثواب ، والظفر بدعاء مستجاب ، يلحقني بعد أن أوارى في التراب ، وينفعني يوم الحساب ، وهذا حين ابتدئ ، والله أسأل أن يوفق للصواب) (١)

منهج ابن أبي القاسم في شرح الكافية :

كان لتمرس ابن أبي القاسم في تدريس طلابه فترة من الزمن الأثر الواضح في توسيع ثقافته العلمية والنحوية على وجه الخصوص ، فجاء أسلوبه في الكتاب سهلا ميسرا ، بعيدا عن الغموض والتعقيد ، ولم يُغرق في الجدل المنطقي الذي غلب على مؤلفات القرن الثامن والتاسع الهجريين ، فجاء جدله واضحا سهلا وعلى ذلك لا يجد القارئ أية صعوبات تواجهه في فهم النصوص والقضايا النحوية ، مع أنه سلك في منهجه التطويل والشمول وهو منهج الأندلسيين علي عكس المشاركة .

فقد سار ابن أبي القاسم في شرحه على ترتيب الكافية دون تقديم أو تأخير من أولها إلى نهايتها .

وفي مقدمة كتابه - بعد أن حمد الله وأثنى عليه (جل جلاله) وصلّى وسلم على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وذكر فضله وفضل العربيين -

(١) انظر ص ٢ (مقدمة المؤلف) .

وذكر مؤسس علم النحو وتعريف علم النحو - أشار لمنهجه الذى سيسلكه في شرحه للكافية بقوله : (وسميتها بـ " البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية " التى اعتبرها كلُّ عالم مهذب وهي : مبهم يعين ، وخطأيبين ، ومعدوم يخترع ، ومفترق يجمع ، وناقص يكمل ، ومجمل يفصل ، ومسهب يشذب ، ومختلط يرتب) (١)

هذا هو المنهج الذى ارتضاه ابن أبي القاسم في شرحه للكافية وسار عليه .

مصادر الكتاب :

استفاد ابن أبي القاسم في شرحه للكافية من التراث العلمي الذى خلفه مَنْ تَقَدَّمَه من النحاة وعلى الرغم من ذلك كله لم يصرح في مقدمة كتابه « البرود » إلى المصادر التى أفاد منها في شرحه للكافية ، وبعد النظر والتدقيق فى قراءة الكتاب استطعت - بفضل الله - أن أقف على مصادره ، وهي تتلخص فى ثلاثة أنواع :

النوع الأول :

نجد ابن أبي القاسم اعتمد في شرحه على كتب ابن الحاجب النحويّة المتمثلة في شرح الكافية ، وشرح المفصل ، والأمالى النحوية ، وشرح الوافية حيث نقل عنها كثيرا في شرحه .

كما أفاد من مفصل الزمخشري ، ومقدمة ابن بابشاذ ، والتخمير فى شرح المفصل لصدر الأفاضل ، وشرح الكافية (الأزهار الصافية) ليجي بن حمزة العلويّ وكذا أفاد من شرح الكافية للرضيّ نجم الدين ، والسيد ركن الدين الاسترابادى حيث اعتمد على هذه الكتب في شرحه كثيرا بإشارته بالنقل عن هذه المصادر إلى جانب غيرها .

النوع الثاني :

ضمن ابن أبي القاسم شرحه كثيرا من آراء النحاة واللغويين السابقين من عصر سيبويه إلى عصره ولكني لا أستطيع أن أجزم بالقول : إنه وقف على كتب أصحابها مباشرة أو نقل آراءهم من كتب حوت تلك الآراء ، غير أنه فيما يظهر أفاد من كتاب سيبويه من نقل آراءه وآراء شيوخه وكذا معاني الفراء ، والمقتضب للمبرد ، وأصول ابن السراج ، وكتب الفارسي ، وابن جني ، وكتب السهيلي بنقل آرائهم ، كما أفاد من كتب ابن عصفور كالمقرب وشرح الجمل كما أفاد من كتب ابن مالك كالتسهيل وشرحه وشرح الكافي الشافيه ، وكتب أبي حيّان كالتذيل وبالأخص الارتشاف ، فنجد ابن أبي القاسم أفاد من كتب المتأخرين بنقل آرائهم وماتضمنته كتبهم من آراء النحاة المتقدمين فيما أزعّم ، كما أفاد من كتب اللغة والنوادر كفصيح ثعلب وشرحه لابن درستويه ، وكذا معجم الصحاح للجوهري وماتضمنته هذه الكتب اللغوية من أقوال اللغويين ، كما أفاد من كتب البلاغة والأدب ككتب الجاحظ ، ومفتاح العلوم للسكاكي ، وإيضاح القزويني بنقل آرائهم .

النوع الثالث :

ضمن ابن أبي القاسم كتابه " البرود " حكاياته وسماعاته عن شيوخه كوالده محمد بن أبي القاسم ، وكذا شيخه السيد شرف الدين أبو القاسم بن محمد ، وهذا الأخير نقل عنه كثيرا في شرحه وهو متأثر به جدا .

وخاتمة القول نجد ابن أبي القاسم غرّب كتب السابقين من النحاة واللغويين وغيرهم إلى جانب علمه الغزير واطلاعه الواسع لمعظم الفنون ، كل ذلك جعل منه مادة ضخمة لكتابه " البرود الضافية والعقود الصافية " وحق له أن يسميه بهذا العنوان الذي يوافق فيه الاسم المسمي ، فجاء الكتاب حاويا للكثير من أقوال النحاة واللغويين وغيرهم من السابقين والمعاصرين له في عقد منسق بديع ، وفي أحكام متقن رفيع، وتسلسل منظم .

مذهبه النحوى :

نهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافية منهج النحاة المتأخرين وبالأخص النحاة الأندلسيين ، فكان يستقصي آراء البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم من العلماء في أي مسألة نحوية ، ويستعرض آراءهم على اختلاف مشاربهم وتنوع نزعاتهم ، وبرغم هذا المنهج الشامل الذى سلكه ، وألزم به نفسه في كتابه نجد ميله وهواه وصفوه مع البصريين ، فقد أكثر الاستشهاد عن علماء البصرة في كثير من المسائل النحوية ، وكان مؤيداً لآرائهم في الغالب ، ودفاعه عنهم كان واضحاً ، كما أنه أكثر من الاستشهاد بأقوال سيبويه في شرحه ولم يخالف قط ، وإنما كان ينتصر له ، ويدافع عنه ، كل ذلك يدل ويبرهن على ميله البصرى ، وفي جانب الكوفيين والمتأخرين استشهد بأقوالهم ولم يُعرض بأحد منهم ولم يغض من شأن المدرسة الكوفية ولا من نحاتها ، وكذا النحاة المتأخرين ، لكنه رد على الكوفيين ولم يوافقهم ، ووصل به هواه البصرى إلى أن يرد على شيوخ المدرسة الكوفية كالكسائي والفراء وشعلب ، وكذا بعض النحاة المتأخرين .

وتتضح بصريته من ثلاثة أمور :

الأول : موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين :

تصدى ابن أبي القاسم لآراء الكوفيين بالرد والتفنيد في الخلافات النحوية بين المدرستين فرجح مذهب البصريين في اشتقاق الاسم ، وفي جواز صرف غير المنصرف للضرورة و التناسب ، وفي رفع اسم " ما " (١) وغير ذلك من المسائل التي فصلت القول فيها في مبحث موقفه من مسائل الخلاف .

الثاني : اعتماده الأصول البصرية :

قال ابن أبي القاسم في الممنوع من الصرف : (واعلم أن صرف غير المنصرف للضرورة حسن جيد لأنه رد فرع إلى أصل ، وهو كثير) (٢) وهذا أصل من أصول البصريين .

(١) انظر ص ١٨ ، ٧٣ ، ٢٧٥ .

(٢) انظر ص ٧٣ ، والمسألة في الأنصاف ٤٨٩/٢ ، ٥١٤ .

الثالث : تفضيله لمصطلحات البصريين :

عند شرحه لقول ابن الحاجب (بغيرهَاءِ) قال : (ولو قال : بغير — تاء لكان أولى لموافقة اصطلاح البصريين ٠٠٠٠ (١))

مذهبه الفقهي :

ذكر المترجمون لابن أبي القاسم أنه كان زيدياً المذهب ، وهو يعد من كبار مجتهدي المذهب الزيدي ، واشتهر عن ابن أبي القاسم أنه شديد الحرص على نشر المذهب الزيدي بكل ما أوتي من سبل ووسيلة ، وكان يرفض الاجتهاد لطلابيه في الخروج عن المذهب الزيدي ويطالبهم بالتقليد ، وجعل من نفسه حصناً منيعاً للدفاع عن المذهب الزيدي ، مما أدى إلى الخصومة بينه وبين تلميذه حاملاً لواء السنة في صنعاء العلامة المجتهد محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير عندما خرج عن المذهب الزيدي واجتهد ، ترسل عليه شيخه ابن أبي القاسم برسالة تدل على عدم إنصافه ، ومزيد تعصبه لمذهبه الزيدي (سامحه الله) فرد عليه بكتابه الموسوع (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم) وسوف أورد بعض ما يشعر بزيديته من كتابه " البرود الضافيه ٠٠٠٠٠٠ " ١ - عند استشهاده بأقوال علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) يقول : (عليه السلام) (٢) لكنه عندما ذكر عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) سكت ولم يترض عنه (٣) وهذا هو مذهب الزيدية في حق أصحاب رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ورضي الله عنهم جميعاً .

٢ - عند استشهاده بقول عالم من آل البيت كيجي بن حمزة العلوي والسيد شرف الدين أبو القاسم وغيرهما يدعو لهم ويترضي عنهم كقوله : (برّد الله مهجعه ، قدّس الله روحه ، رحمه الله ، نور الله حفرته ، ٠٠٠٠) ولم يفعل ذلك مع بقية العلماء الأجلاء (غفر الله لي ولهم) وهذا أيضاً من تعصب الزيدية .

٣ - وأختم الأدلة بدليل قاطع على مذهبه الزيدى قوله وهو يمثل : (..... كما تقول : " زيدية " ، وحنفية " ، وشافعية " فيدخل أتباعهم معهم) (١)

أدلتـــــــــــــــــه :

استشهد ابن أبي القاسم في كتابه " البرود " على جميع ما يعرض له من المسائل والقضايا النحوية بالأدلة التي اعتمد عليها النحاة قبله وهي : السماع ، والقياس ، والأجماع .

١- السماع :

ويشمل كلام الله (القرآن الكريم) ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم (الحديث الشريف) وكلام العرب الفصحاء من شعر ونثر .

١ - القرآن الكريم :

كان القرآن الكريم بجميع قراءاته رأس المصادر التي اعتمد عليها في تأييد المسائل والقضايا النحوية ، ولا فرق عنده بين القراءات الصحيحة المتواترة والشاذة فجميعها في نظره سواء ؛ لأنها جميعاً مروية عن رسول الله والقراءة سنة متبعة ، وعلى ذلك فالقراء لا يأتون بشيء من تلقاء أنفسهم ولهذا وجدنا ابن أبي القاسم يحترم القراءات والقراء ولم يقف موقف المعاند والرافض لبعضها كما فعل بعض العلماء لميلهم النحوى لمدرسة ما ، أو رمى أصحابها بالخطأ واللعن ، بل وقف مدافعاً ومنافحاً عن كتاب الله وقراءاته فتصدى للمبرد بالرد عليه في قول الله تعالى : ﴿ ان هذان لساحران ﴾ بقوله : (وهو باطل برواية الثقات) (٢)

وابن أبي القاسم في استشهاده بالقراءات في الغالب لا ينسب إلا القليل وسوف اكتفي بالإشارة إلى بعض منها مما ورد في الجزء المحقق ، من ذلك قول ابن أبي القاسم :

" وحركة الإتياع ، نحو قراءة (الحمد لله) بكسر الدال ، ورويت عن زيد بن علي ، وقراءة (للملائكة أسجدوا) بضم التاء ، وحركة النقل ، نحو قراءة ورش (ألم تعلم أن الله) (١)

ومن ذلك في جواز تسكين وسط الكلمة قال :

" ، وأنَّ أبا عمرو حكاه لغة ، واستدل على جوازه في السعة بقراءة ومن قرأ (ورسلنا لديهم) (فتوبوا إلى بارئكم) (وبعولتهن) بإسكان اللام ، والهمزة ، والتاء) (٢)

ومن ذلك قوله في الاستدراك على ابن الحاجب في الإعراب التقديرى :

" واعلم أنه بقي عليه من التقديرى صور ، منها المدغم ، نحو : (وترى الناس سكارى) (والعاديات ضبحا) (وقتل داود جالوت) (٣) ، وقد استشهد باثنتين وعشرين قراءة لم ينسب منها إلا أربعاً فقط . (٤)

ب - الحديث النبوى :

كما استشهد ابن أبي القاسم بالحديث النبوى في تأييد المسائل والقضايا النحوية شأنه في ذلك شأن ابن مالك (رحمهما الله) .

ولم يقف من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم موقف المعارضين كما استشهد بالآثار الواردة عن أصحاب رسول الله رضوان الله عليهم ، فكان عدد ما استشهد به أحد عشر حديثاً وأثراً . (٥)

ج - كلام العرب الفصحاء :

من الأدلة التى اعتمد عليها ماسمع من أقوال العرب الفصحاء الأقحاح من شعر ونثر .

(١) انظر ص ٢٨ - ٢٩ . (٢) انظر ص ٤٢ . (٣) انظر ص ٦٩ .

(٤) انظر فهرس الآيات ص ٢٨٠ (٥) انظر فهرس الأحاديث والآثار ص ٢٨٥

أمّا بالنسبة للنثر فنجدّه استشهد بأقوال العرب وخاصة التي رواها سيبويه ، كما استشهد بحكمهم وأمثالهم على تثبيت القواعد النحوية .
و أمّا بالنسبة للاستشهاد بالشعر العربي فقد عني به عناية فائقة وأكثر من الشعر في دعم قضايا النحوية حتى بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها في الجزء المحقق أكثر من مائتي شاهدٍ وهو عدد كبير إذا ما قيس بالحجم المحقق .
ولم يكن المصنف مهتماً أو حريصاً على توثيق شواهد الشعرية فلم ينسب منها إلا تسعة أبيات فقط " (١)
كما تمثل بتسعة أبيات لشعراء متأخرين (٢) ولم يكن مبتدعاً وإنما سبقه نحاة تمثلوا بها كما أثبت ذلك في هوامشها .

٢ - القياس :

من الأدلة النحوية القياس في إثبات القواعد النحوية ولا يلجأ إليه إلا في حالة عدم وجود السماع .
وقد لجأ إليه المصنف ، من ذلك قوله (وقد جاء في ثنائي منع الصرف في الشعر وهو القياس ، وقال :

.. يحدو ثمانى مولعا بلقاحها : (٣)

ومن ذلك قوله في (أحمر) علما ثم نكر :

(والمذاهب أربعة :

الأول : المنع : وهو مذهب سيبويه ، للوزن وشبهه بأصله ، لأنه قد صار

نكرة كما كان فيعتبر فيه ما كان يعتبر قبل التسمية .

الثاني :

ثم قال : (ويدل على مذهب سيبويه السماع والقياس . أمّا السماع فـروى

أبو زيد

(١) انظر ص : ٤ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ .

(٢) انظر ص ١٤ ، ٧٣ ، ٢١٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ .

(٣) انظر ص ١١٠

وأما القياس: فهو أَنَّ شبه العلة في هذا الباب علة .

وقد وجد هذا في مواضع :

الأول : أسود وأرقم فإننا اعتبرنا وصفيته مع زوالها .

الثاني : ألف الإلحاق وألف التكثير فإنهما منعتا ، لشبههما بتاء التانيث
أو ألف التانيث .

الثالث : (١)

٣ - الإجماع :

ومن الأدلة التي اعتمدها ابن أبي القاسم في تشبيت قواعده النحوية ما أجمع عليه جمهور النحاة وقد أخذ به في الرد علي متأخرة المغاربة فـ في أقسام الكلمة فقال :

(قوله : " وهي اسم ، وفعل ، وحرف " لا خلاف في فسمتها إلى هذه الأقسام الثلاثة ، وأنه لا رابع لها ، إلا ما زعم بعض متأخرة المغاربة أَنَّ شَمَّ رابعاً سماه خالفه وهو أسماء الأفعال ليست عنده اسماً ولا فعلاً ، ولا حرفاً . وهو فاسد ، لأنه إما أَنْ يكون داخلاً في الثلاثة أو لَوْ أَنَّ لم يكن داخلاً فهو خارق للإجماع ، لأنهم على أَنَّهُ إما اسم ، وإما فعل . وقوله قول ثالث يتضمن نفياً الأولين .) (٢)

موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها :

من السمات البارزة عند ابن أبي القاسم (رحمه الله) كثرة الاستشهاد بآراء النحاة من عصر سيبويه إلى عصره حيث بلغ عدد النحاة الذين استشهد بآرائهم في شرحه زهاء سبعين نحويّاً ، وقد تتبععت هذه الآراء التي استشهد بها في كتب أصحابها النحوية وغير النحوية ، وفي كتب أمهات النحو المشهورة وقد وفقت في تخريج الكثير منها بل لم يبق إلا القليل الذي لم أستطع الوصول لتخريجه .

ومن الصدق والعدل والإنصاف لابن أبي القاسم أنه كان إماماً محققاً في نسبة الآراء النحوية لأصحابها إلا ما ندر منه وهو من قبيل السهو ، وهذا الأمر ليس بالسهل اليسير لمن يحشد في كتابه هذا الجم الغفير من أقوال النحاة واللغويين ، وإن دل على شيء فإنما يدلنا على سعة اطلاعه ومدى قدرته العلمية على الاستيعاب وترتيب آراء النحاة واللغويين وصيها في قالب علمي محكم ، مع نسبة كل قول لصاحبه ، رحم الله ابن أبي القاسم على هذا العمل والجهـد العظيم .

موقف ابن أبي القاسم من النحاة :

ذكرت في مذهب ابن أبي القاسم النحوي أنه يميل لمذهب البصريين في آرائه وفي مسائل الخلاف ، ومع ذلك الميل كان له اختيارات وترجيحات لبعض آراء النحويين الكوفيين وغيرهم من النحاة المتأخرين إلى عصره . ومع ذلك كله نجد ابن أبي القاسم وهو يستعرض هذه الآراء كأن يدخلها تحت ميزان العقل ومرآة الفكر فما اطمأن له اختاره وانتصر له ، وما خالفه واه وعقله رفضه بشدة وردّه وفنّده . وعلى ذلك نجده تعقب كثيراً من العلماء بالرد لآرائهم ولم يكن علماء البصرة بمعناى عنه إلا سيئوياً فقد أكثر من النقل لآرائه ولم يخالفه قط بل كان ينتصر له ويعتذر عنه ويرد على خصومه (١) وكذا شيوخه الخليل وأبو عمرو . فقد رد على الأخفش في موضع واحد (٢) وانتصر له في ثلاثة مواضع (٣) كما رد على المبرد في خمسة مواضع (٤)

كما أنه تعقب شيوخ المدرسة الكوفية بالرد فنجده رد على الكسائي في موضع واحد (٥) ورد على الفراء في ثلاثة مواضع (٦) ، كما رد على ثعلب في موضع واحد (٧) وانتصر للفراء في موضعين (٨) ، كما رد على كبار النحاة

(١) انظر بعض موافقاته أو دفاعه أو انتصاره لسيبويه ص : ٨٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ،

١٩٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٦٧ . (٢) انظر ص : ١٤٦ .

(٣) انظر ص : ٦١ ، ٨٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ . (٤) انظر ص : ١٢٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٩٥ .

(٥) انظر ص : ٨٣ . (٦) انظر ص : ٨٠ ، ٩٨ ، ١٤٦ . (٧) انظر ص : ١٤٩ .

(٨) انظر ص : ٩٥ ، ١٠١ .

كالزجاج في موضعين (١) وانتصر لتلميذه الزجاجي في موضع (٢) ورد على السيرافي في موضع (٣) ، ورد على الفارسي في أربعة مواضع (٤) وانتصر له في موضع (٥) ، كما رد على ابن بابشاذ في موضع (٦) ورد على السهيلي في موضع (٧) ورد على الرازي في موضع (٨) ورد على الجزولي في موضع (٩) ، ورد على صدر الأفاضل في موضع (١٠) ورد على ابن عصفور في موضع (١١) ورد على ابن مالك في موضع (١٢) ووافقه في موضع (١٣) ورد على نجم الدين الرضائي في موضع (١٤) ورد على ركن الدين في أربعة مواضع (١٥) ، وتعقبه في موضع آخر بقوله :
(قلت : وما ذكره غير شامل) (١٦) .

كما رد على ابن حيان الأندلسي في ثلاثة مواضع (١٧) ، ورد على يحيى بن حمزة العلوي في موضعين (١٨) ووافقه في موضع (١٩) .
ولم يسلم منه شيوخه فنجد رد على شيخه السيد شرف الدين في موضع (٢٠) .
ولم يقف ابن أبي القاسم عند ذلك بل رد على النحاة كافة أو بعض منهم بقوله : (وهذا كلام النحاة وفيه تعسف) (٢١)

كما رد على متأخرة المغاربة في قسمة الكلمة إلى أربعة أقسام (٢٢) وتعقب الأصوليين في قسمة الخبر ورد عليهم (٢٣) .

وأود أن أشير إلى أن هذه الدراسة لموقف ابن أبي القاسم من النحاة في الرد عليهم أو الانتصار أو الموافقة لهم تمثل جزءاً يسيراً من كتابه تكمن من أول الكتاب إلى نهاية قسم المرفوعات فقط . (٢٤)

-
- | | | |
|--|-------------------------------|-------------------|
| (١) انظر ص : ٩٧ ، ١٢٠ | (٢) انظر ص : ١٤٩ . | (٣) انظر ص ١٢١ . |
| (٤) انظر ص : ٧٨ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ٢٣٩ . | (٥) انظر ص : ١٦ ، ١٧ | |
| (٦) انظر ص : ١١٢ . | (٧) انظر ص : ١٢٤ . | (٨) انظر ص : ٢٣٨ |
| (٩) انظر ص : ٧٨ . | (١٠) انظر ص : ٢٠٠ | (١١) انظر ص : ١٢٧ |
| (١٢) انظر ص : ٢٣٩ . | (١٣) انظر ص : ١٠٨ | (١٤) انظر ص : ٧٣ |
| (١٥) انظر ص : ٢٤ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٤٤ . | (١٦) انظر ص : ٢٤٢ | |
| (١٧) انظر ص : ٨٥ ، ١٢٠ ، ٢٤٠ | (١٨) انظر ص ٢٠٠ ، ٢٣٨ | (١٩) انظر ص : ١٤٤ |
| (٢٠) انظر ص : ٥٩ ، ٦٠ | (٢١) انظر ص : ١١٠ ، ١٦٨ ، ١٧٢ | |
| (٢٢) انظر ص : ٨ | (٢٣) انظر ص ١١ | |
- (٢٤) هذا هو الجزء الذي التزمت بتحقيقه ودرسته بدقة مع الالمام لباقي الكتاب بقدر استطاعتي ، ولو دقت النظر فيه كله لبلغ السيل الزبي وبالله التوفيق .

موقف ابن أبي القاسم من مسائل الخلاف :

ذكرت في مذهبه النحوى أنه كان هواه وميوله وصفوه تجاه المدرســــــــــــــــة البصرية ومن هذا المنطلق تصد ابن أبي القاسم لآراء الكوفيين بالرد والتأويل والتفنيد ، وارتضى لنفسه الأخذ والانتصار لأقوال البصريين وبالأخص إمام النحاة وشيخ الصنعة سيبويه ، فوقف مؤيداً لأقوال البصريين في مسائل الخلاف بين المدرستين ، ولم ألمح منه تأييداً للكوفيين فيما يذهبون له ولو كان مذهبهم قويا كالخلاف في باب التنازع وإنما سكت عن مذهبهم وأيد مذهب البصريين بسرد الشواهد والبراهين والقياسات . (١)

فقد سلك ابن أبي القاسم في مسائل الخلاف مسلك ابن الأنبارى في الأنصاف، والعكبرى في التبيين في ترجيح رأى البصريين والتعصب لهم وردّ مذهب الكوفيين ودحض حججهم وإليك نماذج من ترجيحاته لمذهب البصريين :

١ - الاختلاف في اشتقاق الاسم أهو من السمو أم من الوسم ؟

قال ابن أبي القاسم : (ومذهب البصريين : أنه مأخوذ من السمو ، فالمحذوف منه لام ، ومذهب الكوفيين : من الوسم ، وهو العلامة فالمحذوف منه الفاء .

ورجّح مذهب البصريين ، بقولهم : أسميت ، وسميت ، وسمّى ، وأسماء ، ولو

كان على مقالته الكوفيون لقليل : أو سمت ، ووسمت ، ووسم ، وأوسام) (٢)

٢ - مسألة هل يجوز صرف غير المنصرف للضرورة والتناسب ؟

قال : (فمذهب البصريين جوازه مطلقا ، وقال الكوفيون : ما لم يكن

" أفعل من " ، لأنّ التنوين لا يجمعها كمالإيجمع الإضافة . وهو باطل بدليل صرف " خيرٌ منك وشرٌ منك " (٣) .

(٢) انظر ص ١٨

(١) انظر ص ١٨٧ - ١٨٨

(٣) انظر ص ٧٣ .

٣ - مسألة الخلاف في رافع اسم " ما " :

ذهب البصريون : إلى أنها هي الرافعة للاسم والناصية للخبر .

وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الاسم ، وإنما هو مرتفع بما كان مرتفعا به من قبل ، وإنما عملت في الخبر فقط .

فرد عليهم ابن أبي القاسم بقوله : (فيقال لهم : كيف تعمل في الأبعد

دون الأقرب ؟) (١)

٤ - كما رجح مذهب البصريين في أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه لا كما

ذهب له الكوفيون . (٢)

٥ - رجح مذهب البصريين في جواز تقدم المفعول مع إلا على الفاعل (٣)

بعض المآخذ التي وقع ابن أبي القاسم فيها :

من الأمور المسلم بها وقوع الإنسان في الخطأ والنسيان وزلة القلم ،
وقديما قالوا : " لكل صارم نبوة " ، ولكل جواد كبوة " ، ولكل عالم هفوة " (٤)
وما أحسن ما قالوا ، لأن الكمال لوجه الله سبحانه .

وقد تنبه المؤلف إلى إمكان وقوع ذلك فقال في خاتمة كتابه : (والله أعلم بالصواب ، فهذا ما أردنا إيراده في هذا الكتاب ، وأنا استغفر الله من كل ما طغى به القلم ، أو نفث به اللسان مما يكون سببا لإحباط الثواب أو لاستحقاق العقاب) .

ومن المآخذ التي وقع فيها ابن أبي القاسم :

(١) انظر ص : ٢٧٥ .

(٢) انظر ص : ٧١ .

(٣) انظر ص : ١٦٣ .

(٤) مجمع الأمثال ١٠٣/٣ .

١ - من ناحية منهجه في شرح الكافي :

مع أن ابن أبي القاسم ألزم نفسه بشرح الكافي ورسم منهجه في مقدمته بأسس ثمانية (١) يظهر فيها التدقيق والتمحيص والشمول لمسألة النحوية أو لمسائل الباب، إلا أنه وقع في هفوات منها :
(١) أغفل في باب المثنى والملحق به إعراب " اثنان واثنان " (٢) مع أنه ذكرها في متن الكافي ولم يتناولها بالشرح أو الإشارة ، وشرح الملحق بالمثنى " كلا وكلتا " .

(٢) إغفاله للتبويب حيث لم يبوب لأي مسألة ، إلا ماندر وإنما كان يسرد القضايا النحوية على ترتيب الكافي . كما أنه لم يهتم بالعنونة للفصول التي في داخل الباب .

(٣) كما أنه أغفل نسبة القراءات لقارئها ، إلا ماندر ، وكذا لم ينسب من الأبيات الشعرية ، إلا تسعة أبيات من مائتي بيت بل أكثر ، مع أنه قال في منهجه (مبهمٌ يعين ، ومعدومٌ يُخترع ، وناقصٌ يكمل) وعدم النسبة مع إمكانها نقص في تناول المسائل العلهية .

ب - ما وقع فيه من الوهم :

١ - نسب ابن أبي القاسم قولاً لأبي جهل في عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : (رجلٌ اختار لنفسه شيئاً فدعوه) . وبالرجوع لكتب السيرة والتاريخ نسب هذا القول إلى العاص بن وائل السهمي . (٣)

٢ - كما وهم في رواية بيت الفرزدق حيث رواه :

" نفى الصياريف تنقاد الدراهم "

والرواية الصحيحة له :

" نفى الدراهم تنقاد الصياريف " (٤)

(١) انظر منهجه ص ٢ عند " وهي مبهم يعين ... "

(٢) انظر ص ٥٢ . (٣) انظر ص ٢٢٤ ، وهامش (٢٧)

(٤) انظر ص ٥١ ، وهامش (١٩) .

٣ - كما وهم فى رواية بيت الكميت حيث رواه :

" خريع دادرٍ في ملعب "

وعلى هذه الرواية لا شاهد للمصنف على ما أورد والرواية الصحيحة له :

" خريع دوادي في ملعب " (١)

٤ - من المآخذ النحوية التى وقع ابن أبي القاسم فيها :

ذكره " أما " الشرطية المهمة دون أن يذكر جوابها مقارنا بالفاء

وهو لازم الذكر (٢) ومثال ذلك :

- قوله : " وأما إن رفعت " زيد " بالظرف على مذهب الأخفش امتنعت " (٣)

- وقوله : (وأما إن وليها " أما " وتقدم " أن " باتفاق نحو قوله :

وأبي اصطبار (٠٠٠٠) (٤)

ج - نسبة بعض الأقوال خطأ أو سهوا :

من ضمن المآخذ التى وقع فيها أنه ينسب رأيا لأحد العلماء وهو لم يقل

به ، بل مافي كتبه على خلاف ما نقل عنه ، وعلى سبيل المثال :

١ - نسب لسيبويه المنع من دخول الفاء على الخبر الذى دخل على مبتدئه

النواسخ " إن ، أن " (٥)

٢ - كما نسب للفراء جواز تقديم الفاعل المحصور بـ " إلا " على المفعول

والفراء تنسب له كتب النحاة المنع على مذهب البصريين وغيرهم (٦)

٣ - ونسب للمبرد وغيره القول بأن الممنوع من الصرف مبني في حالة الجر

على الفتح ، وكلام المبرد في المقتضب ١٧١/٣ صريح في أن الممنوع

من الصرف معرب في أحواله كلها .

(١) انظر ص ١١٧ ، وهامش " ٣٠ " .

(٢) انظر " أما " في معان الحروف ١٢٩ ، ١٧١ ، والمغني ٥٧/١

(٣) انظر ص ٢١٧ . (٤) انظر ص ٢٤٣

(٥) انظر المسألة ص ٢٥٣ - ٢٥٤ . (٦) انظر المسألة ص

وممن سبق المصنف لذلك ابن يعيش والرضي * (١)

٤ - كما نسب للمبرد وغيره القول بمنع عمل " لا " المشبهة بـ " ليس " مطلقا والمبرد نص على عملها في المقتضب ٢٨٢/٤ (٢)

٥ - نسب للزمخشري القول بعمل (لا) على لغة تميم فقط والزمخشري يرى عملها مطلقا دون تقييدها بأي لغة * (٣)

٦ - كما نسب للمطرزي عملها كذلك على لغة تميم ، والمطرزي في " المصباح " لم يقيّد عمل " لا " بأي لغة ، بل أنكر عملها عند بني تميم في رسالته النحوية المطبوعة مع " المغرب " عكس ما أثبتته الشارح (٤) ولكن سبق أبو حيان المصنف لهذا الرأي في الارتشاف ١١٠/٢ *

٧ - نسب لركن الدين القول بأن أخيل من الخيلاء ، وركن الدين قال : ————— الخيلان (٥)

ويمكن للمتأمل أن يستدرك مآخذ أخرى ، ولعل فيما بقي من الكتاب مَعًا لم يُحقق أضعاف ذلك .

تحقيق عنوان الكتاب :

لم أبذل جهدا في تحقيق عنوان الكتاب ؛ لأن ابن أبي القاسم أشار في مقدمته إلى اسم كتابه بقوله : (وسميتها بـ " البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية) (٦) وأكد ذلك ابنه الملك صلاح بن علي في مقدمة مختصره المسمى بـ " النجم الشاقب على كافية ابن الحاجب " لكتاب والده السابق . بقوله : (... المسمي بـ " البرود الضافية والعقود الصافية " لوالدنا الشيخ العلامة) .

(١) انظر المسألة ص ٤٤ . (٢) انظر المسألة ص ٢٧٦ .

(٣) انظر ص ٢٧٨ . (٤) انظر ص ٢٧٨ (٥) انظر ص

(٦) انظر ص ٢ (مقدمة المؤلف) .

كما أشار الى ذلك أكثر المترجمين كبر وكلمان في تاريخه ٢٢٣/٥ ، والمؤرخ زباره في كتابه " أئمة اليمن " ٣٢١ ، وصاحب مصادر الفكر ٦٤٨ مما لا يـدع مجالا للشك في صحة عنوان الكتاب .

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف :

من الأمور المهمة التي تحتاج من المحقق بذل الجهد وكد الذهن نسبة الكتاب المحقق لصاحبه ، لأنّ الأمانة العلمية توجب ذلك وطبيعة عمل المحقق تقتضيه . وقد أخذت نسبة كتاب البرود الضافية والعقود الصافية " للعلامة ابن أبي القاسم الحسن القرشي في بداية معاشتي للكتاب وقتا ليس باليسير في توثيق هذه النسبة وكشف الشبهة في نسبة الكتاب لابن مالك أو لابن هشام الأنصاري ممّا جعلني أفرد مبحثا مستقلا لدفع هذا اللبس وكشف تلك الشبهة عن الكتاب .

وقد وقفت على أدلة قطعية من داخل الكتاب وخارجه تقطع بنسبة " البرود الضافية ... " لمؤلفه ابن أبي القاسم الحسني ، وهي كما يلي :

١ - ذكر ابن أبي القاسم بعض شيوخه في كتابه كوالده ، والعلامة السيد شرف الدين أبي القاسم بن محمد (رحمهم الله) . ولم يذكر أحد ممن ترجم لابن مالك أو لابن هشام أنّ السيد شرف الدين شيخ لأحدهما .

٢ - استشهد في شرحه بأقوال الإمام السيد يحيى بن حمزة العلوي القرشي وهو من علماء اليمن .

ولم يوجد تلميح أو إشارة أو ذكر في كتب ابن مالك أو ابن هشام لهذا العلامة مما يقطع بكون الكتاب لمؤلف يعني هو ابن أبي القاسم .

٣ - وجد في آخر المخطوطة عبارة مهمة تنص على المكان الذي كتبت فيه المخطوطة وهو قرية " حوث " وهي من أعمال صنعاء ، ومن الأماكن التي عاش بها المؤلف ، وغيره كالعلامة على بن هطيل النجري ٨١٢ هـ الملقب بسبيويه اليمن .

٤ - لو تجاهلنا كل ماسبق فإنَّ هناك دليلاً قاطعاً لاريب فيه، وهو وجود مختصر لهذا الشرح لابن المؤلف الملك صلاح بن علي بن أبي القاسم ٨٤٩ هـ سماه " النجم الثاقب على كافيهِ ابن الحاجب " قال في مقدمته :

(٠٠٠٠) ، وبعد : فإنَّه قرأ على جماعة من الإخوان كافيهِ ابن الحاجب ، وكان الألف حينئذٍ () من الشروح المسمي بـ " البرود الضافية " والعقود الصافية " لوالدنا الشيخ العلامة ، الحبر الصمصامه ، طود العلم ومعدن التقى والحلم ، الجمالي جمال الدين سليل الأئمة الهادي بن الحسن بن محمد بن أبي القاسم الهادوي (٠٠٠٠٠)

وقد أرفقت نموذجاً من مقدمة المختصر .

٥ - أشارت المصادر التاريخية بنسبة الكتاب لابن أبي القاسم وكذا المختصر لابنه من تلك المصادر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٢٣/٥ ، وأئمة اليمن للمؤرخ اليمني زباره : ٣٢١ - ٣٢٢

دحض شبهة حول الكتاب :

وقع بعض الباحثين في شبهة نسبة كتاب البرود الضافية والعقود الصافية " لابن مالك (٦٧٢ هـ) أو لابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) ولعل السبب الذي دفع الباحثين لهذه الشبهة أنَّه وُجد في الورقة الأولى من الكتاب العبارة التالية :

(قال مولانا جمال الدين : اعلم أنَّه لا بد ٠٠٠٠٠) ولقب ابن مالك جمال الدين ، وكذا ابن هشام الأنصاري ومن قبلهما ابن الحاجب ، ومن بعدهما ابن أبي القاسم الحسني ومن نسبها لابن مالك طارق الجناي في ابن الحاجب النحوي (٤٧ ، ٥٨) ومن نسبها لابن هشام الأنصاري مفهرس مكتبة عارف حكمة وأسامة الرفاعي في الفوائد ٣٤/١ ، وطارق نجم في الكافية : ٢٨ وغيرهم

وأعتذر لهؤلاء أنَّه وقع منهم من قبيل السهو بسبب اللقب (جمال الدين) في أول الكتاب مما دفعهم لذلك (عفر الله لهم) ومن اليسير دفع الشبهة بما تقدم من كلام في نسبة الكتاب وبآلاتي :

١ - بالنسبة لابن مالك :

١ - لم تذكر المصادر التاريخية التي ترجمت له أنه شرح الكافية وإنما له تقارير جمعها ابنه .

٢ - أن ابن أبي القاسم استشهد عشرات المرات في شرحه بآراء ابن مالك بل كان يصرح باسمه كاملاً (١) وهذه النقول خرجتها بنصها وفصها من شرح الكافية الشافية ، والتسهيل وشرح لابن مالك .

ب - بالنسبة لابن هشام الأنصاري :

١ - إضافة لما سبق ذكره ، لم تشر المصادر المترجمة لابن هشام إلى أنه شرح الكافية ، ولكن إشارة أنه شرح الشافية باسم " عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب " (٢)

وصف النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق :

عندما عقدت العزم على تحقيق كتاب " البرود ... رجعت للكتب المختصة بكتب التراث الإسلامي وكذا فهارس المكتبات المتوفرة هنا بقدر استطاعتي ورجعت لمراكز البحث العلمي وسؤال أهل الخبرة وكذا رجعت للدراسات التي قامت حول ابن الحاجب فلم أوفق للوقوف على نسخة ثانية للكتاب ، والنسخة التي اعتمدت عليها في تحقيق كتاب " البرود " نسخة فريدة .

وهي محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة وهي تحمل الرقم (٤١٥/٢٠ نحو) وعدد أوراقها (٢٣٢ ورقة) أي (٤٦٤ صفحة) وأوراقها من القطع الكبير ، وقياسها (٢٦ x ٢٠ سم) ويتراوح عدد أسطر كل صفحة بين ٣٣ - ٣٥ سطرا وفي الغالب (٣٤ سطرا) وعدد كلمات كل سطر لا يقل عن (١٨ كلمة) تقريبا ، وكتبت النسخة بخط معتاد واضح مقروء .

(١) انظر صفحات : ٢٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ،

١٦٩ ، ١٩٠ وغيرها (القسم المحقق) .

(٢) انظر مقدمة أوضح المسالك ٩/١ .

ولا يوجد على غلاف النسخة أو بداخلها أو آخرها أى توقيعات أو تملكات أو سماعات أو قراءات إلا ختم مكتبة عارف حكمت في أول المخطوطة وكذا في آخرها . وتمتاز النسخة بدقتها وكثرة التصحيحات والتصويبات للنص حيث يُطالعنا بين فينة وأخرى كلمة " بلغ " .

كما تمتاز بالحواشي والتعليقات العلمية المفيدة ، وبتكميل أنصاف الأبيات الشعرية التى لم يأت بها المصنف كاملة في الغالب . ومُيّزت الحواشي عن النص الأصلي بعلامة (هـ) طويله والنص بعبارة (صح أصل) .

وكتبت كلمة (قوله) بالمداد الأحمر في الأغلب وباقي الكلام (المتن والشرح) بالمداد الأسود الفاتح .

ولا يوجد بالنسخة أى سقط أو خرم أو بلل أو رطوبة إلا ما أحدثه المرممون للنسخة من قص أطرافها أو تغطيته مما أدى إلى ذهاب بعض تصويبات النص أو الحواشي . ووجد في النسخة الورقة (١/٣٢ ، و ٣٣ / ١) وكذا الورقة (١/١٣٤) كلام ليس من أصل الكتاب ضرب عليه من قبل المؤلف أو الناسخ ونبه عليه في أسفل الصفحة .

ويطالعنا في أول ورقة في المخطوطة عنوان الكتاب ولقب المؤلف حيث كُتب (شرح الكافيهِ المُسمّى بـ " البرود الضافية والعقود الصافيه " لمولانا جمال الدين) وكتب في آخر المخطوطة (فرغ من (تأليفه) في شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة (من الهجرة) النبوية بهجرة حوث ، وكانت مدته جمعه قدر ثلاثة أشهر في حوث حرسها الله آمين .

والنسخة - فيما أذهب إليه - بخط المؤلف والشاهد ما ذكر في آخرها " وكذا القشط في داخلها والتصحيحات والتصويبات ومقابلة المؤلف فهي تعد مسودة المؤلف ، هذا ما أجزم به ، والله أعلم .

أما ماورد من ذكر جزء من اسم الناسخ في آخرها فهذا من عمل بعض النُساخ المحشين أو العامدين ، وكذا الخط مغاير تماما لخط الكتاب وكذا لون المداد الذى كتب به مغاير والله ولي التوفيق ،،،،

(منهجي في تحقيق النص)

ذكرت سابقا أنني أعتمدت في تحقيق كتاب " البرود الضافيه والعقود الصافيه " على نسخة فريدة ، وقد حرصت في تحقيق الكتاب على أن يخرج بالصورة الصحيحة التي أرادها وارتضاها ابن أبي القاسم " رحمه الله " ملتزما في ذلك الأمانة العلمية ، والمنهج العلمي الصحيح في تحقيق النصوص ، بقدر استطاعتي ، ولتحقيق هذا الهدف راعيت الأسس التالية :

- ١- كتبت النص وفق القواعد الإملائية المتبعة في وقتنا الحاضر .
- ٢ - قمت بضبط ما تدعو الحاجة إلى ضبطه من النص .
- ٣ - قمت بتصويب التحريق والتصحيف مع قلتهما وهما أمران لا بد منهما بسبب النسخ بما يوافق الرسم دون اجتهاد مني لايحتمله شكل الكلمة ووضعت الكلمة بين معقوفين هكذا () .
- ٤ - بالنسبة للنص لم أتدخل فيه إلا بقدر الحاجة الداعية لذلك لإقامة المعني وهذا الأمر مني على سبيل النُدرة ووضعت الكلمة بين معقوفين هكذا () .
- ٥ - في حالة وجود نقص في النص بسبب الخرم أو غيره ، أكمله بقدر استطاعتي بما يوافق ويلائم المعني ، وأضعه بين معقوفين هكذا () ، وإن لم أقف على إكماله/نقطاً تدل على وجود سقط .
- ٦ - ميّزت متن كافية ابن الحاجب بين قوسين عن كلام ابن أبي القاسم .
- ٧ - قمت بعمل عناوين الأبواب النحوية وجعلتها بين حاصرتين هكذا () .
- ٨ - خرجت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقمها في الهامش ، كما خرجت جميع القراءات التي وردت في النص وذلك بذكر القارئ وكونها قراءة سبعية أم عشرية أم شاذة ؟ مع الإحالة إلى كتب القراءات وكتب التفسير التي تعني بالقراءات والإعراب .
- ٩ - خرجت الأحاديث والآثار من كتب الصحاح وغيرها ، ولم أكمل الحديث في الهامش كما لم أهتم باختلاف الروايات ، لأن هذا ليس من اختصاصي ، وإنما قصرت عملي على تخريج الرواية المثبتة في النص .

المضروب

على علم المقبول أنه علم المقبول في النصب والحر والالف والياء والمضروبان
 ووجه حقيقة ذلك في الحقيقة هو الخس الأول المقبول المطلق وبه وجهه وله وجه
 ووجهه من كون الثاني المقبول هو المقبول به وعط ومناه مشهورة وقد صاحب التحسين إلى
 أن الحقيقة الملائمة الأولى أن العلم بالمعامل الأولى وعمل الحقيقة هو الخس الأول المقبول
 والمميز وحده كان ولا وما واستمر في السرية ووجههم الذين عن الحقيقة اعاد في
 أن ولا وحركان وما كان الحال المسر في الحقيقة خفية والاولا انهم اذ اريدوا ان
 يحرك حقيقة أن العلم لا يستلزم ما معه نظير من حيث أن العلم يستلزم الحال من حيث
 لا يعمل العلم الاعلى حال لا يستلزم المقبول معه ولا انه عول له وتسايرها **قوله**
 المقبول المطلق تسمى بذلك لأن العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 تسمى من حيث لا يستلزم العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 مضاجبه ولا يخل من حيث لا يستلزم العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 فاعلم على الخس ما لا يعلم على كماله ومحال ما كونه يخرج
 بهما يخرج المعنى ما في العلم والمعرفة من حيث لا يستلزم العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 فاعلم على كونه وعلمه استنبطه الاول المقبول الذي هو العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 فانه لم يعلمه فاعلم في علمها الذي المقبول الذي لا يعمل بها نحو وحده وجوابه انه مظهر الباطن
 الجاهل بحوصله شوطا فحقها ان يوظف اذ له صفة ومرة والثاني ان العلم صفة
 شوطا نحو وحده والعصاة التي واقف مقامه الرابع المقبول الملائمة بان نحو كنهت كنه في اي
 ان كنه وهو كنه ولا ولي ان نريد ذكر ما ناله فالمركن الذين الخامس المقبول المطلق ان
 اقم مقامه فاعلم هو محل في الحد الذي يعمل مطلق وزعم نفسه انه غير لازم لان احرازها
 لم يناد في المقبول في الاقرب ان لا ندم مدعى في حده المقبول انفسه ما قبله فاعلم
قوله وتكون للملك والسر والعدد الذي للصدق والمهم وهو لا يبدل الا ولده الله يكون
 حيدر واسم مبدع نحو غسل غسل لا يشترط او صفة نحو فقه فقهان واسم حامد نحو فقه
 وحيد ولا يشترط فيه شفا والمصنف من موافق في اللفظ والمعنى حابر جليل خلوصا
 في المعنى واللفظ غير حابر له وانما من حيث انما واما في المعنى فقط نحو فقه فقهان
 وقد اختلف في القائل في هذا القسم وهو الموكد فاما الموافق في اللفظ والمعنى الحائري لموصفت
 ص: اولا كنهانه وقوله الواقع قبله او المعنى في محله من فاعلم او معقول او مفضل نحو دبر ما
 ص: ثانيا مضمون ص: ثانيا مضمون ص: ثانيا مضمون ص: ثانيا مضمون ص: ثانيا مضمون
 احتوا في قوله بفهمه مضمون ص: ثانيا مضمون ص: ثانيا مضمون ص: ثانيا مضمون ص: ثانيا مضمون
 تكون تركبها اليها واما غير الحائري وفيه ثلاثة اقوال الاول انه الفعل الموكد وهو قول
 للمعنى الثاني انه وقوله بفقهانه له وروى عن الممتد المال الفصل فان واقفه في المعنى فهو في
 المعنى وهو القائل اعني الموكد نحو سفير في الزمان وان خالفه وعمله نحو انتم من الامم صريحا
 وبطلان في اللفظ واما المعنى في المعنى فقط نحو فقه فقهان وهو من هذان الاولين ملاحظة
 من حيث لا يستلزم العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل

نما

والجواب بان العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 والجواب بان العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 والجواب بان العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل
 والجواب بان العلم على الحقيقة من حيث لا يستلزم ولا يخل

القسم الثاني

النص المحقق

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا - فرع اللغة

البرود الضافية والعقود الصافية

الكافلة للكافية

للعلامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي

﴿ ٨٣٧ هـ ﴾

رسالة مقدمة لنيل درجة " الماجستير "

تحقيق ودراسة

أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد

العام الجامعي

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وبه نستعين
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَكْرَمِينَ وَسَلَّمَ

(مقدمة المؤلف)

الحمد لله الذي فضل لغة العرب ، بما أودعها من ملح الأدب ، وبأن
اختارها لأوليائه ، في الجنة التي لا لغو فيها ولا سخب ، وبأن نزل بها
أفضل الكتب ، وجعله في بلاغتها بالغاً أعلى الرتب ، حتى أعجز المصاقع
أهل القريظ والخطب ، بعد أن تحداهم وبكتهم ، بما يثير الحمية والغضب ،
فما تعرض أحد لمعارضة ولا انتدب ، بل عدلوا إلى الحرب التي هي
مشتقة من الحرب (١) ، وذلك دليل عجزهم عن المعارضة التي كانت تبطل
أمره صلى الله عليه وسلم بلا تعب ، وجعل العربية لسان رسوله المنتخب ،
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ، النبي الأمي ، الذي ما قرأ مكتوباً
ولا كتب ، مع أنه جاء بالعلوم ، وأخبر من الغيوب بما عذب ، صلى الله
عليه وعلى آله ما طلع نجم أو غرب ، وعلى ابن عمه وشريكه في النسب ،
والذي أسس قواعد النحو ورتب ، وبين لأبي الأسود ما يرفع من الكلام (٢)
وما ينصب ، عليه سلام الله ورضوانه ما لحن لحن أو أعرب .

(١) حرب الرجل حرباً : إذا اشتد غضبه ، وحربه يحربه حرباً : إذا أخذ

ماله وتركه بلا شيء . وقد حرب ماله : أي سلبه .

انظر مادة " حرب " في مجمل اللغة ٢٢٩/١ ، والمصاحح ١٠٨/١ ،

وأساس البلاغة ١٦٣/١ ، واللسان ٣٠٢/١ .

(٢) يعني به : علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) . يقال هو أول من

وضع علم النحو ، وأسس قواعده ، وحد حدوده ، وأخذ عنه أبو الأسود

الدؤلي .

انظر هذا الرأي في المعارف ٢٠٣ ، ومراتب النحويين ٢٤ ، وطبقات

الزبيدي ٢١ ، ونزهة الألباء ١٧ ، وإنباه الرواة ٣٩/١ ، ومعجم الأدباء

٤١/١٤ ، وإشارة التعيين ٦ .

(٣) هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي . توفي سنة ٦٩ هـ في البصرة .

وبعد : فبالعربية تبرز معاني القرآن من الحُجُب ، وبها يظهر إعجاز القرآن ونبوة محمد وتنجلي التَّريُّب ، وبها يُعرف من الأحكام ما حُرِّم وما وَجِب ، وكلُّ علمٍ من العلوم الدينية فهو على العربية مُرتَّب ، ولَمَّا كان النحو بابها الذي منه تَوَتَّى وتَطَلَّب ، وزَمَامَها الذي به تُجَذَّب ، كانت العناية به أوجبَّ ، والبداية به أوصلَ إلى الأرب ، وكان من أحسن ما صُنِّف فيه وهُدْب ، ورَتَّب وقُرَّب ، وانتَفَعَ به في المشرق والمغرب ، كافية الشيخ العلامة أبي عمرو ، عثمان بن الحاجب ، المدقق المنقَّب .

وقد كنت فيما غُبر من الحَقَب ، ألقىت عليها مذاكرةً على جماعة من الطَّلَب^(٤) ، تشتمل على فوائد حسان ونخب ، وتزيد على شروحها في بيان ما خفي منها ، وإبراز ما احتجَب ، وسميتها : بـ * ((البرود الصافية ، والعقود الصافية ، الكافلة للكافية ، بالمعاني الثمانية وافية)) * التي اعتبرها كلُّ عالمٍ مهذب .

وهي مبهمٌ يعين ، وخطأٌ يبين ، ومعدومٌ يخترع ، ومفترقٌ يجمع ، وناقصٌ يكمل ، ومجملٌ يفصل ، ومسهبٌ يشذب ، ومختلطٌ يرتب ، فرأيت رَقَمَها في كتابٍ وإظهارها للطلاب ، رجاء المشاركة في الثواب ، والظفر بدعاءٍ مستجاب ، يلحقني بعد أن أوارى في التراب ، وينفعني يوم الحساب وهذا حين أبديء ، والله أسأل أن يوفق للصواب .

(٤) جمع طالب ، كما يجمع على " طَلَب ، وطلاب ، وطلبة " .
انظر مادة " طلب " في الصحاح ١٧٢/١ ، واللسان ٥٥٩/١ ، والمصباح ٣٧٥ ، والقاموس ١٠١/١ .

(تعريف علم النحو)

(٥) قال مولانا جمال الدين :

اعلم أنه لا بد لمن أراد الخوض في علم ، أي علم كان ، أن يعرفه أولاً جملةً ، لأن الخوض فيه تفصيلٌ له ، ولا بد أن يعرفه جملةً ، والحاجة إلى تعريفه ، كالحاجة إلى تعريف الكلمة والكلام ، ومع ذلك قل ما تعرض له المصنفون .

وأقرب ما يقال فيه :

(٦) " علمٌ تعرف به التغييرات العربية اللفظية أو المقدرة بها اللاحقة للكلم " (٦)

واحتزنا بالعربية : من التغيير الذي ليس بعربي كمنصب الفاعل ، ورفع المفعول ، أو تسكينهما ، ومن الإللال والتصحيح في غير موضعيهما .

واحتزنا باللفظية : من علمي المعاني والبيان .
وموضوع النحو : الكلام ، والكلام مركب من الكلمة ، فوجب التعرض لذلك أيضا ، ولهذا بدأ به المصنف .

(٥) لقب المؤلف .

(٦) كما عرفه أبو حيان فقال : " علمٌ بأحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً " النكت الحسنان في شرح غاية الإحسان ٣١ .
وحده الفناكهة بقوله : " علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً " . شرح الحدود النحويه ٥١ .

(تعريف الكلمة وأقسامها)

قوله : (الكلمة) (١)

يقال : كَلِمَةٌ بوزن : نَبَقَةٌ ، وهي الحجازية .
(٢) وكَلِمَةٌ بوزن : بَدَرَةٌ ، وكَلِمَةٌ بوزن : سِدْرَةٌ ، وهي التميمية .

والكلمة تطلق في اللغة على الكلام ، قال صلى الله عليه وآله وسلم :
(الكلمة الطيبة صدقة) (٣)

وإن احتمل غيره . وقالوا : أصدق كلمة (١/١) قالها لبيد :
(٤) * ألا كل شيء ما خلا الله باطل *

وفي اصطلاح النحاة ما ذكره .

قوله : (لفظٌ وضع لمعنى مفرد) .

قيل : واللفظ لما يخرج من الغم ، لذلك لا يقال : لفظ الله ، كما يقال :
كلام الله . ولا يصح التحديد به لعدم عمومه ، فالأولى أنه أراد باللفظ : الصوت
المتقطع أحرفاً . فخرج نحو : " طنين الذباب ، وصير الباب " . (٥)

والوضع : إيقاع لفظ على أمر يفهم عند سماعه ذلك الأمر ، فيدخل المجاز
وفي اصطلاح المعنويين : لا يدخل ، وهو عندهم تعيين الكلمة ، أو الكلام للدلالة

(١) قال ابن هشام في شرح اللوحة البدرية ١٥٢/١ " قدم النظر في الكلمة على

النظر في الكلام ، لأن المفرد سابق على المركب طبعاً ، فما ينبغي أن يسبقه
وضعا . ومن ثم عيب على " الجزولي وابن مَعِطٍ " فانهما عكسا هذا المنهاج ،
وربما حسن بعضهم صنيعهما . . . " .

(٢) انظر هذه المعاني في الصحاح " كلم " ٢٠٢٣/٥ ، وابن يعيش ١٩/١ ، وشرح

اللمحة ١٥٨/١ ، والأشموني ٢٦/١ ، وشرح الحدود للفاكهي ٨٠ .

(٣) أخرجه الشيخان البخاري ٧/٧ ، ومسلم ٨٣/٣ .

(٤) هو في ديوانه ٢٥٦ . وعجزه * وكلّ نعيم لا محالة زائل * .

ولعل الشارح يقصد من عبارته الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٧/٧ ،

ومسلم ٤٩/٧ عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه

قال : (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * .

وكاد ابن أبي الملت أن يسلم) .

(٥) انظر تعريف " اللفظ " في الإيضاح لابن الحاجب ٥٩/١ ، وشرح الرضوى ٣/١ ،
وشرح الحدود ٧١ .

على معنى بنفسها .

وقوله : بنفسها : خرج المجاز ، لأنه يدل بالقرينة .

(٦) وقيل : هم متفقون على خروج المجاز ، لأنه لا يفهم من أسد : الشجاع والمعنى : هو المسمى .

(٧) والمفرد : قيل ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه . وربما زيد فيه حتى صار جزء له ، يحتززون عن : غلام زيد - مسمى به - ، وتآبط شراً ، ونحوه ، وفيه نظر ، لصحة إطلاق الجزء على الزاي من : زيد قائم ، وهي لا تدل على جزء المعنى .

ويجاب : بأن المراد أن لا يوجد شيء من أجزاء لفظه دالاً على جزء معناه ، وقد وجد " زيد " بكماله دالاً على جزء المعنى .

واعترض الحد أيضاً بـ " الفعل " لأنه يدل بذاته على الحدث ، وبصيغته على الزمان ، فقد دل جزء لفظه على جزء معناه .

وأجيب بأن الحركات لا يلفظ بها وحدها ، وإنما يلفظ بالحروف عليها ، فليست جزءاً محققاً (٨) .

إذا عرفت هذا فـ " لفظ " جنس ، يدخل فيه المهمل والمستعمل .

قيل : والأولى أن يؤتى بقول ، مكان : لفظ ، لأنه أقرب من حيث لا يطلق إلا على المستعمل .

وقيل : القول يطلق على المهمل والمستعمل ، بخلاف الكلام .

(٦) انظر تعريف " الوضع " في ابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الرضى ٣/١ ، وشرح اللوحة ١٥٦/١ ، والفوائد الضيائية ١٦٧/١ .

(٧) انظر حد " المفرد " في ابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الوافية ١٢١ ، وشرح الرضى ٣/١ ، وشرح الحدود للفاكهى ٨٣ .

(٨) انظر المسألة في شرح الرضى ٥/١ .

قالوا : وَحُرُوفُ الْقَوْلِ : تَدُلُّ عَلَى الضَّعْفِ ، وَحُرُوفُ الْكَلَامِ : تُفِيدُ الْقُوَّةَ ، كَالْكَلَمِ ، وَاللَّكَمِ وَالْمُلْكِ .

وقوله : (وَضِعَ لِمَعْنَى) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ : (٩)

أحدها : ما لا يُفِيدُ مَعْنَى أَصْلًا ، إِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ لُغَةٍ كـ " رَفَعَاج " مَقْلُوبَ جَعْفَرٍ ، وَإِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ ، مِثْلُ : شَاطِرٍ ، لِلصِّ فِي عُسْرِ الْمَوْلَدَةِ ، وَمِثْلُ " مَيْشُوم " فِي مَشْؤُومٍ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِعَرَبِيٍّ .

وثانيها : ما لا يُفِيدُ بِالْوَضْعِ بَلْ بِالْعَقْلِ أَوْ الطَّبْعِ . فَالْأَوَّلُ : كِدَالِيسَةُ لَفْظِ " زَيْدٍ " عَلَى أَنْ شَمَّ مُتَكَلِّمًا بِهِ . وَالثَّانِي : كِدَالَةِ قَوْلِ النَّائِمِ : أَحْ . وَالسَّاعِلُ : أَحْ . عَلَى اسْتِغْرَاقٍ فِي النَّوْمِ ، وَتَأَذٍّ فِي الْمَدْرِ . (١٠)

وثالثها : مَا يُفِيدُ بِالْوَضْعِ لَكِنْ قَدْ نُقِلَ عَنْهُ تَصْحِيفًا مِثْلُ : أَحْمَقُ لِلْمَتَبَخَّرِ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ : لِلْجَاهِلِ .

والتصحييفُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : (١١)

أحدها : أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُوجُودًا فِي اللُّغَةِ لِمَعْنَى ، فَيُنْقَلُ غَيْرُ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِي لَفْظِهِ وَلَا نُقْصَانٍ ، مِثْلُ : أَحْمَقُ .

وثانيها : أَنْ لَا يُنْقَلَ عَنْ مَعْنَاهُ الْعَرَبِيِّ لَكِنْ يُغَيَّرَ اللَّفْظُ نَحْوُ : " مَيْشُوم " فِي مَشْؤُومٍ .

وثالثها : أَنْ يَخْتَرَعُوا لَفْظًا غَيْرَ مُوجُودٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ .

(٩) انظر المسألة في ابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الرضى ٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١ ، والمساعد ٤/١ ، وشفاء العليل ٩٥/١ ، والتصريح ٢٨/١ .

(١٠) وقعت " لا " في الأصل زائدة .

(١١) انظر مسألة التصحييف في التصحييف والتحريف للعسكري ، والتنبيهات للبصري ، والمزهر ٣٥٣/٢ .

فالأخران مُحْتَرَزٌ عنهما باتِّفاقٍ ، لأنهما ليسا بكلمةٍ عربيةٍ ، والأولُ كذلك أيضاً بالنظرِ إلى هذا المعنى المولدي .

(١٢)

وخالف فيه : القاسمُ بنُ الحسين ، صاحبُ التخمير ، وزعم أنه كلمة .
وأما (المفرد) فاحتُرِزَ به عن أمورٍ ثلاثة :
أولها : الكلام ، نحو : قام زيدٌ ، فإنَّه مُركَّبٌ لإفادته معنيين : قيامٌ
عن زيدٍ .

الثاني : الكلمتان ، والكلم ، والكلمات ، وهو ما تعدد بلا إسنادٍ ، نحو :
« واحد ، اثنان ، ثلاثة » أو بإسنادٍ غير مفيدٍ نحو " غلامٌ زيدٌ " وقوليك
" إن قامَ زيدٌ " بلا جوابٍ .

الثالث : من نحو " الرجل ، وقائمة ، واستخرج " ونحو ذلك ، مما اتصل
به حرفٌ ، فإن في كونه كلمةً مع ما اتصلَ به ، أو كلمتين خلافاً . (١٣)

وحاصلُ ما ذكره شيخنا السيدُ شرفُ الدين ، أبو القاسمُ بنُ محمدٍ (رحمه الله)
أنَّ هذا الحرفَ إن مَنَعَ من دُخُولِ خواصِّ ما اتصلَ به عليه ، فهما كلمتان كـ " لا م
الجر ، وبائيه " وإن لم يَمْنَعْ فهما كلمةٌ واحدةٌ ، إما اسمٌ : كـ " لا زيدي ،
وقائمة ، والرجل " وإما فعلٌ : كـ " يستخرج ، ويضرب " .

وقيل : ما لم يَمْنَعْ ضربان :

أحدهما : مثلُ المعرَّف باللام ، فهو كلمتان .

والآخر : كـ " يستخرج " فهو كلمة .

وقد روي عن الزمخشري : وكأنَّه يُريدُ بـ " الرجل " ما كان لا يتغيَّرُ
بنزعه مدلولُ الباقي ، ولا لفظه . فإن اللامَ من : " الرجل " إذا نُزِعَتْ بقيَ
مدلوله ، بخلاف : زیدي فإنه يتغيَّرُ مدلوله ، ونحو " يستخرج ، ويضرب " فإنه قد
تغيَّرَ لفظُ " خرج " ، وضرب " فكان كلمةً مع ما دخل عليه . والله أعلم .

(١٢) انظر التخمير " ٢٧ - ٢٨ " .

(١٣) انظر المسألة في ابن يعيش ١٩/١ .

وهذا على المفهوم من الأكثرين إن " مُفْرَدًا " صفةٌ لمعنى .
وقد قيل : إنه صفةٌ لللفظ ، فيلزم منه أن يكون : " بَعْلَبَكُّ " ونحوه غيرَ
كلمةٍ ، بل كلمتان . وكذلك ما اتصل به حرفٌ ، على نحو ما ذكرناه ، من الخلافِ
آنفاً . وقيل ليس الخلاف في هذا بنقلٍ عن أحدٍ من النحاة ، وإنما هو للمنطقيين .
أعني أن " مُفْرَدًا " صفةٌ لللفظ .

وقد أوردَ على هذا الحدَّ (١/ب) اعتراضان :
الأول : على التَّطَرُّدِ بالضمير المستتر في نحو : " قُمْ " هو كلمةٌ ، وليس
بلفظٍ .

وأجيب : بأنه كالمفوض به إذ لا يستقلُّ الكلامُ دونَه ، مع أنه يبرزُ في
بعضِ المواقع نحو " قُومًا " بخلافِ ضميرِ اسمِ الفاعلِ ، فلهذا لم يكنْ كلمةً .
وردَّ : بأنَّ نَجْدُ ضميرًا لا يبرزُ ، نحو : " أَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ " وبأنه لو صحَّ
ما ذكرتم فلا يخلو عن الإضمار في الحدِّ .

الثاني : علي العكس بالحركات فإنها ملفوظ بها دالةٌ على معنى مفردٍ ،
وهو الفاعليةُ ، أو المفعوليةُ ، أو الإضافةُ .

ويمكنُ الجوابُ : بأن الفاعليةَ معنى غيرُ مفردٍ ، إذ لا بدَّ من انضمامٍ ، وإلا لم
يكن فاعليةً ، ولا مفعوليةً ، ولا إضافةً . وفيه نظر .

وأجاب شيخنا السيد أبو القاسم (رحمه الله) بأن الحركةَ صفةٌ للحرفِ
يلفظُ به عليها ، لا يلفظُ بها وحدها .

قوله : (وهي اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ)

لا خلاف في قسَمَتِها إلى هذه الأقسام الثلاثة ، وأنه لا رابعَ لها ، إلا ما زعمَ
بعضُ متأخري المغاربية ، أن ثَمَّ رابعًا ، سَمَّاهُ خالفةً ، وهو أسماءُ الأفعالِ ،
ليستَ عنده أسماءٌ ، ولا فعلاً ، ولا حرفاً . وهو فاسدٌ ، لأنه إما أن يكونَ داخلاً

فى الثلاثة ، أو لا . (١٤)

إن لم يكن داخلا فهو خارج للإجماع ، لأنهم على أنه إما اسم ، وإما فعل .
وقوله قول ثالث يتضمن نفي الأولين . وإن كان داخلا ، ففيه جعل قسم الشيء
قسما له ، وذلك لا يصح . ويمكن أن يقال : لا يمتنع جعل قسم الشيء قسما له ،
إذا كان يختصّ دونّه بأحكام ، فيكون قسما لباقي ذلك الشيء لا له كله ، فإنه
لا يعادِل نفسه ، ويكون إطلاق اسم ذلك الشيء على باقيه من تسمية الجزء باسم
الكل ، وذلك مثل قولهم : الاسم ينقسم إلى اسم وصفة .

وقولنا : لا خلاف أن لا رابع ، لا يعترض بأن الزمخشري : قسم إلى أربعة ،
الرابع المشترك وطاهرا : إلى عشرة (١٥) ، لأن ذلك الرابع ليس زائداً على الاسم ،
والفعل ، والحرف . بل هو منها لكن اختصّ بأمر مشترك بينهما ، أو بين اثنين
منها ، وكذلك الرفع ، والنصب ، والجُر ، وسائر ما زاده طاهر . بعضه ليس من
الكلمة ولا من أقسامها ، وهي الحركات ، والجزم ، والعامل ، والتابع هما أحد
أقسام الكلمة الثلاثة لكنه ذكره باعتبار أمر ، وهو كونه عاملاً ، وتابعاً .

وأما الخط : فهو علم آخر . وعلى الجملة فلم يذكر هؤلاء أن هذه الأقسام
متفرعة عن الكلمة ، وإنما ذكروها تقسيماً للنحو جملة .

واعلم أنه يرد على قسمة النحاة الكلمة إلى ثلاثة سؤالات :

(١٤) قال الزجاجي في الإيضاح ٤١ باب أقسام الكلام : " فأول ما ذكر من
ذلك إجماع النحويين على أن الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف . وحقق القول
بذلك وسطره في كتابه سيبويه ، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك " .
ويقول ابن هشام في شرح الشذور ١٣ " أجمع على ذلك من يعتد
بقوله " .
إلا أن بعض نحاة المغاربة المتأخرين كابى جعفر بن صابر ذهب إلى أن هناك
قسما رابعا للكلمة ، وسماه الخالفة ، ويعنى به : اسم الفعل .

انظر : همع الهوامع ٢ / ١٠٥ ، وحاشية الصبان ٢٣ / ١ .

(١٥) المفصل ٥ ، وانظر ابن يعيش ١ / ١٧ .

(١٦) المقدمة المحسبة ٣٣٩ ، وشرح المقدمة ١ / ٩٣ .

الأول : من حقّ الأقسام أن تكون منتسبةً إلى جنسٍ واحدٍ ، لا يتميَّز بعضها على بعض بجنسٍ أقرب ، وهذا غيرُ حاصلٍ هنا ، لأن الاسمَ والفعلَ يشتركان في ماهيةٍ يختصان بها على الحرفِ ، وهي أنهما يدلّان على معنى في أنفسهما ، فقسيمُ الحرفِ هي هذه الماهيةُ ، وكلُّ منهما قسيمٌ للآخر ، فالأولى أن يُقالَ : الكلمةُ تنقسمُ إلى قسمين :

ما يدلُّ على معنى في نفسه ، وما يدلُّ على معنى في غيره .

والدالُّ على معنى في نفسه ينقسمُ إلى قسمين : اسمٍ ، وفعلٍ .

والدليلُ على أن هذا الأولى أمران :

أحدهما : أن الغرضَ بتقسيمِ الشيءِ إبانةُ الأحكامِ الجاريةِ عليه ، ولا يتوفَّر ذلك إلا بمراعاةِ الأقربِ من الأجناسِ ، فالأقربُ . ألا ترى أنّا إذا قسّمنا الكلمةَ إلى ما يدلُّ على معنى في نفسه ، وإلى ما لا يدلُّ . ثم قسّمنا الدالَّ على معنى في نفسه إلى : اسمٍ ، وفعلٍ . علِمَ أنّ كلّاً منها يدلُّ على معنى في نفسه بخلاف ما لو ابتدأنا القسمةَ إلى ثلاثة .

وثانيهما : أنه لو جازَ أن يُجعلَ أقسامُ أحدِ القسمين : قسيمةٌ لقسيمه ، لجازَ أن تقسمَ الكلمةُ إلى أقسامٍ عدّةٍ " اسمٍ ، وماضي ، وحالٍ ، ومستقبلٍ ، وحرفٍ " وأن يُفرعَ أيضاً الحرفُ ، وتعدَّ فروعه مقابلةً للاسم ، أو يُفرعَ الاسمُ وتجعلَ فروعه مقابلةً للحرف . ويمكنُ الاعتذارُ بأنهم لم يجدوا اسماً للماهيةِ التي يجتمعُ فيها الاسمُ والفعلُ .

السؤالُ الثاني : ما الفائدةُ بإيرادِ القسمةِ الدائرةِ إن كانت مجردةً للإخبارِ بمصطلحِ النحاةِ أنّهم يُطلقون الاسمَ على جميعِ مادّ على معنى في نفسه غيرِ مقترنٍ ، والفعلَ على جميعِ مادّ عليه مقترناً ، والحرفَ ما دلَّ على معنى في غيره فمستقيم . لكنَّ المفهومَ أنه ما أرادَه . وإن كانت للاستدلالَ على أنّ الكلمةَ تنحصرُ في الاسمِ ، والفعلِ والحرفِ . وإبطالُ أنّ يكونَ ثمَّ قسمٌ رابعٌ كما يُفهمُ من المصنفِ وبعضهم ، فهذا فاسدٌ ، لأنَّ القسمةَ إنما تُفيدُ انحصارَ الكلمةِ فيما يدلُّ على معنى فـ في نفسه ، وفيما لا يدلُّ .

فإن الدال (١/٢) على معنى في نفسه إما أن يقتصرن ، أو لا ، فهذه فائدة
القسمية . فإما أن أحد هذه الأقسام هو الحرف فقط ، وأحدّها الاسم فقط ، وأحدّها
الفعل فقط ، فلا تفيده أبداً .

إذ للمخالف أن يقسم أيّ هذه الأقسام إلى الذي سمّاه خالفه ، وإلى أحد
ما ذكر فتكون أربعة ، أو يعكس فيسمى مادّ على معنى في نفسه حرفاً ، أو خالفه
ونحو ذلك .

(١٧) ونظير هذا الاستدلال ، استدلال بعضهم على إبطال قول الجاحظ في قسمية الخبر :
إلى صادق ، وكاذب ، ولا صادق ، ولا كاذب ، بأن قال : الخبر الذي له مخير ،
أما أن يكون مخبره على ما هو به أو لا . الثاني : الكذب ، والأول : الصدق ،
ولا ثالث ، استدلال هكذا جماعة من بله الأصوليين . وهو كما ترى بمكان من
الفساد ، لأن الجاحظ لا يساعد أن مسمى الصدق : كل ما كان مخبره على ما هو به ،
وأن الكذب خلافه .

وهل الخلاف إلا في ذلك ؟

وهذا مثل ما أنكره المصنف في هذه المسألة سواء .
نعم ، يمكن الاستدلال بهذه القسمية على من يوافق أن مسمى الاسم ، والفعل ،
والحرف كل ما ذكر ، ومن يوافق أن مسمى الصدق ، والكذب كذلك ، ومثاله : أن
يستدل على أن الفعل لا يخلو من قصده للعقل إما حسن ، وإما قبح .

فيقال : لا يخلو إما أن يكون للقادر المتمكن عليه فعله ، أولاً . الثاني :
القبح ، والأول الحسن ، لما كان الخصم موافقاً فيما ذكر من مسمى الحسن والقبح
فاعلم . قوله : (ولقد علم بذلك حد كل واحد منها) وذلك لأنه قد ذكر في هذه
القسمية الفصل لكل منها ، فلا يبقى إلا الجنس لمن أراد الحدّ تاماً ، ومن اكتفى
بالفصل فهو حد ناقص .

(١٧) بحث عن رأي الجاحظ في كتبه فلم أوفق له .
يقول القزويني في " الإيضاح ٨٦/١ " : " اختلف الناس في انحصار الخبر في
الصادق والكاذب ، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما ... ، وأنكر الجاحظ
انحصار الخبر في القسمين ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق
ولا كاذب
وانظر المسألة في مفتاح العلوم ١٦٤ ، وشروح التلخيص ، وبغية الإيضاح
٣٨ / ١ ، وبحوث المطابقة للبدري ٩٧ / ١ .

(تعريف الكلام)

قوله : (الكلام) .

هو اسم مصدر : كالطلاق ، والعنق ، لأنه من : كلم ، وقياسه : تكليمًا ، وكلامًا وقيل : بل مصدر ، لأنه قد عمل ، قال :

(١) * فَإِنَّ كَلَامِيهَا شَاءَ لِمَا بِيَا *

قوله : (ما تضمن كلمتين بالإسناد) .

" ما " : جنس أبعد ، فلو أتى بقول ، أو قال : كلمتان أسندت إحداهما إلى الأخرى ، لكان أولى . ويدخل في التضمن المنطوق به ، والمقدر نحو " قم " بخلاف ما لو قيل : ما تركب ، لأن التركيب يستدعي التعدد لفظًا ، قاله المصنف .

والمراد بالإسناد : إسناد الجمل فخرج نحو : المضاف ، والمضاف إليه ، والمركب . لا يقال : هذا إضمار ، لأنه يجاب بأن اللام للعهد ، إذ المشهور من الإسناد في مصطلح النحاة : إسناد الجمل ، وهو المفيد .

وقد اعترض الحدُّ باعتراضين :

الأول : لشيخنا السيد شرف الدين (قدس الله روحه) : " الألسن الواح والدفاتير " ، فإنها متضمنة لكلمتين ، قال : فلو قال : ما تركب سليم ، ولا يرد ما ذكر من نحو " قم " ، لأنَّ المقدر كالمفوض به في صحة إطلاق التركيب عليه ، بدليل قولهم كلهم : إنَّ " زيدًا " من قولك : زيد جوابا لمن قال : من

جاءك؟ معربٌ لحصول التركيب ، فإذا سمي مركبًا ، لتقدير الخبر ، أو الفعل مثلاً فكذا هنا .

(١) لندي الرمة
وصدره :

* فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا *

والشاهد أعمال " كلام " على أنه مصدر ، حيث إن " الهاء " في محل نصب وهو من شواهد ابن يعيش ٢١/١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١٩٣/١ ، والهمع ٩٥/٢ ، والدرر ١٢٨/٢ .

وأيضاً فالسؤال واردٌ على المصنّف في حدّ الكلمة ، كما ذكرنا ، ولأجواب له
إلاّ أنّه في حكم الملفوظ به ، انتهى معنى كلامه (رحمه الله) .

الثاني : ما لا يصحّ به الإفادة من المسند إسناد الجمل ، نحو " إن قُمت " يلزمه أن يكون كلاماً . واحترزنا : بما لا يصحّ به الإفادة ، مما لا يفيد ، لكنه قد يصحّ نحو " السماء فوقنا ، والاثنان أكثر من الواحد " فان هذا يفيد من لم يكن عالماً به : كالصبيان ، وهو كلام عند المصنّف .^(٢)

وقد أجيب : بما تقدّم من أنّ " أل " للعهد .
وقيل : السؤال واردٌ ، فلا بدّ من الاحتراز عنه ، بأن يُقال في الحدّ ، وحسن السكوت عليه ، لأنه لا يحسن السكوت على قولك " إن قُمت ، وإن قام زيد " حتى يذكر الجزاء .

وممن قال : بأنّه لابدّ من هذه الزيادة ، الإمام يحيى بن حمزة (رحمه الله)^(٣)
وأعلم : أن القول يُطلق على الكلمة المفردة ، وعلى سائر ما يُطلق عليه الكلام . فهو أعمّ من الكلام (والكلمة) نحو : هذا قول الشافعي .

وأما الكلام : فيستعمل في اللغة ، والاصطلاح .
أما في اللغة ، فيطلق على ما في النفس من إرادة الكلام ، وترتيبه ، وليس بمعنى مستقل . قال الأخطل :

❖ إنّ الكلام لفِي الفؤاد وإنّما .. جعل اللسان على الفؤاد دليلاً ❖^(٤)

(٢) انظر المسألة في التبصرة ٧٥/١ ، وشرح عيون الاعراب ٤٣ ، وابن يعيش ٢٠/١ ، والتبيين ١١٣ ، والتسهيل ٣ ، والأوضح ١٢/١ ، وشفاء العليل ٩٦/١ ، والتصريح ٢٦/١ ، والأشموني ٢٠/١ .

(٣) ابن على العلوي المتوفى ٧٤٩ هـ . صنّف في شتى العلوم ، من مصنفاته شرح الكافية ، والمفصل ، والمقدمة المحسبة ، والجمل في النحو ، والطراز في البلاغة . ترجمته في البدر الطالع ٣٣١/٢ ، وغاية الأمانى ٥١١/٢ ، وأئمة اليمن ٢٢٨ ، ومصادر الفكر ٦١٦ .

وانظر ما أشار إليه في كتاب " الأزهار الصافية " لوحة ١٢ ، ١٣ من الجزء الأول .

(٤) انظر ملحق ديوانه ٥٠٨ .
وهو من شواهد ابن يعيش ٢١/١ ، وشرح الشذور ٢٨ ، والفراشد ٣٩/١ ، وحاشية الخصري ١٦/١ .

- وعلى الخطّ ، تقول لِمَا بَيْنَ دَفْتِي المصحف : هذا كلامُ الله .

- وعلى الإشارة ، قال :

*(إِذَا كَلَّمْتَنِي بِالْعُيُونِ الْفَوَاتِرِ : رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالْدموعِ الْبَوَادِرِ *) (٥)

- وعلى ما يفهم من حال الشيء ، كقوله :

*(وَتَكَلَّمْتُ عَنْ أَوْجِهٍ : تَبَكَّي وَعَنْ صُورٍ سُبُتْ *) (٦)

يريد القبور .

- وعلى اللفظ المركب الذي لا يفيد ، يقال : تكلم ولم يفد ، وعلى

المفيد بلا قصد ، يقال : " تَكَلَّمْتُ سَاهِيًا " وعلى المقصود .

وهو حقيقة في هذه الثلاثة ، مجاز في الأول .

وأما في الاصطلاح ، (٢/ب)

فاختلفوا : فعلى ما ذكر المصنف ، وهو : أن يكون من كلمتين ، بينهما

إسناد يحسن السكوت عليهما ، وإن لم يصرح به ، يدخل المقصود ، وغير المقصود ؛

والمفيد ، وغير المفيد .

والمراد بغير المفيد هنا ، نحو : السماء فوقنا ، والاشنان أكثر من

الواحد ، وهو ما يعلمه كل عاقل بالضرورة ، واستثنى بعضهم : غير المفيد ،

وزاده قيذاً ، وزعم أنه مذهب سيبويه . قال بعض من وافق المصنف : والعجب

من هؤلاء ، يعمدون إلى أصدق القضايا فيجعلونها غير كلام ، كقولنا : الكل

أكبر من الجزء ، والواحد نصف الاثنين . فيلزمهم فيما كان سمعه السامع مرة ،

ثم سمعه أخرى أن يكون غير كلام في حقه ، كلاماً في حق غيره . واستثنى بعضهم :

غير المقصود ، وزاد : القصد ، قيذاً في الحد ، فلا يعد كلام الساهي ، والنائم ،

كلاماً .

(٥) البيت لم آقف على قائله .

وهو من شواهد الفرائد الجديدة ٣٦/١ .

(٦) لأبي العتاهية ٩٢ ، دار صادر ، كما نسب لأبي نواس وليس في ديوانه . وهو

من شواهد الفرائد ٣٨/١ .

وقيل : لا يحتاج إلى هذه الزيادة ، لأنه لا يستفاد بكلامهم شيء ، وإن وافق .
فالفائدة بالمشاهدة مثلاً ، أو نحوها من القرائن .

واستثنى بعضهم : الكلام الذي يكون أحد جزئيه من متكلم ، والآخر من متكلم آخر ، نحو : ما يروى بين امرئ القيس ، والتوأم اليشكري ، وهو أن امرأ القيس كان يأتي بنصف بيت ، ويسأل التوأم تمامه .

قال امرؤ القيس : في المطر :

* فَلَمَّا أَنْ دَنَا لِقَفَا أَصَاخِ *

فأجازه التوأم بأن قال :

(٧) * وَهَتْ أَعْجَازُ رَيْقِهِ فَحَارَا *

وكذلك ما يروى : أن عدي بن الرقاع أنشد عبد الملك بمحض جبر :

* تُزْجِي أَغْنَى كَانَتْ إِبْرَةَ رَوْقِهِ *

وأمسك لما شغل عبد الملك شاغل عن الاستماع ، فقال جبر :

(٨) * قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مَدَادَهَا *

قيل : ولم يعتبر هذا القيد أحد من النحاة ، وإنما زاده بعض الأصوليين .

ورد : بأنه لا يعتبر اتحاد المتكلم ، كما لا يعتبر اتحاد الكاتب ، لو

كتب رجل : " قام " وآخر : زيد ، وبأن أحد المتكلمين إنما أمسك اتكلاً على الآخر ، فهو مستحضر في ذهنه للجزئين . وفيه نظر .

قوله : (وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ إِلَّا فِي اسْمَيْنِ ، أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ)

(٧) هذان الشطران من ضمن أبيات دارت بين امرئ القيس ، والتوأم اليشكري ، وهي في ديوان امرئ القيس ١٤٧ - ١٤٩ . وانظر شرح الديوان للشنتمري ٢٩٦-٢٩٩ .

(٨) انظر ديوان عدي العاملي ٥١ ، وبشرح ثعلب ٨٥ .

وانظر مقدمة الديوان بتحقيق البركاتي ٢٥ .

وقد وردت الحكاية في الأغاني ٩ / ٤٣٣ ، وأمالى المرتضى ١١ / ٢ ، وأسرار

البلاغة ٢٨٠ / ١ ، والإيضاح للقزويني ٣٦٠ / ٢ .

هذا قول الأكثرين ، وذهب الفارسيُّ : إلى أنه قد يتأتى من حرفٍ ، واسمٍ ، في النداءِ ، نحو : يا زَيْدُ ، بدليل أنه يحسن السكوت عليه .^(٩)

وأستدل الجمهورُ بأمريين :

أحدهما : أنه لا بد في الكلام من مُسْنَدٍ ، ومُسْنَدٍ إليه ، والحرف لا يُسْنَدُ ، ولا يُسْنَدُ إليه ، لأنَّ معناه في غيره ، والفعل : يُسْنَدُ ، ولا يُسْنَدُ إليه ، والاسم : يُسْنَدُ ، ويُسْنَدُ إليه ، فلذلك لم يكن بُدٌّ من اسمين ، أو فعلٍ واسمٍ ، إذ لا يتلف من فعلين ، لعدم المسند إليه ، ولا من فعلٍ وحرفٍ لذلك ، ولا من حرفين ، لعدم المُسْنَدِ والمسند إليه ، ولا من اسمٍ وحرفٍ ، لعدم المسند إن جعلت الاسم مُسْنَدًا إليه أو المسند إليه ، إن جعلته مُسْنَدًا .

وأما الاسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ فيأتلف من الاسمِ ، والفعلِ . والحرفُ لفعلٍ ، فلذلك لم يُعَدَّ .

الثاني : أنه لو جُعِلَ : يا زَيْدُ ، كلامًا لحسن السكوت عليه ، لوجبَ جَعْلُ : نَعَمْ ، وبلى ، وسائر حروفِ الجوابِ كلامًا ؛ لأنه يحسن السكوت عليها .

ثم إنَّ الجمهورَ اختلفوا في الجواب عن : يا زَيْدُ ، فقال أكثرهم : إنما أفادَ ، لأنَّ المعنى على الفعل ، كأنك قلتَ : أدعُ زَيْدًا .^(١٠)

وقال بعضهم : حروفُ النداءِ ، أسماءُ أفعالٍ ، فلذلك يتألف منها .^(١١)

ويمكن الانتصارُ للفارسيِّ : بأن قولهم : لا بد من مسندٍ ، ومسندٍ إليه .

(٩) قال أبو علي في الإيضاح ٥٥ / ١ (.....) إلا الحرف مع الاسم في النداءِ ، نحو : " يا زَيْدُ ، وياعبد الله " فإن الحرف والاسم قد اختلفت بينهما كلام مفيد في النداءِ .
وانظر المقتصد ٩٥ / ١ .

(١٠) قال سيبويه ٢٩١ / ١ : (ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك " ياعبد الله " والنداءُ كله ، وأما " يا زَيْدُ " فله علةٌ ، سترها في باب النداءِ ، إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار " يا " بدلًا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريدُ عبد الله فحذف " أريدُ " وصارت " يا " بدلًا منها) .

(١١) انظر المسألة في همع الهوامع ١٧١ / ١ .

يَجَابُ [عَنْ] ذَلِكَ [أَنَّ] " يَزِيدُ " فِي مَعْنَى : أَدْعُو زَيْدًا ، كَمَا ذَكَرْتُمْ ، لَكِنَّ
 الْحَرْفَ قَدْ نَابَ مَنْابَ الْفِعْلِ ، بِحَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ مَعَهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ مَا كَانَ إِلَى
 الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، كَمَا يَنْسُبُونَ عَمَلَ الْفِعْلِ إِلَى الظَّرْفِ الْوَاقِعِ خَبَرًا ، وَكَمَا يَنْسُبُونَ
 عَمَلَ الْفِعْلِ إِلَى مَصْدَرِهِ ، حَيْثُ لَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ عَلَى مَا يَخْتَارُونَهُ ، وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ
 حُرُوفِ النَّدَاءِ ، وَحُرُوفِ الْجَوَابِ ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَوَابِ لَمْ تَنْبَغِ عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا هِيَ
 مُقَدَّرَةٌ بَعْدَهَا ، بِدَلِيلِ ظَهْوَرِهَا قَلِيلًا ، وَحَرْفُ النَّدَاءِ لَا يَظْهَرُ مَعَهُ الْفِعْلُ أَبَدًا .^(١٢)

(١٢) كَمَا انْتَهَرَ لَهُ - مِنْ قَبْلِ الْمُؤَلِّفِ - الْجَرَجَانِيُّ فِي الْمُقْتَصَدِ ١ / ٩٥ •
 وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٢٠ / ١ •

(تعريف الاسم وعلاماته)

قوله : (الاسم) .

- (١) في الاسم خمس لغات قالت العلما : اسم ، واسم ، وسم ، ثم سم سما واكسر وضم وذا في السين إن حذقت : والحذف والضم في مقصوره لزمنا وقطع همزته في الشعر ليس به : بأس ولولاه في هذا لهما

(٢) قال أبو حيان : فإن أثبت سمي بقوله :
(٣) * والله اسمك سما مبارك *

فلا حجة فيه ، لجواز أن لا يكون مقصوراً ، بل منصوباً .

ومذهب البصريين : أنه مأخوذ من : السمو ، فالمحذوف منه لام .

- (٤) ومذهب الكوفيين : من الوسم ، وهو العلامة ، فالمحذوف منه الفاء .
ورجح مذهب (١ / ٣) البصريين بقولهم : اسميت ، وسميت ، وسمي ، وأسما ، ولو كان على ما قاله الكوفيون ، ل قيل : أو سمت ، ووسمت ، ووسم ، و أوسام .

(١) انظر المسألة في أسرار العربية ٨ ، والإنصاف ١٦ / ١ ، والبحر المحيط ١٤ / ١ .
وزاد الأشموني خمس لغات أخرى ، إذ جعلها عشرا " اسم ، وسم ، وسما مثلثة والعاشرة سماء ، ونظمها بقوله :

اسم وحذف همزة ، والقصر * مثلثات مع سماء عشر
الأشموني ٥٧ / ١ . وجعلها الشيخ يس والصبان ثمانى عشرة لغة .

انظر حاشية يس ٥٤ / ١ ، وحاشية الصبان ٥٧ / ١ .

(٢) التذييل والتكميل ٢٥ / ١ ، والبحر المحيط ١٤ / ١ ، والنهر الماد ١٤ / ١ .
وانظر أوضح المسالك ٢٥ / ١ .

(٣) البيت لابن خالد القناني وبعده :

* أشرك الله به إيثارك *

وهو من شواهد أسرار العربية ٩ ، والإنصاف ١٥ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى ٦٦ / ٢ ، وأوضح المسالك ٢٥ / ١ ، والتصريح ٥٤ / ١ .

(٤) انظر المسألة في معاني القرآن للزجاج ٤٠ / ١ ، وشرح عيون الإعراب ٥١ ، وأسرار العربية ٤ - ٩ ، والإنصاف ٦ / ١ ، والتبيين ١٣٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣ / ١ ، وابن يعيش ٢٣ / ١ ، والبحر المحيط ١٤ / ١ ، واختلف النصر ٢٧ .

وقولهم : إنَّ هذه التصارييف من القلبِ دَعَوَى . فهذا مايتعلّق بلفظِ الاسمِ .
 وأما حَقِيقَتُهُ في الاصطلاح : فمنهم من زعم أنه لا يُمْكِنُ حَدُّهُ ، وقال : ولهذا وقَعَ
 كثيرٌ من الأئمّةِ ، إذ حدّوه ، كالأخفش ، والفراء ، وغيرهما ، ولذلك لم يَحُدَّهُ
 (٥) (٦) (٧)
 سيبويه ، وهو إمام هذه الصناعة ، وإنما حدّ الحرف ، والفعل ، واكتفَى
 بتمييزهما ، إذ ماعداهما فهو الاسمُ .

والأكثرُونَ : على أنه يحدُّ ، قالوا : ولا يلزَمُ من قُصُورِ الأخفش ، والفراءِ ،
 (٨)
 وأشباههما قصورُ غيرهما ، لأنَّ عِلْمَ الحدودِ غيرُ عِلْمِ النحوِ .

وقد حدّه المصنّفُ وغيره بما ذكر . فقولُه : (مادل على معنى) جارٍ مجرّ
 الجنس ، وهو جنسُ أبعد (في نفسه) خرج : الحرفُ .

(غير مُقترِنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثة) خرج : الفعلُ ، ولو اكتفى بأحدِ
 الأزمنةِ ، لخرج مع الفعلِ " الصّبوحُ ، والغبوقُ " ونحوهما ، لإفادتهما الزمانَ ،
 لكنه ليس أحدَ الأزمنةِ الثلاثةِ ، التي هي الماضي ، والحالُ ، والاستقبالُ ، لأنهما
 قد يكونان ماضيين ، ومستقبلين ، وحالين بحسبِ الوقتِ الذي يكون فيه المتكلّمُ .

قال السيّدُ أبو القاسمِ (رحمه الله) : والضميرُ في نفسه عائدٌ إلى " ما "
 لا إلى " معنى " ، لأنَّ تقديره حينئذٍ ، مادل على مُسمّى ، حصل المسمّى في نفسِ
 المسمّى ، فيكونُ فاسداً ، وقد صرحَ بما ذكرْتُ السّيرافيُّ ، حيثُ قال : " كلمةٌ دلّتْ
 على معنى في نفسها غيرَ مقترنةٍ بزمانٍ محصلٌ " (٩) فأنثَ الضميرُ . انتهى .

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة .

(٦) رأيهما في حد الاسم في الإيضاح للزجاجي ٤٩ ، والصاحبي ٩٠ .

(٧) اكتفى سيبويه بتعريف الاسم ، ولم يحده ، قال : (فالكلم : اسم ، وفعل ،
 وحرف جاء لمعنى ليس باسم ، ولا فعل . فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط . وأما
 الفعل : فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون
 ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع) الكتاب ١٢/١ .

(٨) قال ابن الأنباري في أسرارهِ ٩ " وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة
 تنيف على سبعين حداً . "

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١ .

وقال (قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ) : " ومنهم من زعم أن " في " بمعنى " الباء " ، وهو فاسدٌ ، لأنه يُعْتَرَضُ بالحرف ، إذ هو يدلُّ على معنى في غيره بنفسه ، مع أنَّ جَعَلَ " في " بمعنى " الباء " مُنْكَرٌ . انتهى .

(١٠) وقال : نجم الدين ، قال المصنف : الضميرُ في قولهم : (في نفسه) وفي الحرف (في غيره) يرجع إلى (معنى) ، ومرادهم : ما دلَّ على معنى في نفسه ، أي : لا باعتبار غيره ، كقولهم : " الدارُ قيمتها في نفسها " كذا أي : باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وَسَطِ البلدِ ، أو غير ذلك ، وفيه نظرٌ ، لأنه لا يستقيم مثله في حقيقة الحرف ، فلا يُقَالُ : ما دلَّ على معنى في غيره ، معناه : باعتبار غيره ، لأنه يلزم من أن يكون الحرف دالًّا على معنى في نفسه باعتبار غيره ، ومعنى الكلام يستقيم إذا كان الضمير لـ " ما " أي : الاسمُ : كلمةٌ دلَّت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ، والحرف : كلمةٌ دلَّت على معنى ثابت في لفظ غيرها ، فغيرُ صفةٍ للفظ . انتهى .

وقد أُورِدَ على هذا الحدِّ اعتراضاتٌ ، وهي تسعة . :
الأول : الخطوطُ ، والإشاراتُ ، والأعلامُ الموضوعةُ على الطرقِ ونحوها .
الثاني : الحركاتُ الإعرابيةُ .
الثالث : الحدُّ نفسه ، لأنه دالٌّ على معنى في نفسه غيرِ مقتَرِنٍ بِأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ .

بَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ حَدَّ الاسمِ يدلُّ على معنى ، هو الاسمُ ، وهو غيرُ مقتَرِنٍ بِأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ . وإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ حَدَّ الاسمِ يدلُّ على الاسمِ ، لأنَّ الحَدَّ ، والمحدودَ عبارتَانِ عن شيءٍ واحدٍ .

(١١) هو محمد بن الحسن الاسترآبادي ، من ألقابه : نجم الدين ، ونجم الملة والدين ، ونجم الأئمة ورضي الدين ، والرَّضِيُّ ، والآخر أشهر ألقابه ، صاحب أشهر شرح للكافية ، وكذا الشافية ، هجر بلاد المشرق في آخر حياته وأقام بالمدينة المنورة ، توفي بعد سنة ٦٨٦ هـ .

ترجمته في بغية الوعاه ٥٦٧/١ ، وخزانة الأدب ١٢/١ ، ونشأة النحو ١٨٨ .

انظر رأيه في شرح الكافية ٩/١ .

وقد رد السيوطي على ابن الحاجب في الهمع ٤/١ .

الرابع : الفعل المضارع ، على القول بالاشتراك ، فهو غير دالٍّ على أحدِ الأزمنة الثلاثة ، لأنه يحتملُ الحال ، والاستقبال .

الخامس : الأفعال التي لا تتصرف بك " نعم ، وبئس ، وأخواتهما " فإنها لا تقترن بأحدِ الأزمنة الثلاثة ، فهذه على الطرد .

السادس : أسماء الفاعلين ، ونحوها ، إذا أُريدَ بها أحدُ الأزمنة الثلاثة نحو : " زيدٌ ضاربٌ غداً " .

السابع : أسماء الأفعال ، فهي دالةٌ على أحدِ الأزمنة الثلاثة ، لأنَّ ما كان منها بمعنى الأمر - وهو الأكثرُ - فهو كفعل الأمر ، وما كان بمعنى الماضي والمضارع ، فهو كالماضي ، والمضارع ، دالٌّ على الزمان أيضاً .

الثامن : الماضي ، والمستقبل ، والحال ، وأمس ، وغد ، واليوم ، والمتقدم ، والمتأخر ، ونحو ذلك .

التاسع : خبرٌ ، وجملَةٌ ، هما اسمان ، وقد يكون مسماهما فعلاً فكانتَهما دالَّانِ على معنى مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة ، وهذه على العكس .

وقد أُجيبَ عن الثلاثة الأولِ : بأنَّ المرادَ بـ " مادل " كلمةٌ دلَّتْ ، والخطوطُ ، ونحوها ليستُ من جنسِ الكلام ، والحركاتُ ليستُ كلاماً ، والحدُّ كلامٌ مركَّبٌ .

قالَ المجيبُ : وإنما حذفَ كلمةً سهلاً ، لمَّا كان قد قسَّم الكلمةَ إلى الاسمِ والفعلِ ، والحرفِ ، فاستغنى بذلك .

وأجيبَ عن الرابعِ ، بأنَّ الاعتبارَ بالمتكلم ، ولم يقصدْ إلاَّ أحدَ معنييه ، لأنَّ اللفظَ المشتركَ لا يصحُّ أن يُرادَ به كلاً معنييه في الأصحِّ ، ويمكنُ النزاعُ في ركني هذا الجوابِ :

لا نسلمُ أنَّ الاعتبارَ بالمتكلم ، لأنَّه قالَ : مادل ، والدلالةُ لا تكونُ إلاَّ للسامعِ ، لأنَّ المتكلمَ عالمٌ ، وإن لم يكنْ عالماً لم يستفدْ من خبره شيءٌ .

ولا نَسَلَمُ امتناع أن يرادَ بالمشتركِ كلاً معنِيَّه ، على ماذهب إليه الشافعيُّ ،
(١١) وصَحَّه كثيرٌ . وقاضي القضاة ،

وأجيبَ عن الخامس (٣/ب) : أنَّ الأصلَ في الأفعالِ التصرفُ ، والدلالةُ على
أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ، وإنما عَرَضَ قصدُ الإنشاءِ بهذه الأفعالِ ، وإرادةُ المصححِ
العامِّ ، والذمُّ العامُّ .

وعن السادس : بأنَّ أصلَ الأسماءِ عدمُ الدلالةِ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ، لكنَّ
عَرَضَتْ في أسماءِ الفاعلينَ ، ونحوها ، لمُشَابَهَةِ الفعلِ ، أو يُقال : دلالتُه على
الزمانِ ليستَ من لفظه ، وإنما أفادها الظرفُ المُقْتَرَنُ به لفظاً نحو أن تقول :
" ضاربٌ غداً " أو تقديرًا نحو : " اللهُ بَاعِثُ الأمواتِ " بخلافِ الفعلِ ، فدلالتهُ
على الزمانِ لفظيةٌ .

وأجيبَ عن السابع : بأنَّ مسمىَ أسماءِ الأفعالِ المصدرُ ، فيكونُ الجوابُ
ما أُجيبَ به عن اسمِ الفاعلِ ، أو مسمَّها الفعلُ على قولٍ ، فتكونُ الدلالةُ على
الزمانِ المخصوصِ مستفادةً منه لا منها .

وأجيبَ عن الثامن : بأنَّ مسمىَ تلكِ الزمانِ ، وهو لا يَقْتَرِنُ بنفسِه ، ولا يَقْتَرِنُ
الماضي مثلاً بالحالِ ، والاستقبالِ ، فلا يَرِدُ .

وأجيبَ عن التاسع : بأنَّ مسمىَ الخبرِ ، والجملةِ ماهيةً مخصوصةً ، وهي
ما يُخَالِفُ المبتدأَ ، أو الإنشاءَ ، وما يُخَالِفُ المفردَ ، وهذه الماهيةُ قد تصدقُ
على الفعلِ ، فإفادةُ الزمانِ من الفعلِ ، لامنها ، وهو كما يقالُ : في أسماءِ
الأفعالِ في أحدِ القولينِ . وأكثرُ هذه الاعتراضاتِ لازمٌ وجوابُه غيرُ مُنْجٍ ، ولا يخلو
الحدُّ عن الإضرارِ المعيبِ في الحدودِ ، لأنَّ دلالتها بالمطابقةِ ، وقد حُصِّلَ هذا الحدُّ .

(١١) هو ابن عقيل الهاشمي نحوي الديار المصرية ، صاحب الشروح المشهورة على
كتب ابن مالك . توفي سنة ٧٦٩ هـ .

انظر رأيه في المساعد ١٢/١ . حيث قال : " وهذا مذهب الجمهور " أي :
كونُ الفعلِ المضارعِ صالحاً للحالِ أو الاستقبالِ .

وقيل : كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في أصل الوضع . وقال بعضهم : في حدّ الاسم : كلمة دالة على معنى بانفرادها ، غير متعرّضة بينيتها للزمان . احترز بانفرادها : من الحرف ، وبينيتها : من الفعل ، ودخلت سائر الأسماء الواردة على حدّ المصنف ، لأنها لا تدلّ على الزمان ببينيتها ، بل بقريته أخرى ، أو يدلّ مسمّاها ، وبقي عليه الأفعال التي لا تتصرف ، وتردّ عليه الموصولات .

(١٢)

قوله : (وَمِنْ خَوَاصِّهِ) :
" مِنْ " تبعية ، لأنه لم يستوفِ الخواص ، والخاصة تطرد ، ولا تنعكس ، والحدّ يطرد وينعكس .

قوله : (دخول اللام) .

قيل : الأولى أن يقول : حرف التعريف لتدخل « أم » وقيل : بل الأولى التعريف ، ليدخل أنواعه من الإضافة ، والإضمار ، والعلمية ، والإشارة ، وقد ورد دخول اللام على الفعل قال :

﴿ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكْمَتُهُ ﴾ (١٣)

واختص الاسم بالتعريف ، لأن الأفعال نكرات أبدًا ، لأنها مسندة دائماً ، وحقّ المسند أن يكون نكرة ، لأنه خبر .

(١٢) تفاوت العلماء في تحديد علامات الاسم زيادةً على هذه الخمس ، أو نقصاناً ، وعلى

سبيل التمثيل جعلها ابن الأنباري في أسرار العربية ١٠ ، أربع عشرة علامة .

وجعلها صاحب كشف المشكل ١٧٣/١ ، ثلاثين علامة . قال : " وعلامات الاسم

ثلاثون علامة ، تلتبس من أربع جهات ، من أوله ، وآخره ، وجملته ، ومعناه . "

(١٣) البيت للفرزدق ، وهو غير موجود في ديوانه . وعجزه :

.. ولا الأصيل ، ولا ذي الرأي والجدل ..

والشاهد فيه " الترضى " وقد خرج البيت على أنه شاذ لا يقاس عليه .

قال الجرجاني : من أقبح الضرورات . وقال الرض في مثل هذا البيت : فليست

اللام للتعريف بل هي اسم موصول ... وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء

إلا في ضرورة الشعر " الرض ١٣/١ .

وهو من شواهد الإنصاف ٥٢١/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٦ ، وأوضح المسالك ١٧/١ ،

وابن عقيل ١٥٧/١ ، والهمع ٨٥/١ ، والأشموني ١٥٦/١ .

وانظر المسألة في الإنصاف مسألة " ٧١ " ٥٢٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٣/١ ،

والرضي ١٣/١ .

قوله : (و الجر) .

(١٤) قال ركن الدين : إنما لم يقل : حرف الجر ؛ لأنه قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية ، تقول : " زيد مرفوع بـ " قام " .

قلت : فيما ذكره نظر ، لأن الفعل قد صار هنا اسماً ، وإنما التعليل أنه يدخل على الفعل ، إذا كان صفة لموصوفٍ محذوف ، نحو :

(١٥) * واللّه مازيد ينسام صاحبه *

وقال شيخنا شرف الدين (رحمه الله) : لأن الجر أعم ، إذ قد يكون عن إضافة ، لا يقال : فقد ذكر الإضافة من بعد ، لأننا نقول : ذلك حكم آخر معنوي ، وهذا لفظي ، ومقاله حسن ، وإنما اختص الجر بالاسم ، لاختصاص عامله به ، وهي الحروف ؛ لأن معانيها لا توجد في الفعل ، روي هذا عن المازني . (١٧)

قوله : (والتنوين) .

يريد غير تنوين الترنم ، والغالي فإنهما لا يختصان ، وإنما اختص به تنوين التمكن ، لأنه دليل على تمكن الاسم في الإعراب ، والأفعال غير متمكنة فيه .

(١٤) هو أبو الفضائل السيد الحسن بن محمد بن شرف العلوي ، صاحب شرح الشافية ،

والكافية ، توفي سنة ٧١٥ هـ .

ترجمته في بغية الوعاة ٥٢١/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٨٣/٣

ورأيه في شرحه الكبير على الكافية اللوحة (٦/١) .

وعجزه :

.. ولا مخالط الليان جانبه ..

والشاهد قوله " بنام " دخل حرف الجر على الفعل ، فلزم تقدير اسم يكون

معمولاً لحرف الجر ، والتقدير : واللّه مازيد يزيد نام صاحبه .

وقال بعضهم : ليس " نام " فعلاً باقياً على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده

علماً كـ " تأبط شراً " . والأول أفضل في التقدير لسلامة المعنى .

انظر المسألة والشاهد في الخصائص ٣٦٦/٢ ، وأمالي الشجرى ١٤٨/٢ ، وأسرار

العربية ٩٩ ، والتبيين ٢٧٤ ، وابن يعيش ٦٢/٣ ، والهمع ٦/١ .

(١٦) انظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١٦١/١ ، والأشموني ٣٠/١ .

(١٧) لم أعثر على رأي المازني ، وانظر مسألة اختصاص الاسم بالجر في

الكتاب ١٤/١ ، وإيضاح الزجاجي ١٠٧، ١٠٢ ، والجمل ٢ ، ونتائج الفكر ٩١ ،

وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ ، والتسهيل ٨ ، والهمع ٦/١ .

وتنوين التنكير ، لأنه دليل على تنكير أسماء مخصصة ، كانت معارف ، والأفعال لا يدخلها التعريف ، فلم تحتج إلى دليل تنكير ، لأنها لم تخرج عن التنكير .

وتنوين المقابلة ، لأنه عوض عن نون الجمع ، وبياناتها ، والأفعال لا تجمع .

وتنوين العوض ، لأنه في الأصل عوض عن حذف المضاف إليه ، والأفعال لا تضاف ، وأما ما يكون منه عوضاً عن حرف ، أو إعلال ، فكأنه حمل في منع الفعل منه على الأول ، ومن لم يثبت له للعوض ، وجعله للتمكن من وقد تقدم تعليقه لم يشكل عليه .

قوله : (والإسناد إليه)

يعني كونه مبتدأ ، أو فاعلاً ، واعلم أن الفعل إن لم يؤول باسم ، لم يسند إليه باتفاق .

قيل : لأن الأفعال مسندة دائماً ، فلو أسند إليها ، لزم كونها مسندة مسنداً إليها في حالة واحدة . وإن أول باسم ، فإن كان حرف مصدري ، جاز الإسناد إليها باتفاق ، وإن لم يكن ثم مصدري ، فقليل : لا يجوز تأويله ، فلا يجوز الإسناد إليه ، وهو الظاهر من الأكثرين ، وما ورد منه فلا يقاس عليه .

وقيل : بل يجوز تأويله ، والإسناد إليه ، لمورديه ، ومنه :
 * سواء عليهم أنذرتهم * (١٨) ، * ومن آياته يريكم البرق * (١٩)

وقولهم : (٤ / أ) (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ، وقوله : (٢٠)

(١٨) البقرة الآية (٦) . (١٩) الروم الآية (٢٤) (٢٠) يروى المثل " لأن تسمع " و " أن تسمع " و " تسمع " قال الميداني : والمختار " أن تسمع " ويقول أبو عبيد القاسم : حذف " أن " من المثل أشهر عند العلماء ، فيقولون " تسمع " بضم العين ، و " تسمع " بنصبها على إضمار " أن " . وهذا المثل : يضرب لمن أخبره خير من مرآه .
 انظر أمثال الضبي ٥٥ ، والأمثال لأبي عبيد ٩٧ ، والفاخر ٦٥ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٢٦٦ ، والوسيط ٨٣ ، وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ١ / ٢٧٧ ، والمستقصى ١ / ٣٧٠ ، وتمثال الأمثال ١ / ٣٩٥ .

* وَمَا رَاعَنِى إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ * (٢١)

قوله : (والإضافة) .

يُرِيدُ الإِضَافَةَ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ مَلْفُوظٍ بِهِ ، لِيَحْتَرِزَ مِنْ نَحْوِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَمَرَرْتُ مُضَافًا .

وَيُرِيدُ بِالِإِضَافَةِ كَوْنَهُ مُضَافًا ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مُضَافًا إِلَيْهِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ لَجَوَازِ " يَوْمَ يَقُومُ زَيْدٌ " " وَإِذَا قُمْتَ قُمْتَ " وَنَحْوِ ذَلِكَ .

قِيلَ : وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ بِهَا ، لِأَنَّ الإِضَافَةَ إِمَّا لِلتَّعْرِيفِ ، وَإِمَّا لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّخْفِيفِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، وَلَا يَتَخَصَّصُ ، لِتَوَعُّلِهِ فِي التَّنْكِيرِ .

والتَّخْفِيفُ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ سَقَطَ تَنْوِينٌ أَوْ مَا يَخْلُفُهُ مِنْ نُونٍ جَمْعٍ ، أَوْ تَثْنِيَّةٍ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ . وَقَدْ جَرَيْنَا فِي تَعْلِيلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ عَلَى كَلَامِ أَكْثَرِ النَّحَاةِ .

وَالْمَخْتَارُ أَنَّهَا أَوْضَاعٌ لَا تُعْلَلُ عَلَى أَنَّ فِي بَعْضِ تَعَالِيلِهَا ضَعْفًا . وَالَّذِي يُعْلَلُ مَا كَانَ يَحْصُلُ بِتَعْلِيلِهِ طَرْدُ حُكْمٍ ، وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، أَوْ يَكُونُ الْمُعْلَلُ خَالَفَ الْقِيَاسِ الَّذِي كَانَ لَهُ .

فَالْأَوَّلُ : نَحْوُ قَوْلِنَا : بَرَفَ " زَيْدٌ " مِنْ : قَامَ زَيْدٌ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ يَسْتَفِيدُ بِهِذِهِ الْعِلَّةِ ، رَفَعَ كُلَّ فَاعِلٍ .

وَالثَّانِي : تَعْلِيلُ امْتِنَاعِ الْجَرِّ مِنَ الْمَضَارِعِ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَامْتِنَاعُ

(٢١) البيت لمعاوية بن خليل النُّصْرِي ، مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، وَهُوَ مِنْ ضَمَنِ أَبْيَاتِ يَهْجُو بِهَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ حُورَانَ ، الْمَلِيقَ بِفُرُوجٍ ، أَوْ فُرُوحٍ .

وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَيْرٍ . .

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ (وَمَا رَاعَنِى إِلَّا يَسِيرُ) حَيْثُ وَقَعَ الْفِعْلُ " يَسِيرُ " فَاعِلًا ،

وَهُوَ مُؤَوَّلُ آيٍ : مَسِيرُهُ . يَعْنِي : أَبَا عَلِيٍّ ، وَقَالَ : وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا ، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرُ آيٍ : وَمَارَاعَنِى إِلَّا سَاطِرُ بَشْرُطَةٍ . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي " الْمَغْنَى " عَلَى إِضْمَارِ " أَنْ " .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْخَصَائِصِ ٤٣٤/٢ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ٣٢/١ ، وَالْمَغْنَى ٤٧٨/٢ ،

وَشَوَاهِدِ الْمَغْنَى لِلْسِّيُوطِيِّ ٨٤٠/٢ ، وَالْخَزَانَةِ ٦٢٥/٣ .

الجزم من غير المنصرف ، مع شبهه بالفعل ، وماشابه ذلك كالأعراب بالحروف .
وأما ما تعاطاه قوم من تعليل رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف
إليه ، - وتقرّب إليه هذه التعاليل التي فرغنا منها - فهو تعليل للغلبة
لا فائدة فيه ، ولا حقيقة له . وقد نزهنا أوراقتنا هذه عن أكثر ذلك . ولولا
خشية المباينة لعاداتهم لم نذكر منها شيئاً .

(المَعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ)

قوله : (وهو مَعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ)

انحصار الاسم في مَعْرَبٍ ، وَمَبْنِيٍّ قول الجمهور . وزعم ابن جني : أَنَّهُ لَا يَنْحَصِرُ ، وَأَثْبَتَ ثَالِثًا كَالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عِنْدَهُ ، وَالْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُرَكَّبَةِ .^(١) أَمَّا أَنَّهَا غَيْرُ مَبْنِيَّةٍ ، فَلَوْجِهَيْنِ :

أحدهما : أن المَبْنِيَّ هو ما حَصَلَ فِيهِ سَبَبُ الْبِنَاءِ ، وَلَمْ يَحْصُلْ فِيهَا .
وثانيهما : أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ فِي آخِرِهَا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ نَحْوُ : " قَافٌ ، سَيْنٌ ، مِيمٌ " .

ونحو : " أَلِفٌ ، لَامٌ ، مِيمٌ ، صَادٌ " وصاحبُ هذا القول لَا يَجْعَلُ عِندَ التَّرْكِيبِ سَبَبَ بِنَائِهِ . وَالْقَائِلُونَ : بِالْإِنْحِصَارِ اخْتَلَفُوا : هَلْ تَنْحَصِرُ الْحَرَكَةُ فِي بِنَائِيَّةٍ ، وَإِعْرَابِيَّةٍ ، أَمْ لَا ؟ بَعْضُهُمْ : عَلَى الْإِنْحِصَارِ . وَذَهَبَ قَوْمٌ ، مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ ، إِلَى : أَنَّهَا لَا تَنْحَصِرُ ، وَالْحَرَكَةُ عِنْدَهُمْ ، إِنْ كَانَتْ بِعَامِلٍ ، فَإِعْرَابِيَّةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِعَامِلٍ ، فَهِيَ قِسْمَانِ : بِنَائِيَّةً ، وَغَيْرُ بِنَائِيَّةٍ . وَغَيْرُ الْبِنَائِيَّةِ خَمْسٌ :

١ - حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ ، نَحْوُ : مَنَ زَيْدٌ مَنَ زَيْدًا مَنَ زَيْدٍ ؟ لِمَنْ قَالَ : " قَامَ زَيْدٌ ، رَأَيْتُ زَيْدًا ، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " .

٢ - وَحَرَكَةُ الْإِتْبَاعِ ، نَحْوُ : قِرَاءَةِ * الْحَمْدِ لِلَّهِ * بِكَسْرِ الدَّالِ ، وَرُويَتِ

(١) قال ابن جني في الخصائص ٣٥٦/٢ : " وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم

في ، نحو : " غلامي ، وصاحبي " فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء " .

وانظر : التبیین ١٥٠ ، وشرح المفصل ٣٢/٣ ، والتسهيل ١٦١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٨/١ ، والتسهيل ٧ - ٩ .

(٣) الفاتحة : آية " ١ " .

قرأ الجمهور بضم الدال ، وكسر اللام ، وقرأ الحسن البصري ، ورؤية ، ورواية

لزید بن علي (رضي الله عنهما) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام بعدها .

وهي قراءة شاذة قياسا واستعمالا . وهي على لغة تميم ، وبعض غطفان ، وهي

أغرب ، لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب .

قال الزجاج : وهذه لغة من لا يلتفت إليه ولا يتشاغل بالرواية عنه .

انظر معاني الفراء ٣/١ ، ومعاني الزجاج ٤٥/١ ، وابن خالوية ١ ، والمحتسب

٣٧/١ ، والبحر ١٨/١ .

عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَقِرَاءَةُ * لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا * بِضَمِّ التَّاءِ . (٤)

- وحركة النَّقْلِ ، نحوُ : قِرَاءَةِ وَرْشٍ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ * (٥)
- وحركة التَّاءِ الساكنين ، نحوُ : * مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ * (٦)
- وحركة المضاف إلى ياء المتكلم ، نحوُ : غَلَامِي .

قوله : (فالمعربُ : المركَّبُ)

المركب كالجنس ، أي : الكلام المركب ، والتركيب يُقال : باعتبار أربع :
تركيب مزج : كـ " بَعْلَبَكَ " . وتركيب بناء : كـ " خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَسِيبَوِيَّه " .
وتركيب إضافة : كـ " غَلَامِ زَيْدٍ " . والرابع : تركيب الجمل : وهو الذي أراد هنا .

وقد يُراد بالتركيب ، وضع الكلمة بعد الكلمة بلا إسناد ، ويخص الإسناد باسم العقد .

قوله : (الذي لم يشبه مَبْنِيَّ الْأَصْلِ) .

مَبْنِيَّ الْأَصْلِ : الحرف ، والماضي ، ومثال الأمر .
 فخرج : المضارع ، والمبني من الأسماء .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ حَدَّ الْمُعْرَبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَرَدَ عَلَيْهِ إِشْكَالَاتٌ :

(٤) البقرة ، آية " ٣٤ " قِيراً جميع القراء بكسر التاء من " الملائكة " لأنها مجرورة ، وقرأ أبو جعفر المدني ، وسليمان بن مهران بضم التاء ، إتباعاً لحركة الجيم . ونقل أنها لغة آزد شنوءة . قال ابن جني : هذا ضعيف عندنا جداً . وذلك أن " الملائكة " في موضع جر . وقال النحاس : وهذا لحن لا يجوز وقال أبو حيان : فلا ينبغي أن يخطأ القاري بها ، ولا يغلط
 انظر معاني الزجاج ١١١/١ ، وإعراب القرآن ٢١٢/١ ، وابن خالويه ٣ ، والمحتسب ٧١/١ ، والبحر المحيط ١٥٢/١ ، وتحبير التيسير ٨٧ .

(٥) الحج ، آية " ٧٠ " قال الداني في التيسير (٣٥) : (اعلم أن ورشاً كان يُلقِي حركةَ الهمزة على الساكن قبلها ، فيتحرَّك بحركتها ، وتسقطُ هي من اللفظ ، وذلك إذا كان الساكن غيرَ حرف مدَّولين ، وكان آخرَ كلمة ، والهمزة أول كلمة أخرى) .
 وانظر الكشف ١/٨٩ ، والإقناع ١/٣٨٨ ، والنشر ١/٤٠٨ ، وتحبير التيسير . ٥٦

(٦) الأنعام ، آية (٣٩) .

الأول : مبني الأصل يلزمه دخولُه .

الثاني : ما بُني من الأسماء لا يشبه مبني الأصل ، بل لتضمنه ، أو وقوعه موقعه ، أو شبهه بما وقع موقعه ، أو إضافته إلى غير متمكن ، على ماسياتي ، فهذه داخلة أيضا .

الثالث : غير المنصرف ، يخرج ، لانه مشبه للفعل .

الرابع : أي .

وإن أراد حدَّ المعرب من الأسماء ، والأفعال وردت عليه هذه .
وخامس : وهو المضارع ، لانه مشبه لمبني الأصل أشدَّ شبه ، إذ هو فعل كالماضي ، ومثال الأمر . وقد أجيب عن الأول ، بأمرين :

أحدهما : مراده المعرب من الأسماء ، فكأنه قال : الاسم المركب ، وإنما استغنى عنه اتكالا على مؤرد القسمة حيث قال : وهو معرب ومبني ، ويردُّ بأنه إضمار ، في الحد .

الثاني : أنه يخرج بطريق الأولى ، ويردُّ بأن دلالة الحدود بالمطابقة وهذه التزامية . وأجيب عن الثاني : بأنه تجوز فسمى التضمن ونحوه شبها .

والأولى : أن يحزر الحد فيقول : الاسم المركب ، المنتفية عنه الأسباب الستة ، حقيقة أو حكما . ويريد بالحكم : الاحتراز عن " أي " فإن فيها مافي أخواتها : الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، وهي معربة من بينهن ، لما لازمت الإضافة قابل ذلك سبب البناء ، فانتفى في الحكم .

قوله : (وحكمه : أن يختلِك آخره لاختلاف العامل لفظا أو تقديرا) (٧)
أي : (٤ / ب) هذا حكم للمعرب يتميز به عن غيره ، فاختلف لفظا في نحو : " زيد " و " الرجل " وتقديرا في نحو : " عصا " .

(٧) قال الرضى ١٧/١ : (هذا الذي جعله المصنف بعد تمام المعرب حكما من أحكامه لازما له ، جعله النحاة حدَّ المعرب فقالوا : " المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل ") .

واحتَرَزَ ممَّا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ لَا لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ ، وَهُوَ الْمَحْكِيُّ ، نَحْوُ : " مَنْبَأُ ، مَنْبَى ، مَنْوُكٌ مَنْ رِيْدًا " " مَنْ رِيْدٌ " ؟ فَإِنَّ اخْتِلَافَهُ ، لِاخْتِلَافِ الْمَحْكِيِّ ، لَا لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : مَنْهُ ، إِذَا قَالَ : رَأَيْتُ امْرَأَةً ، وَنَحْوُ : مَنْ الرَّجُلُ ؟ مَنْ أَبِيكَ ؟ " مِنْ أَبِيكَ " . فَهَذَا - أَيْضًا - يَخْتَلِفُ آخِرُهُ لَكِنْ لَيْسَ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ .

وَاحْتَرَزَ أَيْضًا : مَنْ اخْتِلَافِ غَيْرِ الْآخِرِ نَحْوُ : هَذَا امْرُؤٌ ، وَابْنُكُمْ ، وَرَأَيْتُ امْرَأَةً وَابْنَمًا ، وَمَرَرْتُ بِأَمْرِيٍّ وَابْنِمِ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ ، مَعْرَضًا بِالزَّمْخَشَرِيِّ " وَهَذَا لَا يَمْلَحُ حَدًّا " ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ، بِلزوم الدور ، لِأَنَّ مَا لَمْ نَعْرِفِ الْمَعْرَبَ لَمْ نَحْكَمْ عَلَيْهِ بِاخْتِلَافِ الْآخِرِ ، فَلَا يُعْرَفُ اخْتِلَافُ الْآخِرِ ، إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ كَوْنِهِ مُعْرَبًا ، وَلَا يُعْرَفُ كَوْنُهُ مُعْرَبًا ، إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اخْتِلَافِ الْآخِرِ . (٨)

وَأَمَّا فِي شَرْحِ هَذَا الْكِتَابِ ، فَكَلَامُهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ تَحْدِيدِ الْمُعْرَبِ ، هُوَ هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي هُوَ اخْتِلَافُ الْآخِرِ . فَإِذَا كُنَّا قَدْ عَرَفْنَاهُ ، فَلَفَائِدُهُ ، وَلا حَاجَةَ إِلَى تَعْرِيفِ الْمُعْرَبِ .

وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُ نَجْمِ الدِّينِ : إِنَّهُ أَرَادَ : أَنَّهُ يَلْزَمُ الدَّوْرُ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي يَصِحُّ لُغَةً ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُعْرَبِ . (٩)

الثَّانِي : مَا فَهَمَهُ رُكْنُ الدِّينِ : أَنَّهُ يَلْزَمُ تَعْرِيفُ الْجَلِيِّ بِالْخَفِيِّ ، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ هَذَا الْحُكْمِ أَخْفَى مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُعْرَبِ ، وَإِنَّمَا كَانَ أَخْفَى ، لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ ، إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْمُعْرَبِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّا لَنْسَلِمَ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمُعْرَبِ ، لِجَوَابِ أَنَّ يُعْرَفُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ، أَعْنِي : اخْتِلَافَ الْآخِرِ ، وَيَكُونُ الْغَرَضُ بِالْحَدِّ مَعْرِفَةَ

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٢ .

(٩) شرح الكافية ١ / ١٧ .

المُعَرَّبُ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ : أَيُّ نَوْعٍ هُوَ ؟ : الذي يَخْتَلَفُ آخِرُهُ ، أَمْ الذي لَا يَخْتَلَفُ ؟
 (١٠) هذا حَاصِلُ كَلَامِ رُكْنِ الدِّينِ .

وَيُمْكِنُ نَصْرُهُ الْمُصْطَفِ بِوَجْهَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : لَا نُسَلِّمُ إِمْكَانَ مَعْرِفَتِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، لِأَنَّهُ تَقْدِيرِي ، وَلِفْظِي ،
 فَلَوْ عَرَفْنَا اللَّفْظِيَّ بِالْحِسِّ ، لَمْ نَعْرِفِ التَّقْدِيرِيَّ ، إِلَّا بِأَنْ يَقُولَ الْعَرَبِيُّ هَذَا مُقَدَّرٌ
 فِيهِ الْاِخْتِلَافُ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى هَذَا .

الثَّانِي : أَنْ الْمَحْدُودَ لَهُ ، قَدْ يَكُونُ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ كَلَامَ الْعَرَبِ بِأَسِيرِهِ ،
 فَلَا يُمْكِنُهُ الْاِسْتِقْرَاءُ لِهَذَا الْحُكْمِ ، بَلْ قَدْ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ شَيْئًا .

(الإعراب)

قوله : (والإعراب) .

أَمَّا فِي اللُّغَةِ : فَيَسْتَعْمَلُ فِي التَّحْسِينِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " امْرَأَةٌ عَرُوبٌ " وهي الْمُتَحَبِّبَةُ إِلَى زَوْجِهَا " وَالتَّحَبُّبُ يَسْتَلْزِمُ التَّحْسِينَ ، وَفِي الْإِبَانَةِ ، يُقَالُ : " أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِهِ " ، أَبَانَ عَنْهَا ، وَمِنْهُ : (الشَّيْبُ تَعَرَّبَ عَنْ نَفْسِهَا ، وَالبِكْرُ تَسْتَأْمَرُ)^(١) .

وَفِي التَّغْيِيرِ وَالْفَسَادِ ، يُقَالُ : " عَرَبَتْ مَعِدَةُ الْفَصِيلِ " وَفِي الْإِنْتِقَالِ ، يُقَالُ : " عَرَبَتْ الدَّابَّةُ " : جَالَتْ فِي مَرَعَاهَا ، " وَأَعْرَبَهَا صَاحِبُهَا " : أَجَالَهَا^(٢) .

وَالْإِعْرَابُ الْأَصْطِلَاحِيُّ : يُمَكِّنُ أَخْذَهُ مِنْ كُلِّ مَنْ هَذِهِ ، وَإِنْ أَخِذَ مِنَ الْفَسَادِ ، فَالْهَمْزَةُ لِلسَّلْبِ ، نَحْوُ " أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ ، وَأَعْجَمْتُ الْكِتَابَ " .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ فِي الْأَصْطِلَاحِ : فَذَهَبَ قَوْمٌ ، مِنْهُمْ : الشُّلُوبِيُّنَا^(٤) ، وَهَذَا الْمَصْنُفُ ، إِلَى أَنَّهُ الْحَرَكَاتُ أَنْفُسُهَا^(٥) .

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ : وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ سِيبَوِيهِ ، وَاخْتِيَارُ الْأَعْلَمِ ، إِلَى أَنَّهُ مَعْنَوِي^(٦) ،

(١) وَرَدَ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَسَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ الصَّحَابِيِّ عَمِيرَةَ الْكَنْدِيِّ بِلَفْظِ : " الشَّيْبُ تَعَرَّبَ عَنْ نَفْسِهَا ، وَالبِكْرُ رِضَاهَا صَعَتُهَا " وَلَمْ أَجِدِ الْحَدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي أَوْرَدَهُ الشَّارِحُ ، وَلَعَلَّهُ مُكُونٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

انْظُرْ مُسْنَدَ أَحْمَدَ ١٩٢/٤ ، وَسَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٣٤٥/١ .
(٢) الْفَصِيلُ : وَلَدُ النَّاقَةِ إِذَا فُصِلَ عَنْ أُمِّهِ ، وَالْجَمْعُ : فُضْلَانٌ . وَفُصِّلَ .
انْظُرْ مَجْمَلَ اللُّغَةِ " فَصْل " ٧٢٢/٣ ، وَالصَّحَاحَ ١٧٩١/٥ ، وَاللِّسَانَ ٥٢٢/١١ ، وَالْقَامُوسَ ٣٠/٤ .

(٣) انْظُرْ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي مَجْمَلِ اللُّغَةِ ٦٦٤/٣ ، وَالصَّحَاحَ ١٧٨/١ ، وَأَسَاسَ الْبَلَاغَةِ ١٠٦/٢ ، وَكَذَا أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ١٨ ، وَالْهَمْعَ ١٣/١ ، وَالْأَشْمُونِيَّ ٤٧/١ ، وَحَاشِيَةَ

يَسَّ ٥٩/١ .
(٤) التَّوَطُّؤُةُ ١٢٩ . وَانْظُرْ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ ٤١٣/١ ، وَالْهَمْعَ ١٤/١ .

(٥) شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلْوَحَةِ (٦/آ) ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْوَاقِيَةِ ١٢٩ ، وَالرِّضَى ١٨/١ .

(٦) الْكِتَابُ ١٣/١ هَارُونَ .

(٧) انْظُرْ رَأْيَ الْأَعْلَمِ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٤١٣/١ ، وَالْهَمْعَ ١٤/١ ، وَالْأَشْبَاهَ ١٠٢/١ .

وهو الاختلاف . احتج هؤلاء بأمور :
أحدها : أنه يلزم أن يكون الموقوف عليه ، ونحوه غير معرب ، لأنه لا حركة
فيه .

الثاني : أننا إذا أطلقناه على الاختلاف كنا مخصصين للوضع اللغوي الذي هو
التغيير ، كما هو شأن الاصطلاح ، ولو أطلقناه على الحركة ، والحرف ، لكان نقلاً
له بالكلية ، وليس ذلك للمصطلحين .

الثالث : أنه يقال حركات إعراب ، وعلامات إعراب ، فيجب أن تكون غيره .
واختار المصنف قول الأولين (٨) واحتج بأمر .
أحدها : يلزم في الاسم أول أحواله أن يكون غير معرب ، وكذا ما يلزم
إعراباً واحداً ، نحو : " سُبْحَانَ اللَّهِ ، ولا نؤلك أن تفعل " لأنه ما اختلف .

الثاني : يلزم أن يكون أنواع الإعراب ستة ، لأن الاختلاف أمر إضافي
يستدعي شيئين ، وأنواع الإعراب ثلاثة ، فتكون ستة .

الثالث : أن الاتفاق على أن أنواع الإعراب ثلاثة : رفع ، ونصب ، وجز
والنوع يوافق الجنس في الماهية ، وإلا لم يكن نوعاً .

واعلم أن هذا الذي ذكره ، كلام من لم يتأمل ، وكل ما ألزمهم ، فهو
لازم له أيضاً ، لأنه جعل الإعراب هذه الحركات التي تختلف باختلاف العامل ،
فقد اعتبر الاختلاف ، وكذلك ما ألزموه فهو لازم لهم ، لأن الاختلاف الذي هو
الإعراب لا يكون إلا بالحركة .

وأما قولهم : في علامات الإعراب ، فضعيف ، لأن العلامات أعم من الإعراب ،
إذ قد يكون بناءً ، أو في كل منهما عموم وخصوص ، لأن الإعراب يكون بعلامة ،
وبغيرها (٥ / أ) : ك " عصا " والعلامة تكون لإعراب ، ولغيره .

(٨) شرح الكافية اللوحة (٦ / أ) ، وانظر شرح الرضي ١٨ / ١ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : اِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ أَنْوَاعَ الإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصَبٌ ، وَجَرٌّ ، فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ ، بَلْ هُوَ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْمُخَالِفِ ، فَتَجَوُّزٌ ، سَمَّى سَبَبَ الْاِخْتِلَافِ ، الَّذِي هُوَ الإِعْرَابُ ، وَهُوَ ظُهُورُ الْحَرَكَاتِ اِخْتِلَافًا ، إِذْ لَوْ صَحَّ دَعْوَى الْمُصَنِّفِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ فِي الْمَسْأَلَةِ .

وعندي أَنَّ الْخِلَافَ قَرِيبٌ ، وَالْقَوْلَانِ كَالْمُتَكَافِئَيْنِ ، وَمَرْجِعُهُمَا هَلْ يَكُونُ الإِعْرَابُ اِخْتِلَافًا ، أَوْ مَا بِهِ يَقَعُ اِخْتِلَافٌ ؟

وَإِذَا هُذِّبَتَا سَلِمَتَا مِنْ أَكْثَرِ مَا يَرِدُ ، كَقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْأَوَّلِ : الْعِلَاقَةُ الْوَاقِعَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا عَنْ عَامِلٍ .

وَقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الثَّانِي : قَبُولُ آخِرِ الْكَلِمَةِ لِاِخْتِلَافِ لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا الْمُؤَثِّرَةِ فِيهِ الْعَوَامِلُ الْمُخْتَلِفَةُ تَأْثِيرًا أَوَّلِيًّا .

فَدَخَلَ فِي الْقَبُولِ : الْمَوْقُوفُ وَنَحْوُهُ ، وَفِي التَّقْدِيرِ : " عَمَّا " وَنَحْوُهُ ، وَاحْتَرَزْنَا بِالتَّأْثِيرِ الْأَوَّلِيِّ ، مِمَّا يَكُونُ ثَانِيًّا بِسَبَبِهِ ، كَالْحَاكِيَةِ فِي : " مَنْ زَيْدٌ ، وَمَنْوُ ، وَمَنَا ، وَمَنِي " وَكَالْكُسْرِ لِلتَّقْيِئِ السَّكَنِينِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : (مَا اِخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ ، لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَايِ الْمُعْتَبَرَةِ عَلَيْهِ) فَلَا يَرِيدُ بِالْمَعْنَايِ إِلَّا الْفَاعِلِيَّةَ ، وَالْمَفْعُولِيَّةَ ، وَالْإِضَافَةَ ، وَأَتَى بِـ " مَا " لِيُدْخَلَ الْحَرَكَةُ ، وَالْحَرْفُ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : لَتَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَايِ ، مِنْ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْمَحْكِيُّ نَحْوُ : " مَنْو ، مَنَا ، مَنِي " ، " مَنْ زَيْدٌ ، مَنْ زَيْدًا ، مَنْ زَيْدٌ " فَاِخْتِلَافُهُ ، لِاِخْتِلَافِ الْمَحْكِيِّ ، وَكَذَلِكَ حَرَكَةُ الْإِتْبَاعِ ، وَنَحْوُهَا .

وِثَانِيَهُمَا : مِنْ الْفِعْلِ الْمُعْرَبِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْرَبِ مِنْ الْأَسْمَاءِ ، وَفِي إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَعْرَبَ ، لَا يَكُونُ إِعْرَابُ فِيهِ دَالًّا ، عَلَى الْمَعْنَايِ الْمُعْتَبَرَةِ عَلَيْهِ .

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : عن قطرب^(٩) ، أَنَّ الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني ، لافي الأسماء ، ولا في الأفعال ، وإنما دخلت الحركات للفرق بين الوصل والوقف ، بدليل أنها تثبت بثبوت الوصل ، وتنتفي بانتفائه ، بخلاف الإعراب .

الثاني : قول الكوفيين : أَنَّهُ دخل للفرق بين المعاني في الأسماء ، والأفعال ، أما الأسماء فمثل : " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا " للتعجب ، " وَمَا أَحْسَنَ زَيْدٌ " في النفي ، " وَمَا أَحْسَنَ زَيْدٌ "؟ في الاستفهام ، ومثل : " ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " لا يميز الفاعل من المفعول إلا بالإعراب ، وأما الأفعال ففي مسائل ، منها : " لَا تَأْكُلِ السمك ، وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ " يَجْزِمُهَا لِلنَّهْيِ عَنْ فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وبالنصب ، عن الجمع بينهما في البطن ، لأن الواو تَقْدَرُ بَعْدَهَا " أَنْ " ، وبالرفع ، عن الجمع بينهما في الفم ، لأنها واو الحال .

ومنها : " لا " في النهي ، و (لَا) في النفي ، ولام كَيَ ، ولام الأَمْرِ ، لولا الإعراب لا لَتَبَسَتْ هذه المعاني .

الثالث : قول البصريين : إنه في الأسماء ، يدل على المعاني ، ولا يدل في الفعل ، لأن المعاني المختلفة منه تَشْتَرِكُ في الإعراب الواحد ، كالأمر ، والنهي ، والإثبات ، والنفي ، والحال ، والاستقبال ، والخبر ، والاستخبار ، نحو : " لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا يَقُومُ ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَسَيَقُومُ ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَهَلْ يَقُومُ " وإنما تَفْتَرِقُ المعاني في الفعل بالصيغ ، أو بقرينة أخرى ، كالمضارع الصالح للحال ، والاستقبال ، ولا يكون هذا الاشتراك في إعراب الأسماء ، فَمَا اشْتَرَاكَ المنصوب ، والمجرور في باب المثني ، والمجموع ، وما لا ينصرف ، وجمع المؤنث السالم ، فَلِمَوَاخَاةٍ بينهما ، ولا يقع الاشتراك بين الفاعلية والمفعولية ، في علامة إلا شاذًا نحو :

(٩) انظر الإيضاح للزجاجي ٧٠ ، والتبيين ١٥٦ .

(١٠) * قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا *

وهو متأول ، وأما ما أوردوه من الفعل فارقاً فيه الإعراب ، فليس بفارق ،
إلا لو اتفقت المسائل ، لفظاً وتقديرًا ، والتقدير مختلفٌ .

أما مسألة : " لا تَأْكُلِ السَّمَكَ " فالنصب بتقدير " أَنْ " ، والجزم على
(لا) الناهية ، والرفع على المبتدأ ، لأن الواو للحال لتعذر العطف ، وواو
الحال لا تدخل على المضارع المثبت ، فتعين حينئذٍ تقدير مبتدأ ، وهذه صيغة
متغايرة ، دالة على تلك المعاني .

وأما لام كي ، ولام الأمر ، فالفرق بينهما من جهة الصيغة - أيضاً - إذ لام كي
تعليل ، فلا بد لها من كلام سابق لفظاً ، أو تقديرًا ، وأما (لا) النافية ،
والناهية فبالطلب في الناهية ، والخبر في النافية ، ونحو ذلك .

وقد رد قول قطرب : بأن الفرق بين الوصل ، والوقف بين لا يحتاج إلى شيء ،
إذ لا لبس بينهما ، وبأنه قد ثبت الإعراب في الوقف مع الروم ، والنقل ،
والضعيف ، والبذل ، وبأن الحروف التي تكون إعرابًا ، غير فارقة ، فكذلك
الحركات .

وأعلم أنه يرد على حد المصنف العامل والإعراب المقدّر ، ثم كان الأولى
عدم الاحتراز عن الفعل المضارع ، وأن يكون هذا حد الجميع الإعراب ، لأنه لم يُورد
(١٠) البيت لأبي حيان الفقهسي ، ولعبد بن عباس ، ولمساور بن هند العبسي ، وللعجاج ،
وبعده بيتان آخران .

.. الأفعوان والشجاع الشجعما .. ، وذات قرنين ضموزا ضرزما ..

والأبيات في وصف راع تصفه بخشونة القدمين ، وغلظ وسماكة جلدهما إلى درجة

أن الحيات الشرسة لا تؤثر فيهما .
الأفعوان : الذكر من الأفاعي ، والشجاع : نوع منه ، والشجعما : الطويل ،
والضموز : الساكنة المطرقة ، والضرزم : المسنة . والشاهد قوله " الأفعوان " حيث نصب وما بعده حملا
على المعنى ، لأنه قد علم أن الحيات مسالمة للقدم ، وكذا العكس ، فكل منهما
صالح للفاعلية والمفعولية .

قال ابن جني : رواها الكوفيون بنصب " الحيات " وذهبوا إلى أنه أراد القدمان

فحذف النون . والأبيات من شواهد : الكتاب (٢٨٧/١) ، والمقتضب (٢٨٣/٣) ، والأصول

(٤٧٣/٣) ، والخصائص (٤٣٠/٢) ، والأشموني (٦٧/٣) .

حَدًّا لِإِعْرَابِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ حَدٌّ مَعْقَدٌ ، وَإِنْ كَانَ يَسْلَمُ مِنَ النِّقْصِ بِالْعَوَارِضِ اللَّاحِقَةِ لِأَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي الْوَصْلِ ، وَالْوَقْفِ ، وَالْإِعْلَالِ ، لِقَوْلِهِ : لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمَعْتَوِرَةِ ، لَأَنَّهُ يَرِيدُ بِهَا الْفَاعِلِيَّةَ ، وَالْمَفْعُولِيَّةَ ، وَالْإِضَافَةَ .

قَوْلُهُ : (وَأَنْوَاعُهُ) :

أَيُّ : أَنْوَاعُ إِعْرَابِ الْأَسْمِ : رَفْعٌ ، وَنَصَبٌ ، وَجَرٌ .

اعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْحَرَكَاتِ ، مَا هِيَ ؟ وَأَيْنَ مَوْضِعُهَا ؟ (٥/ب)
فَذَهَبَ ابْنُ جَنِّيٍّ ، وَغَيْرُهُ (١١) إِلَى أَنَّهَا حُرُوفٌ صِغَارٌ ، فَالْضَّمَّةُ وَأَوْ صَغِيرَةٌ ، وَالْفَتْحَةُ أَيْفٌ صَغِيرَةٌ ، وَالْكَسْرَةُ يَاءٌ صَغِيرَةٌ .

وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهَا إِذَا أُشْبِعَتْ صَارَتْ حُرُوفًا ، وَمَوْضِعُهَا عِنْدَهُمْ بَعْدَ الْحُرُوفِ الْمُتَحَرِّكِ ، لِأَنَّهَا حُرُوفٌ ، وَالْحَرْفُ لَا يَكُونُ مَعَ الْحَرْفِ ، وَلِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنْ إِدْغَامِ الْحَرْفِ فِي مِثْلِهِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِحِيلُولَتِهَا بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ .

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ : (١٢) إِلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ صِفَةٌ لِلْحَرْفِ ، كَالشَّدَّةِ ، وَالرَّخَاوَةِ ، وَالْجَهْرِ ، وَالْهَمْسِ . وَمَوْضِعُهَا : الْحَرْفُ ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ ، وَالصِّفَةُ لَا تَتَقَدَّمُ الْمَوْصُوفَ ، وَلَا تَتَأَخَّرُ .

وَاسْتَدَلُّوا : بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَكَانَتْ بَعْدَ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَصْمُ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَلْزِمُ كَوْنَ الْمُتَحَرِّكِ بِهَا سَاكِنًا ، وَيَلْزِمُ مِنْ كَوْنِهِ سَاكِنًا أَنْ لَا تُعَلَّ حُرُوفُ الْعِلَّةِ إِذَا تَحَرَّكَتْ ، كَمَا لَا تُعَلُّ إِذَا سَكَتَتْ ، وَيَلْزِمُ الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ ، بَلْ كَوْنُ الْكَلَامِ كُلِّهِ سَاكِنًا ، وَيَلْزِمُ الْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ ، وَيَلْزِمُ الْإِدْغَامُ إِذَا كَانَ (مَا) بَعْدَ الْمُتَحَرِّكِ مُمَازِلًا لَهَا .

قَوْلُهُ : (فَالرَّفْعُ : فَلَمْ الْفَاعِلِيَّةُ) (١٣) .

(١١) الخصائص ٣١٥/٢ ، وسر الصناعة ١٩/١ .

وذهب السهيلي لهذا الرأي في نتائج الفكر ٨٣ ، وكذا الرضى في شرح الكافية ٢٣/١٠٢٣ .

(١٢) انظر الايضاح للزجاجي ٩٣ ، ونتائج الفكر ٨٤ .

(١٣) انظر علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، في شرح عيون الاعراب ٨٠ ، وأسرار

العربية ٧٧ ، وشرح المفصل ٧٣/١ .

إِنَّمَا أَتَى بَيَاءُ النَّسَبِ لِيَسْتَفْرِقَ الْفَاعِلَ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَالْمَفْعُولَ ، وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، كَمَا تَقُولُ : " زَيْدِيَّةٌ ، وَحَنْفِيَّةٌ ، وَشَافِعِيَّةٌ " فَيَدْخُلُ أَتْبَاعُهُمْ مَعَهُمْ ، وَلَمْ يَقُلْ الْإِضَافِيَّةَ ، لَمَّا كَانَتْ شَيْئًا وَاحِدًا عِنْدَهُ ، لِأَنَّهُ سَمَّى الَّتِي بِحَرْفِ جَرٍّ مَلْفُوظٍ بِهِ إِضَافَةً .

قَوْلُهُ : (وَالْعَامِلُ : مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضَى) .

أَيَ : لِلْإِعْرَابِ ، وَالْمُقْتَضَى مُقْتَضِيَانِ :

- مُقْتَضَى لِحَيْثُ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ التَّرْكِيبُ ، بِشَرِطِ أَنْ لَا يَقُومَ سَبَبُ الْبِنَاءِ .

- وَمُقْتَضَى لِنَوْعِهِ ، وَهُوَ : الْفَاعِلِيَّةُ ، وَالْمَفْعُولِيَّةُ ، وَالْإِضَافَةُ .

فَالْفَاعِلِيَّةُ : تَقْتَضِي رَفْعًا ، وَالْمَفْعُولِيَّةُ : نَصَبًا ، وَالْإِضَافَةُ : جَرًّا . فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْمُقْتَضَى الَّذِي أَرَادَ ، وَهُوَ يَتَقَوَّمُ بِالْفِعْلِ ، وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ . فَإِذَا قُلْتَ " قَامَ زَيْدٌ " فَقَدْ تَقَوَّمتِ الْفَاعِلِيَّةُ بِالْفِعْلِ ، أَيَ : حَمَلَتْهُ وَظَهَرَتْ . وَكَذَلِكَ : " ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ " .

وَفِي قَوْلِهِ : " الْمَعْنَى الْمُقْتَضَى " إِيهَامٌ لِإِمْكَانِ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمُقْتَضَى لِلْجِنْسِيَّةِ ، لَكِنْ خَصَّ الْمَصْنُفُ الْمُقْتَضَى لِلنَّوْعِيَّةِ ، بِاسْمِ الْمُقْتَضَى ، لَمَّا كَانَ اقْتِضَاؤُهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ زَائِدٍ عَلَى حَصُولِهِ ، وَالْعَامِلُ مُشَبَّهٌ بِالْعِلَّةِ ، وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ : لَا يَكُونُ مَعْلُومٌ بَيْنَ عِلَّتَيْنِ ، كَمَا لَا يَكُونُ أَثَرٌ بَيْنَ مُؤَثَّرَيْنِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ وَجْهَ سَرْدِ هَذِهِ الْحُدُودِ ، أَنَّهُ لَمَّا حَدَّ الْكَلَامَ ، وَالْكَلِمَةَ ، بِكُونِهِمَا مَوْضُوعَ النَّحْوِ ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ شَرْحُ الْأَسْمِ ، وَالْفِعْلِ ، وَالْحَرْفِ ، لِأَنَّهَا أَقْسَامُ الْكَلِمَةِ ، فَقَدَّمَ الْأَسْمَ هُنَا ، وَآخَرَ آخُوِيهِ ، وَلَمَّا شَرَحَهُ تَكَلَّمَ فِي قِسْمَتِهِ : إِلَى مُعَرَّبٍ ، وَمَبْنًى ، وَلَزِمَ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْمُعَرَّبِ ، الْكَلَامُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَفِي الْعَامِلِ .

أَمَّا الْإِعْرَابُ : فَلِشِدَّةِ التَّمَاسِّ بَيْنَهُمَا ، وَأَمَّا الْعَامِلُ : فَلِذِكْرِهِ فِي خَاصَّةِ الْمُعَرَّبِ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْإِعْرَابَ ، ذَكَرَ الْعَامِلَ ، لِأَنَّهُ مُؤَثَّرُهُ .

قوله : (**المفرد المنصرف** ... إلى آخره)

هذا تفصيل لأنواع المعرب ، وحاصل ما ذكره : أن الإعراب ضربان :

- بحركة ، وهي الأصل ، لأنها أخف ، ولذلك اتفق عليه .

- وبحرف ، وهو فرع ، فلذلك اختلف فيه على ما سيأتي .

وأصل الإعراب بالحركة : أن تكون بالضمّة رفعا ، والفتحة نصبا ، والكسرة جرا .

وأصل الإعراب بالحرف : أن يكون بالواو رفعا ، وبالالف نصبا ، وبالياء جرا .

ثم إن الإعراب على ثلاثة أقسام : (١٤)

الأول : لفظي في جميع الأحوال - وهو المفرد المنصرف ، والجمع المكسر المنصرف - في الحركة . وفي الحروف : الأسماء الستة ، ومنه ما يحمل منصوبه على مجروره ، وهو جمع المؤنث السالم ، في الحركة . والمثنى ، والمجموع فسي الحرف ، ومنه : ما يحمل مجروره على منصوبه ، وهو : غير المنصرف : فسي الحركة ، ولا يوجد نظيره في المعرب بالحرف .

الثاني : من الأقسام : تقدير في كلّ حال ، ولا يكون هذا إلا في الحركة ، وهو نحو : " غلامي ، وعصا " .

الثالث : تقرير في حال ، لفظي في حال ، مثاله في الحركة : " قاضي " وفي الحرف : " مسلمي " فيقدر في : قاضي الرفع ، والجرح ، ولا يقدر فسي مسلمي إلا الرفع . فقد ظهر بهذا أن الحركة أدخل في أكثر هذه المواضع ، ثم نعود إلى تفصيل كلامه .

قوله : (**المفرد**) .

احتراز من المثنى والمجموع . والمفرد يقال باعتبارات :

- أحدها : ما يقابل المثنى ، والمجموع ، وهو الذي أراد هنا .

- الثاني : ما يقابل المضاف ، وهو المذكور في المنادى .

(١٤) انظر المسألة في إيضاح الفارسي ٥٦ ، والمقتصد ١٠٥/١ ، وشرح عيون

الإعراب ٦٦ ، وأسرار ٣٥ .

- الثالث : ما يُقَابِلُ المَرْكَبَ تَرْكِيبَ مَزَجٍ ، أَوْ بِنَاءٍ .
- الرابع : مَا يُقَابِلُ الْجُمْلَةَ .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ . فَإِنْ قَالَ : أَنَا أَحْتَرِزُ
بِالْمُفْرَدِ مِنَ الْمُثْنِ ، وَالْمَجْمُوعِ ، وَالْمُضَافِ . قِيلَ لَهُ : فَإِذَنْ يَخْرُجُ أَكْثَرُ مِمَّا
أَدْخَلْتَ ، وَهُوَ الْمُضَافُ غَيْرُ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ . فَإِنْ قَالَ : لَمْ أَحْتَرِزْ عَنْهَا ، لِأَنِّي
(١/٦) ذَكَرْتُ حُكْمَهَا بَعْدُ ، قِيلَ لَهُ : فَلَا تَحْتَرِزُ عَنْ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ، لِأَنَّكَ ذَكَرْتَ
حُكْمَهُ بَعْدُ .

قوله : (الْمُنْصَرِفُ) . احترازٌ من غير المنصرف .

قوله : (وَالْجَمْعُ الْمَكْسَرُ) احترازٌ من المسلم . قوله : (المنصرف)
احترازٌ من غير المنصرف ، نحو : " جَوَارٍ " ومثاله ما أرادَ : " رَجُلٌ ، وَزَيْدٌ ،
وَرَجَالٌ " فهذا يعرب بالضمّة رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جرّاً .

وَلَا يَعْرِفُ الْمُبَرَّدُ غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ ، لَا فِي ضَرُورَةٍ ، وَلَا سَعَةٍ . (١٥)

وَأَجَازُ سَيَبَوِيهِ (١٦) : أَنْ يَسْكُنَ مِنْ ذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ ، مَا كَانَ يَجُوزُ فِيهِ التَّسْكِينُ
فِي الْكَلِمَةِ الْمُتَّصِلَةِ ، مِثْلَ : " كَتِيفٌ ، وَعَضُدٌ ، وَإِبِلٌ " . أَنْشَدُوا مِنْ ذَلِكَ فِي

الاسم :
* وَقَدْ بَدَا هُنَاكَ مِنَ الْمِثْزَرِ (١٧) *

(١٥) المقتضب ١٤٢/١ ، وانظر المحتسب ١١٠/١ ، والبحر المحيط ٢٠٦/١ .

(١٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٣/٤ : " وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع ،
والمجرور في الشعر ، شبهوا ذلك بكسرة " فخذ " حيث فرقوا ، فقالوا : " فخذ " .
وبضمة " عضد " حيث حذفوا ، فقالوا : " عضد " . لأنَّ الرفعَ ضمةً ، والجرَ كسرةً .

(١٧) للأقيشر الأسدي .

ومصدره

.. رَحِيتُ وَفِي رَجُلِيكَ مَا فِيهِمَا ..

والشاهد فيه " هُنَاكَ " حيث سَكَنَ النُّونُ لِلضَّرُورَةِ مَعَ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مضمومة ،
وذلك جائز لشبهها بـ " عَضُدٌ " . وهو من شواهد الكتاب ٢٠٣/٤ ، والخصائص

٧٤/١ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والخزانة ٢٧٩/٢ .

(١٨) * أَلَا لَيْتَ أَيْرَى مِنْ عِظَامٍ وَأَنَّهُ عَلَى حِرْكَ مَوْقُوفٍ مَدَى الدَّهْرِ أَجْمَعًا *

وفي الفِعل :

(١٩) * فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ *

(٢٠) * سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَاً وَارْزُقُوا مَنْزِلَكُمْ أَوْ قَعْرٌ تَتَرَى فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ *

أجرى " هنك " و " رَبَّغ " مُجْرَى عَضُد . و " حِرْكَ " مجرى إِبِل ،
و " رِفْكَ " مُجْرَى فِعْلٍ السَّاقَط ، لأن قياسه التخفيف لو وجد .

وزعم بعضهم : أن هذا الوجه جائز في السَّعة ، وأن أبا عمرو حكاه لغة ،

(٢٢) واستدل على جوازه في السَّعة بقراءة من قرأ * وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ *
(٢٣) * فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ * * * (٢٤) * وَبَعُولَتُهُنَّ * * * بِإِسْكَانِ اللَّامِ ، والهمزة ، والتاء .

(١٨) البيت لم أعرف قائله .
والشاهد فيه " حِرْكَ " حيث سكن الراء ضرورة مع أنها مكسورة الأصل ،
فأجراها مجرى " إِبِل " وذلك جائز .

(١٩) لامريء القيس . وهو في ديوانه ١٢٢ . وعجزه
* * * إِيْثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ * * *

والشاهد قوله " أَشْرَبَ " حيث سكن الباء وحققها الرفع ، وهي موصولة ، وذلك
جائز ضرورة ومعنى مُسْتَحَقِّبٍ : مكتسب ، والواغل : الذي يدخل على القوم وهم
يشربون ، من غير أن يُدْعَى . وهو من شواهد الكتاب ٢٠٤/٤ ، والخصائص ٧٤/١ ،

وابن يعيش ٤٨/١ ، والمقرب ٢٠٤/٢ .

(٢٠) لجريير ، وهو في ديوانه ٤٩ .

والشاهد قوله " تعرفكم " حيث سكن الفاء ، وحققها الرفع وهي موصولة ، وذلك
جائز في الضرورة . وهو من شواهد الخصائص ٧٤/١ ، والمحتسب ١١٠/١ .

(٢١) هو ابن العلاء .

وحكايته منسوبة له في الكتاب ٢٠٤/٤ ، والسبعة ١٥٥ ، والمحتسب ١٠٩/١ ، والبحر
المحيط ٢٠٦/١ ، والهمع ٥٤/١ .

(٢٢) الزخرف آية (٨٠) .
والقراءة بإسكان اللام ، لم أقف على من قرأ بها ، إلا أنه ورد في المحتسب
١٠٩/١ ، قول أبي الفتح : وحكى أبو زيد " بَلَى وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ " .
بسكون اللام .

(٢٣) البقرة ، آية (٢٥٤) .

رويت هذه القراءة منسوبة إلى أبي عمرو بإسكان الهمزة على غير قراءة
الجمهور ، وروى عن سيبويه باختلاس الحركة . قال الزجاج : وأحسب الرواية
الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو ، ومنع المبرد
التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن ، وما ذهب إليه
ليس بشيء ، فإنكار المبرد لذلك منكر .

انظر معاني الزجاج ١٣٦/١ ، وإعراب القرآن ٢٢٦/١ ، والمحتسب ١٠٩/١ ، والبحر
٢٠٦/١ ، والكشف ٢٤٠/١ .

(٢٤) البقرة ، آية (٢٢٨) .

قرأ الجمهور بضم التاء ، وقرأ مسلمة بن محارب بسكونها فراراً من ثقل
توالي الحركات . انظر مختصر ابن خالويه ١٤ ، والمحتسب ١٢٢/١ ، والبحر المحيط
١٨٨/٢ .

(إعرابُ جمعِ المؤنثِ السالمِ)

قوله : (جمعِ المؤنثِ السالمِ بالضمِّ والكسرةِ)
 لم يَدْخُلُوهُ الفتحُ ، لأنه فرعٌ على جمعِ المذكرِ السالمِ ، وقد حَمَلُوا فِيهِ
 المنصوبَ على المجرورِ في علامته ، وكذا هذا .

واعلمُ أنَّ جمعَ المؤنثِ السالمِ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَسْمًى بِهِ أَوْ لَا . إِنْ لَمْ يَكُنْ
 مَسْمًى بِهِ فَفِيهِ وَجْهَانِ :

الأولُ : ما ذكره المصنف من إعرابه بارتفاع ، والكسر فقط ، ولا يَعْرِفُ
 البصريُّونَ غيرَه .

الوجه الثاني : آجازه الكوفيُّونُ : أَنْ يَدْخُلَهُ النصبُ ، ولابدُّ من التنوينِ
 في الوجهين ، وأنشدوا :

* فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرَتْ ثَبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِثَابُهَا * (١)
 وَرَوَوْا : " سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ ، وَانْتَزَعَ اللَّهُ عِرْقَاتَهُمْ ، وَعَلَقَاتَهُمْ " (٢) جمعِ عِرْقَةٍ
 وَعَلَقَةٍ ..

الْعَلَقَةُ : لِمَا يَفْضَنُ بِهِ . وَالْعِرْقَةُ : أَصْلُ مَالِهِمْ .
 وَمِنْ الْكُوفِيِّينَ : مَنْ قَصَرَ هَذَا عَلَى النَّاقِصِ ، مِثْلَ " لُغَاتِ ، وَثَبَاتِ " دُونَ
 " عَلَقَاتِ ، وَعِرْقَاتِ " (٣) . وَإِنْ كَانَ مَسْمًى بِهِ ، فَثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :

-
- (١) لأبي ذؤيب الهذليِّ ، وهو في ديوان الهذليِّين ٧٩/١
 والشاهد قوله " ثَبَاتًا " حيث جاء منصوباً بالفتحة على لغة لبعض العرب .
 ومعنى البيت : أَنَّ الَّذِي يَجْمَعُ الْعَسَلَ حِينَ طَرَدَ النَحْلَ مِنْ خَلَايَاهُ بِالْدُخَانِ خَرَجَتْ
 جَمَاعَاتٌ مُتَفَرِّقَةٌ ، وَانْحَاذَتْ كُلُّ جَمَاعَةٍ مِنْهَا فِي نَاحِيَةٍ .
 وهو من شواهد : معاني الفراء ٩٣/٢ ، والخصائص ٣٠٤/٣ ، وابن يعيش ٥ / ٤ ،
 وشرح الكافية الشافية ٢٠٦/١ .
- (٢) انظر معاني الفراء ٩٣/٢ ، وابن يعيش ٤/٥ ، و ٨ ، والكافية ٢٠٦/١ ، واللسان
 " عرق " ٢٤٢/١٠ ، والتصريح ٨٠/١ ، والهمع ٢٢/١ .
- (٣) هذا المذهبُ نُسبُ لهشامِ الكوفيِّ . انظر الهمع ٢٢/١ .

الأول : أَنْ يُعْرَبَ إعرابَ هذا الجمعِ بالضمِّ ، والكسرِ ، والتنوينِ ، وهو أفصحها .

الثاني : أَنْ يَسْقُطَ مِنْهُ التنوينُ ، وَيُضْمَ ، وَيُفْتَحَ ، وَيَكْسَرَ . وَرَوَوْا :
(٤) * تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيْشَرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي *
بالوجهين ، وتقول : هذه عَرَفَاتُ ، وَمَضِيَّتُ عَرَفَاتَ ، وَوَقَفْتُ بِعَرَفَاتٍ .

ولا يعرف البصريون إلا هذين الوجهين ، وروى بعضهم أنهم يَخْصُونَ هذا الوجه بالضرورة .

الثالث : أجازهُ الكوفيون : أَنْ يُعْرَبَ إعرابَ مالا يَنْصَرِفُ بالضمِّ ، والفتحة فقط ، بلا تنوين ، وأنشدوا :
* تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ ... *

بالفتح ، وبعضهم يقول : لَا يُجِزُونَ هذا إلا في الشعر .

قوله : (غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ بِالضَّمِّ ، وَالْفَتْحَةِ) .
زعم بعض النحاة : أَنَّ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ — مَبْنِيٌّ فِي حَالَةِ الْجَرِّ ، مُعْرَبٌ فِي حَالَتِي الرفعِ ، والنصبِ ، لأنه قد حَصَلَ فِيهِ شَبُهُ الْفِعْلِ ، لَكِنَّهُ ضَعْفٌ ، فَلَمْ يُمْنَعِ الإعرابُ ، فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَحَكَى هَذَا عَنِ الْأَخْفَشِ وَالْمُبَرِّدِ (٥) ، قَالَا : وَلَا نَسْتَبْعِدُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ " أَمْسَ " يُبْنَى فِي حَالَةٍ ، وَيُعْرَبُ فِي أُخْرَى .
وَرَدَّ مَذْهَبَهُمْ : بِأَنَّا لَمْ نَجِدْ مَا يُعْرَبُ فِي وَجْهِ مِنَ الإعرابِ ، وَيُبْنَى فِي وَجْهِ .
فَأَمَّا أَمْسُ فَالْمَبْنِيَّةُ غَيْرُ الْمُعْرَبَةِ ، وَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الْيَوْمُ الَّذِي يَلِي يَوْمَكَ ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ، لِتَضْمَنِ لَامَ التَّعْرِيفِ ، وَالَّتِي لَا يُرَادُ بِهَا ذَلِكَ ، مُعْرَبَةٌ فَبِى جَمِيعِ أَحْوَالِهَا .

وكان من حَقِّ الْمُصَنِّفِ : أَنْ يَحْتَرِيزَ عَنْ مِثْلِ : " جَوَارٍ " فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الضَّمُّ ، وَعَنْ مِثْلِ : " عَرَفَاتٍ " عَلَى الْوَجْهِ الْفَصِيحِ ، وَعَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ هَذَا ضَائِبٌ كُلُّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْحَدِّ .

(٤) لامريء القيس . وهو في ديوانه ٣١ .
والشاهد قوله " مِنْ أَدْرَعَاتٍ " .
وهو من شواهد الكتاب ٢٣٣/٣ ، والمقتضب ٢٣٣/٣ ، والأصول ١٠٦/٢ ، وابن يعيش ٤٧/١ ، والتصريح ٨٣/١ .

(٥) انظر ابن يعيش ٥٨ ، وشرح الرضى ٣٨/١ .
وصريح كلام المبرد في المقتضب ١٧١/٣ صريح في أَنَّ الْمَمْنُوعَ مِنَ الصَّرْفِ مُعْرَبٌ فِي أَحْوَالِهِ كُلِّهَا .

(إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ)

قَوْلُهُ : (أَخُوكَ ، وَأَبُوكَ ، وَحَمُوكَ ، وَهَنُوكَ ، وَفُوكَ ، وَدُو مَالِ)

قيل : الأحماء : إِخْوَةُ الزَّوْجِ ، ولا يكونون من قِبَلِ الزَّوْجَةِ ، فعلى هذا لا تكون الكاف من : " حموك " إلا مكسورة .

والهن : كناية عن النكرات ، وأكثر ما يكون في الأشياء المنكورة .
ومنه قول علي (عليه السلام) : « فَأَغْضَيْتُ مَعَ هَنٍ وَهَنٍ » وقد سمى به الفرّج .
ومنه : « مَنْ يَطْلُ هُنَّ أَبِيهِ يَنْتَطِقَ بِهِ »^(١) معناه : من كثرت ذرية أبيه عَزَّ ، فشبهه بالنطاق ، وقولُه :

وَقَدْ بَدَأَ هَنَكِ مِنَ الْمِثْرِ *^(٢)

وقال نجم الدين : معنى حموك : أَبُو زَوْجِكَ ، أَوْ أَخُوهُ ، أَوْ ابْنُهُ ، والهن : الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره ، من العورة ، والفعل القبيح ، وغير ذلك .^(٣)

وفي هذه الأسماء لغات ، قد ذكرها المصنف في المجرورات ، وسنشرح كلامه هناك ، إن شاء الله (تعالى) .

والأفصح إعرابها بالحروف وله شروط :

- الأول : أن تكون مضافة ، فإن قطعت أعربت بالحركات .
الثاني : أن لا تضاف إلى ياء المتكلم ، فإن أضيفت إليها ، فهي معربة بالحركات تقديرًا : كـ " غلامي " وللمبرد فيها خلافٌ مذكور في المجرورات .

(١) انظر هذا الأثر الذي صار مثلاً في جمهرة الأمثال ٢٠٦/٢ ، والتمثيل والمحاورة

٣٢٢ ، ومجمع الأمثال ٣١١/٣ ، والمستقصى ٣٦٣/٢ ، واللسان ٣٥٥/١٠ "نطق" .

كما يروى " مَنْ يَطْلُ أَبِيْهِ ٠٠٠ " بدلاً من " هن " .

(٢) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٤١ .

واستشهد الشارح به هنا على استعمال "الهن" في الأشياء المنكرة : كالفرّج .

(٣) شرح الرضى للكافية ٢٩/١ .

(٤) انظر الكافية ١٢٧ .

الثالث (٦/ب) : أَنْ لَا تَصْغَرَ ، فَإِنْ صَغُرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات - أيضا .
 الرابع : أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً ، أَيْ : غَيْرَ مُكْسَرَةٍ ، فَإِنْ كُسِّرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات .
 وأما جَمْعُ السَّلَامَةِ ، فلا يجوزُ فيها قياسًا ، وقد جاء في بعضها ، وهو مُعْرَبٌ
 كإعراب الجمعِ المُسَلَّمِ .

فَمَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْوَاوِ ، وَفِي
 حَالِ النَّصْبِ بِالْأَلِفِ ، وَفِي حَالِ الْجَرِّ بِالْيَاءِ ، فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ .

وقد أَبْصَرْتُ النَّاسَ فِي إِعْرَابِهَا مَا هُوَ ؟ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ ، وَحَكِيَ عَنِ الْجَرْمِيِّ (٥)
 أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ انْقِلَابُ الْوَاوِ أَلْفًا فِي حَالِ النَّصْبِ ، وَيَاءً فِي حَالِ الْجَرِّ ، وَعَدَمُهُ
 فِي حَالِ الرَّفْعِ ، لِأَنَّهُ عَدَمُ الْعَلَامَةِ قَدْ يَكُونُ عِلَامَةً .

وَالدَّلِيلُ أَنَّ الَّذِي وَجَدْنَاهُ يَثْبُتُ بِثَبُوتِ الرَّفْعِ ، وَالنَّصْبِ ، وَالْجَرِّ ، وَيَتَبَدَّلُ
 بِتَبَدُّلِهِ ، هُوَ مَا ذَكَرْنَا . فَيَجِبُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ الْحَرَكَةِ مَعَ
 ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ دَعَاوَى وَقَدْ حَصَلَ الْغَرَضُ الَّذِي جَاءَ لَهُ الْإِعْرَابُ ، وَهُوَ الْفَرْقُ ، وَلَا تُجْعَلُ هَذِهِ
 الْحُرُوفُ إِعْرَابًا لَمَّا سَنَذَكُرُ ، وَلَمْ يَقُلِ الرَّفْعُ بِصِرُورَةِ الْحَرْفِ وَآوًا ، لِأَنَّ أَصْلَهُ
 الْوَاوُ ، فَلَمْ يَحْدَثْ فِيهِ تَغْيِيرٌ ، وَلأنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا بِالْوَاوِ ، وَلَا رَفْعَ ، يَقُولُونَ :
 أَبُو جَادٍ هَؤُلَاءِ ، كَمَا يَقُولُونَ : عَشْرُونَ ، ثَلَاثُونَ ، فِي الْعَدَدِ بِلَا تَرْكِيبٍ .

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَدِيمُ النَّظِيرِ ، إِذْ لَمْ يَوْجَدْ فِي
 الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ ، مَا إِعْرَابُهُ مَعْنَوِيٌّ ، وَلأنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ عَامِلُ الرَّفْعِ بِلَا عِلَامَةٍ . ثُمَّ
 اخْتَلَفُوا ، فَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ ، وَالْفَرَّاءُ (٦) إِلَى : أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ ، مِنْ جِهَتَيْنِ : بِالْحَرَكَةِ ،
 وَالْحَرْفِ كَأَمْرِيٍّ ، وَابْنِمٍ .

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى : أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ مِنْ جِهَتَيْنِ
 عَدِيمُ النَّظِيرِ ، وَلَا يُسَلَّمُ ذَلِكَ فِي : " أَمْرِيٍّ ، وَابْنِمٍ " بَلْ ذَلِكَ إِتِّبَاعٌ ، بِدَلِيلٍ

(٥) رَأَيْ الْجَرْمِيَّ أَنْظَرَهُ فِي التَّبْيِينِ ١٩٤ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٥٢/١ ، وَشَرَحَ الرُّضِّيُّ ٢٧/١ ،
 وَارْتَشَافَ الضَّرْبَ ٤١٦/١ ، وَالْهَمْعُ ٣٩/١ .

(٦) أَنْظَرُ رَأْيَهُمَا فِي الْإِنْصَافِ ١٧/١ ، وَالتَّبْيِينِ ١٩٤ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٥٢/١ ، وَإِيضًا
 ابْنُ الْحَاجِبِ ١١٧/١ ، وَالرُّضِّيُّ ٢٧/١ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٤١٦/١ ، وَالْهَمْعُ ٣٨/١ .
 إِمَّا بِاسْمِ الْكُوفِيِّينَ ، أَوْ بِاسْمِهِمَا مَعًا ، أَوْ أَحَدَهُمَا .

قولهم : " مُرَّ " بضم الميم رفعاً ، وفتحها نصباً ، وكسرها جرّاً ، وأيضاً فهو : قول بلا دليل ، لأن الحروف إذا كانت إعراباً ، فلا دليل على أنّ الحركة قبلها إعرابٌ ، لأنه يقال : تَغْيِيرُهَا لِتَغْيِيرِ الحرفِ بعدها .

ثم اختلفوا على ثلاثِ فِرَقٍ :

الفرقة الأولى : قالت : هذه الحروف أنفُسُها إعرابٌ ، ولا إعرابٌ سِوَاهَا لِظَاهِرٍ وَلَا مُقَدَّرٍ ، فالواوُ كالضمّة ، والألفُ كالفتحة ، والياءُ كالكسرة ، لأنها تعاقبُها ، ولا تستبعدُ الإعرابُ بالحروف ، فقد جاءَ في نحو : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونِ ، باتِّفَاقِ الأكثَرينَ ، وفي المثنى ، والمجموعِ باتِّفَاقٍ مِنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ المخالفين ، وهذا قول قطرب ، والزِّيَادِي ، وبعضُ الكُوفِيَّةِ ، وهو اختيارُ المصنّف ، وكثيرٌ من المتأخريين .^(٧)^(٨)

ثم اختلفوا في أمرين :

أحدهما : ماهذه الحروف ؟

فأكثَرهم يقول : (.....) وهي مع كونها أصولاً ، حروفُ إعرابٍ ، نائبةً مَنَابَ (.....) تُجَعَلُ أصولاً وإِعْرَاباً . قال : وقال المصنّف هذه الحروفُ مبدلةٌ من لامِ الكلمة ، أو من (.....) ما لم تُفِدْهُ المبدلُ منه كالتاء في بِنْتٍ وَأَخْتٍ ، هي بدلٌ من الواوِ ، وتُفِيدُ التَّائِيثَ ، وهما لا يُفِيدَانِهِ ، ولا يُقالُ إِنَّ (.....) على حرفٍ واحدٍ ، لقيامِ البَدَلِ مَقَامَ المبدلِ منه ، انتهى .

الأمرُ الثاني : اختلفوا في وجهِ إعرابِها بالحروفِ ، فقليل : تَوَطُّعٌ لِلْمَثْنَى والمجموعِ ، لأنَّ هذه جاءتُ بالحروفِ الثلاثةِ الدالةِ على الحركاتِ التي هي لها أخواتٌ ، بخلافِ المثنى والمجموعِ فإنه خُولِفَ فيه ، فقليل : لا عِلَّةَ لذلك ، لكنه شاذٌ .

(٧) انظر رأيهما في التبيين ١٩٤ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والهمع ١ / ٣٨ .

كما نسب هذا الرأي في الهمع ٣٨/١ للزجاج وهشام من الكوفيين .

(٨) شرح الكافية اللوحة (٧ / أ) ، وانظر شرح الوافية ١٣١ ، وشرحه

للمفصل ١١٧/١ .

(P) ما بين الأقواس فقط من الأصل بسبب الحرمان .

ومنهم من علله ، بأنها تَكَثَّرَتْ بِمُضَافَاتِهَا لِفِظًا ، ومعنى . أَمَّا اللفظُ ،
فلأنَّ من حقِّها أَنْ تُضَافَ ، وأما المعنى ، فلأنَّ الأبَّ يَسْتَلْزِمُ ابْنًا ، والأخَ أَخًا ، والفمُ
لا يكونُ إلا في جسدِ حيوانٍ ، والحمُّ يَسْتَلْزِمُ زوجةً ، وزوجًا ، وإخوةً له . والهَنُ
إن كان اسمًا للفرَجِ فكالفمِ ، وإن كان كنايةً فيستلزم مَكْنِيًّا عنه ، وأما ذو :
فلأنها بمعنى صاحبٍ ، والصاحبُ لا بُدَّ لَهُ من مُصَاحِبٍ .

ومنهم : من يقول : حَمَلَ مَاعِدَا الأبِّ ، والأخَ عليهما ، لاشتراكهما في
الإضافة ، وإِعْلَالِ الآخر .

قالوا : فلَمَّا تَكَثَّرَتْ أَشْبَهَتْ الْمُشْنَى ، والمجموع ، فأَعْرَبَتْ بِالْحُرُوفِ لِأَنَّ
الحركةَ إِعْرَابُ الواحدِ . فَيَنْبَغِي فيما زادَ عليه أَنْ يُعْرَبَ بِأَكْثَرٍ من إِعْرَابِهِ ،
وأيضًا فإِعْرَابُهَا تَوْطِئَةٌ لِإِعْرَابِ الْمُشْنَى ، والمجموعُ لَمَّا كانت جاريةً على القياسِ
في استعمالِ هذه الحروفِ عَوَضًا عن أَخَوَاتِهَا من الحركاتِ . وَرَدَّ هذا المذهبُ :
بأنَّ الإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وبأنَّ هذه الحروفَ ، إن كانت لاماتٍ على مذهبيهم ،
فكيف يكونُ علامةً لِلإِعْرَابِ ، وعلامةُ الإِعْرَابِ رائدةٌ على الْمُعْرَبِ ، وإن لم تكن لاماتٍ
لَزِمَ في " فوك " و " ذو مال " : أَنْ يكونَ على حرفٍ واحدٍ ، ولا يوجدُ ذلك في
الْمُعْرَبَاتِ وبأنَّه قَدْ جَاءَتِ الواوُ حيثُ لا رَفَعَ كقولهم : " أَبُو جَاد " فلا مُعَاقَبَةً ،
وبأنَّه لو صحَّ ما ذكرتم : من العَلَّةِ ، لَزِمَ إِعْرَابُ : " يَدٍ ، وَدِمٍ ، وَابْنٍ " بِالْحُرُوفِ

الفرقةُ الثانيةُ : قالوا : " أَخوك ، أبوك ، حموك ، هنوك " معربةٌ
بِالْحُرُوفِ . (٩) " وفوك ، و ذو مال " بالحركاتِ المَقْدَرَةِ ، لأنهم يجعلون هذه الحروفَ
زوائدً لِلإِعْرَابِ لا لاماتٍ .

وَرَدَّ قَوْلُهُمْ : في " أَخوك " بما تقدَّم ، وفي " فوك " بما سَيَرَدُّ على قول :
من قَدَّرَ ، وبأنَّ الظاهرَ أَنْ مُجَرَّأَهَا وَاحِدٌ .

الفرقةُ الثالثةُ : ذهبوا إلى أَنَّ الإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ ، ثم افترقوا طائفتين :
الأولى : زَعَمَتْ أَنَّ الإِعْرَابَ تَقْدِيرِيٌّ ، لِتَعَذُّرِ اللَّفْظِ ، على ما سنذكرُ ، ثم اختلفوا :

(٩) ينسب هذا المذهب إلى السهيلي ، وتلميذه أبي علي الرندي .
انظر نتائج الفكر ١٠٠ - ١٠٦ ، والارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٩/١ .

فذهب الأخفش : إلى أنه مقدرٌ ، قبل هذه الحروف ، وتغيرها دليل على تلك الحركات وهي لامات .^(١٠)

وروي عن (٧ / أ) بعضهم : أنها زوائد ، دالة على الحركات المقدرة .^(١١)

ورد القول : «بأنها لامات» بأنه يلزم أن يكون الإعراب على العين مع وجود اللام ، والقول : بأنها زوائد ، بأنه عديم النظر ، لا يوجد إعراب مقدر منصوب عليه مثل هذا الدليل ، وبأنه يلزم الدور على القول بأنها زوائد لأنها ما زِيدَتْ إلا دَلَالَةً على الإعراب المقدر ، وإنما قدر ، لتعذر اللفظ به ، وذلك لاشتغال الأواخر بحركة هذه الحروف ، فحصل من ذلك أنها جاءت لكون الإعراب مقدرًا ، دليلًا عليه ، وقدر الإعراب لدخولها .

وذهب قومٌ ، قيل : هم سيبويه ، والفارسي ، وأكثر البصريين ، إلى أنها لامات ، وأن الإعراب مقدر عليها ، وإنما أعلوها هذا الاعلال ، لأنهم حين قالوا : " هذا أبوك " . ضموا العين اتباعًا للام ، كما فعلوا في " امريء و ابنم " ثم حذفوا الحركة من اللام ، لأنها حرف علة ، وبقيت الواو لانضمام ما قبلها ، وفي الجر فعلوا كذلك ، وقلبوا ياءً ، لانكسار ما قبلها ، وسكونها ، وفي النصب فعلوا كذلك وقلبوها ألفًا ، لانفتاح ما قبلها .

ورد هذا : بأن فيه دعوى الإتياع ، ودعوى حذف حركة العين الأصلية ، إذ أصل " أب " و " أخ " و " حم " و " هن " و " ذو " فعل كَفَرَسَ .

وقال ابن الحاجب : ظاهر قول سيبويه : أن لها إعرابين : تقديمي

(١٠) انظر الإنصاف ١٧/١ ، والتبيين ١٩٣ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٩/١ .

(١١) أيضا نسب هذا الرأي للأخفش في شرح الرضى ٢٧/١ ، والارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٩/١ .

(١٢) انظر الإنصاف ١٧/١ ، والتبيين ١٩٣ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، وإيضاح ابن الحاجب ١١٦/١ ، والرضى ٢٧/١ .

(١٣) المسائل العضديات ٦٢ مسألة " ٢١ " ، والعسكريات ١٧٠ ، وانظر الهمع ٢٨/١ وفي التبيين ١٩٤ ينسب للفارسي أنه قال : " إن هذه الحروف هي حروف الإعراب ، ودوال على الإعراب ، وليس فيها إعراب مقدر " عكس ما نسب إليه الشارح ، ولعل الفارسي قال بهما معاً .

بالحركات ، ولفظي بالحروف .

قال : لأنه قدر الحركة ، ثم قال في الواو : وهي علامة الرفع ، قال : وهو
(١٤)
ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين ، وهذا الذي قاله : ابن الحاجب عن
سيبويه ، هو مذهب الكسائي والفرّاء .

الطائفة الثانية : زعمت أن إعرابها لفظي ، لأنه الأصل ، ولأمانع ، ثم
اختلفوا : فذهب المازني والزجاج : إلى أن هذه الحروف إشباع ، نشأت عن
الحركات الإعرابية .

قالوا : والإشباع وارد في كلامهم ، فمنه في الواو :
(١٦) * مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَنَنْظُرُ *

وفي الألف :

(١٧) * وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمَنْتَزَاحِ *
(١٨) * يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِ غُضُوبِ جَسْرَةٍ *

-
- (١٤) الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ ، وانظر شرح الرضى ٢٧/١ .
(١٥) انظر رأييهما في الإنصاف ١٧/١ ، والتبيين ١٩٤ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والإيضاح
في شرح المفصل ١١٧/١ ، والرضى ٢٧/١ ، والارتشاف ٤١٥/١ ، والهمع ٣٨/١ .
(١٦) لابن هرمة ، وهو في ملحق ديوانه ٢٣٩ و صدره
: وَأَسْنِي حَيْثُ مَا يُشْنِي الْهَوَى بَصْرِي .
والشاهد قوله " فَنَنْظُرُ " حيث نتجت " الواو " عن إشباع حركة ضَمِّ الظاء إِدْ
أصلها " أَنْظُرُ " . وهو من شواهد الخطاريات ٣٥ ، وسر الصناعة ٣٠/١ ،
والصاحبي ٣٠ ، وأسرار ٤٥ ، والخزانة ٥٨/١ .
(١٧) لابن هرمة ، وهو في ديوانه ٩٢ ، وهو من قصيدة يرثي فيها ابنه . و صدره :
: وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى .
والشاهد قوله " بِمَنْتَزَاحِ " وأصلها " بِمَنْتَزَحِ " فأشبع حركة الزاي فنشأت
الألف لإقامة الوزن . وهو من شواهد : الخصائص ٣١٦/٢ ، وسر الصناعة ٢٩/١ ،
وأمالى الشجرى ١٢٢/١ ، والانصاف ٢٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٥ .
(١٨) لعنترة بن شداد ، وهو في ديوانه ١٤٨ ، وعجزه :
: زِيَاْفَةٌ مِثْلُ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ .
والشاهد " يَنْبَاعُ " أصلها " يَنْبَعِ " فأشبع حركة الباء فنتجت الألف ،
وذلك لإقامة الوزن .
وهو من شواهد الخصائص ١٢١/٣ ، والخطاريات ٣٦ ، والإنصاف ٢٦/١ ، وشواهد
الشافية ٢٤ ، والخزانة ٥٩/١ ، والغضوب : هي الناقة ، والذفرى : العظم الذي
خلف أذنهما ، وجسرة : الطويلة العظيمة الجسم ، والزيافة : السريعة ، والفنيق :
الفحل القوي .

وفي الياء :

* نفى [الدراهم] تنقاد [الصياريف] * (١٩)

ورد : بأنه يلزم أن يكون التزم فيها في الفصح ما هو شاذ ، وهو الإشباع ، لأنه لا يكون إلا في ضرورة ، أو شذوذ .

وذهب قوم : منهم الربيعي (٢٠) ، إلى أنها لامات ، وأصل الحركة عليها ، لكن نقلت إلى العين وأعلت كما في : " يَقُوم ، وَيَقِيم ، وَيَقَام " .

ورد : بأن فيه ادعاء حذف حركة العين ، ونقل حركة اللام ، ولم يفعلوا ذلك إلا في العين ، وأما اللام فإنما جاء في الوقف إذا كانت حرفاً صحيحاً ، وما قبلها صحيح ساكن .

وذهب قوم : منهم الأعلام (٢١) ، إلى أنها لامات ، وأن هذه الحركات إعراب ، وهي التي كانت فيها قبل الإضافة ، وأعلت هذا الضرب من الإعلال ، محافظة على الحركات .

ورد : بأن الإعراب لا يكون في وسط الكلمة .

(١٩) وهم المؤلف في بيت الفرزدق حيث رواه :

* نفى الصياريف تنقاد الدراهم *

والصحيح ما أثبتته في الأصل ، وهو في ديوانه ٥٧٠ ، صدره :

∴ تنفى يدها الحما في كل هاجرة ∴

والشاهد " الدراهم - الصياريف " إذ أصلهما " الدراهم ، الصياريف " فأشبع الكسرة فنشأت الياء .

وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، وضرورة الشعر ٧٣ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والإنصاف ٢٧/١ .

(٢٠) انظر الإنصاف ١٧/١ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، وإيضاح ابن الحاجب ١١٦/١ ، والرضى

٢٧/١ ، والارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(٢١) انظر الارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(إعراب المثنى والملحق به)

قوله : (المثنى ، وكلاً مضافاً إلى مضمير ، واثنان بالالف والياء)

إنما لم يستغن بذكر المثنى عن اثنين ، لأن التثنية لفظية ، إذ لا واحد له من لفظه . واعلم أن المثنى ، إما أن يسمى به ، أو لا . إن لم يسمى به ففيه وجهان :

الأفصح : أن يكون بالالف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .
الثاني : أن يلزم الألف ، وهي لغة بني الحارث بن كعب ، وطوائف غيرهم من العرب .

وخرج قوله تعالى : * إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ * (١) عليها ، وأنكرها المبرِّد (٢) وهو باطل برواية الثقات ، وقوله :
* خَبُّ الْفُؤَادِ مَائِلُ الْيَدَانِ * (٣)

(١) طه آية (٦٣) .
قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي " إِنَّ " مشددة النون " هذان " بالالف وخفيفة النون .
وقرأ ابن كثير " إِنَّ هَذَانِ " بتشديد نون " هذان " وتخفيف نون " إِنَّ " . وقرأ أبو عمرو وحده " إِنَّ " مشددة النون " هَذَيْنِ " بالياء على إعمال " إِنَّ " .
وهي اللغة المشهورة لكنه خالف الخط فضعف لذلك .
والإشكال في قراءة " هذان " بالالف مع تشديد نون " إِنَّ " ومن هنا تساؤل النحاة والمفسرون رفع " هذان " .
انظر : السبعة ٤١٩ ، المبسوط ٢٩٦ ، حجة القراءات ٤٥٤ ، الكشف ٩٩/٢ ، التبصرة ٥٩٢ ، الإقناع ٦٩٩/٢ ، النشر ٣٢١/٢ ، تحبير التيسير ١٤٣ ، غيث النفع ٢٩٠ .

(٢) المقتضب ٣٦١/٢ ، وانظر إيضاح ابن الحاجب ١١٨/١ ، والارتشاف ٢٥٧/١ ، وتخليص الشواهد ٥٩ .
يقول أبو حيان : " وكون المثنى بالالف على كل حال لغة مشهورة ، نقلها أكابر النحويين واللغويين كأبي الخطَّاب البصري ، وأبي زيد ، وأبي عبيد ، والفراء ، وغيرهم ، فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه . وعلى هذه اللغة أحسن ما خرج قوله تعالى * إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ * في قراءة من قرأ بالالف " النكت الحسان ١٩٣ ، وانظر المسألة في معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢ .
(٣) البيت لم أعرف قائله .

والشاهد فيه قوله " اليدان " حيث ألزم المثنى الألف في جميع الأحوال على لغة بني الحارث وبني العنبر وكنانة وخثعم وزبيد وغيرهم .

وقوله :

(٤) * قَدَّ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا *

وقوله :

(٥) * تَزُودُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً *

وزاد بعضهم : وجهًا ثالثًا في الضرورة ، وهو الإعراب بالحركات على النون وإلزامه الألف ، قال :

(٧) * يَا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقِذَانَ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانِ *

وقال : * أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

(٤) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٦٨ ، كما نسبت لأبي التَّجَمِّ الْعَجَلِيَّ . وقبله :

والشاهد قوله " غَايَتَاهَا " وهو كالسابق .

وهو من شواهد الإنصاف ١٨/١ ، وابن يعيش ٥٣/١ ، والتصريح ٦٥/١ ، والهمع ٣٩/١ ، والدرر ١٢/١ .

(٥) ليهوَّب الخارثي كما نسب له صاحب الصحاح " هبا " ٢٥٣٢/٦ ، وصاحب اللسان " صر ع " ١٩٧/٨ وعجزه :

* دَعْتُهُ إِلَى هَايِي التُّرَابِ عَقِيمِ *

والشاهد " أَذْنَاهُ " وهو كالسابق ، وقد ورد في صاحبي ٢٩ ، وابن يعيش ١٢٨/٣ ، وشرح التصريف الملوكي ٢٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦ ، وشرح الشذور ٤٧ .

(٦) انظر في الوجه الثالث : الارتشاف ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، وشرح اللوحة البدرية ٢١٥/١ ، والهمع ٤٩/١ .

(٧) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٦ . والشاهد (الْقِذَانُ - الْعَيْنَانِ) حيث أَعْرَبَ المثنى بالضم كالمفرد مع لَزُوم الألف ، لأنه فاعل . وقد حكى هذه اللغة الشيباني ، وجعلها ابن جني شاذة لا يقاس عليها . والقِذَانُ : جمع قَذَذَ وهو البَرْغُوث .

وهو من شواهد : التصريح ٧٨/١ ، والهمع ٤٩/١ ، والأشموني ٩١/١ .

(٨) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٧ ، كما نسب لرجل من ضبّه .

والشاهد قوله : " والعَيْنَانَا " حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب . وكذا أعربه بالفتحة أي بالحركات . وفي البيت تلفيق من لغتين هما قوله " والعَيْنَانَا " على لغة من يلزم المثنى الألف ، وقوله (ومنخريين) على اللغة المشهورة جَرَّه بالياء .

انظر حاشية الصبان ٩٠/١ ، والبيت يروى

* أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا *

والبيت من شواهد : شرح اللوحة ٢١٥/١ ، وتخليص الشواهد ٨٠ ، وابن عقيل

٧١/١ ، والأشموني ٩٠/١ والخزانة ٣٣٦/٣ .

والأكثرُ يَنْكَرُ هذا الوجهَ ، ويقولُ : ليس بمعربٍ بالحركاتِ ، وإنما النونُ يجوزُ بناؤها على الضمِّ ، وعلى الفتحِ في قليلٍ .

وإن سُمِّيَ بِهِ ، فإن كان زائداً على سبعةِ أَحْرَفٍ ، فليس فيه إلا الإعرابُ بالحروفِ ، كالوجهِ الأولِ ، نحو : أَنْ تُسَمَّى بِالشَّهْبَابِ « أَوْ مُصَغَّرُ «خَلِيلَان» تشنيةً شَهْبَابٍ ، وَخَلِيلَانٍ ، لَأَنَّهُ لَوْ أَعْرَبَ بالحركاتِ ، لكان مفرداً لا نظيرَ له ، إِذْ مُنْتَهَى الأوزانِ سبعةٌ . وإن لم يزدْ على سبعةٍ ، فإمّا أَنْ يكونَ : دَانٍ ، وَتَكَانٍ اسْمِي الإِشَارَةِ أَوْ غَيْرَهُمَا .

إن كان إِيَّاهُما جازَ وجهان :
الأَعْرَفُ : حكايةُ التشنيةِ ، والثاني : إلزامُهُما الألفَ ، والإعرابُ بالحركاتِ ، مَصْرُوفَيْنِ ، لأنه لا يوجدُ في المفرداتِ ما آخرُهُ أَلْفٌ ونونٌ زائدتانِ ، قبلَهُما حرفٌ واحدٌ ، وإنما يكونُ ذلك في الأصليِّ ، كـ " بَانَ " قاله بعضهم .

- وإن كان غيرهما فوجهان أيضاً :
أَعْرَفُهُما : حكايةُ التشنيةِ ، والثاني : إعرابهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ وإلزامه الألفَ ، ليكون له نظيرٌ في المفرداتِ ، ومنه :

* أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَلَحَ عَلَيْهَا دَائِمُ الْهَظْلَانِ (٩)

وأما : " كَلَا ، وَكَلْتَا " ففيهما ثلاثُ لغاتٍ :
الأولى : حكاها الفراءُ ، بَقَاءُ أَلْفِهَا في الأحوالِ الثلاثةِ مع الظاهرِ والمُضْمَرِ ، وزعم أن ذلك " كَلَاهُمَا وَتَمَرًا " (١١) وأنه منصوبٌ ، وهذه أغربهن .
(٩) لابن مقبل ، وهو في ديوانه ٣٣٥ ، وقد روي عجزه :

* أَمَلْ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ *

والشاهد فيه قوله " بالسبعان " حيث ألزمه الألفَ ، وأعربه إعرابَ ما لا ينصرفُ وهو من شواهدِ الكتابِ ٣٢٢/٢ " بولاق " ، ومجاز القرآن ١٠٩/١ ، والأصول ٥١٠/٢ ، والخصائص ٢٠٢/٣ ، كما نسب لابن أحمر في ديوانه ١٨٨ .
(١٠) حكايةُ الفراءِ في كتابه معاني القرآن ١٨٤/٢ . وانظر الكافية ١٨٧/١ ، وشرح اللوحة البدرية ٢١٩/١ ، والهمع ٤١/١ .

(١١) هذا المثل منسوبٌ إلى عمرو بن حمران الجعدي - ويروى " كَلِيَهُمَا " .
ولكن الشاهد هو في رواية " كَلَاهُمَا " على تقدير : أَعْطَانِي كِلَاهُمَا وَرَدَّنِي تَمَرًا . والمثل : يُضْرَبُ في كل موضعٍ خَيْرٌ فيه الرجلُ بين شيئين وهو يريدُهُما معاً .
انظر الفاخر ١٤٩ ، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، وفصل المقال ١١٠ ، ومجمع الأمثال ٣٨/٣ ، والمستقصى ٢٣١/٢ .

الثانية : حكاها هُوَ والكسائي^(١٢) ، عن كِنَانَه (٧/ب) : انْقِلَابُ الْأَلْفِ فِي النصبِ ، والجَرِّ ، وبقاؤها في الرفعِ مع الظَّاهرِ ، والمضمرِ ، وهذه أشهرُ من الأولى

الثالثة : المشهورة ، ولا يعرف البصريون غيرها ، وهي بقاء الألف مع الظاهر ، في الأحوال الثلاثة ، وانقلابها ياءً في النصب والجَرِّ مع المضمر ، فلذلك شرط المصنف أن يُضَافا إلى مُضْمَرٍ ، واخْتَلَفَ فِيهِمَا : فذهب البصريون : إلى أنهما اسمان ، مفردان ، يُطْلَقَانِ عَلَى الْمُثْنَى ، كزوج ، وهو اختيار المصنف ، ولذلك لم يَسْتَغْنِ عن ذكرهما بذكرِ المثنى .

والألف في (كَلَا) بدلٌ من واوٍ ، وفي (كَلَّتَا) الألفُ للتأنيثِ ، [والتاء بدلٌ من الواوِ التي أبدلت ألفا في (كَلَا) والأصل : كَلَوِي .

وقال الجَرَمِيُّ : التاءُ للتأنيثِ ، وتقدمت على اللام ، ووزن (كَلَّتَا) عنده : ^(١٥) فِعْعَلْ .

ورد : بأنه عديمُ النظير ، ثم اختلف أهلُ هذا المذهب في وجهِ تغييرِ الألفِ فزعم بعضهم ، وبه أخذ المصنف^(١٦) ، وكثيرٌ من المتأخرين : أنه إعرابٌ ، أُعْرِبَتَا بإعرابِ المثنى لقوةِ شبهتهما به ، بوجوبِ تقدُّمِ مثنى يعود إليه الضميرُ الذي أضيفت إليه ، فقد صارتا بين مثنيتين .

وأما الخليل ، وسيبويه^(١٧) ، ومن وافقهما ، فمذهبُهُم : أن هذا التغييرَ

(١٢) معاني القرآن ١٨٤/٢ ، وانظر الكافية الشافية ١٨٧/١ ، والارتشاف ٢٥٧/١ ،

وشرح اللوحة ٢٢٠/١ .

(١٣) انظر هذه المسألة الخلافية في معاني الفراء ١٤٢/٢ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ،

وابن يعيش ٥٤/١ ، وإيضاح ابن الحاجب ١٢٠/١ ، وشرح الرضى ٣٢/١ ، وشرح

الألفية لأبي حيان ١٠ ، والهمع ٤١/١ .

(١٤) قال ابن الحاجب " والدليل عليه أنها اسم مفرد ، آخره ألف فوجب أن يعرب

بالحركات تقديرا كعمّا ورحى ، والدليل على أنه مفرد ، أن حقيقة التثنية

والجمع فيه مفقودة ، وأيضا فإن الفصيحة كلا الرجلين جائني ، ولو كان

مثنى لوجب جاءني ، قال تعالى : * كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا * . الإيضاح

في شرح المفصل ١٢٠/١ .

(١٥) انظر ابن يعيش ٥٥/١ ، وشرح الرضى ٣٢/١ ، والهمع ٤١/١ .

(١٦) شرح الكافية لوحة ٨ / أ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢١/١ .

(١٧) الكتاب ٤١٣/٣ .

ليس بإعراب وإنما هو كانقلاب ألف: " عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ ، وَلَدَيْكَ " .

قالا : وإنما لم يَنْقَلِبْ في الرفع ، لأنَّ " عَلَى ، وَإِلَى ، وَلَدَى " لا يقعن فيه ، وإنما يَكُنَّ منصوبات ، أو مجرورات ، نحو : " قَعَدْتُ عَلَيْهِ ، وَلَدَيْهِ ، وَمِنْ عَلَيْهِ ، وَلَدَيْهِ " والشبهة من حيث إنه يجب أن يكون بعد كلٍّ مِنْهُنَّ مجرور ، ولا يجوز الاقتصارُ عليهن دونهُ .

وذهب الكوفيون: إلى أنَّ كَلَّا ، وَكَلَّتَا مثنىان ، لأنه قد جاء واحدٌ كَلَّتَا ، قال (١٨)
* فِي كَلَّتَ رَجُلَيْهَا سَلَامَى وَاحِدَةً * *

ولأنهما يُعْرَبان إعرابَ المثنى .

ورَدَّهُ البصريون : بأنَّ الأفصح أن لا يُعْرَبَا إعرابَ المثنى إلا مضافين إلى مضمَرٍ ، وهذا لا يُشترطُ في المثنى ، وبأنَّه يُخْبَرُ عَنْهُمَا بمفردٍ في الأفصح ، قال (تعالى) : * كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا * (١٩) ولا يكون ذلك في المثنى إلا ضرورة ، نحو :

* وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنِفَلٍ أَوْ سَنَبِلًا كَحِلَّتِ بِهِ فَانْهَلَتْ * (٢٠)

ولا حجة في مجيء الإخبار عنهما بمثنى ، لأنَّ الحمل على المعنى جائزٌ ، كما في " مِنْ " نحو : * وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ * (٢١) ولا حجة لهم في " كَلَّتَ " لأنه لم يصح ، وإن صحَّ ، فهو من الحذف للضرورة ، نحو :

(١٨) البيت لم يعرف قائله . وعجزه :
* كَلَّتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ * .

ولكن أجيب على الكوفيين : بأنه حذف الألف للضرورة ، بدليل فتح التاء ، ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء . وهو من شواهد معاني الفراء ١٤٢/٢ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ، وإيضاح ابن الحاجب ١٢١/١ ، وشرح الرضى ٣٢/١ ، والهمع ٤١/١ .

(١٩) الكهف ، آية (٣٣) .

(٢٠) لسلمى بن ربيعة في نوادر أبي زيد ١٢١ ، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦١ . والشاهد قوله (حَبَّ قَرْنِفَلٍ) حيث جاء خبر المثنى (في العينين) مفردا ، ولا يكون ذلك إلا ضرورة كما قال الشارح . وهو من شواهد :

أمالي القالى ٨١/١ ، وآمالى الشجرى ١٢١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/١ ، ٦٢١ ، واللسان " هلل " ٢٢٦/١٤ ، والخزانة ٤٠٢/٣ .

(٢١) يونس ، آية (٢٤٢) .

(٢٢) * دَرَسَ الْمَنَّا يَمْتَالِعُ فَأَبَانَ * (٢٣)

وذهب ابن طاهر^(٢٣) ، وابن خروف^(٢٤) : إلى أَنَّ مَنْ أَعْرَبَهُمَا إِعْرَابَ الْمُثْنَى مَعَ الظَّاهِرِ ، وَالْمُضْمَرِ ، فَهُمَا مُثْنِيَّانِ عِنْدَهُ ، قَالُوا : وَهَؤُلَاءِ لَا يَقُولُونَ : كِلَاهُمَا قَامَ ، بَلْ قَامَا ، وَأَمَّا مَنْ فَصَلَ ، أَوْ أَلْزَمَهُمَا الْأَلْفَ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَهُمَا مُفْرَدَانِ عِنْدَهُ .

(٢٢) للبيد بن ربيعة العامري ، وهو في ديوانه ١٣٨ وعجزه :

فَتَقَادَمْتُ بِالْحَبْسِ وَالسُّوبَانِ .

والشاهد فيه (الْمَنَّا) أي : المنازل ، فحذف الشاعر للضرورة الشعرية .

وهو من شواهد الخصائص ٨١/١ ، والتبيين ٤٥١ ، وشواهد الشافية ٣٩٧

والتصريح ١٨٠/٢ ، والأشموني ١٦١/٣ .

(٢٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخيردب

من تلامذته ابن خروف ، توفي سنة ٥٨٠ هـ .

ترجمته في الإنباه ١٩٤/٤ ، والإشارة ٢٩٥ ، والبلغة ٢٠٦ ، والبغية ٢٨/١

(٢٤) انظر رأيهما في الارتشاف ٢٥٧/١ ، ومنسوب لابن طاهر في شرح الملح ٢٢٠/١ .

(إعرابُ جمعِ المذكرِ السالمِ والملحقِ به)

قوله : (جمع المذكر السالم ، وألُو ، وعِشْرُونَ ، وأَخَوَاتُهَا)

وهي العقود : ثلاثون ، وأربعون إلى تسعين (بالواو والياء) .

إنما لم يستغن عن : " أُلُو " و (عشرون) بالجمع ، لأنها غيرُ جمعٍ إذ لا واحدَ لها .

واعلم أن هذا الجمع ، والمحمول عليه . إما : أن يسمّى به ، أو لا ، إن لم يسم به ، فإن كان مما جمع على قياسه ، نحو : زِيدُونَ ، فليس فيه إلا الاعرابُ بالواو ، والياء .

وان كان غير قياسيّ : كَسَنِينَ ، وَثْبِينِ ، وَأَرْضِينِ ، وَبَنِينِ ، وَعِشْرِينَ ، ففيه وجوه :

الأول : الأفصح ، والأعرف : أن يعاملَ معاملةَ الجمعِ المذكورِ أولاً ، فتقلبَ حروفه .

الثاني : أن يعربَ على نونه بالحركات ، ويلزم الياء ، قال :

متى تنج حبوا من سنين ملحة * تشمر لأخرى تنزل الأعصم الفرداء (١)
دعاني من نجد فإن سنيمنه * لعين بنا شيبا وشيبنا مرداء (٢)

وقال : * ألم نسق الحجاج ، سلى معدا * سنيما ما تعد لنا حسابا (٣)

(٢-١) للصحة بن عبد الله القشيري ، وهما في ديوانه ٦٠
والأول من شواهد معاني الفراء ٩٢/٢ ، والعيني ١٧٠/١ ، والهمع ٤٧/١ ، والدرر ٢٠/١
والثاني من شواهد معاني الفراء ٩٢/٢ ، ومجالس ثعلب ٦٦/١ ، والتكلمة ٥٠٣ ،
ورسالة الملائكة ٢٥٧ ، والمفصل ١٨٩ ، وشرح التصريف الملوكي ١٧٦ .

(٣) البيت لم يعرف قائله .

وهو من شواهد الهمع ٤٧/١ ، والدرر ٢٠/١ .

وقال : وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنْنِي وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ * (٤)

وقال : * وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبًا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ * (٥)
الثالث : أَن يُمْنَعَ الصَّرْفُ ، ورواه الفراءُ ، عن تميم ، ولا تحذف نونُـه ،
لإضافة في هذين الوجهين .

قال شيخنا (نور الله حفرته) وَجْهُ الإِعْرَابِ أَن هَذَا الْجَمْعَ ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا ، عُمِلَ مَعَامِلَةُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ .

قلت : وَمِنَ النِّحَاةِ مِنْ لَا يَرَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَ الْجَوَازَ عَلَى : سَنِينَ فَقَطْ ، وَفِي غَيْرِهَا ضَرُورَةٌ ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ ، وَلَمْ يَكْثُرْ إِلَّا فِي سَنِينَ ، وَأَمَّا : الْأَرْبَعِينَ ، وَبَنِينَ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِمَا لِقِلَّتِيهِمَا .

ويظهر من كلام ابن مالك ، وَجْهٌ رَابِعٌ : جَوَازُ حَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَإِعْرَابِهِ بِالرَّفْعِ ، وَالنَّصْبِ ، وَالْجَزِّ ، كَأَنَّهُ قَاسَةً عَلَى : عَرَفَاتٍ ، وَلَا أَعْرَفَ هَذَا الْوَجْهَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَصْرَحْ هُوَ بِهِ . وَان سَمِّيَ بِهِ : إِمَّا مَنقُولًا ، نَحْوُ : زَيْدُونَ ، (٨/٨) إِمَّا مَرْتَجَلًا : كَعَلِيِّينَ ، لِأَعْلَى الْجَنَّةِ ، وَصَفِينَ ، وَنَصِيبِينَ ، فَثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ :

الأول : إِعْرَابُهُ بِالْحُرُوفِ كَالْجَمْعِ .
الثاني : إِلْزَامُهُ الْيَاءَ وَإِعْرَابُهُ بِالْحُرُوكَاتِ مُنْصَرَفًا ، وَحَكَى شَيْخُنَا (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَنَّهُ يَجُوزُ أَيْضًا مَنَعُهُ الصَّرْفُ وَهُوَ قَلِيلٌ ، إِمَّا حَمَلًا عَلَى " مَرَوَانَ " أَوْ اعْتِبَارًا لِلْجَمْعِ ، انْتَهَى .

(٤) لسحيم بن وشيل الرياحي . وهو في الأصمعيات ١٩ ، والمقتضب ٣/٣٣٢ ، ومجالس ثعلب ١/١٧٦ ، وإصلاح المنطق ١٥٦ ، والمفصل ١٨٩ ، وابن يعيش ٥/١١ ، وشرح الألفيه للمزدي ١/٩٧ ، وأوضح ٤٤/١ . ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٩٣/١ لجريرو .

انظر ديوان جريرو ٥٧٧ .

(٥) لسعيد بن قيس الهمداني . وهو من شواهد الأوضح ٣٩/١ ، والعيني ١/١٥٦ ، والخزانة ٣/٤١٨ . ونسبه الأزهري في التصريح ٧٧/١ لأحد أولاد علي ولم يعينه .

(٦) معاني القرآن ٩٢/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٩٢/١ .

(٨) انظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١/١٩٦ ، والهمع ١/٥٠ .

وهذا الذي حكاه غريب .

الثالث : أن يلزم الواو ، ويمنع الصرف ، قال :

* طَالَ لَيْلِي وَبِتْ كَالْمَحْزُونِ وَاعْتَرَّتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ * (٩)

وَمَنَعَ الصَّرْفَ لِشَبِّهِ الْعُجْمَةِ ، إِذْ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ .

وبعضهم : يقيس هذا الوجه ، وبعضهم : يجعله شاذاً ، ولم يعرفه سيبويه . (١٠)

الرابع : زاده السيرافي (١١) ، وزعم أنه ثابت بالرواية الصحيحة ، وهو أن تفتح النون دائماً ، وتلزم الواو ، وأنشد :

* وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا * (١٢)

وَحَكَى مِنْ كَلَامِهِمْ : " هَذَا يَاسْمُونُ الْبَرِّ ، وَرَأَيْتُ يَا سَمُونَ الْبَرِّ ، وَمَرَرْتُ بِيَاسْمُونَ الْبَرِّ " بالفتح في جميع ذلك ، ولم يعرف هذا الوجه أكثرهم . (١٣)

قيل : وإن ثبت فهو شاذ . وقول المصنف : إن المثنى ، والمجموع يعرب بالحروف ، فيه خلاف ، والمذاهب خمسة :

— ذهب الزجاج (١٤) إلى أنهما مبنيان ، لتضمن الواو ، ولذلك يجوز ظهورها

(٩) لأبي دهب الجمحي ، وهو في ديوانه ٦٨ ، كما نسب لعبد الرحمن بن حسان

وهو في ديوانه ٥٩ ،
والبيت من شواهد الخصائص ٣١٦/٣ ، والكافية الشافية ١٩٨/١ ، وأوضح ١/٣٧ ،
والعيني ١٤١/١ ، والتصريح ٧٦/١ ، والخزانة ٢٨٠/٣ .

(١٠) الكتاب ١٨/١ ، وانظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٩٣/١ - ٩٤ .

(١١) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ .

(١٢) قال المبرد في " الكامل " ٣٨٤/١ : (قال أبو عبيدة : هذا الشعر يختلف فيه ،

فبعضهم ينسبه إلى الأحوص ، وبعضهم ينسبه إلى يزيد بن معاوية . قال

أبو الحسن : الصحيح أنه ليزيد يصف جارية " .
فنسب ليزيد في العيني ١٤٨/١ ، والتصريح ٧٦/١ ، والخزانة ٢٧٨/٣ .

وينسب للأحوص في ديوانه ٢٢١ . كما نسب لأبي دهب الجمحي ، وهو في ديوانه ٨٥ .

وهو من شواهد مجاز القرآن ٧٩/٢ ، والكامل ٣٨٤/١ ، والأغاني ١٥٠/٦ ، والكافية الشافية ١٩٧/١ .

(١٣) انظر رأي السيرافي والمسألة في شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

(١٤) انظر الإنصاف ٣٣/١ ، والتبيين ٢٠١ ، والسيوطي ينسب للزجاج الإعراب

لا البناء ، وكذا غيره من العلماء . انظر الهمع ٤٧/١ .

في الضرورة ، نحو :

(١٥) * كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ *

- وذهب الجمهور : الى أنهما مُعْرَبَان ، ثم اختلفوا :
- فذهب الجَرْمِيُّ ، واختاره ابنُ عَصْفُورٍ (١٦) ، ونسبه الى سِيبَوِيَّةَ : أَنَّ إِعْرَابَهُمَا
معنويٌّ ، وهو الانقلابُ في حالِ النصبِ ، والجرِّ ، وعدمه في حالِ الرفعِ ، لأنه قد
وردَ استعماله بالالف والواو ، وليس مرفوعاً ، نحو : "اثنان وثلاثون" غيَّرَ
مركبَيْن ، فلذلك لم يقل بالانقلاب في الرفع ، وحجته : بطلانُ ماعداه ، ورد :
بأن فيه مخالفةَ النظائر ، إذ لا يُعَرَّفُ إِعْرَابُ معنويٍّ .

وذهب الأكثرون الى : أن إعرابهما لفظي . ثم اختلفوا :
فذهب أكثر البصريين الى : أنه تقديري ، فزعم الأخفشُ ، والمبردُ (١٧) : أَنَّهُ
مقدَّرٌ على ما قبل علامةِ التثنيةِ ، والجمعِ ، لأن العلاماتِ منعتُ من ظهوره ، وجعل
تغييرها دليلاً على الإعرابِ المقدَّرِ .

ومذهبه هنا أقوى منه في الأسماء الستة ، لما كانت هذه زوائد على الكلمة .

ورد : بمخالفةِ النظائر ، كما سَيَرِدُ على الكوفيين ، وبأن هذه العلاماتِ
لحقتُ لمعنى في الاسم : من تثنيةٍ ، أو جمعٍ ، فقياسُ الإعرابِ أن يكونَ عليها
كما في ياءِ النسبِ ، وعلامةِ التأنيتِ .

(١٥) لمنظور بن مرفعة الأسدي . وعجزه :
.. فَارَةً مِسْكٍ دَبِحَتْ فِي سَكٍّ ..
والشاهد قوله " بين فكها والفك " كان القياس أن يقول : بين فكها ، لكنه
رجع إلى العطف بالواو ، لأنه أصل المثنى ، وهو كثير في الشعر للضرورة .
وفارة المسك أي : وعاءه ، والسك : نوع من الطيب .
وهو من شواهد المقتصد ١٨٤/١ ، وآمالى الشجرى ١٠١/١ ، وآسرار ٤٧ ، وابن يعيش ١٤٠/٤ ، والرضى
١٣٨/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/١ ، وشرح التحفة الوردية ٣٣٣ ، والخزانة
٣٤٣/٣ .
كما نسب البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحق ديوانه ١٩١ .

(١٦) المقرب ٤٨/١ - ٤٩ .
ومنسوب للجرمي في المقتضب ١٥١/٢ ، وآسرار ٥٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٤ ، والرضى
٣٠/١ ، ومنسوب لهما معا في شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١ ، والهمع ٤٨/١ ، وزاد
السيوطي المازني .
وقد رد ابن مالك هذا المذهب من أربعة أوجه في شرح التسهيل ٧٩/١ .
(١٧) المقتضب ١٥٢/٢ ، وانظر رأيهما في إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، ونسبه للمازني
كذلك ، وآسرار ٥١ ، والإنصاف ٣٣/١ ، وابن يعيش ١٣٩/٤ ، وشرح الرضى ٣٠/١
ورد ابن مالك هذا المذهب من ثلاثة أوجه في شرح التسهيل ٨٠/١ .

- وزعم الخليل ، وسيبويه (١٨) : فيما حكى عنهما ، واختاره الأعلَم (١٩) ،
والسهيل (٢٠) ، أنه مقدر على علامة التثنية ، والجمع ، على الألف والواو ضمة ،
وعلى الياء كسرة ، أو فتحة ، لما كانت هذه العلامات كعلامة التانيث ، وياء
النسب ، قالوا : ولا يستنكر انقلاب هذه الحروف ، لأننا نقول : فعلوه للفرق
بين المنصوب ، والمرفوع ، كما في " هَذَانِ " و " اللذَانِ " فإننا نتفق هناك
أنها لا تدل على إعراب ، ولا تكون بأنفسها إعراباً . ورد بوجهين :

أحدهما : يلزم ظهور النسب في الياء المكسور ما قبلها ، لأنها كياء قاضي .
الثاني : يلزم أن تقلب ياء التثنية ألفاً ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها .

وأجيب عنهما : بأنهم لما حملوا المنصوب على المجرور في العلامية ،
ألحقوا الفتحة بالكسرة في عدم الظهور على الياء ، تحقيقاً للحمل ، كما أن من
لغته من العرب إعراب " معد يكرب " إعراب المضاف والمضاف إليه ، لا يظهر
الفتحة في الياء ، حملاً له على اللغة التي هو فيها مركب فحمل هذا أقرب .

- وذهب الكوفيون ، وقطرب ، وأكثر المتأخرين ، وهذا المصنف ، وزعم في
شرح المفصل : أنه لا يعرف لمحقق خلافه إلى أنهما معربان بالحروف ، فالواو في
الجمع ، والألف في المثنى كالضمة ، والياء كالكسرة والفتحة ، قالوا : وإنما
أعربت بالحروف ، لأنها أكثر من الواحد ، فأعربت بأكثر من إعرابه ، وكان
القياس عندهم أن يرفع بالواو ، وينصب بالألف ، ويجر بالياء ، إلا أنهم حاذروا

(١٨) الكتاب ١٨/١ ، وانظر مراجع هامش " ١٧ " السابق .

(١٩) انظر الهمع ٤٨/١ .

(٢٠) نتائج الفكر ١٠٧ - ١٠٩ ، وانظر الهمع ٤٨/١ .

(٢١) انظر إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، وأسرار العربية ٥٢ ، والانصاف ٣٣/١ ، قبال
ابن الأنباري في الانصاف ٣٣/١ : " وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس

بصحيح " .
كما نسب لهم في التبيين ٢٠٤ ، واختلف النصر ٢٩ ، ومن المتأخرين

ابن مالك . انظر الهمع ٤٧/١ .

(٢٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٧ .

وانظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/١ ، والتسهيل ١٣ .

الإلباس في نحو : " قَامَ زَيْدُوكَ ، ورَأَيْتُ زَيْدَاكَ " فحينئذ فرَّقوا ، فرفعوا
 المثنى بالالف ، لأنها تكون ضميراً له مرفوعاً هي نحو : " ضَرَبَا ، وَيَضْرِبَانِ "
 ورفعوا الجمع بالواو ، لأنها تكون كذلك ، نحو : " ضَرَبُوا ، وَيَضْرِبُونَ " ثم فرَّقوا
 فرَّقاً آخر بفتح ما قبل الياء في المثنى ، وكسره في الجمع ، وحملوا المنصوب
 على المجرور ، لأنهما أَخَوَانِ من حيث كل منهما فضلة ، ومن حيث الهاء ، والكاف
 تكون ضميراً لهما .

ورَدَّ هذا المذهبُ بوجوه :

أحدها : أنه قد شَبَّهَتْ كَوْنُ هذه الحروف غير إعراب في " هَذَيْنِ ، وَالسَّيِّدَيْنِ "
 فلتكن هنا مثله ، وادعاء الفرق وأن تلك صيغٌ اتفقت في اللفظ مكابرةً .

وثانيها : أَنَّ الواوَ والالفَ قد لا تكونان إعراباً ، نحو : اثْنان وعَشْرُونَ
 غير مركبة ، فلتكن كذلك في كلِّ موضعٍ ، إذ لا فرق ، وما ثبت في الواوِ والالفِ ،
 يثبت مثله (٨/ب) في الياء ، ولا يُشْكِلُ هذا على قول : سيبيوه ؛ لأنه يقول :
 هذا اللفظُ المخصوصُ موضوعٌ للمرفوعِ أو المنصوبِ و المجرور ، وقد يُستعارُ اللفظُ
 الموضوعُ للمرفوعِ ، لاسيما إذا أَلَجَّأَ إلى الاستعارة مُلْجِئاً ، ألا تراهم يقولون :
 مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وهذا أقربُ ؛ لأنهم في المضمرات استعاروا المرفوعَ لما يضافُ وهو
 المجرور ، وهنا استعاروا لما يشابهه ، ألا ترى أن من المرفوعِ المبتدأ ، وهو
 كهذا في الصورة في كونه لا يتقدّمه عامل ، يعنى مثل : اثْنان وعَشْرُونَ . تمت .

ولايصحُّ هذا على هذا المذهبِ ؛ لأنهم لا يستعيرون لفظاً مرفوعاً ، أو منصوباً ،
 أو مجروراً لغيره ، وإنما يستعيرون صيغةً كانت له ، فلهذا لا يُقال : مَرَرْتُ بِكَ
 زَيْدٌ ، بالرفع ، فاعْرِفِ الفرقَ .

وثالثها : أَنَّ الإعرابَ قياسُهُ أن يكونَ على هذه العلاماتِ ، كما ذَكَرَ آنفاً .
 ورابعها : أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي الإعرابُ بعد تمامِ الكلمةِ حتى لو حُذِفَ لم يَخْتَلِ
 معناها الأصليُّ وإنما يَخْتَلِ كونُها فاعلةً ، أو مفعولةً . وهذا جارٍ في الإعرابِ
 بالحركة . وفي " يَفْعَلَانِ " وأخواته سُقُوطُ النونِ لا يَخِلُ ، ولو حذفنا هذه الحروفَ
 لا ختلَ معناها الأصليُّ .

فإن قيل : هي دالة على التثنية ، والجمع مع ذلك . قيل : هذا قول
بالاشتراك ، بلا دليل .

وخامسها : أن الإعراب بالحروف خلاف القياس ولادليل قاطع عليه ، وعللكم
مدخولة ، إذ يلزمكم إعراب المكسر ، وما أفاد الجمع بالحروف .

وسادسها : أن هذه الحروف تسقط في الترخيم ، ولو كانت إعراباً لم يكتف
بحذفها حتى يحذف معها حرف الإعراب الذي يقع عليه ، وهذا دليل على أنها حرف
الإعراب .

(الإعرابُ التقديرِيّ)

قوله : (التَّقديرُ فيما تَعَدَّرُ)

لما فَرِغَ من الإعرابِ اللَّفْظِيّ ، وكان قد قَسَمَهُ إلى : لَفْظِيّ بحركةٍ ، وَلَفْظِيّ بحرفٍ . أخذ يتكلمُ في التقديرِيّ ، وهو ضربان : متَعَدَّرٌ ، ومُسْتَثْقَلٌ .

فالمَتَعَدَّرُ : تَقَدَّرُ فيه الحركةُ ، وهو نوعان :
أحدهما : المَقْصُورُ ، كعَصَا ، وَفَتَى ، وَحَبْلَى ، وإنما تَعَدَّرَ فيه ، لأن آخرَه أَلِفٌ ، وهي حرفٌ ساكنٌ ، إن تحركت خرجت عن كونِها أَلِفًا .

وثانيهما : المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ ، من غير جَمْعِ المذكرِ السالمِ نحو :
غَلَامِي ، وَغِلْمَانِي ، وَمُسْلِمَاتِي ، فهذا تَقَدَّرُ فيه الحركةُ مطلقاً ، أي : في الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ ، وفيه خلاف : ذهب الجُرْجَانِيّ ، وابنُ الخَشَابِ ، والمطرِزيّ - ويفهم من صاحبِ الإقْلِيدِ - : إلى أَنه مَبْنِيٌّ ، لإضافته إلى الياءِ ، قال : صاحبُ الإقْلِيدِ : (٣) لأنه قد صارَ جزءَ كلمةٍ ، من حيثُ إنه مضافٌ إلى الياءِ ، والياءُ ضعيفةٌ إذ هي حرفٌ عِلَّةٌ ، على حرفٍ واحدٍ ، فلم تستقلْ مع الاتصالِ الذي بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

وذهب الأكثرون : إلى أَنه معرَّبٌ ، لأنه لم يَقُمْ فيه سببُ البناءِ .
وذهب ابنُ جَنِّي : (٤) إلى أَنه لا معرَّبٌ ، ولا مَبْنِيٌّ .

والقائلون بإعرابه مختلفون : فمذهب سيبَوَيْهٍ ، والجمهورِ : أَنَّ إعرابه

(١) المرتجل ١٠٩ ، وانظر رأيهما في شرح الألفية لابن النازم ١٥٩ ، والأشموني

٢٨٢/٢ .

(٢) المصباح ٥٥ - ٥٦ .

(٣) هو أبو القاسم محمد بن أحمد ، المعروف بـ " علم الدين اللورقي " توفى سنة ٦٦١ هـ .

أخباره في الإنباه ٤ / ١٦٧ ، والبغية ٢٥٠/٢ .

(٤) الخصائص ٣٥٦/٢ .

تَقْدِيرِي فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، لِتَعَذُّرِ اللَّفْظِ ، كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ (٥)

ووجهُ التَّعَذُّرِ : أَنَّ الْيَاءَ هَذِهِ يَجِبُ أَنْ يُكْسَرَ مَا قَبْلَهَا ، وَهُوَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ فَتَعَذَّرَ أَنْ يُحْرَكَ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الْوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ تَحْرِيكُهُ بِحَرَكَتَيْنِ .

(٦) وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ لَفْظًا فِي حَالِ الْجَرِّ ، وَتَقْدِيرًا فِي حَالَتِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ إِنَّمَا تَطْلُبُ كَسْرًا مَا ، لَا كَسْرًا بِنَاءً ، فَكَسْرَةُ الْإِعْرَابِ يَحْصُلُ بِهَا مَا تَطْلُبُهُ الْيَاءُ وَالْإِعْرَابُ ، فَكَانَتْ أَوْلَى .

وَرَدَّ : بِأَنَّ الْيَاءَ أَسْبَقُ مِنَ الْإِعْرَابِ فَتَكُونُ كَسْرَتُهَا أَسْبَقَ ، وَإِذَا كُسِرَتْ فَالْقَوْلُ بَأَنَّ أَرَلْنَا كَسْرَتَهَا ، وَأَبَدَلْنَاهَا كَسْرَةَ إِعْرَابٍ ، دَعَا بِعَيْدَةٍ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْيَاءُ أَسْبَقَ ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ نَاشِئٌ عَنِ التَّرْكِيبِ مَعَ الْعَامِلِ ، وَالْمَفْرَدُ أَسْبَقَ .

قَوْلُهُ : (أَوْ اسْتَشْقِلَ)

هَذَا قِسْمُ الْمَتَعَذِّرِ ، وَالْمُسْتَشْقِلُ ضَرْبَانِ :

أَحَدُهُمَا : الْمَنْقُوصُ ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ فِيهِ النَّصْبُ لَخِفَتِهِ ، وَيُقَدَّرُ الرِّفْعُ ، وَالْجَرُّ لِثَقَلِهِمَا عَلَى الْيَاءِ هَذَا الْوَجْهَ الْفَصِيحُ ، وَلَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ غَيْرُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ .

وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ وَجْهٌ ثَانٍ : وَهُوَ تَقْدِيرُ النَّصْبِ وَهُوَ فَصِيحٌ فِي الضَّرُورَةِ ، وَمِنْهُ :

* كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْفَرِيقِ * (٧)

* رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَامِيهِ وَلَمَّعَهُ * ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمُسْحَاةِ فِي الشَّادِ * (٨)

(٥) انظر المسألة في نتائج الفكر ٢٤٣ ، والملخص ١٠٤ ، ١١٠ ، وشرح الرضى

٣٣/١ ، والتسهيل ١٦١ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٩٩/١ ، وأوضح ٢٣٧/٢ ، وابن عقيل

٨٩/٣ ، والهمع ٥٣/٢ ، والأشموني ٢٨١/٢ .

(٦) التسهيل ١٦١ ، وانظر الأشموني ٢٨٣/٢ .

(٧) لرؤبة بن العجاج ، وهما في ملحق ديوانه ١٧٩ وعجزه :

أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقَ .

وهو من شواهد إصلاح المنطق ٤١٩ ، والكامل ٣٠/٢ ، والخصائص ٣٠٦/١ ، والعمدة

٢٤٩/٢ ، وشرح الشافية ١٨٤/٣ ، والأشباه والنظائر ١١١/١ ، والاقتراح ١٠٣ ،

وشواهد الشافية ٤٠٥ .

(٨) للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٤ .

وهو من شواهد المقتضب ٢١/٤ ، والخزانة ٧٦/٢ .

(٩) * وَلَوْ أَنَّ وَاشِرًا بِالْمَدِينَةِ دَارَهُ *
 * وَاشِرًا بِالْمَدِينَةِ دَارَهُ *

(١٠) وهو كثير ، وزعم بعضهم : أنه جائز في السعة .

(١١) وحكى أبو حاتم : أنه لغة فصيحة . ومنه قراءة جعفر * مِنْ أَوْسَطِ
 (١٢) مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ * .

ويجوز ثالث في الضرورة فقط ، وهو : ظهور الرفع والجزم مع النصب ، قال :

(١٣) * مَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا أَرَى فِي مَدَنِي * كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ *
 (١٤) * لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ * يَصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبٌ *

وقال :

(١٥) * فَيَوْمًا يَجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي *
 * فَيَوْمًا يَجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي *

(٩) لمجنون ليلى ، وهو في ديوانه ٢٩٤ ، وعجزه :

وَدَارِي بَأَعْلَى حُضْرَمُوتٍ اهْتَدَى لِيَا .

وهو من شواهد الهمع ٥٣/١ ، والأشمونى ١٠٠/١ ، وشواهد الشافيه ٧١ ،

و ٤٠٥ ، والخزانة ٣٩٥/٤ .

(١٠) قال الأشمونى ١٠١/١ " قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر

لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر " . انظر المسألة في شرح

التسهيل لابن مالك ٦٠/١ ، والهمع ٥٣/١ .

(١١) انظر حكاية أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ٢٥٥ هـ ، : في الهمع ٥٣/١ .

(١٢) المائدة ، آية (٨٩) .

قرأ الجمهور : " أهاليكم " ، وقرأ جعفر بن محمد الصادق " أَهَالِيكُمْ "

جمع تكسير ، وبسكون الياء .

قال ابن جنى : وأسكن الياء من " أهاليكم " في موضع النصب تشبيها

لها بالالف .

انظر المحتسب ٢١٧/١ ، والكشاف ٣٦١/١ ، والبحر المحيط ١٠/٤ .

(١٣) البيت لم يعرف قائله .

وهو من شواهد الموشح ١٤٩ ، والمفصل ٣٨٦ ، وابن يعيش ١٠١/١٠ ، وشواهد

الشافيه ٤٠٣ ، والخزانة ٥٢٦/٣ .

(١٤) لابن قيس الرقييات وهو في ديوانه : ٣ .

وهو من شواهد سيويه ٣١٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والأصول ٤٤٢/٣ ، وشرح

الآبيات للنحاس ٣٥ والخصائص ٢٦٢/١ .

(١٥) لجرير ، وهو في ديوانه ١٤٠ . وعجزه :

* وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَقُولُ *
 * وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَقُولُ *

وهو من شواهد سيويه ٣١٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ١٥٩/٣ ،

والمفصل ٣٨٦ .

وَقَالَ:

- (١٦) * وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُو قِ خَبِيثُ الشَّرِّ كَابِي الْأَزْدِ *
 (١٧) * تَرَاهُ وَقَدْ نَدَّ الرَّمَاةُ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ مُمْفِي الْخَدَّاءِ * *

قوله : (ونحو : مُسْلِمِي رَفَعَا)

هذا (١/٩ أ) الضرب الثاني : وهو : جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى الياء ، فإنه في حال الرفع يُقَدَّرُ فيه الواو ، وأما في حالتي النصب والجر فلفظي ، لأن الياء موجودة . هذا قول : المصنف ، وابن مالك ، ولا يقدر عندهم الحرف إلا في هذا الموضع ، والصحيح أنه لا يقدر بل هو لفظي ، لأن الواو كالموجودة .

وإنما قلبت ياء ، لعارض الاستثقال ، يوضحه أن أحدا لا يقول : الواو مقدرة في " قال " ولا في : " ميقات ، وميزان " ولا الياء في : " باع " ولا في " موقن " ولا أن التنوين مقدر في : " رأيت زيدا " عند الوقف ، ولهذا كان الأولى عندهم في الهمزة إذا قلبت ياء ألا تحذف للجارم ، نحو : لم يلجيك ، ويقربك ، اعتبارا لأصلها ، وأيضا لو سلم ذهب الواو بالكلية ، لكانا نقدر الضمة ، لأنها الأصل ، والواو إنما بانت عنها في بعض المواضع . ألا ترى أننا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة ، ونظير ذلك المؤنث المعنوي لا يقدر في التاء دون الألف فقط .

وكذلك لا ينبغي أن نقدر في الأفعال المعربة بالحروف إذا دخلت عليها نون

- (١٦) لجريز ، وهو في ديوانه ٨٤٣ .
 ومعنى الشرى : الندى الذي فيه العروق من الشجر ، والزند : العود الذي تفتح به النار ، والكابي من الزناد : الذي لا يورى .
 وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١ ، والعينى ٢٢٤/١ ، والهمع ٥٣/١ .
 (١٧) لأبي خراش الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١٤٦/٢ .
 والضمير في قوله : (تراه) يرجع إلى ذكر الأطباء .
 وهو من شواهد الخصائص ٢٥٨/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، وشرح ألفية ابن معطى لابن جمعه ٢٤٧/١ .
 (١٨) التسهيل ١٦١ ، وانظر المسألة في شرح الرضى ٣٤/١ .
 (١٩) انظر الهمع ٥٣/١ .

التوكيد إلا الحركة وإن كانت الحروف ترجع عند الوقف على الحقيقة لسقوطها، بخلاف غير المنصرف، نحو: حَبَلَى فلا يقدر فيه الكسر في حال الجر، لأن المانع منه شبه الفعل، فمنع لفظاً، وتقديراً.

قوله: (واللفظي فيما عداه)

أي: ما عدا هذه الأنواع: نوعي المتعذر، ونوعي المستقل. واعلم أنه بقي عليه من التقديري صور: (١٩)

منها: المدغم، نحو: * وتَرَى النَّاسَ سُكَارَى * * والعَادِيَاتُ ضَبْحًا * (٢١)
* وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ * (٢٢)

ومنها: المحكي، نحو: مَنْ زَيْدٌ؟، مَنْ زَيْدَا؟، مَنْ زَيْدٌ؟، وزعم بعضهم أنه في حال الرفع معرب، وهو نظير قول ابن مالك في "غلامي".

ومنها: المتبع، نحو: * الْحَمْدُ لِلَّهِ * (٢٣)

ومنها: ما سكن للتخفيف، نحو: * وَرَسُولَنَا لَدَيْهِمْ * (٢٤)

أو للضرورة: من نحو: * وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِثْرِ * (٢٥)

(٢٠) الحج آية (٢) . هذه القراءة تنسب إلى أبي عمر - أعنى قراءة الإدغام - فإنه كان يدغم الأول في الثاني منهما إذا كانا في كلمتين سواء سَكَنَ ما قبله أو تَحَرَّكَ في جميع القرآن . يقول الشاطبي:

وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفُّلٌ
وأشتهر به، وهو منقول عن جماعة كالحسن، وابن مخير، والأعمش إلا أنه اشتهر عن أبي عمرو فنسب إليه .

انظر التيسير ٢٠، المبسوط ٩١، الإقناع ٢١٥/١، والتحبير ٤٢، والنشر ٢٨٠/١، وسراج القاري في شرح الشاطبي ٣٣ .

(٢١) العاديات آية (١) . هذه القراءة منسوبة لأبي عمرو على مذهبه في إدغام الحرفين المتقاربين في

كلمة أو كلمتين، وهو مذهب ابن مجاهد وكذا قراءة أبي عمرو الداني، إلا أن ابن الجوزي ينكر نسبتها لأبي عمرو، ويقول: انفرد ابن خيرون عنه بإدغام * والعاديات ضبحا * .

انظر التيسير ٢٦، والإقناع ٢٠٢/١، والتحبير ٤٧، والنشر ٣٠٠/١ .

(٢٢) البقرة آية (٢٥١) . هذه القراءة منسوبة لأبي عمرو البصري، إلا أن ابن مجاهد لا يرى الإدغام في الحرف الثاني لأن الساكن فيه غير حرف مد ولين مع أنه يقرأ على مذهب

أبي عمرو، فقد روى إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد . انظر التيسير ٢٥، والإقناع ٢١١/١، والتحبير ٤٦، والنشر ٢٩٧/١ .

(٢٣) الفاتحة آية (١)، وانظر ص ٢٨ .

(٢٤) الرخرف آية (٨٠)، وانظر ص ٤٢ .

(٢٥) تقدم الاستشهاد به في ص ٤١ .

(الممنوع من الصرف)

(فَيْرُ الْمَنْصَرَفِ)

قَدْ اخْتَلَفَ فِي اشْتِقَاقِ الْمَنْصَرَفِ فَقِيلَ : هُوَ مِنْ صَرَفَتِ الْبَكْرَةُ وَالنَّابُ ، قَالَ :

(١) * لَهَا صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوُ بِالْمَسَدِ *

فَعَلَامَتُهُ عَلَى هَذَا التَّنْوِينِ فَقَطْ ، وَقِيلَ : هُوَ مِنَ الصَّرَفِ : الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى :
التَّصَرُّفِ ، وَالتَّصَرِيفِ وَالتَّحْوِيلِ ، فَعَلَامَتُهُ الْجُرُّ وَالتَّنْوِينُ ، وَقِيلَ : مَنْ قَوْلُهُمْ :
شَرَابٌ صَرَفٌ : أَيُّ : خَالِصٌ ، لَمْ يَمَزَجْ ، وَقِيلَ : مِنَ الصَّرَفِ : الَّذِي هُوَ الْفَضْلُ ، يُقَالُ :
بَيْنَ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ صَرَفٌ ، قَالَ :

(٢) * يَقْوَعَانِ لِلْمَكْدِيِّ وَبَيْنَهُمَا صَرَفٌ *

قَوْلُهُ : (مَا اجْتَمَعَ فِيهِ عِلْتَانِ) .
هَذَا كَالْجَنَسِ ، (مِنْ عِلَلٍ تَسَعٍ) خَرَجَ مَافِيهِ عِلْتَانِ مِنْ عِلَلِ الْبِنَاءِ ، لِأَنَّهَا
سِتٌ .

وقوله : (يَهْوُمُ مَقَامَهَا)

خَرَجَ : مَاعِدَا الْجَمْعِ الْمُتَنَاهَى ، وَالتَّأْنِيثِ بِالْأَلْفَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَا يَهْوُمُ مَقَامَ عِلْتَيْنِ .
وَقِيلَ : فِي حَدٍّ غَيْرِ الْمَنْصَرَفِ : إِنَّهُ الْأَسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ وَالْكَسْرُ
لِعِلْتَيْنِ .

قوله : (وَالنَّوْنُ زَائِدَةٌ)

بِنَسَبِ زَائِدَةٍ ، وَرَفْعُهَا ، فَالنَّسَبُ : عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ ، قَالَهُ : الْأَمَامُ يَحْيَى
ابْنُ حَمْرَةَ ، فِي الْأَزْهَارِ . وَقِيلَ : الْمُنْتَقِلَةُ ، وَعَامِلُهَا مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ : وَمِنْهَا .

(١) للناطقة الذبياني ، وهو في ديوانه ٧٩ و صدره :

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِلُهَا .

والمعنى : لَهَا صَوْتُ صَوْتِ الْبَكْرَةِ بِالْحَبْلِ .

وهو من شواهد الكتاب ٣٥٥/١ ، والكامل ٢٨٣/٢ ، وابن السيرافي ٣١/١ ، واللسان
" صَرَفٌ " ١٩١/٩ ، والهمع ١٩٣/١ ، والأشمونى ٢٢٨/٣ .

(٢) رجعت لكتب اللغة فلم أوفق لمعرفة قائله .

(٣) الأزهار الصافية الجزء الأول لوحة ٣٦ .

وقيل : على حكاية حال ، كأنه قال : يمنع الصرف النون زائدة .
و " السرفع " صفة للنون ، والآلف واللام فيها زائدتان ، وقيل : خبر .

قوله : (وهذا القول تقريب)

قيل : أراد نظمها لها تقريباً ، لأن حفظ الشعر أيسر .
وقيل : ذكرها في البيتين تقريباً ، لأنه أجمال ، وسيأتي التفصيل ، وقيل :
حصرها في تسع تقريباً ، لأن منهم من زاد ألف الإلحاق ، إذا سمي بما هي فيه ،
وأحمر ، إذا سمي به ثم نكر ، وجعلها إحدى عشرة ، ومنهم من زاد نهاية الجمع ،
ولزوم التانيث ، وجعلها ثلاث عشرة .

ومنهم : من ردها إلى علتين ، وهو صاحب " التخمير " (٤) قال : الحكاية
والتركيب فأدرج في الحكاية : الصفة ، ووزن الفعل ، وفي التركيب : سائرهما
فكان حصره لها في تسع تقريباً بين مذهبي من زاد ، ومن نقص ، وقد جمعت هذه
التسع في بيت واحد وهو :

* أَعْدَلُ وَأَنْتَ وَعَرَفَ رَكِبَ أَجْمَعُ صِفَ أَعْجَمُ زَنَ الْفِعْلُ مَخْصُومًا وَفَعْلَانُ *
* مثل أحادٍ وطلح حُضِرْمُوتَ جَوَا وَأَحْمَرُ أَزْرُ يُزِيدُ سَكْرَانُ *

قوله : (وحكمه أن لا كسر ولا تنوين)

إنما امتنع منه ، لأن هذه الأسباب فروع ، فإذا اجتمع في الاسم سببان ،
صار بهما فرعاً من جهتين ، فيشبه الأفعال ، لأنها فرع على الاسم من جهتين :

الأولى : أن الاسم يستقل في باب الأخبار ، ويستغني عن الفعل في تمامه
كلاماً ، والفعل لا يستغني عن الاسم .

الثانية : أن الفعل مشتق من الاسم ، وهذه لاتأتي على قول : من جعل
(٩/ب) المصدر مشتقاً من الفعل ، ولا على قول : من جعلهما أصلين معاً .

قالوا : فلما أشبه الفعل قطع عنه الجر ، والتنوين ، ولم يعطوه الجزم ،

لأنَّ المُشَبَّه دُونَ المُشَبِّه بِهِ ، أَوْ لَامْتِنَاعِ عَوَامِلِهِ ، قَالَه : المَارِنِيُّ (٥) .

قَالَ المَصْنَفُ : أَوْ قُطِعَ عَنْهُ التَّنْوِينُ ، وَتَبِعَهُ الجَرُّ ، لِأَنَّهُ مُلَازِمُهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَالسَّهِيلِيِّ (٦) .

وَمَنْ يَقُولُ : عَلَامَةُ الصَّرْفِ التَّنْوِينُ فَقَطْ ، زَعَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ بِشِبْهِ الفِعْلِ إِلَّا التَّنْوِينُ فَقَطْ ، وَامْتِنَاعُ الجَرِّ ؛ لِغَلَا يَلْتَبَسُ بِالمُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ ، فَإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ ، أَوْ الإِضَافَةُ دَخَلَتِ الكَسْرَةُ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبَسُ إِذْ ذَاكَ .

وَإِنَّمَا خَصَّوْا التَّنْوِينَ بِالسَّقُوطِ ، لِأَنَّهُ عَلَامَةُ تَمَكُّنِ الأَسْمِ فِي الأَعْرَابِ ، فَجَعَلُوا حَذْفَ التَّنْوِينِ دَلَالَةً مَنَعَ الصَّرْفِ ، ثُمَّ تَبِعَهُ الكَسْرُ بَعْدَ أَنْ صَارَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، وَقَوَاهُ نَجْمُ الدِّينِ . وَقَالَ : وَعَلَى هَذَا : الأَحْمَرُ ، وَأَحْمَرَكُمُ ، مُنْصَرِفٌ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَمْ يَحْذَفْ ، لِأَجْلِ مَنَعَ الصَّرْفِ ، لِأَنَّهُ سَقَطَ قَبْلَ الإِضَافَةِ ، أَوْ اللَّامِ ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ : أَنَّ غَيْرَ المُنْصَرَفِ مُعَرَّبٌ ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنَ الجَرِّ وَالتَّنْوِينِ لِإِذَا ذَكَرَ .

وَذَهَبَ الأَخْفَشُ ، وَالمُبَرِّدُ ، وَالزَّجَاجُ (٨) إِلَى أَنَّ غَيْرَ المُنْصَرَفِ مُبْنًى فِي حَالَةِ الجَرِّ عَلَى الفَتْحِ ، مُعَرَّبٌ ، فِي حَالَتِي الرِّفْعِ [و] النُّصَبِ .

قَالُوا : لِأَنَّ مُشَابَهَتَهُ الفِعْلَ ضَعِيفَةٌ ، فَأَوْجِبَتِ البِنَاءَ فِي حَالٍ ، وَخَصَّتْ حَالَةَ الجَرِّ ، لِيَكُونَ كَالْفِعْلِ فِي التَّعَرِّي مِنَ الجَرِّ .

وَأَمَّا فَرْعِيَّةُ هَذِهِ العِلَلِ : فَالْعَدْلُ فَرْعٌ عَلَى المَعْدُولِ عَنْهُ ، وَالْوَصْفُ عَلَى المَوْصُوفِ ، وَالتَّأْنِيثُ عَلَى التَّذْكِيرِ فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ بَزِيَادَةٍ ، وَفِي المَعْنَى : لِأَنَّ المَذْكَرَ أَغْلَبُ ،

(٥) انظر هذه المسألة في شرح عيون الإعراب ٦٦ ، وآسرار العربية ٣٠٨ .

(٦) انظر رأي ابن الأنباري في آسرار العربية ٣٦ ، وبالنسبة للسهيلى نتائج الفكر

٨٧ ، وآمالى السهيلى ١٩ - ٣٩ .

وبالنسبة لابن الحاجب انظر شرح الكافية لوحة ٩/أ ، وشرح الوافية ١٣٦ .

(٧) شرح الكافية للرضى ٣٦/١ .

(٨) بالنسبة للمبرد المقتضب ٣/٣٠٩ ، ٣١٣ .

والزجاج انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٢ ، ولهم جميعا مع الأخفش شرح الرضى

٣٨/١ .

والمعرفة فرع على النكرة ، لأن النكرة أكثر ، ولأن المعرفة تحتاج إلى زيادة لفظ ، أو وضع في الأعلام ، والعجمة فرع على العربية ، لأنها دخيلة في كلام العرب ، والجمع فرع على الواحد ، والتركيب فرع على الأفراد ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ، لأنه داخل عليه ، والألف والنون فرع على ما زيدتا عليه .

قوله : (ويجوز صرفه للضرورة ، والتناسب) .

هنا ثلاث مسائل :

الأولى : جواز صرفه للضرورة ^(٩) ، فمذهب البصريين جوازه مطلقاً ، وقال الكوفيون : مالم يكن «أفعل من» ، لأن التنوين لا يجمعها كما لا يجمع الإضافة ، وهو باطل ، بدليل صرف : " خير منك ، وشر منك " .

وقال : بعض المتأخرين ، منهم نجم الدين : ينصرف جميع ما لا ينصرف في الضرورة ، إلا ما آخره ألف ، مثل : حبلى ، قال : لأنه لا فاعلة في صرفه ؛ إذ التنوين حرف ساكن ، فهذه الألف مفعلة عنه . وهذا باطل ، لأن التنوين قد يلاقيه ساكن ، فيحرك بالكسر ، والألف تنحذف ، إذ ذاك ، فله فاعلة أي فاعلة ، وهذا نحو قولي :

* إذا حبلى اختارت خروج جنينها ولم يتخلق جاز عن إذن بعلها * ^(١٢)

واعلم أن صرف غير المنصرف للضرورة حسن جيد ، لأنه رد فرع إلى أصل ، وهو كثير وهو ضربان : أحدهما : للقوافي ، نحو :

* عصائب طير تهتدي بعصائب * ^(١٣)

(٩) انظر المسألة في المقتضب ٣/٣٥٤ ، والأصول ٢/٧٩ ، وضرورة الشعر ٤١/٤٣ ، وشرح الوافية ١٣٧ ، والتسهيل ٣٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٨ ، وشرح الرضى ٣٨/١ ، والهمع ١/٣٧ ، والأشمونى ٣/٢٧٣ .

(١٠) شرح الكافية ١/٣٨ .
(١١) في هامش النسخة «قال : لم يتخلق : أي لم يك حياً» وانظر اللسان "خلق" ١٠/٨٦ .
(١٢) هذا البيت من شعر الشارح ابن أبي القاسم من باب التمثيل لا الاستشهاد ؛ لأنه قال : " نحو قولني " والشاهد فيه " حبلى " .

(١٣) للنايعة الديباني ، وهو في ديوانه ٤٦ . ومصدره :
* إذا ما غزا في الجيش خلق فوقهم *

انظر الشعر والشعراء ١/١٦٩ ، والتصريح ٢/٢٢٧ ، والخزانة ٤/٢٨٩ .

لِيُطَابِقَ الْقَافِيَةَ الْمَكْسُورَةَ .

والثاني : لِأَقَامَةِ الْوِزْنِ ، نَحْوُ :
 * وَجَبْرِيلُ أَمِينُ اللَّهِ فِينَا * (١٤)

وَأَمَّا الْمَرْفُ لِلتَّنَاسُبِ ، فَالظَّاهِرُ جَوَازُهُ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بِإِزَاءِ الْمُنْصَرَفِ ، وَغَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ، فَيُصَرَفُ ، لِيَتَسَقَّ الْكَلَامُ ،
 كَقَوْلِهِ (تَعَالَى) : * سَلَسِلَا وَ أَغْلَلَا * (١٥) * وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا * فِي
 قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ .

الثاني : فِي الْفَوَاصِلِ ، كَقَوْلِهِ (تَعَالَى) : * قَوَارِيرًا * ، وَقَوْلِهِ :
 * قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ * لِمُنَاسَبَةِ * قَوَارِيرًا * الْأُولَى الَّتِي صُرِفَتْ لِلْفَاصِلَةِ ؛
 (١٤) لِحَسَانِ بْنِ شَابِتٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٧٥ وَعَجَزَهُ :
 * وَرُوحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ *

وهو من شواهد الخزانة ٤١٦/١ .

(١٥) الْإِنْسَانُ " الدَّهْرُ " ، آيَةٌ (٤) .
 قَرَأَ نَافِعٌ ، وَأَبُو بَكْرٌ ، وَهَشَامٌ ، وَالْكَسَائِيُّ " سَلَسِلَا " بِالتَّنْوِينِ ، وَوَقَفُوا عَلَيْهِ
 بِالْأَلِفِ بَدَلًا مِنْهُ .
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ . وَكُلُّهُمْ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ إِلَّا حَمْزَةً وَقُنْبَلًا وَحَفْصًا
 فَيَقْرَءُونَ " سَلَسَلْ " بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَبِغَيْرِ أَلِفٍ فِي الْوَقْفِ .
 وَحُجَّةٌ مِنْ نُونٍ فِي قِرَاءَتِهِ أَمْرَانِ :
 أَحَدُهُمَا : مَا ذَكَرَهُ الْفَرَاءِيُّ : أَنَّ الْعَرَبَ تَجْرِي مَا لَا يُجْرِي فِي الشَّعْرِ ، فَلَوْ كَانَ
 خَطًّا مَا أَدْخَلُوهُ فِي أَشْعَارِهِمْ ، فَكَذَلِكَ هُوَ لَا ، أَجْرُوا " سَلَسَلًا " .
 الثَّانِي : أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَرْسُومَ الْمَصَاحِفِ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ ، لِأَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ
 بِالْأَلِفِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ فِي تَشَاكُلِ رُؤُوسِ الْآيِ ، لَأَنَّ بَعْدَهَا " أَغْلَلَا
 وَسَعِيرًا " .

انظر السبعة ٦٦٣ ، والمبسوط ٤٥٤ ، وحجة القراءات ٧٣٧ ، والكشف ٣٥٢/٢ ،
 والتيسير ٢١٧ ، والأقناع ٧٩٩/٢ ، والبحر المحيط ٣٩٤/٨ ، والنشر ٣٩٤/١ ،
 والتحبير ١٩٥ .
 (١٦) نِسْجٌ ، آيَةٌ (٢٣) :
 قَرَأَ الْجُمْهُورُ " وَلَا يَغُوثٌ وَيَعُوقٌ " بِغَيْرِ تَنْوِينٍ . فَإِنْ كَانَا عَرَبِيَيْنِ فَمَنْسُجٌ
 الصَّرْفُ لِلْعِلْمِيَّةِ ، وَوِزْنُ الْفِعْلِ . وَإِنْ كَانَا عَجَمِيَيْنِ فَلِلْعَجْمَةِ وَالْعِلْمِيَّةِ .
 وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ ، وَوَافَقَهُ الْأَشْهُبُ الْعَقِيلِيُّ ، وَكَذَا الْمَطْوَعِيُّ ، " وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا " بِتَنْوِينِهِمَا .
 انظر مختصر ابن خالوية ١٦٢ ، والكشاف ١٤٣/٤ ، والبحر ٣٤٢/٨ ، والقراءات الشاذة ٩٠ .

(١٧) الْإِنْسَانُ ، آيَةٌ (١٥ ، ١٦) .
 قَرَأَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٌ وَهَشَامٌ بِالتَّنْوِينِ فِيهِمَا ، وَوَقَفُوا بِالْأَلِفِ عَوْضًا
 مِنْهُ . وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَحَفْصٌ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِيهِمَا ، وَوَقَفُوا
 عَلَى الْأُولَى بِالْأَلِفِ ، لِأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ وَأَيَّتُهَا عَلَى الْأَلِفِ ، وَوَقَفُوا عَلَى الثَّانِيَةِ
 بِغَيْرِ أَلِفٍ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِرَأْسِ آيَةٍ . وَانْفَرَدَ حَمْزَةُ عَنْهُمْ أَنَّهُ وَقَفَ بِغَيْرِ أَلِفٍ فِيهِمَا . ==

إِذْ كَانَتْ الْأُولَى الْفَاصِلَةَ .

وَمِنْهُمْ : مَنْ مَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّنَاسُبِ ، وَحَمَلَ مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَمِصَّرُ
غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ . وَفِي كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ ، فِي الْكَشَافِ : (١٨) مَا يَشْعُرُ بِالتَّحْرِجِ مِنْ ذَلِكَ ،
وَخَرَجَ (سَلَسِلًا) عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النُّونُ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْأُطْلَاقِ ، وَيَجْرِي الْوَصْلُ مُجَرِّيًا
الْوَقْفِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْقِرَاءَةِ مِنْ ضَرِي بِرَوَايَةِ الشَّعْرِ ، وَمِنْ لِسَانِهِ
عَلَى صَرَفٍ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ وَقَالَ فِي : (قَوَارِيرًا) ، وَهَذَا التَّنْوِينُ بَدَلٌ مِنَ الْإِلْفِ
الْأُطْلَاقِ ، لِأَنَّهُ فَاصِلَةٌ ، وَفِي الثَّانِي ، لِاتِّبَاعِهِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ فِي : (وَلَا يَفُوشَا
وَيَعُوقَا وَنَسْرًا) وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ مُشْكِلَةٌ ، وَلَعَلَّهُ قَصَدَ الْإِزْدَوَاجَ ، لِمُصَادَفَةِ أَخَوَاتِهِمَا
مُنْصَرَفَاتٍ .

الثَّانِيَّةُ : هَلْ يَجُوزُ مَنَعُ الْمُنْصَرَفِ لِلضَّرُورَةِ ؟
... مَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ :

الأَوَّلُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ . (١٩)

الثَّانِي : الْجَوَازُ مطلقًا ، وَرُويَ عَنِ الْأَخْفَشِ ، وَأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ ، وَاخْتَارَهُ
الْأَمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ، لِأُمُورِ : (٢١)

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ بِالتَّنْوِينِ فِي الْأَوَّلِ ، وَبَغْيَرٍ تَنْوِينٍ فِي الثَّانِي وَيَقِفُ عَلَيْهِ بِغْيَرِ
الْإِلْفِ .
انظر السبعة ٦٦٤ ، والمبسوط ٤٥٤ ، وحجة القراءات ٧٣٨ ، والكشف ٢/٣٥٤ ،

والتيسير ٢١٧ ، والأقناع ٨٠٠/٢ ، والنشر ٣٩٥/٢ ، وغيث النفع ٣٧٨ وسراج
القاري في شرح الشاطبية ٣٧٧ .

(١٨) انظر الكشاف المواضع التالية ١٤٣/٤ ، و ١٦٧ ، و ١٦٩ .

(١٩) قال المبرد : " وَإِنْ اضْطَرَّ إِلَى تَرْكِ صَرَفٍ مَا يَنْصَرَفُ لَمْ يَجَزْ لَهُ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ

الضَّرُورَةَ لَا تَجُوزُ اللَّحْنَ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَرُدَّ الشَّيْءُ إِلَى مَا كَانَ لَهُ قَبْلَ
دُخُولِ الْعِلَّةِ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي " رَادٌّ " إِذَا اضْطَرَرْتَ إِلَيْهِ :

" هَذَا رَادٌّ " ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي وَزْنٍ ضَارِبٍ فَلَحَقَهُ الْإِدْغَامُ " الْمُقْتَضِبُ ٣/٣٥٤ .

وانظر المسألة في الأنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٩ ، والهمع

٣٧/١ ، والأشْمُونِي ٣٧٥/٣ .
(٢٠) انظر ضرورة الشعر ٤٣ ، والأنصاف ٤٩٣/٢ وزاد معهم الفارسي

وابن برهان ، وكذا منسوب لهم في ابن يعيش ٦٨/١ ، والكافية الشافية :

٣٧٥/٣ ، والهمع ٣٧/١ ، والأشْمُونِي ٣٧٥/٣ .

(٢١) الْأَزْهَارُ الصَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ، اللَّوْحَةُ (٣٨) .

أَحَدُهَا : الْقِيَّاسُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْعِلْمِ .
وَسَانِيَهَا : أَنَّهُمْ قَدْ أَجَازُوا ، حَذَفَ الْوَاوَ مِنْ " هُوَ " ، وَالْيَاءَ مِنْ " هِيَ " ،
وَالنُّونَ مِنْ " لَكُنْ " قَالَ :

- (٢٢) * بَيْنَاهُ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا *
(٢٣) * دَارٌ لِسَلَمَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَا * (١٠/١)
(٢٤) * وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ *

وَهِيَ مِنْ بِنَاءِ الْكَلِمِ فِي التَّنْوِينِ أَجُودٌ ، لِأَنَّهُ زَائِدٌ .
وَسَالِثُهَا : أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنَ الْعِلْمِ الْمَوْصُوفِ بَابِنِ مُضَافًا إِلَى عِلْمٍ ، لِمُجَرَّدِ
التَّخْفِيفِ ، فَلْيَجْزُ هُنَا لِلضَّرُورَةِ .

السَّالِثُ : الْجَوَازُ فِي الْأَعْلَامِ ، وَالْمَنْعُ فِي غَيْرِهَا ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ،
(٢٥) وَالْأَخْفَشِ ، لِأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْهُ فِيمَا إِحْدَى عِلَّتِيهِ الْعِلْمِيَّةُ ، فَيُقْصَرُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
(٢٦) * يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ *

وَهُوَ كَثِيرٌ .

- (٢٢) البيت لم يعرف قائله وعجزه :
* حِينَا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ *
وهو من شواهد الكتاب ٣١/١ ، وابن السيرافي ٤٢٣/١ ، والأعلم ١٢/١ ، والإنصاف ٦٧٨/٢ ، والهمع ٦١/١ .
(٢٣) البيت لم يعرف قائله . وهو من شواهد الكتاب ٢٧/١ ، والأصول ٤٦١/٣ ، والتكملة ٢٠٨ ، والخصائص ٨٩/١ ، وشرح الشافعية ٣٤٧/٢ .
(٢٤) للنجاشي الحارثي ، وهو في ديوانه ١١١ ، وصدره :
* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ *
وهو من شواهد الكتاب ٢٧/١ ، الشعر والشعراء ٣٢٩/١ ، والأصول ٤٥٥/٣ ، وضرورة الشعر ٩٩ ، والمنصف ٢٢٩/٢ ، والإنصاف ٦٨٤/٢ .
(٢٥) انظر هذا المذهب في شرح الرضى ٣٨/١ ، وشرح الكافية الشافعية ١٥٠٩/١ ، والأوضح ١٥٨/٣ ، والهمع ٣٧/١ ، والأشمونى ٢٧٥/٣ ، وهذا المذهب اختاره ابن مالك وصححه أبو جيان قياساً على عكسه ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي كَافِيَّتِهِ : « وَيَقُولُهُمْ أَقُولُ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ذَلِكَ » واستشهد بالأبيات .
(٢٦) للعباس بن مرداس رضى الله عنه ، وهو في ديوانه ٨٤ ، وصدره :
* وَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ *
وهو من شواهد الأصول ٤٣٧/٣ ، وضرورة الشعر ٤٤ ، والتصريح ١١٩ / ٢ ، والأشمونى ٢٧٥/٣ .

الثالثة : هل يجوز صرف غير المنصرف في سعة الكلام ؟
الأكثر على منعه إلا في التناسب كما مر.

ومنهم من أجاز ، وروى عن ثعلب ، وحكاه الأخفش لغة لبعض العرب ، وروى
عن الكسائي : أن العرب تصرف جميع ما لا ينصرف ، إلا أن يكون " أفعل منك " .

وقيل : يجوز صرف الجمع المتناهي ، فحسب ؛ لأنه قد يجمع جمع السلامة ،

نحو :

(٣٠) * صَوَّاحِبَاتُ يُوْسُفَ *

(٣١) * نَوَاصِي الْأَبْصَارِ *

(٢٧) انظر شرح الكافية الشافية ١٥١١/٣ ، والارتشاف ٤٤٨/١ ، وأوضح ١٥٩/٣ ،
والهمع ١ / ٣٧ ، والأشمونى ٢٧٦/٣ .

(٢٨) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ ، وشرح الرضى ٣٨/١ ، والهمع ٣٧/١ ، والأشمونى
٣٧٥/١ .

" قال الأخفش : إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة الشعراء
وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لأقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمسك
على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً) الرضى

(٢٩) انظر ضرورة الشعر ٤١ ، وزاد معه الفراء ، وكذا في شرح الرضى ٣٨/١ ،
وزاد معه الأخفش .

(٣٠) من حديث رواه الشيخان فقد رواه البخاري في (كتاب الأذان) في موضعين :
١٦٥/١ ، و ١٧٦ ، ورواه مسلم في (كتاب الصلاة) ٣١٣/١ ، ومالك في الموطأ في
(كتاب قصر الصلاة في السفر) ١٧١/١ .

(٣١) للفرزدق ، وهو في ديوانه ٣٠٤/١ والبيت بتمامه
* وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ . . خَفَعَ الرِّقَابَ نَوَاصِي الْأَبْصَارِ *
وهو من شواهد الكتاب ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ٢٥٩/١ ، والأصول ١٧/٣ ، وابن يعيش
٥٦/٥ ، والتصريح ٣١٣/٢ ، وشواهد الشافية ١٤٣ .

قوله : (وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا : الْجَمْعُ ، وَالْفُتَا التَّانِيثِ)

هذا من تفسير الحد . والمراد من الجمع : مَا كَانَ مِثْلَ : مَفَاعِلَ ، وَمَفَاعِيلَ . وَإِنَّمَا قَامَ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ ، لِأَنَّ كَوْنَهُ جَمْعًا كَالْعَلَّةِ ، وَكَوْنَهُ عَلَى صِغَةِ مَنْتَهَى الْجَمْعِ كَالْعَلَّةِ الْآخَرَى . والمراد من التَّانِيثِ : مَا كَانَ بِالْأَلْفَيْنِ ، كَحَمْرَاءَ ، أَوْ سَكْرَى ، كَانَ التَّانِيثَ عِلَّةً ، وَلِزُومِ التَّانِيثِ فِي الْأَفْرَادِ ، وَجَمْعِي التَّصْحِيحِ ، وَالتَّكْسِيرِ عِلَّةً أُخْرَى ، لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لَا يَذْهَبَانِ ، أَوْ بَدَلَهُمَا بِخِلَافِ التَّاءِ ، فَإِنَّهَا تَسْقُطُ فِي الْجَمْعِ . هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ : أَنَّهُمَا يَكْفِيَانِ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ ، أَعْنَى : التَّانِيثِ بِالْأَلْفَيْنِ .

وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ ^(١) ، وَتَبِعَهُ الْجَزُولِيُّ ^(٢) ، وَرَوَى عَنِ الْكُوفِيِّينَ : إِلَى أَنَّهُمَا لَا يَسْتَقْلَانِ ، وَفِي : حَمْرَاءَ الصِّفَةُ مَعَ الْأَلْفِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِصَحْرَاءَ ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَنْصَرَفَةٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَيَلْزِمُ إِذَا حَصَلَ مَجْرَدُ الْجَمْعِ مَعَ عِلَّةٍ أُخْرَى ، مِثْلَ : كِبَارٍ ، أَوْ التَّانِيثِ مَعَ عِلَّةٍ ، مِثْلَ : قَائِمَةٍ ، أَنْ يَمْتَنَعَ .

قُلْتُ : فِي قَوْلِنَا : نِهَايَةُ الْجَمْعِ تَقْوِيَةُ لِلْجَمْعِ ، وَتَأْكِيدٌ لَهُ ، وَفِي لُزُومِ التَّانِيثِ تَقْوِيَةُ لِلتَّانِيثِ ، وَتَأْكِيدٌ لَهُ ، فَلَا يَلْزِمُ مِنْ تَأْثِيرِهِمَا مَعَ مَا يَقْوِيهِمَا تَأْثِيرُهُمَا مَعَ غَيْرِهِ ، وَنَظِيرُهُ فِي الشَّرْعِ : الْأُمُّ مَعَ الْأَبِ مَقْوِيَةٌ لِلتَّعَصُّبِ ، وَمُرْجَّحَةٌ لِابْنِ الْعَمِّ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، عَلَى ابْنِ الْعَمِّ لِأَبٍ ، الَّذِي هُوَ أَخٌ مِنْ أُمٍّ .

قوله : (فَأَلْعَدَلُ خُرُوجَهُ مِنْ صِغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ) .

الضَّمِيرُ فِي : خُرُوجِهِ ، إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمَعْدُولِ ، فَفِيهِ إِحَالَةٌ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْأَسْمِ دَخَلَ فِيهِ الْأَعْلَالُ ، وَالْإِبْدَالُ ، وَالْإِدْغَامُ ، وَنَحْوُهَا ، فَفِيهِ تَسَامُحٌ .

قَالَ نَجْمُ الدِّينِ ^(٣) : وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضًا : الْعَدَلُ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، نَحْوُ : سَحَرٌ ، وَأُخْرٍ ، فَإِنَّهَا خَارِجَةٌ ، وَيُخْرِجُ : أَمْسٍ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ مَعْدُولَةٌ عَمَّا فِيهِ (أَلٌ) ، وَلَيْسَتْ صِغَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ . وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ : بِأَنَّهَا أَمْلِيَّةٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْدُولِ

(١) الإيضاح العضدي ٣٠٤ ، ووافقه الجرجاني في المقتصد ٩٨٣/٢ .

(٢) المقدمة الجزولية ٢٠٨ .

(٣) شرح الكافية ٤٠/١ - ٤١ .

به ، والمعدول عنه ، وإن كان التعريف ليس أصلياً للاسم .

قوله : (تحقيقاً أو تلديراً)

تقسيم له إلى : حقيقي ، وتقديرى .

فالحقيقي : ما وجد له أصل ، والتقديرى : بخلافه ، والحقيقي ثلاثة أنواع :

الأول : ما عدل عن التكرير ، وذلك ، نحو : أحاد ، وثنائ ، وثلاث ، ورباع ، ويجوز : مؤحد ، ومثنى ، ومثلث ، ومربع ، وقد جاء في أحاد ومُحدان ، وأُحدان .

(٤) وهل يجوز فعّال ، ومفعّل فيما زاد على الأربعة إلى عشرة ؟

الأكثر من البصريين يمنع ، لأنه لم يسمع عندهم .

(٥) والكوفيون يجيزون ذلك ، ومنهم من فصل : فأجازه في : فعّال ، دون مفعّل .

قيل : والصحيح أن البنائين مسموعان إلى : عشار ، ومعشر .

(٦) حكى أبو عمرو الشيبانى : مؤحد إلى معشر ، وحكى ابن السكيت : (٧) أحاد إلى

عشار . وأنشد خلف الأحمر : (٨)

م أحاداً وأثنى	ومضى القوم إلى القوّ
وخماسة فأطعنا	وثلاثاً ورباعاً
وشماناً فاجتلدنا	وسداساً وسباعاً
فأصبنا وأصبنا	وتساعاً وعشاراً

(٤) انظر المسألة في الكتاب ٢٢٥/٣ ، والمقتضب ٣٨٠/٣ ، وما ينصرف ٤٤ ، والتبصرة ٥٦٠/٢ ،

والخصائص ١٨١/٣ ، وشرح الرضي ٤١/١ ، والتسهيل ٢٢٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٤٥/٣ ،

وأوضح ١٤٥/٣ ، والهمع ٢٦/١ ، والأشمونى ٢٤٠/٣ .

(٥) ووافقهم جمع من العلماء ، كالمبرد في المقتضب ٣٨٠/٣ ، والزجاج في ما ينصرف

٤٤ ، والصيمري في التبصرة ٥٦٠/٢ ، وابن مالك ، وابن هشام وغيرهم ، لأنه سمع

(٦) انظر حكايته في التصريح ٢١٤/٢ ، والهمع ٢٦/١ ، والأشمونى ٢٤٠/٣ .

(٧) انظر الهمع ٢٦/١ ، والأشمونى ٣٤٠/٣ ، وكذا حكيت عن أبي حاتم .

(٨) انظر الهمع ٢٦/١ ، والخزانة ١٧٠/١ .

صرف للضرورة ، وكذا تحريفه : **شَاءَ إِلَى أَشَى** .

وكان شيخنا السيد شرف الدين أبو القاسم (نور الله حفرتَه) يقول: قال بعضهم : هي مصنوعة ، قال (رحمه الله) : **وَأَثَرُ الصَّنْعَةِ فِيهَا ظَاهِرٌ** ، وأنشدوا ^(٩) أيضاً :

(١٠) * **مُرَبَّعَةٌ وَأَوْنَةٌ عَشَارَا** *

(١١) * **فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارَا** *

واختلفوا في المانع لها من الصرف ، فذهب سيبويه والخليل ، ^(١٢) إلى أَنَّهُ العدلُ ، والصفة . **وَرَدَّ** : بَأَنَّ وَصْفِيَّتَهَا عَارِضَةٌ كَارِبَعٍ ، فلا تَمْنَعُ .

وأجيب : بَأَنَّ أَرْبَعًا اسْتَعْمِلَ فِي الْأَصْلِ اسْمًا ، وهذه استعملت أولاً مفعلاتٍ ، وأحوالاً ، ولا يَصْرُفُهَا اسْمِيَّةُ أَرْبَعٍ ، لأنها لفظ آخر .

وذهب الفراء ^(١٣) ، إلى أَنَّهُ العدلُ والتعريفُ بِنِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، قال: ولا يظهرن فيه ، لأنه في نِيَّةِ الْمُضَافِ ، يُضَافُ إِلَى مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ثَلَاثَةٌ ، قَالَ : فَإِنْ وَقَعَتْ نَكَرَاتٌ صُرِفَتْ ، ويجوزُ أَنْ لَا تَصْرَفَ أَيْضًا .

وَرَدَّ مذهبه : بَأَنَّهَا قَدْ مُنِعَتْ نَكَرَاتٍ ، كقوله تعالى * **أُولَى أَجْنَحَةٍ مَّشَى** ^(١٤) **وِثْلًا وَرُبَاعًا** * ويمكن أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهَا هُنَا [**أَبْدَالٌ لَا أَحْوَالٌ**] ولا صفاتٍ فهي معارفٌ .

(٩) انظر درة الغواص ٢٠١ ، والخزانة ١٧٨/١ .

(١٠) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .

والشاهد " عشارا " ، حيث جاء فُعَالٌ من عشرة ، وصح السماع به ، على خلاف قول البصريين .

(١١) للكُمَيْت وهو في ديوانه ١٩١/١ وصدره :
 .: **فَلَمْ يَسْتَرْ يَثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ** .:

وهو من شواهد الصحاح ٧٤٧/٢ ، وابن يعيش ٦٢/١ ، والرضى ٤١/١ ، والهمع ٢٦/١ ،

والخزانة ٨٢/١ .

(١٢) الكتاب ٢٢٥/٣ ، وهو مذهب الجمهور ، انظر الكافية الشافية ١٤٤٧/٣ ، والهمع ٢٦/١ ، والأشمونى ٢٣٨/٣ .

(١٣) معانى القرآن ٢٥٤/١ .

(١٤) فاطر ، آية (١) ،

وانظر إعراب الآية في إعراب القرآن للعكبرى ١٦٦/١ .

ويرد : بأن باب المشتق أن لا يلي العامل ، فلا يكون بدلاً إلا أن يكون ممّا يقوم مقام الموصوف ، على أن ذلك فيه ضعيف .

وزهب (١٠/ب) الجوهري ، وأبو جعفر النحاس ، والزمخشري ، إلى أن فيها عدلين ، ثم اختلفوا : فقال الزمخشري ^(١٥) والنحاس ^(١٦) : عدل عن صيغها ، وعدل عن تكريرها .

وقال الجوهري ^(١٧) : عدل عن لفظ اثنين ، كما قال ، وعن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين ، فخالفهما .

وزهب بعضهم ، واختاره الأعلام ^(١٨) ، إلى أنه العدل والتانيث ، لأنه إن عدل عن ثلاث ثلاثاً . فتانيث لفظي ، أو عن : ثلاث ثلاث فتانيث معنوي ، والمعدول إليه يلاحظ فيه ما في المعدول عنه ، كسحر وأمس ، قالوا : ولهذا لا تدخله التاء ، ليقول : ثلاثة ، ولا مثلثة . فهذه خمسة أقوال ، إن لم يسم به ، فإن سمي به :

فمذهب سيبويه : منعه للعلمية وشبه أصله ^(١٩) .
ومذهب الأخفش ، والمازني ، وابن بابشاذ ^(٢٠) ، صرفه ، لأنه لم يعدل إلا في النكرة .

النوع الثاني :

ماعدل عن الألف واللام ، وهو : سحر ، وأمس ، وأخر ، فأما " سحر " فذهب الأكثر إلى أنه معدول عن : السحر ، إذ كان قياسه أن يعرّف باللام ، كغيره من النكرات ، إذا أريد به معينا فلما عدل به إلى العلمية صار فيه العدل والعلمية ، فامتنع .

(١٥) المفصل ١٦ ، والكشاف ٢٤٤/١ .

(١٦) إعراب القرآن ٣٥٩/٣ .

(١٧) الصحاح (ثلث) ٢٧٥/١ .

(١٨) انظر الارتشاف ٤٢٧/١ ، والهمع ٢٧/١ .

(١٩) وهو مذهب الجمهور ، انظر ابن يعيش ٦٣/١ ، والكافية الشافية ١٤٨٣/٣ ، ١٤٩٧ ،

والتسهيل ٢٢٢ ، وأوضح ١٤٦/٣ ، والتصريح ٢١٦/٢ ، والهمع ٣٦/١ ، والأشمونى ٢٤١/٣ .

(٢٠) المقتضب ٣٧٧/٣ ، وانظر التبصرة ٥٦٣/٢ ، وابن يعيش ٦٣/١ ، والكافية الشافية

١٤٩٧/٣ .

وبالنسبة لابن بابشاذ شرح المقدمة ١٠٨/١ .

وذهب ناصر المطرزي^(٢١) : إلى أنه مبني على الفتح ، لتضمنه معنى حـرف التعريف ، وأما " أمس " فيمن أعربه إعراب مالا ينصرف ، ففيه العدل عن الألف واللام مع العلمية . وأما " آخر " فذهب السهيلي^(٢٢) إلى أن العلة في امتناع التنوين منه كونه في نية الألف واللام ، ثم امتنع الجر عنه ، لأنه لا يوجد في المعربات مجرور ، بلا تنوين ، ولا ما يعاقبه ، وقياس قوله هذا في آخر ، مثله في : أمس ، وسحر .

وذهب الأكثرون : إلى أنها امتناع الصرف ، ثم اختلفوا في علته الأخرى مع الوصف ، فذهب جماعة منهم المصنف^(٢٣) وحكى عن سيبويه^(٢٤) ، إلى : أنه عدل به عن الألف واللام ، وذلك : أن آخر جمع للأخرى ، والأخرى أفعل التفضيل ، وقياسه أن لا يخرج عن اللام ، أو من ، أو الإضافة ، فعلم أنه معدول به عن أحدها ، ولا تكون الإضافة ، لأنه لم يعهد العدل عن المضاف إليه ، ولا " من " ، لذلك ، ولأن الذي بـ " من " مفرد مذكر ، وآخر مجموع .

قالوا : والمراد بأن آخر وأخرى أفعل التفضيل هو في أصل الوضع ، ثم نقلاً إلى معنى غير ، ولا تستعمل إلا فيما كان من الجنس تقول : جاء زيدٌ رجلاً آخر ، ولا تقول : وحمارٌ آخر .

وذهب بعضهم إلى : أنه عن أفعل المضاف إلى نكرة ، لثلا يلزمهم تعريفه . وذهب آخرون إلى : أنه عن أفعل من ؛ لأن آخر نكرة^(٢٥) ، فلو عدل به عما فيه الألف واللام ، لكان معرفة كسح ، قيل : وهذا مذهب كثير من النحاة ، ولهم أن يتنازعوا في كون آخر جمعاً . ويقولوا : هو مفرد كُشعل معدول عن : أشعل .

(٢١) ومن ذهب لهذا المذهب ابن الطراوة ، وصدر الأفاضل ، ونصره أبو حيان .

ولكن ابن مالك رده من ثلاثة أوجه ، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ .

(٢٢) نتائج الفكر ٣٧٦ .

(٢٣) شرح الكافية لوجه ١٠/١ ، وشرح الوافية ١٣٩ .

(٢٤) الكتاب ٢٢٤/٣ ، وهذا مذهب أكثر النحاة ، انظر المقتضب ٣٧٦/٣ ،

والهمع ٢٥/١ .

(٢٥) ممن ذهب لهذا الرأي ابن جنى ، انظر شرح الرضى ٤٢/١ ، والهمع ٢٦/١ .

ويرد عليهم : بأنه قد جاء مطابقاً في غير آخر ، تقول : جاء زيد ورجلان آخران ، ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، وامرأتان أخريان ، ونساء آخر .

وقد اعتذروا عن المطابقة بأنه قد خرج عن معنى التفضيل إلى معنى غير .
 وذهب الأخفش : إلى أنه معدول عن الألف واللام ، لكن آخر عنده ليس جمعاً للآخرى ،
 التي هي للتفضيل ، قال : لأنك إذا قلت : مررت برجل أفضل من زيد ، فقد شاركه
 في الفضل وزاد عليه ، وأنت إذا قلت : مررت بزيد ورجل آخر ، فلم يشارك الرجل
 زيداً في التأخر ، ويزد عليه ، وإنما معناه ورجل ثانٍ ، لكنه أشبه أفعَلَ
 التفضيل في أنه لا يستغنى عن غيره ، كما أن " أفعَلَ من " كذلك ، فعومل معاملته
 إذا دخلته اللام في التثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، فهو معدول به عن
 الألف واللام ، حملاً له على أفعَلَ التفضيل المعرف بالألف واللام ، ويقوي قول
 الأخفش : أن أفعَلَ التفضيل لا يبنى إلا من ثلاثي ، والموجود هو : تَأَخَّرَ لا أَخَّرَ
 بوزن : ضَرَبَ .

- وذكر الفراء أن " آخر " قد يكون جمعاً لآخرى ، مقابلةً أولى ، للتفضيل .
 قال : وهي مصروفة .^(٢٦)

- وذهب الكسائي إلى أنه معدول به عن آخر ، كحمراء وحمراء ، وقواه
 بعضهم ، وهو باطل ، لأن هذا الجمع إنما هو : لفعلاء أفعَلَ .

فهذه ستة أقوال إذا كان نكرة ، وأما إن سمي به ففيه الخلاف الذي في
 أحاديث .^(٢٧)

النوع الثالث :

ماعدل عن صيغة غير مكررة ، منه « جَمَعَ ، كُتِعَ ، بُتِعَ ، بُصِعَ » واختلف
 في علة امتناع الجر والتنوين منه .

(٢٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٤٨/٣ ، والتصريح ٢١٥/٢ .
 (٢٧) ذهب سيبويه إلى أن " آخر " إذا سمي به لا ينصرف لبقاء العدل ، والأخفش
 يصرفه .

انظر الصحاح ٥٧٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٥٠/٣ ، والأشمونى ٢٤٠/٣ .

و (٢٨) - فذهب السهيلي : أَنَّهُ في معنى المضاف فلم ينون ، والجَرُّ لَأَنَّهُ وجد بدون التنوين ، أو مايقوم مقامه في مُعَرَّب .

- وذهب الأكثرون : إلى أَنَّهُ غير منصرف ، فإحدى غلتيه العدل ، واختلفوا عَمَّ عُدِلَ : فذهب الأخفش ، والمَازِنِي (٢٩) : إلى أَنَّهُ عن " جُمع " الساكن الحشو ، وقواه ابن عصفور (١١ / أ) بِأَنَّهُ قد عُهد العدل عن فُعَلٍ إلى فُعَلٍ ، ولم يُعْهَدْ عَنْ سواه من المجموع .

قالوا : " ثلاث دُرْع " والأصل : دُرْعٌ ، لَأَنَّهُ جُمعُ درعاء .
- وَرَدَّ الْفَارِسِي (٣١) هذا المذهب ، وذهب إلى أَنَّهُ عن فَعَالٍ كصحراء وصَحَارِي ، قال : لَأَنَّ فُعْلًا جمع فَعْلَاءِ الصفة ، وجمعاءُ اسمٌ .

وَرَدَّ هذا المذهبُ ابْنَ مَالِكٍ (٣٢) ، وذهب إلى أَنَّهُ عن فعلاوات ؛ لَأَنَّ فَعَالِيَّ جمعُ مالم يُجْمَع مذكره بالواو والنون .

وَرَدَّ هذا بعضهم ، وذهب إلى أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ عن فَعَالِي ، وَأَنْ يكونَ عن : فعلاوات ؛ لَأَنَّ " أجمع " اسم ، و " جمعاء " اسم آخر ليست مؤنثةً له ؛ فهو كصحراء مما لا مذكر له ، يجوزُ أَنْ يُجْمَعَ على : صحراوات ، وصَحَارِي ، وقواه السيّدُ (٣٣) ركنُ الدين .

(٢٨) نتائج الفكر ٢١٥ ، ٢٨٦ ، ٣٧٥ .

(٢٩) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ ، والهمع ٢٨/١ .

(٣٠) المقرب ٢٤١/١ .

(٣١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح الرض ٤٣/١ ، والهمع ٢٨/١ .

(٣٢) رد ابن مالك مذهب أبي علي الفارسي في شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ - ١٤٧٦ .

(٣٣) قال السيّد ركنُ الدين : « يُقَالُ في بيان تحقيق العدل فيه : إِنَّ قِيَاسَ جمع فعلاوات التي ليست بصفة فعلاى أو فعلاوات كصحاري وصحراوات في جمع صحراء ، وجمعاء ليست بصفة فقياس جمع على جماعى وجمعاء فلمّا لم يُقَلَّ جماعى ولا جمعاءات وقيل : جُمع علم أَنَّهُ معدولٌ عن جماعى أو جمعاءات ، ويمكنُ أَنْ يُقَالَ أيضاً إِنَّ جُمع معدولٌ عَمَّا فِيهِ الألف واللام ، أو معدولٌ عن الأضافة ؛ لَأَنَّهُ تَأْكِيدٌ والتأكيّد لا يكونُ إلا معرفة ؛ لَأَنَّ الشكرات لا تؤكد كما سيحيى بيانه ، وكذلك حكم كَتَعَ وَبَصَعَ ، وَبَنَعَ وَجَمَعَاءَ وَكَتَعَاءَ وَبَصَعَاءَ غير منصرف للعدل والتعريف انظر الشرح الكبير على الكافية لوحة " ١٣ / أ " .

وَرَدَّ هذا كله أبو حيان ، وذهب إلى أنه عن الألف واللام ، لأنَّ العدلَ عن شيء من هذه لم يُعهد ، بخلاف الألف واللام ، فالأصل عنده : الجُمعُ ، وكلامه يستقيم إذا جعلنا هذه التواكيد أعلاماً ، لكنَّ الصحيح خلافه فيكون تعريفها بالإضافة .

وأما العلةُ الثانيةُ : فذهب بعضهم : إلى أنها الوصفُ من حيثُ مذكره على أفعل ، ومؤنثه على : فعلاء وفيه معنى الاجتماع .

- وذهب الأكثرون : إلى أنها التعريف ، ثم اختلفوا :
- فذهب سيبويه فيما رَوَى عنه أنه تعريفُ الإضافة ، لأنها في معنى " أجمعهم ، وجميعهم ، وأكتعهم ، وكتيعهم " بدليل أن أخواتها ملازمةٌ للإضافة .

وَرَدَّ : بأنَّ تعريفَ الإضافة لا يمنعُ الصرفَ ، وأُجيب : بأنه لما وجب حذفُ المضافِ إليه أشبه تعريفُ العلمية ؛ لأنه بغير لفظ المضاف إليه ، كما أن العلمَ بغير أداة ، وهذا الباب يعتبر فيه شبه العلة .

- وذهب بعضهم وحكي عن الفارسي (٣٦) إلى أنها تعريفُ العلمية ، بدليل جمعها بالواو والنون ، ولا يجمع بهما إلا أفعلُ التفضيل ، أو العلمُ .

وَرَدَّ : بأنها إن جُعِلَتْ أعلاماً لزم جمعُ " أجمع " بالألف واللام ، وقد قالوا : أجمعون غيرها . وأُجيب : بأنَّ أجمعين ليس جمعاً له " أجمع " وإنما هو علمٌ أيضاً أكد به معنى جمع المذكر السالم ، وكذا سائرهما ليست متفرعة عن أصل واحد وإنما هي أعلامٌ مستقلةٌ على هذا القول .

وقد رَدَّ مذهبُ السهيليِّ بوجهين :
أحدهما : لو منعت نيةُ الإضافةِ التنوينَ ، لمنعت النونَ في " أجمعين " .

(٣٤) الارتشاف ٤٣٥/١ .

(٣٥) قال سيبويه : « وسألته عن جُمعٍ وكُتِعَ فقال : هما معرفةٌ بمنزلةِ كلِّهم ، وهما معدولتان عن جُمعٍ جمعاء ، وجُمعٍ كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة » الكتاب : ٢٢٤/٣ .

(٣٦) انظر شرح الرضى في هذه المسألة ٤٣/١ ، والهمع ٢٨/١ ، بدون نسبة للفارسي ، ولكن يوافق مذهبَه .

وثانيهما : أنا وجدنا أسماء تَحذفُ مضافاتها ، وتَتَوَنُّ ، نحو " كُلُّ " و "بَعْضٌ" والدليل على اعتبار المضاف فيها أَنَّهُمْ عَرَفُوهَا وَنُصِبُوا عنها الحال ، قالوا : " مررتُ بكلِّ قائمٍ " . حكوه عن العرب ولايحذفُ التنوينُ فيما كان مضافا كقَبْلُ وبعدُ ، ومنه نحو : " يا فُسَق ، ويا لُكع ، ويا فُسَاق ، ويا لُكاع ، ونزال ، وفَجَار " .

الأصل في : " يافُسَق " و " يالُكع " و " يافَسَاق " و " يالُكاع " فاسقةٌ ، والُكعُ ، ولكعاء .

وأما : نَزال ، ونحوه ، فقليل : معدولٌ به عن فعلِ الأمر ، وقيل : عن المصدر . وأما : فجار ، ونحوه ، فعن الفجرة ، فإن سمي شيءٌ من هذه جاء في " جُمع " و " لُكع " الخلاف المتقدم .

(٣٧)

سيبويه يمنع ، والأخفش يصرف .

وأما ما كان على فعالٍ : فإن سُمي به مذكرٌ أُعربَ إعرابَ ما لا ينصرف ، قيل : للعلمية والتَّأنيث ، وقيل : لها وللعدل .

(٣٩)

وأجاز ابنُ بَشَّادٍ فيه البناء .

وإن سُمي به مؤنثٌ جاز وجهان :

إعرابه غيرُ منصرف ، كَرَقاش ، والبناءُ ؛ لأنها كانت مبنية ، ولم تخرج عن التَّأنيث فلا تُغيَّر كما إذا سَمِينَا بالمصدر لم تقطع همزته بخلاف الفعل فتقطع ؛ لأنَّه خرج عن بابهِ . واختلفوا في الأقيس من هذين :

(٤٠)

فقال المبرِّدُ : البناءُ ، وقال سيبويه : منعُ الصرفِ ؛ لأنَّ حال اسم الفعل لا تنقصُ عن الفعل ، ونحن إذا سَمِينَا بالفعل ، أعرَبْنَاهُ إعرابَ ما لا ينصرف .

(٣٧) انظر الهمع ٢٨/١ .

(٣٨) انظر المسألة في الكتاب ٢٧٩/٣ ، والمقتضب ٣٧٤/٣ ، والتسهيل ٢٢٣ ، وشرح

الكافية الشافية ١٤٧٨/٣ ، والهمع ٢٩/١ .

(٣٩) شرح المقدمة المحسبة ٣٣٧/٢ .

(٤٠) المقتضب ٣٧٤/٣ .

(٤١) الكتاب ٢٧٧/٣ .

وأما التقديري : فهو كَعَمْرٍ ، وقطام في تميم .
 أما عَمْرٌ وبَابُهُ ، فهو ما كان على فَعَلٍ علماً غير مصروفٍ ، وطريقه السماع .
 ومن الوارد منه : " عَمْرٌ ، ومُضَرٌ ، وزُفَرٌ ، وتُشَلٌ ، وهُبَلٌ ، وزُحَلٌ ، وجُمَحٌ ، وقوس
 قَزَحٌ ، وعُصَمٌ ، وخُشَمٌ ، وقُثَمٌ ، ودُلفٌ ، وبُلَعٌ : بطنٌ من قُضَاعَةٍ " .

والوارد على فَعَلٍ علماً إنَّ عِلْمَ أَنَّ الْعَرَبَ تَمْنَعُهُ مِنْ كَهَذِهِ ، وإنَّ عِلْمَ أَنَّهَا تَصْرِفُهُ
 صَرْفَ كَأَدَدٍ ، وإنَّ لم يَعْلَمْ فيه شيءٌ عن الْعَرَبِ فَإِنَّ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النُّكَرَاتِ صَرْفٌ
 نحو رَجُلٍ سُمِّيَ : ب " رُطْبٌ ، أو حُطَمٌ " .

وإنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فَمَذْهَبُ سِيبَوِيَّةَ الصَّرْفُ ، ^(٤٢) لَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وقيل :
 يُمنَعُ حملاً على الأكثر من " فَعَلٌ " العلم .

وأما : " قَطَامٌ " فهو مخصوصٌ ببني تميم ، لأنَّ الْحِجَازِيِّينَ يَبْنُونَهُ عَلَى مَا
^(٤٣)
 سَيَأْتِي فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ومنه : حَدَامٌ ، وَغَلَابٌ ، وَسَجَاحٌ ، وَلَصَافِعٌ ، اسمٌ جَبَلٍ ، والمرادُ به ما كان
 علماً للأعيان ليس آخره راءٌ ، احتراز من : " طَفَّارٌ " و " وَبَارٌ " فَإِنَّهُمْ يَتَّفِقُونَ
 عَلَى بَنَائِهِ إِلَّا الْأَقْلَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، فَإِنَّهُمْ يَعْرُبُونَهُ (١١/ب) إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ .

وقد اعترضَ على المصنف في إيراد " قَطَامٌ " و بابه .
 قالوا : لأنَّ الْعِلَّةَ فِي امْتِنَاعِهِ الْعِلْمِيَّةُ ، وَالتَّأْنِيثُ ، وَلَا وَجْهَ لِتَقْدِيرِ
 الْعَدْلِ ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ مَانِعٌ غَيْرُهُ .

قال ركن الدين : وقد حذف المصنف ذكر " قَطَامٌ " من بعض النسخ لما تنبه . ^(٤٤)

(٤٢) انظر الكتاب ٢٢٢/٣ ، والهمع ٢٧/١ .
 (٤٣) وبيان المسألة (أَنَّ مَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ " فَعَالٌ " كَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ فَهُوَ مَعْرَبٌ
 ممنوع من الصرف في لغة بني تميم ، أما الْحِجَازِيُّونَ فَيَبْنُونَهُ عَلَى الْكُسْرِ ،
 ووافق أكثر التميميين الْحِجَازِيِّينَ فيما آخره راءٌ فَيَبْنُونَهُ عَلَى الْكُسْرِ ، وَالْأَقْلُ
 منهم يَعْرُبُونَهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ) . انظر المسألة في :

الكتاب ٢٧٧/٣ - ٢٧٨ ، والمقتضب ٣/٣٧٣ ، والأصول ٢/٨٩ ، والتبصرة ٢/٥٦٤ ،
 وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٧ ، والرضى ١/٤٦ ، والهمع ١/٢٩ .
 (٤٤) رجعت إلى الشرح الكبير للوحة " ١٣ " عند هذه المسألة فلم أجده تكلم على
 ذلك ولعله في شرح آخر له كالوسط أو الصغير أو في نسخة ما .

قلت : كأنهم جهلوا أن سيبويه قد سبق إلى ذلك ، وتوهموا أنه لا سلف للمصنف ، وقد ذهب سيبويه إلى أن العلة في " قطام " وأخواته ، العدل التقديري (٤٥) والعلمية .

وذهب المبرد إلى أنها العلمية والتأنيث فقط ، إذ لا يقدر العدل إلا مع الاضطرار ، وقد أمكن التأنيث .

وقد أجيب عن سيبويه بوجهين : أحدهما : أنهم يتفقون في تقدير العدل فيما آخره راءً ، وهذا مثله . الثاني : أن من هذه الأسماء ما لا تأنيث فيه ، وهو ممنوع الصرف ، فيطرد تقدير العدل في المؤنث ، وهذا مثل " لصف " لجبل قال :

❖ قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُكُمْ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ فَإِذَا لَصَافٍ يَبِيضُ فِيهِ الْحَمْرُ ❖ (٤٧)

فذكر . و " خفاف " لذكر من الخيل ، في المثل : " هو أجراً من خافى خفاف " . (٤٨)

قال : الجوهري وذلك أن ملكاً طلبه فمنعه إياه صاحبه وخصاه . (٤٩) ومنها : (حصار) على لغة من أعرب لأحد المحلفين ، وهما نجمان يطلعان قبل سهيل يحلف أنهما سهيل ، لقوة شبههما له . (٥٠)

(٤٥) قال سيبويه في هذا الباب " فهذا كله معدول عن وجهه وأصله " الكتاب ٢٧٠/٣ و ٢٧٤ .

(٤٦) المقتضب ٣/٣٦٨ ، و ٣٧٣ .

(٤٧) لأبي مهوش الأسدي .

والشاهد قوله : " لصف " حيث منع من الصرف للعلمية والعدل التقديري .

وهو من شواهد : الصحاح ٤/١٤٢٦ ، واللسان (لصف) ٩/٣١٦ ، والخزانة ٣/٨٣ .

(٤٨) يضرب هذا المثل للجرأة ، وهو أن رجلاً من باهلة كان له فرس اسمه خفاف ، فطلبه منه بعض الملوك للفحلة ، فخصاه بين يديه ومنعه منه .

وقد ورد المثل في الدرر الفاخرة ١/١١٥ ، وجمهرة الأمثال ١/٣٢٨ ، ومجمع الأمثال ١/٣٢٥ ، والمستقصى ١/٤٦ .

(٤٩) الصحاح ٤/١٣٥١ (خفاف) . سميّا مخلفين لاختلاف الساطرين لهما إذا طلعا ، فيحلف أحدهما أنه سهيل ، (٥٠)

ويحلف الآخر أنه ليس بسهيل وقال ثعلب : حصار نجم خفي في بُعد اللسان " حضر " ٤/٢٠٠ ، وانظر الصحاح ٢/٦٣٣ .

وقد زعم صاحب " التخمير " وبعضهم : أَنَّ فَعَالَ - في وجوهها - مؤنثة ،
إلا التي بمعنى الأمر وقيل : والتي بمعنى الأمر شاهده . (٥١)

* إِذَا .: دُعِيَتْ " نَزَالَ " وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ " * (٥٢)

وروي : " تبييضُ فيها الحمر " على أَنَّهُ اسمُ هَضْبَةٍ .

و " حَضَار " كوكبه ، وفيه تكلف ، وإنما كان هذا العدل تقديرية ، لأنهم لم يجدوا أصلاً قد تضمن معناه ، ولا دلهم دليل ، إلا أَنَّهُم وجدوا هذه الأسماء غير مصروفة ، وليس فيها إلا العلمية ، فكانوا بين محذورين ، إما الصرف وهو خلاف كلام العرب ، وإما المنع لعل واحد ، وهي العلمية ، وفيه هدم الأساس ، والخروج عن القياس .

ويلزم أن يمنعوا كلَّ علمٍ فَأُلْجُوا حينئذٍ إلى أن جعلوا أصل " عمر " عامراً ، علماً لا صفَةً ، وأصل " قَطَام " قَاطِمَةٌ .

وشجعهم على ذلك أمران :

أحدهما : أَنَّ " فَعَلَ " قد كثر العدل فيه ، كَجُمِعَ ، وَأُخِرَ ، وَيَافُسَقَ ، و " فَعَالَ " أيضاً كَنَزَالَ ، وَيَافُسَقَ ، وَفَجَارَ .

الثاني : أَنَّ الأكثر في الأعلام أن تكون منقولة ، والمرتل منها قليل .

(٥١) وممن ذهب لهذا الرأي إمام الصنعة سيبويه في الكتاب ٢٧٤/٣ ، قال ابن يعيش : ((لأن هذا البناء ليس من أمثلة الأفعال وهو في الأسماء كثير وهي مؤنثة بدليل قوله :

* إِذَا .: دُعِيَتْ نَزَالَ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ .:

فتأنيث الفعل حين أسند إليه دليل على أنه مؤنث ...» شرح المفصل ٥٢/٤ .

(٥٢) لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ٨٩ ، وصدره :

* وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا *

والشاهد " نَزَالَ " حيث منع من الصرف للعلمية والعدل عن فَعَلَ الأمر " أنزل " وهو نائِبُ فاعل للفعل " دُعِيَتْ " .

كما استشهد به على أن فعال أسماء مؤنثة حتى التي بمعنى الأمر والشاهد تأنيث الفعل " دعيت " انظر هامش " ٥٠ " .

وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن يعيش

٢٦/٤ ، والخزانة ٦١/٣ .

قوله : (الوصف شرطه أن يكون في الأصل كذلك) .

أي : وصفاً ، لأن الصفات ثلاثة أقسام :

قسم : صفة لم يخرج إلى الاسمية ، نحو : أحمر ، وأصفر .

وقسم : صفة ، وقد خرج إلى الاسمية ، نحو : أسود ، وأرقم ، وأدهم ، وأبطح ،

وأجرع .

وقسم : اسم وخرج [إلى] الوصفية ، نحو : " أربع " من قولك : مررت بنسوة

أربع . و " أربع " من قولك : مررت برجل أربع ، أي : جبان .

والمعتبر من هذه الأقسام في منع الصرف الأولان .

والمراد بقولنا : " لم يخرج إلى الاسمية " : الاسمية الجنسية نحو :

" أسود " للحية ، وأما العلمية فلا عبرة بها .

ولماذا لم يقولوا : إن " أزرق " و " أصفر " خرجا إلى الاسمية ، لقولهم :

بنى الأصفر ، وبنى الأزرق ، لما كانا علمين بالغلبة ؟

وأما الثالث ، وهو ما أصله الاسمية فلا تعتبر ، ولذلك قال : " فلا تضرر

الغلبة " .

قوله : (فلذلك)

أي : فلكون الغلبة لا تضر صرف : مررت بنسوة أربع ، لأن أصل " أربع "

اسم للعدد ، وعوض منها الوصف ، وامتنع " أسود " للحية ، قال الجوهري (١) :

يقال : أسود سالخ غير مضاف ، لأنه يسلم جلد كل عام ، والأنثى : أسودة ،

ولا توصف بسالخة ، وهو الأسود من الحيات ، انتهى .

وهكذا قال ثعلب: في " الفصح " (٢) وأنكره عليه ابن درستويه، والحياني، (٤)
قالا: وهذا من قيل الكوفيين، لأن " أسود " إن كان صفة فتأنيثه سوداء، وإن
كان اسما فلا لفظ منه لمؤنثه.

وأما: " أرقم " فهو لحيّة فيها نقت ، وأما : " أدهم " فللقيد ، والدهمة
السواد . فأصل هذا الوصف ، فلا يصرف صيرورتها اسما .

(٥)
هذا الذي ذكره مذهب سيبويه والأكثر .

(٦) - وذهب ابن جني ، ورواه الكسائي عن العرب [أنها] تصرف " أسود " و " أرقم " و " أدهم " لأنها قد خرجت عن الوصفية ، ولهذا قيده في مؤنثها أسودة . بالتاء
وجُمِعَت على " أساود " و " أراقم " و " أداهم " .

قوله : (وصف منع أفعى للحيّة) إلى آخره . (١٢ / أ)

يجوز أن يكون ابتداء كلام ، ويجوز أن يكون عطفاً ، أي : ولكون الغلبة
لا تضر ، ضعف منع أفعى ، وأجدل ، وأخيل ، والأول أظهر ، فيكون على تقدير
سؤال أي : إذا كان شرط الوصف الأصلية ، فحق أفعى وأجدل وأخيل أن تصرف ؛
لأنها أسماء لا وصفية فيها ، لا أصلية ، ولا عارضة .

(٢) قال ثعلب في الفصح ٣١٩: «وتقول: أسودُ صالحٌ ولا تطف، والأُنثى: أسودةٌ، ولا توصفُ
بسالخة» .

(٣) شرح فصح ثعلب لابن درستويه .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حازم .

انظر رأيه في الارتشاف ٤٣٠/١ .

(٥) قال سيبويه : « وأما أدهم إذا عنيت القيد ، والأسود إذا عنيت به الحيّة ،

والأرقم إذا عنيت الحيّة فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، لم تختلف في

ذلك العرب » الكتاب ٢٠١/٣ .

وانظر المسألة في المقتضب ٣٤٠/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١ ، وشرح

الرضي ٤٦/١ . والتصريح ٢١٣/٢ - ٢١٤ ، والأشموني ٢٣٦/٣ .

(٦) انظر التصريح ٢١٤ / ٢ .

وأجاب : بأن الأكثرَ الصرفُ ، فلا سؤال .
وبعضهم منع ، ووجهه أنه لوحظ فيها الوصف من أصلها ، ولا يقول : وصفيتها
عارضة ، وفي قوله (وضعف) تنبيه على الخلاف :
- فأكثرُ العربِ على الصرف ، لأنها أسماءُ تجمعُ على "أَفَاعِل" ولا يوصف بها،
لا يقال : صقر أجدل ، ولا نحوُه .

(٧)
- ومن العرب من يمنعها حكاةً سيبويه وغيره ، وعليه قوله :

(٨)
* فِرَاحُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيَا *

وقوله :

(٩)
* فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا *

وقوله :

* مُطَرِّقٌ يَرْشَحُ مَوْتًا كَمَايَرُ (م) شَحَّ أَفْعَى يَنْغُثُ السَّمِ مِلَّ (١٠)

ووجهه : أنهم تَخَيَّلُوا في : أفعى معنى الخبيث . وأجدل من الجدل ، وهو
فتلُ الحبلِ بإحكامٍ ، أو من الجدل وهو قوةُ الخصومةِ ، وأما أخيلُ فهو طائرٌ ،
فاختلف في تخريج اشتقاقه :

(٧) الكتاب ٢٠٠/٣ ، وانظر المسألة في

أوضح ١٤٣/٣ ، وابن عقيل ٣٢٥/٣ ، والتصريح ٢١٤/٢ ، والهمع ٣١/١ ،
والأشموني ٢٣٦/٣ .

(٨) للقطامي ، وهو في ديوانه ١٨٢ ، ومصدره :

* كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُم *

والشاهد قوله " أجدل " حيثُ منعه الصرف ، لوزن الفعل ولمح الصفة ، لأنه
مأخوذ من الجدل وهو الشد .

وهو من شواهد شرح الكافية ١٤٥٤/٣ ، والعيني ٣٤٦/٤ ، والتصريح ٢١٤/٢ ،
والأشموني ٢٣٧/٣ .

(٩) لحسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ٢٧٩ ، ومصدره :

* ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِمْتِي *

والشاهد قوله : " بأخيلا " حيثُ منع الصرف ، لوزن الفعل ولمح الصفة .

وهو من شواهد التكملة ٣٣٤ ، والكافية الشافية ١٤٥٤/٣ ، والتصريح ٢١٤/٢ ،
والأشموني ٢٣٧/٣ .

(١٠) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .

والشاهد قوله : " أفعى " حيثُ منعه من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة .

- فقال الجوهرِيُّ : من التَّخِيلِ ، (١١) وقال ركنُ الدين : من الخِيَلِ ، (١٢) وقال غيرُهما : من الخِيَلانِ ، لأنَّ على جناحِهِ لمعةٌ تُخالفُ لونَ سائرِ جسدهِ . (١٣)

(١١) الصحاح : ١٦٩٣/٤ .

(١٢) قال ركنُ الدين في الشرح الكبير لوحة ١٤/أ : « والثاني : وهو ضعيفٌ منعٌ صرفُها لظهور الاشتقاق والوصفية فيها ، لأنَّ أَجْدَلًا من الجدَل وهو القوة ، وأخيل من الخِيَلانِ ، وأفعى وإن أهمل مصدره لكنَّهم توهموا فيه معنى الخَيْثُ فجرى مجرى الصفات وهو ضعيفٌ ، لعدم العلم بتحقُّق الوصفية للأصلية فيها ، ولذلك قال : وضعفُ منعُ أفعى وأجدل وأخيل » .

وهذا مخالف لما أثبتته الشارح عن ركن الدين ؛ ولعله يكون في شرح آخر من شروح ركن الدين .

(١٣) انظر هذا المعنى في التصريح ٢١٤/٢ ، والهمع ٣١/١ ، والأشموني

٢٣٦ / ٣ وغيرهم .

قوله : (التَّائِيْتُ)

هو قسمان : لفظي ومعنوي ، واللفظي : ثلاثة ، بالالف الممدودة ، وبالمقصورة ، وقد تقدما ، وبالتاء ، وشرطه في منع الصرف العلمية ، لأنه لا يلزم إلا معها . ألا ترى أن قائمة بالتاء ، وقائمة بغيرها للمذكر .

فأما مع التسمية : فلا يجوز سقوطها ، فإن قيل : فالتاء تلزم في أسماء الأجناس كحظلة .

قيل : بل قد تسقط كحظل ، لا يقال . وقد تسقط في الجمع مع العلمية ، نحو : فواطم ، لأننا نقول : ليس حظل جمعا ، وإنما هو اسم جنس ، فهو كالمفرد .

واعلم أن المصنف أطلق في التاء ، سواء كان المسمى بما هي فيه مذكرا في المعنى أم مؤنثا ، ثلاثيا أم ثنائيا ، كهبة ، أم أكثر .^(١)

وهذا مستقيم ، إلا أنها إذا كانت في جمع ، نحو : مسلمات ، فهو غير منصرف عند الجمهور ، وتنوينه للمقابلة ، وقد تقدم ، وسواء كانت للإلحاق أم لا .

وفي هذا تفصيل ، اللائق بالمصنف التنبيه عليه ، وهو أنها إذا كانت للإلحاق . فلما أن يسمى بما هي فيه مؤنث ، أو مذكر ، إن كان مؤنثا امتنع ، وإن كان مذكرا فلما أن يتمحض للإلحاق ، أو لا .

إن لم يتمحض ، نحو " هُنَّ " منعتة ، ورددته إلى " هُنَّ " وإن تمحضت نحو : " بِنْت " و " أُخْت " و " كَيْت " و " ذَهَبَتْ " فذهب سيويو : إلى صرفه و فرق بين هذا ، وبين " هُنَّ " بأن هذه التاء تثبت في الوقف بخلاف " هُنَّ " فقالوا : هُنَّ ، فكما لا يُعْتَدُّ بتاء " عفريت " كذا هذه .

(١) وعلى ذلك قول ابن مالك (رحمه الله) :
* كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا .. وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْثَقِي *
* فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرَةٍ .. أَوْ زَيْدٍ اسْمٌ أَمْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ *

(٢) انظر هامش " ١ ، و ٤ ، هـ " من باب جمع المؤنث السالم .

(٣) الكتاب ٢٢١/٣ ، ٢٢٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٣/٣ .

(٤) - وذهب الفراءُ إلى منعه ، قال : وليست للإلحاق ، بدليل أنك تسقطها في الجمع ، تقول : بنات ، وتردها هاء في التثنية تقول : بنية ، قال : وإنما صارت تاءً ، لسكون ما قبلها ، وقد أجيب : بأن هذا الجمع ، والتثنية لابتنة ، لالبتنة ، وفيه تكلف ، ولا يبعد مذهب الفراء في القياس .

(٥) تنبيه :

ألف التثنية كقبحي ، وألف الإلحاق كعلقى يمنعان الصرف مع العلمية ، شبههما بألف التثنية ، بخلاف همزة الإلحاق ، ووجه الشبه : أنهما ألفان مزيدتان آخر الكلمة ، لأصل لهما ، ولا يدخل عليهما ألف التثنية كألف التثنية .

فإن قيل : فهمزة الإلحاق تشبه همزة التثنية ، فهلا أثرت .

قيل : هاتان أكثر شبهاً بألف التثنية ، لأنهما لا يكونان في مثال إلا صالح لألف التثنية ، بخلاف همزة ، فهي لا تكون في مثال يصلح له همزة التثنية ، ولأن همزة إنما منعت ، لكونها بدلاً عن الألف ، فضعفت همزة الإلحاق ، لحصول الواسطة ، فإن قيل : فلم لا تلحقوهما بألف التثنية فيستغنيان عن العلمية .

قيل : قد خالفها في اللزوم في التثنية ، لأنهما يصيران يائين ، وتنحذف ألف التثنية في جمع التكسير من غير عوض .

قوله : (والمعنوي كذلك)

أي : شرطه العلمية لأنه يلزم معها ، فإن جريحا يصلح لهما نكرة .
واعلم أنك إما أن تسمى مؤنثاً بمؤنث ، أو مذكراً بمؤنث ، أو مؤنثاً بمذكر .
إن سمى مؤنثاً بمؤنث ، فهو ما نحن فيه الآن .

(٤) انظر الأشموني ٢٥٥/٣ .

(٥) انظر المسألة في المقتضب ٣٣٨/٣ ، والأصول ٨٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٤/٣ .

قوله : (وشرط تحتم (١٢/ب) تأشيرته زيادةً على الثلاثة) إلى آخره .
 هذه شروط ثلاثة على البدل ، فأما الزيادة على الثلاثة ، فلا فمنهم أقاموا
 الحرف الزائد عليها مقام تاء التانيث ، بدليل أنهم متى مغروه لم يظهر فيه .
 وكان من حقّه أن يقول : لفظاً ، أو تقديرًا ، فاللفظ : كزئب وسعد ،
 والتقدير : كجبل ، وقاضي مخففاً .

وأما تحرك الأوسط ، فلأنهم قد أقاموا زيادة الحركة مقام الحرف الرابع ،
 فنسبوا إلى : جَمَزَى ، كما نسبوا إلى حَبَارَى بحذف الألف ، وكون تحرك الأوسط
 محتماً للمنع هو مذهب الجمهور .

(٦) وذهب أبو بكر بن الأنباري : إلى أنه يجوز فيها الوجهان ، : إذ لو قام
 تحرك الأوسط مقام الحرف الرابع لمنع قدماً مسمى به مذكراً .

وأما انضمام العجمة فنحو : " حمص ، وماه ، وجور " الأكثر على منعه ؛ لأن
 العجمة قاومت الخفة التي في الثلاثي الساكن المقاومة لأحد السببين .

ومنهم من جوز فيه الوجهين ، لأنه قد بطل أحد سببيه ، فلم يبق فيه إلا
 العجمة وسبب ، أو لأن عجمة الثلاثي لا اعتبار بها : كنوح^(٧) .

فأما الشنائي لو سميت امرأة بـ " يد " فقليل : يجب صرفه ، لأنهم منعوا
 الرباعي ، وجوزوا الوجهين في الثلاثي ، فيجب أن يصرفوا الشنائي ؛ ولأنهم^(٨)
 لو منعوا ، لاختلت الكلمة . وذهب ابن مالك إلى تجويز الوجهين فيه .

قوله : (فـ " هند " يجوز صرفه) .

لأنه لم يحصل فيه شيء من شروط التحتم ، والخفة كأنها قد قاومت أحد السببين

(٦) المذكر والمؤنث ١٩٧ ، و ٢٨٨ .

وانظر شرح الرضى ٥٠/١ ، والهمع ٣٤/١ ، والأشموني ٢٥٣/٣ .

(٧) انظر هذه الأوجه في العجمة في التصريح ٢١٨/٢ ، والهمع ٣٤/١ ، والأشموني ٢٥٣/٣ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١٤٩٣/٣ .

فبقي على سببٍ واحدٍ ، وهو غيرُ مانعٍ ، وهذا مذهبُ الجمهورِ ، ثم اختلفوا أيهما أفصح ؟

فمذهبُ سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، والجماعةُ أنه المنعُ ، (٩) وهو ظاهرُ كلامِ المصنفِ . ومذهبُ أبي عليٍّ : أنه الصرفُ . قيل : فهو غلطٌ منه . (١٠)

ومذهبُ الزجاجُ : (١١) إلى أنه لا يجوز فيه الصرفُ ، وروي عن الأخفش . (١٢)

قال الزجاجُ : قد أجمعوا على جوازِ منعه ، وسيبويه يراهُ الأفصحَ ، ثم ادَّعوا الصرفَ بمحتملٍ إذ يمكنُ أن يكونَ صرفُهُ للضرورة .

- ومذهبُ الفراءِ (١٣) إلى أنه إن كان اسمُ بلدٍ تحتَم منعه ، نحو : " فيء " و " مصر " لأنهم يُردِّدُون أسماءَ الأناسِ ، فيوقعُون هندا ، وجُملاً على عُدَّةِ مسمياتٍ ، فخففوها بالصرفِ ، بخلافِ أسماءِ البلدان .

والدليلُ : على جوازِ الوجهين ، وإبطالِ قولِ الزجاجِ قوله :
* لَمْ تَتَلَفَّ بِفَضْلِ مِثْرَهَا .. دَعْدُ ، وَلَمْ تَغْزِ دَعْدُ بِالْعَلْبِ * (١٤)

وقوله :

* قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَهَرَّ تَهَادَى * (١٥)

(٩) انظر رأيَ سيبويه في الكتاب ٢٤٠/٣ ، ورأيَ المبردِ في المقتضب ٣٥٠/٣ ، وفي الهمع ٣٣/١ ، والأشُموني ٢٥٤/٣ ، باسم الجمهورِ .

(١٠) الأيضاح العضي ٣٠٧ ، وانظر المقتضب ٩٩٤/٢ ، والهمع ٣٤/١ ، والأشُموني ٢٥٤/٣ ، قال ابن هشام : وهو غلطٌ جليٌّ .

(١١) ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٩ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ ، وأوضح

١٤٧/٣ ، والتصريح ٢١٨/٢ ، والهمع ٣٣/١ ، والأشُموني ٢٥٤/٣ .

(١٢) انظر الارتشاف ٤٤٠/١ ، والأشُموني : ٢٥٤/٣ .

(١٣) انظر الارتشاف ٤٤٠/١ ، والهمع ٣٣/١ ، والأشُموني : ٢٥٤/٣ .

(١٤) البيت نسب لابن قيس الرقيات ١٧٨ ، ونسب لجريز في ملحق ديوانه ١٠٢١ .

وهو من شواهد : الكتاب : ٢٤١/٣ ، وما ينصرف ٥٠ ، والخصائص ٦١/٣ ، والمرتل

١٠٩ ، وابن يعيش ٧٠/١ .

(١٥) لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه : ٣٤٠ ، وعجزه .

* كِنَعَا جَ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا *

وهو من شواهد الكتاب ٣٧٩/٢ ، والكامل ١٨٩/١ ، وابن السيرافي ١٠١/٢ ،

والخصائص ٣٨٦/٢ ، والأعلم ٣٩٠/١ .

فصرف مع أنه لو لم يصرف لما اختل الشعر ، هذا إذا كان " زهر " اسم امرأة ، وقد قيل : إنه جمع زهراء فلا حجة في صرفه .

قوله : (فإن سمي به مذكر) إلى آخره .
أي : إن سمي باسم المؤنث مذكر ، وهذا هو القسم الثاني .

والمؤنث ثلاثي ، وزائد عليه ، أما الثلاثي : ففيه ثلاثة أقوال :
الأول : أنه منصرف مطلقا ، وهو مذهب الجمهور ، واختيار المصنف .

الثاني : أنه ممتنع مطلقا ، وهو مذهب الفراء وشعلبي ، قال : لأن فيه التأنيت ، والتعليق على ما لا يشاكل ، والسماع يرد عليهم ، قال :

(١٦) * تَجَاوَزْتُ هَذَا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعَشُوْهُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ * (١٧)

فصرف من غير ضرورة .

فإن قيل : لو لم يصرف لكان " مفاعلن " في حشو الطويل ، وهو ثقیل وإن كان جائزا ، إلا أنه نفر عنه طبع الشاعر

قيل : كثرته في شعرهم مع إمكان العدول عنه بسهولة تشعر بأنهم لا ينفرون عنه ، ألا ترى إلى قوله :

(١٨) * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا * (١٨)

(١٦) انظر رأيهما في الارتشاف ٤٤٠/١ ، والمساعد ٢٠/٣ ، والهمع ٣٤/١ ، والأشموني ٢٥٤/٣ .

(١٧) لابن جَدَل الطَّعَّان . وهو من شواهد اللسان (هلك) ٥٠٤/١٠ ، والعيني ٥٥٨/٤ ، والتصريح ٣٣٩/٢ .

(١٨) لامريء القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وعجزه : * كَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ * (١٨)

قال الجوهري في الصحاح (نضا) ٢٥١١/٦ : ((ويجوز عندي تشديده للتكثير)) . وهو من شواهد شرح القصائد التسع ١٣٢ ، وشرح القصائد العشر ٥٢ ، وشرح القصائد السبع ٥١ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٨ ، والعيني ٦٦/٣ ، والتصريح ٣٢٦/١ ، والهمع ١٩٤/١ ، والأشموني ١٢٤/٢ .

مع إمكان : نضت ، وقوله :
 * أَهَانَ السَّلِيْطَ بِالذُّبَالِ الْمُفْتَلِ (١٩) *

مع إمكان : سَلِيْطًا ، وقوله :
 * سَمَاءُ الْأَلْهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا (٢٠) *

مع إمكان : إِلَهِي .

وقد اعترض بأن الضرورة إنما هي بالنسبة إلى ذلك اللفظ فأمّا أن من حقها أن تتعذر البدل ، فلا يلزم ، إذ لو كان كذلك لم نجد ضرورة ، وكذا الثقلُ يجري على قياسها : أعنى أنه بالنسبة إلى اللفظ الواقع في قول الشاعر .

قيل : وهند ابن أبي هالة في الرواة مصروف . وقال تعالى : * اهبطوا مصراً * والمراد بها : البلد المعروف ، بدليل قراءة من منع . (٢١)

وأقوى ما يقال لهم : قد خرج على التأنيث بالتعليق على مذكر ، فالظاهر صرفه ، فإن وجد سماعٌ ، وإلا لم يمنع بالقياس ، لأن النقل إلى ما يلائم لا يمنع ، ولهذا صرف كعسب مسمى به .

الثالث : التفصيلُ بين أن يكون متحرّكاً كـ (قدم) ، فيمنع ، أو ساكناً

(١٩) شطر بيت لم أوفق لمعرفة قائله .

(٢٠) لأميّة بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه ٥٢٨ و صدره :

* لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ *

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٥ ، والمقتضب ١/١٤٤ ، وابن السيرافي ٢/٣٠٥ ،

والخصائص ١/٢١١ ، والأعلام ٢/٩٥ .

(٢١) البيهقي : أبيّة (٦١) " مصر " وقرأ الحسن وطلحه والأعمش بغير تنوين . فأمّا من صرفه فله وجهان :

١ - جائز أنه يعني مصراً من الأمصار غير معين لأنهم كانوا في تيه .
 ٢ - وجائز أنه أراد مصر بعينها وهي مصر فرعون وصرف مع وجود العلمية والتأنيث كما صرفت هند لخفة الاسم لسكون وسطه ، أو صرف لأنه ذهب باللفظ مذهب المكان " اسم للبلد " فهو مذكر .

وأما من قرأ (مصر) بغير تنوين فالمراد مصر فرعون فيكون فيه العلمية والتأنيث المعنوي ، ومن هنا لم ينون ، لأنه للمدينة فهو مذكر سمى به مؤنث .

انظر معاني الزجاج ١/١٤٤ ، وإعراب النحاس ١/٢٣٢ ، ومختصر ابن خالويه

٦ ، والبحر ١/٢٣٤ ، والقراءات الشاذة ٢٩ .

(٢٢)

ك (هند) ، فيصرف ، وهذا مذهب أبي الحسن بن خروف .

وإن كان زائداً على الثلاثة (١/١٣) فإما : أن يشترك فيه المذكر والمؤنث ،
(٢٣)
أو يختص بالمؤنث . إن كان مشتركاً : نحو : جريح ، وصبور ، وبابه ، ولسان ،
وسبيل فثلاثة مذاهب :

الأول : الصرف ، وهو قول عامة البصريين .
الثاني : إن أخذ عن مؤنث منع ، أو عن مذكر صرف ، وهو قول عامة الكوفيين .
قال : الفراء والأغلب الصرف ، واعتبار اللفظ .
الثالث : التفصيل ، فإن غلب في المؤنث منع ، نحو : خلوب ، وظلوم ، وإلا
صرف ، نحو : صبور ، وشكور .

وإن كان مختصاً بالمؤنث ، فإما أن يكون أصله التذكير ، وخرج إلى التانيث ،
أو أصله التانيث وخرج إلى التذكير ، أو أصله التانيث وهو كذلك لم يخرج .

إن كان أصله التذكير وخرج صرف نحو : دلال ، ووصال ، هما في الأصل
مصدران ، وغلب فيهما التانيث ، لكثرة تسمية المؤنث بهما .

وإن كان أصله التانيث وخرج ، فقليل : يصرف ، وإلا فليس (إلا) المنع
نحو : ذراع ، أصله التانيث ، ووصف به المذكر ، قالوا : ثوب ذراع ، أي :
قصير .

وإن كان أصله التانيث ولم يخرج عنه ، فإما أن يكون اسماً فيمنع ، نحو :
عقرب ، وبعض العرب يصرف كراعاً مسمى به ، فقليل : شاذ .

(٢٢) انظر الارتشاف ٤٤٠/١ ، والمساعد ٢٠/٣ ، والهمع ٣٤/١ ، والأشموني ٢٥٤/٣ .
(٢٣) انظر المسألة مفصلة في الكتاب ٢٣٥/٣ ، والمقتضب ٣٢٠/٣ ، وما ينصرف
وما لا ينصرف ٥٥ ، والتسهيل ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٦/٣ ،
والمساعد ٢٠/٣ ، وشفاء العليل ٨٩٩ / ٢ ، والتصريح ٢١٨ / ٢ ،
والهمع ٣٤ / ١ .

وحكى الأصمعي^(٢٤) فيه التذكير والتأنيث فيكون كَأَسْنَان ، ولا اشكال حينئذ ،
وكذا قال الجوهري^(٢٥) : هو يُذَكِّرُ وَيُؤَنِّثُ .

(٢٦)
وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَفَةً ، فمذهبان :
البصري^٢ : يَصْرَفُ ، وهذا كحائض ، وطامث ، قيل : لَأَنَّ التَّاءَ غَيْرُ مَقْدَرَةٍ ،
ولهذا صغروا نَصْفًا عَلَى : نَصِيف .

والكوفي^٣ : يَمْنَعُ ، لَأَنَّ التَّاءَ عِنْدَهُ مَقْدَرَةٌ ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْ ، لاختصاص الوصف
بالمؤنث حين لم يقع لبس ، وأما أسماء الرياح : شمال ، ودبور ففيها لغتان :
- من العرب من يجعلها اسمًا ، وهم القليل .
- ومنهم من يجعلها صفة ، وهم الكثير ، قال الأعشى :

(٢٧)
* صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحًا دَبُورًا *

فإن سَمَّى بِهَا مِنْ لُغَتِهِ اسْمِيَّتُهَا مَنَعَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ لُغَتِهِ وَصَفِيَّتُهَا صَرَفَ .

تنبيه :

تأنيث : الجمع غير معتبر ، ولهذا صرف نحو : أنمار ، وكلاب .
وأما أسماء - على قول الفراء - فقد غلبت التسمية بها في المؤنث ،
فلهذا منع ، والصحيح قول سيبويه فيها : أنها مؤنثة على : فعلاء ، من الوسامة .

(٢٤) قال ابن منظور في اللسان " ذرع " ٩٣/٨ ، : (ولم يعرف الأصمعي التذكير في
الذراع) ، وانظر " كرع " ٣٠٧/٨ ، انظر المسألة في الارتشاف ٤٤١/١ .

(٢٥) الصحاح (ذرع) ١٢٠٩/٣ ، و " كرع " ١٢٧٥/٣ .

(٢٦) انظر هذه المسألة في الهمع ٣٤/١ .

(٢٧) وهو في ديوانه ٩٩ و صدره :

* لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَادِ *

والشاهد قوله " دَبُورًا " فمن جعلها اسمًا للريح منعها الصرف ، ومن جعلها
وصفًا للريح صرف وإن سَمَّى بِهِ مَذْكَر .

وهو من شواهد الكتاب ٢٣٨/٣ ، وما ينصرف ٥٦ ، والشنتمرى ٢٠/٢ .

وانظر تفصيل المسألة في الكتاب ٢٣٨/٣ ، والكافية الشافية ١٤٨٧/٣ ، والهمع

٣٤/١ .

(٢٨) انظر رأيهما في الارتشاف ٤٤١/١ - ٤٤٢ ، والمسألة في الأصول ٨٤/٢ .

وأما : القسم الثالث : وهو أن يسمى مؤنث بمذكر ، ولم يذكره المصنف .
فإن لم يكن ثلاثياً ساكن الحشْوُ مُنْع ، كجعفر ، وعمر ، اسمى امرأة ، وإن كان
ثلاثياً ساكن الحشْوُ ، فمذهب سيبويه ، والجماعة المنع ، لأنه قد زاد على
" هند " بثقل النقل إلى مالا يلائمه .

وذهب عيسى بن عمر ، والمبرد ، والجرمي إلى تجويز الوجهين ، كما في
" هند " .

قوله : (المَعْرِفَةُ : شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً)
أي : لا يؤثر من أنواع المعارف في منع الصرف إلا العلمية ، وهذا مذهب
كثير من المحققين ، لأن المعارف منها : ما هو مبني ، فلا مدخل له ، وغير المبني :
المضاف ، والمعرف ، ليس إلا ، وهما يؤثران في صرف الممتنع .

ولقائل أن يقول : إذا كان مذهبكم ، أو أكثركم أن علامة الصرف: التنوين
فقط ، فمن أين أنهما يصرفان الممتنع ؟

- وذهب جماعة ، وحكي عن سيبويه ، أن نية الأضافة تؤثر كالعلمية ، وذلك
في التواكيد : كأجمع ، وجمع ، لأن المطلوب علتان فرعيتان ، والمعارف كلها
فرعية لكن منع من اعتبار المبني منها البناء . ومن ذي اللام والأضافة المنطوق
بها مذكّر أنفا ، أما المقدرة : فلا مانع مع أن العرب قد اعتبرتها فـ في
التواكيد ، وماذكروه لازم ، إن لم يمنع للوصفية .

(٢٩) قال سيبويه " فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف . هذا قول
ابن إسحاق ، وأبي عمرو فيما حدّثنا يونس ، وهو القياس ، لأن المؤنث أشدّ
ملاءمة للمؤنث . . . " الكتاب ٣ / ٢٤٢ .

وانظر المقتضب ٣٥١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ .

(٣٠) رأى عيسى بن عمر انظره في الكتاب ٢٤٢/٣ ، والمقتضب ٣٥١/٣ .

ورأى الجرمي والمبرد في المقتضب ٣٥٢/٣ .

وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ ، والتصريح ٢١٨/٢ .

(٣١) الكتاب ٢٠٢/٣ ، و ٢٢٤ ، وانظر شرح الرضى ٥٣/١ .

قوله : (العجمة)

لَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَا نُقِلَ عَنْ لُغَةِ الْعَجَمِ كَالْفَرَسِ ، وَالرُّومِ ، وَغَيْرِهِمْ فَهُوَ أَعْجَمِيٌّ ، وَزَادَ الْفَارِسِيُّ ^(١) ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ : مَا كَانَ عَرَبِيًّا مِنَ الْآحَادِ وَنَظِيرُهُ فِيهَا مُعْدُومٌ نَحْوُ أَنْ تَسْمِيَ بِمَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ ، وَزَيْدُونَ ، وَحَمْدُونَ .

وَأَدْعَى أَبُو حَيَّانَ الْأَجْمَاعَ عَلَى أَنْ إِحْدَى عِلَّتِي مَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ الْعَجْمَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ مَا بَنِي عَلَى مِثَالِ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَلَ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ قِيَاسًا مُطَرَّدًا فَعَرَبِيٌّ ، نَحْوُ : أَنْ تَبْنِي مِنْ ضَرْبِ مِثَالِ " جَعْفَرٌ " أَوْ " قَرْدَدٌ " وَنَحْوَهُ : مِمَّا كَثُرَتْ زِيَادَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَإِلَّا فَعَجَمِيٌّ ، نَحْوُ أَنْ تَبْنِي مِنْهُ مِثَالِ " كَوْثَرٌ " ، لِأَنَّ الْإِلْحَاقَ بِالْوَاوِ ثَانِيَةٌ لَمْ يَكْثُرْ .

وَزَادَ الْفَرَّاءُ ^(٢) الْأَسْمَ الْمَجْهُولَ كَ " سَبَأٌ " فِيمَنْ مَنَعَهُ ، وَالَّذِي لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِمُ التَّسْمِيَةُ بِهِ كَمُعْرُورٍ ، قَالَ الْفَرَّاءُ : سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ مِنَ الْعَرَبِ :

" هَذَا أَبُو مُعْرُورٍ قَدْ جَاءَ " فَلَمْ يَصْرِفْهُ . وَفِي الْعَجْمِيَّةِ مَا يُوَافِقُ الْعَرَبِيَّةَ نَحْوُ : " يَعْقُوبٌ " وَ " إِسْحَاقٌ " فَهُوَ كَالْمَصْدَرِ مِنْ " أَسْحَقَ " فَهَذَا إِنْ كَانَ فِي لُغَةِ الْعَجَمِ (١٣/ب) فَهُوَ عَجَمِيٌّ ، وَإِنْ كَانَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُنْقُولٌ مِنَ الْعَجَمِيِّ ، إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ فِيهِ الصَّرْفُ . هَكَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ .

وَالأَوَّلَى إِنْ كَانَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَلَمْ يُسْمَعْ عَنْهُمْ فِيهِ شَيْءٌ الصَّرْفُ . وَاعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْأَعْجَمِيِّ مِنَ اللُّغَةِ الْإِعْتِمَادُ فِيهَا عَلَى السَّمَاعِ ، وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو مَنْصُورٍ الْجَوَالِيْقِيُّ ^(٤) فِي ذَلِكَ كِتَابًا . ^(٥)

ثُمَّ هَهُنَا وَجُوهٌ مُقَرَّبَةٌ إِنْ فَاتَ الضَّبْطُ ^(٦) :

(١) الْأَيْضَاحُ ٣١٢ ، وَالْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّةُ ٢٤١ ، وَانْظُرِ الْمُقْتَصَدَ ١٠٢٧/٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةَ الشَّافِيَّةَ ١٤٩٦/٣ .

(٢)

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٨٩/٢ ، وَانْظُرِ الْإِرْتِشَافَ ٤٣٩/١ ، وَالْهَمْعَ ٣٣/١ .

(٤) هُوَ مُوَهَّوبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٠ هـ .

(٥) اسْمُ الْكِتَابِ : الْمُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ . تَحْقِيقُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ .

(٦) انْظُرِ عَلَامَاتِ الْمُعَرَّبِ فِي الْمُعَرَّبِ لِلْجَوَالِيْقِيِّ ١١-١٢ ، وَالْإِرْتِشَافَ ٤٣٨/١ وَشَرَحَ

الْأَلْفِيَّةَ لِلْمِرَادِيِّ ١٤٦/٤ ، وَالتَّصْرِيحَ ٢١٩/٢ ، وَالْأَشْمُونِيَّ ٢٥٧/٣ ، وَالْمَزْهَرَ ٢٧٠/١ وَالْهَمْعَ ٣٢/١ .

- الأول : أن يجتمع الصاد والجيم نحو : " صولجان " و " الجص " .
- الثاني : أن يجتمع القاف والجيم . قال الجوهري (٧) : هما لا يجتمعان في عربية إلا أن يكون حكاية صوت ، نحو : الجق .
- الثالث : أن يعقب الزاي الدال ، نحو " مهندن " ، وهو المهندس قلبوا الزاي سينا .
- الرابع : أن يعقب الراء النون من أول الكلمة ، كنرجس ، وقد يتبعها في آخر الكلمة العربية ، نحو " دندر " و " مدندر " .
- الخامس : أن يخرج عن الأبنية العربية نحو : إبريسم .
- السادس : أن يكون خماسياً عارياً من حروف الذلاقة ، أو رباعياً ، إلا أن يكون فيه سين ، نحو " عسجد " وهو قليل ، ويجمع حروف الذلاقة " مر بنفل " .

قوله : (شرطها علمية في العجمية)

إن كان العجمي نكرة في اللغتين صرف ، ولو سمي به ، أو علماً فيهما منع بشرطها كأبراهيم . أو نكرة في العجم ، ولم يستعمل في العربية إلا علماً ، فالظاهر من مذهب سيوييه ، وغيره - وهو مذهب هذا المصنف - أنه ينصرف . (٨)

- وذهب أبو علي الشلو بين (٩) ، وابن هشام ، وابن عصفور (١٠) إلى أنه يمتنع ، وذلك : كـ " بُندار " و " قالون " اسمي رجلين ، وقالون في العجمية : جيد ، سمي القاري بذلك ، لجودة قراءته ، وإنما اشتربت العلمية ، لأنه إن كان نكرة تصرف العرب فيه بإدخال اللام وإسقاطها ، وإضافة وإسقاطها ، والتنوين وحذفه ، فأشبه لذلك كلامهم .

(٧) الصحاح ١٤٥٤/٤ .

(٨) الكتاب ٢٣٥/٢ ، وانظر الارتشاف ٤٣٨/١ ، والتصريح ٢١٨/٢ ، والهمع ٣٢/١ .

(٩) بالنسبة للشلوبيين التوطئة ٢٧٥ ، وله وابن هشام في الارتشاف ٤٣٨/١ ، والتصريح

٢ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والهمع ٣٢/١ ، والأشموني ٢٥٦/٣ .

(١٠) المقرب ٢٨٦/١ ، وانظر المساعد ١٨/٣ ، والأشموني ٢٥٦/٣ .

قوله : (وَتَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ) نَحْوُ : شَتْرَ ، وَسَقَرَ ، وَفِي اعْتِبَارِ تَحَرُّكِ الْأَوْسَطِ خِلَافَ (١١)

- مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ : أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، قِيَاسًا عَلَى الْمُؤَنَّثِ ، وَلِأَنَّ السَّمَاعَ فِي " سَقَرَ " وَ " شَتْرَ " الْمَنْعُ .

- وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِ : أَنَّ لَا اعْتِبَارَ بِهِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .
فَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ فَبَعِيدٌ ، لِأَنَّهُ أَثْقَلُ ، وَلِهَذَا جَازَ فِي سَاكِنَةِ الْوَجْهَانِ ، وَتَحْتَمُّ الصَّرْفُ فِي الْأَعْجَمِيِّ ، وَأَمَّا " سَقَرَ " وَ " شَتْرَ " فَهُوَ وَهُمْ مِنَ الْمُصَنِّفِ ، لِأَنَّ فِيهِمَا الْعِلْمِيَّةَ ، وَالتَّأْنِيثَ ، وَالْعُجْمَةَ .

فَإِنْ زَادَهُمَا تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ مَنَعًا ، وَالْأَكَا : كَ " مَاه " وَ " جُورَ " .
وَذَهَبَ عَبْدُ الْقَاهِرِ ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ (١٢) : إِلَى تَجْوِيزِ الْوَجْهَيْنِ (١٣) .

قوله : (أَوْ زِيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ) .
كَأَبْرَاهِيمَ ، وَلَوْ قَدَّمَ هَذَا عَلَى تَحَرُّكِ الْأَوْسَطِ ، لَأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لَكَانَ أَوْلَى ، وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ . ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الزَّائِدُ حَرْفَ تَصْغِيرٍ صَرَفَ ، نَحْوُ " قُبَيْسٍ " مِنْ قَوْلِهِ :

* فَإِنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ * (١٤)

(١١) انظر المسألة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٥ ، وشرح الوافية ١٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والارتشاف ٤٣٩/١ ، والأوضح ١٤٨/٣ ، وابن عقيل ٣٣٢/٣ ، والهمع ٣٢/١ ، والأشْمُونِي ٢٥٦/٣ .

(١٢) المقتصد ٩٩٢/٢ .

(١٣) المفصل ١٧ .
وقد قال جماعة من العلماء بهذا الرأي منهم عيسى بن عمر الشافعي ، وابن قتيبة ، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والارتشاف ٤٣٩/١ ، والتصريح ٢١٩/٢ ، والأشْمُونِي ٢٥٧/٣ .

(١٤) للناطقة الذبياني وهو في ديوانه ١٤٩ وعجزه :
* يَحْطُ بِكَ الْمَعِيشَةُ فِي هَوَانٍ *

وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش ٣٠/١ ، والصاح ٩٦٠/٣ .

هُوَ مَنْصَرَفٌ هُنَا ، وَكَذَا لَوْ سَمَّيْتَهُ بِهِ ، قِيلَ : وَمِنْهُ * عَزِيرُ ابْنِ اللَّهِ * فِيمَنْ صَرَفَ ، وَمَنْ لَمْ يَنْوُنْ فَالْمَبْتَدَأُ ، أَوْ الْخَبْرُ مَحْذُوفٌ ، وَوَقَعَ ابْنُ بَيْنَ عِلْمَيْنِ فَأَسْقَطَ التَّنْوِينَ لِذَلِكَ ، وَكَوْنُ " عَزِير " أَعْجَمِيًّا مَنْصَرَفًا قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ وَجَمَاعَةٍ .^(١٦)

وَقِيلَ : عَرَبِيٌّ مَنْصَرَفٌ ، قَالَه النَّحَّاسُ^(١٧) ، وَقَالَ : الزَّمَخْشَرِيُّ^(١٨) مَنْ مَنَعَ فَعَجَمِيٌّ ، وَمَنْ صَرَفَ فَعَرَبِيٌّ ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُخَالَفُ فِي الْأَعْجَمِيِّ إِذَا صُغِرَ .

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ وَرَدَ هَكَذَا فِي لُغَةِ الْعَجَمِ فَلَا يُحْمَلُ عَلَى التَّصْغِيرِ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَهُ ، أَعْنِي الْعَجَمَ ، فَأَمَّا لَوْ صَغُرَتِ الْعَرَبُ أَعْجَمِيًّا صَرَفَ مِثْلَ : قُبَيْسٍ ، تَصْغِيرَ " قَابُوسَ " تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ مِنْ " أَبِي قَابُوسَ " وَهُوَ كُنْيَةُ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ . وَاسْتَشْنَى بَعْضُهُمْ أَيْضًا مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَالْيَسَعِ فَأَنَّهُ يَنْجَرُ .

قَوْلُهُ : (فَنُوحٌ مَنْصَرَفٌ)

لأنَّه لَمْ تَحْضَرْ فِيهِ زِيَادَةٌ ، وَلَا تَحَرُّكٌ . وَشَتْرُ ، وَأَبْرَاهِيمُ مُمْتَنَعَانِ ، لِحُصُولِ ذَلِكَ فِيهِمَا ، وَفِي سَاكِنِ الْأَوْسَطِ مِنَ الثَّلَاثَةِ خِلَافٌ :
مَذْهَبُ الْأَكْثَرِ : الصَّرَفُ كَمَا ذَكَرَ .^(١٩)

(١٥) التَّوْبَةُ آيَةُ (٣٠) .
قَرَأَ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ بِالتَّنْوِينِ " عَزِيرُ " ، وَكسره حالة الوصل ، وَلَا يَجُوزُ ضَمُّهُ فِي مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِي (ابْنِ) ضَمَّةُ إِعْرَابٍ فِيهِ لَازِمَةٌ .
وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزَةُ " عَزِيرُ ابْنُ اللَّهِ " بِغَيْرِ تَنْوِينٍ .
وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فَرُوي عَنْهُ الْجَوْهَانُ . وَحِجَّةٌ مِنْ نُونٍ أَنَّهُ اسْمٌ خَفِيفٌ ، فَوَجْهُهُ الصَّرَفُ ، لَخَفَّتْهُ وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا . وَقَالَ قَوْمٌ : يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ عَرَبِيًّا ، لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الْمَصْغَرَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ يُشَبَّهُ " بُكَيْرًا " فَأَجْرِي وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ أَعْجَمِيًّا . فَعَجَلُوا " عَزِيرَ " مَبْتَدَأً وَ" ابْنُ " خَبْرَهُ .
وَحِجَّةٌ مِنْ لَمْ يَنْوُنْ أَنَّ التَّنْوِينَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ ، مُشَبَّهُ لِلْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْأَلِفِ فَكَمَا يَسْقُطُ إِذَا سَكَنَ وَسُكِّنَ مَا بَعْدَهُنَّ ، كَذَلِكَ يَسْقُطُ التَّنْوِينُ فَكَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ وَأَنَّ التَّنْوِينَ سَقَطَ لِلْسَّاكِنِينَ .

انظر السبعة ٣١٣ ، والمبسوط ٢٢٦ ، وحجة القراءات ٣١٦ ، والكشاف ٥٠١/١ ، والتيسير ١١٨ ، والأقناع ٦٥٧/٢ ، والنشر ٢٧٩/٢ ، وتحبير التيسير ١١٩ .

(١٦) الصحاح ٧٤٤/٢ (عَزَرَ) .

(١٧) إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢ .

(١٨) الكشاف : ١٤٨/٢ .

(١٩) انظر المسألة في الكتاب ٢٣٥/٣ ، والمقتضب ٣٥٣/٣ ، والأصول ٩٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والنكت الحسان ١٥٧ ، والتصريح ٢١٩/٢ وغيرها .
قال سيبويه : " وَأَمَّا نُوحٌ وَهُودٌ وَلُوطٌ فَتَنْصَرَفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِحَفَّتِهَا " .

- وَذَهَبَ عَيْسَى بْنُ عَمَرَ ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ ، (٢٠) وَعَبْدُ الْقَاهِر ، (٢٢) وَالزَّمْخَشَرِيُّ : (٢٣) إِلَى أَنَّهُ ذُو وَجْهَيْنِ كَ (هُنْدَ) إِلَّا أَنَّ الصَّرْفَ أَفْصَحُ ، وَقَوَاهُ الْمَصْنَفُ مِنْ جِهَةِ الْقِيَّاسِ ، قَالَ : (٢٤)

لَأَنَّ نَحْوَ " هُنْدَ " يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ ، فَإِذَا انْضَمَّتِ الْعُجْمَةُ تَحْتَمُ الْمَنْعُ ، فَقَدْ وَجَدْنَا لَهَا تَأْثِيرًا .

قُلْتُ : نَعَمْ ، لَكُنْ مَعَ الْاجْتِمَاعِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ سَاكِنِ الْمُؤَنَّثِ ، وَالْعَجْمِيِّ أَنَّ التَّأْنِيثَ أَثْقَلُ ، لَأَنَّ عِلَامَتَهُ لَفْظِيَّةً ، وَلِأَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِجِنْسِهِ امْتَنَعَ ، بِخِلَافِ الْعَجْمِيِّ كَدِيْبَاجٍ .

(٢٠) رَأَيْ عَيْسَى بْنُ عَمَرَ فِي الْكِتَابِ ٢٤٢/٣ .

وَانْظُرِ النِّكَتَ الْحَسَانَ ١٥٧ ، وَالْإِرْتِشَافَ ٤٣٩/١ ، وَالتَّصْرِيحَ ٢١٩/٢ .

(٢١) تَلْقِيْنَ الْمُتَعَلِّمِ الْوَرْقَةَ ٩٥ .

وَانْظُرِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٤٦٩/٣ ، وَالْإِرْتِشَافَ ٤٣٩/١ ، وَالتَّصْرِيحَ ٢١٩/٢ ،

وَالْأَشْمُونِي ٢٥٧/٣ .

(٢٢) الْمُقْتَصِدُ ٩٩٥/٢ ، وَاَنْظُرِ الْإِرْتِشَافَ ٤٣٩/١ ، وَالتَّصْرِيحَ ٢١٩/٢ ، وَالْأَشْمُونِي ٢٥٩/٣ .

(٢٣) الْمِفْصَلُ ١٧ ، وَاَنْظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ٧١/١ ، وَشَرْحَ الرِّضَى ٥٤/١ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ ١٤٦٩/٣ ، وَالْإِرْتِشَافَ ٤٣٩/١ ، وَالتَّصْرِيحَ ٢١٩/٢ ، وَالْأَشْمُونِي ٢٥٩/٣ .

(٢٤) شَرْحُ الْكَافِيَةِ لَوْحَةِ (١٢ / ب) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ ١٤٢ ، وَالْإِيضَاحُ فَنِي

شَرْحُ الْمِفْصَلِ ١٥٣/١ .

(الجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع) هذه عبارة المصنف .

واعترض عبارة المتقدمين ، وهي أن لا يكون على زنته واحد ، قال :
لأنه يدخل فيها أفعل ، وأفعال ، وأفعلة (١/١٤) مع أن قولنا : على صيغة
منتهى الجموع فيها إشارة إلى العلة التي لأجلها قام الجمع مقام علتين .

قلت : وفي عبارته هذه نظر . لأن المصطلح عليه في : منتهى الجمع
جموع الكثرة ، فيلزمه أن يدخل في عبارته أكثر مما ألزمهم نحو : " فعول ،
وفعلان " وسائر جموع الكثرة المتصرفة .

فإن قال : ليست منتهى جمع ، لأنها تجمع ، قالوا : " بيوتات ، وكلابات ،
وحمرات " قيل : هذا اصطلاح قد مضى عليه النحاة ، أعني : أن جمع الكثرة
منتهى الجمع ، ولو سلم اعترض بما لم يجمع منها : كـرغفان ، وقرطبة .

وأيضا قد جمع هذا الذي سماه منتهى جمع فقد جاء : (صواحبات يوسف) ، و :

(٢) * خضع الرقاب نواكسي الأبصار *

فإذا أفسد المصنف عبارة المتقدمين ، وفسدت عبارته بما ذكرنا .
فالأولى في العبارة ما ذكره محمد بن عبد الله بن مالك (٣) أن يكون على زنة
مفاعل ، أو مفاعيل في الهيئة .

(١) الحديث تقدم الاستشهاد به في ص ٧٧

(٢) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٧٧

(٣) قال ابن مالك في التسهيل ٢١٨ .

" يمنع صرف الاسم ألف التانيث مطلقا ، أو موازنة مفاعل أو مفاعيل في
الهيئة لا بعروض الكسرة أو ياء النسب . أو الألف المعوضة من إحداهما
تحقيقا أو تقديرا " .

وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٤٢/٣ ، والمساعد ٣ / ٥ ، والهمع

قوله : (بغير هاء)

يَحْتَرِزُ عَنْ : صَيَاقِلَةٍ ، وَفَرَاذِنَةٍ ، وَنَحْوَهُمَا ، وَمُرَادُهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ .
ولو قَالَ : بغير تاءٍ لكان أولى ، لموافقةِ اصطلاحِ البصريين ، وانتفاءِ اللبسِ
في مثل : () .

وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يَحْتَرِزَ مِنْ : يَاءِ النَّسَبِ الْمُخْرِجَةِ لَهُ عَنْ صِغَةِ مُنْتَهَى
الْجَمْعِ نَحْوُ : مَدَائِنِي فَإِنَّهُ مُنْصَرَفٌ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهُ فَهُوَ مُمْتَنِعٌ ، نَحْوُ : كَرَّاسِي
وَبَخَاتِي .

فَإِنْ قَالَ : قَدْ خَرَجَ مَدَائِنِي عَنْ صِغَةِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ بِدُخُولِ يَاءِ النَّسَبِ ،
فَلَا يُلْزَمُنِي الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ . قِيلَ : وَكَذَا فَرَاذِنَةٍ ، وَصَيَاقِلَةٍ ، قَدْ خَرَجَتْ بِتَاءِ
التَّأْنِيثِ .

وفي قوله : (ك " مَسَاجِدَ " وَ " مَصَابِيحَ ")

تنبيه :

عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَ أَلِفِهِ مُتَحَرِّكًا ، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا
انْصَرَفَ عِنْدَ الْجُمُهورِ ، وَخَالَفَ الرِّجَاجُ ^(٤) فَقَالَ : يَمْتَنِعُ ، وَلَعَلَّ الْخِلَافَ لَفُظِيٍّ ، لِأَنَّهُ
يُؤَافِقُ فِي صَرَفِ " حَمَارٍ " .

قَالَ : لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ ، فَهُوَ كَالْمُفْرَدِ . وَغَيْرُهُ يَقُولُ : لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى زِنَةِ
مَفَاعِلٍ ، إِذْ مَا بَعْدَ أَلِفِهِ سَاكِنٌ ، وَلَا يَظْهَرُ الْخِلَافُ إِلَّا لَوْ وَجَدْنَا مِثْلَ " حَمَارٍ " جَمْعًا
لِاسْمِ جِنْسٍ . وَكَانَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ نَحْوِ " تَوَانِي " وَ " تَغَارِي " مُصَدَّرِينَ ، وَيَمَانِي ،
وَشَامِي مُلَغًى ، لِأَنَّهُ عَلَى صِغَةِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ ، وَعَنْ ثَمَانِي يَجِبُ ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ عَلَى
صِغَةِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ ، وَهِيَ كُلُّهَا مُصْرُوفَةٌ وَأَمَّا تَوَانِي ، وَتَغَارِي ، فَالْأَصْلُ فِيمَا بَعْدَ
أَلِفِهِمَا الضَّمُّ ، لِأَنَّهُمَا مُصَدَّرَا تَفَاعَلٍ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٨ ، وانظر الارتشاف ٤٢٦/١ ، والهمع ٢٥/١ ،
والأشمونى ٣٤٣/٣ .

وَأَمَّا يَمَانِي ، وَشَامِي ، فَالْأَلِفُ بَدَلٌ عَنْ إِحْدَى يَاءِي النِّسْبِ ، وَالْأَصْلُ : يَمْنِي ، وَشَامِي وَلَيْسَا عَلَى مَفَاعِلَ ، وَأَمَّا ثَمَانِي : فَالْأَصْلُ ثَمْنِي مَنسُوبَةٌ إِلَى الثَّمَنِ ، لِأَنَّهَا تُصَيِّرُ السَّبْعَةَ ثَمَانِيَةً ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ فَتَحَةً عَكْسَ " دَهْرِي " وَقَلَبُوا الْيَاءَ الْأُولَى أَلِفًا ، لِأَنَّ النِّسْبَ بَابُ تَغْيِيرٍ ، هَذَا كَلَامُ النُّحَاةِ ، وَفِيهِ تَعَسُّفٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي ثَمَانِي مَنَعُ الصَّرْفِ فِي الشَّعْرِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ قَالَ :

(٥) * يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا *

قوله : (وَأَمَّا لَرَانَةٌ فَمَنْصَرَفٌ) لِأَنَّ آخِرَهُ تَاءٌ ، وَقَدْ احْتَرَزَ عَنْهُ ، وَاخْتَلَفَ فِي وَجْهِ صَرْفِهِ :

فَالْأَكْثَرُ ، لِأَنَّهُ أَشَبَّهُ الْمَفْرَدَ لَفْظًا وَمَعْنًى ، اللَّفْظُ : بَيْنٌ ، وَالْمَعْنَى إِفَادَتُهُ التَّعَدُّدَ ، مِثْلُ : كَرَاهِيَّةٌ ، وَعَتَاقِيَّةٌ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ السِّيْرَافِيُّ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ خُرُوجُهُ بِالتَّاءِ عَنِ الْوِزْنِ الْمَعْتَبَرِ ، كَمَا أَنَّ يَاءَ النِّسْبِ أَخْرَجَتْهُ عَنْهُ نَحْوُ : مَدَائِنِي ، وَاعْتَرَضُوا مَا تَقَدَّمَ .^(٦)

فَقَالُوا : وَمِثَالُ كَرَاهِيَّةٍ غَيْرِ مُوجُودٍ فِي الْمَفْرَدِ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا ، وَفِيمَا أَشَبَّهَا فَعْلِيَّةٌ بِالنِّسْبِ ، وَفَعِلَ فِيهَا مَا فَعِلَ فِي ثَمَانِيَةٍ ، لَا أَنَّهَا بِنَاءٌ أَصْلِيٌّ .

لَا يُقَالُ : يُعْتَبَرُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَاؤُهَا أَصْلِيًّا ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَحْنُ لَا نَعْتَبِرُ إِلَّا الْأَصْلِيَّ ، وَإِلَّا لَزِمَ صَرْفُ مَسَاجِدَ وَبَابِهِ ، لِأَنَّ لَهُ نَظِيرًا فِي الْمَفْرَدِ ، وَهُوَ : " تَوَانِي وَيَمَانِي " .

قِيلَ : وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ فِي " عَلَانِي " مُسَمًّى بِهِ مِنْ " عَلَانِيَّةٍ " مَنْ جَعَلَهُ بِنَاءً

(٥) لابن ميادة . وهو في ديوانه ٩١ وعجزه :

* حَتَّى هَمَمْنُ بِزَيْغَةِ الْأَرْتَاجِ *

وَالْمَعْنَى : يَصِفُ حِمَارًا وَخَشٍ وَهُوَ يَسُوقُ أَتْنَهُ الثَّمَانِ سَوْقًا عَنِيفًا مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمْنُ بِالْقَاءِ وَأَسْقَاطِ مَا فِي بُطُونِهِنَّ مِنَ الْأَجْنَةِ .

وهو من شواهد الكتاب ٢٣١/٣ ، والأصول ٩١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٨٣/١ ،

والأشْمُونِي ٢٤٨/٣ ، والخزانة ٧٦/١ .

(٦) انظر المسألة في الهمع ٢٥/١ .

أَصْلِيًّا مَنَعَهُ ، لِأَنَّهُ كـ " حَضَاجِرٌ " وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْهُ صَرْفَهُ كـ " ثَمَانٍ " و"يَمَانٍ" مُسَمًّى بِهِمَا وَفِيهِ نَظَرٌ .

قَوْلُهُ : (وَحَضَاجِرٌ فَلَمْ لِلضَّبْعِ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ)

هَذَا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : قُلْتُمْ شَرْطُ الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِغَةٍ مَنْتَهَى الْجَمْعِ ، وَ" حَضَاجِرٌ " غَيْرُ مَنْصَرِفٍ ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ ، وَلَا يَكْفِي كَوْنُهُ عَلَى مَنْتَهَى الْجَمْعِ ، لِأَنَّهُ شَرْطٌ ، وَالشَّرْطُ لَا يَكْفِي بِدُونِ الْمُؤَثَّرِ ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ الْاعْتِمَادُ يُؤَلِّدُ الْكَوْنَ فِي الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَمْنَعَهُ مَانِعٌ ، فَإِذَا انْتَفَى الْمَانِعُ ، وَلَا اعْتِمَادَ لَمْ يَتَوَلَّدَ كَوْنٌ وَكَذَا الْحَيَاةُ شَرْطٌ فِي وَجُودِ الْعِلْمِ وَلَيْسَ إِذَا وَجَدَتْ الْحَيَاةُ وَجَدَ الْعِلْمُ .

وَفِي الشَّرْعِيَّاتِ ، الْوُضُوءُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَلَيْسَ إِذَا وَجَدَ الْوُضُوءَ حَصَلَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ ، فَاِمْتَنَعَ الصَّرْفُ إِذْ كَانَ أَصْلُهُ الْجَمْعُ ، لِأَنَّ " حَضَاجِرٌ " فِي الْأَصْلِ (١٤/ب) : جَمْعُ حَضَجَرٍ : عَظِيمُ الْبَطْنِ ، قَالَ :

(حَضَجَرٌ كَأَمَّ التَّوَّائِمِينَ تَوَكَّاتٌ عَلَى مَرَفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ)

ثُمَّ سَمَّى بِهِ الضَّبْعَ لِعَظَمِ بَطْنِهَا كَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ بَطُونِ عِظَامٍ ، وَكَمَا أَنَّ مَا أَصْلُهُ الوُضْفُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِهِ كـ " أَسْوَدٌ " لِلْحَيَّةِ ، كَذَا مَا أَصْلُهُ الْجَمْعُ هَذَا اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ (٨) س وَرَدَّ بَوَاجِهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ مُنَافِيَةً لِلْجَمْعِيَّةِ فَلَا تُعْتَبَرُ ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ لَمَّا نَافَتِ الْوُضْفِيَّةَ فِي " حَاتِمٍ " لَمْ تُعْتَبَرْ .

(٧) لِسَمَاعَةَ بْنِ أَشُولِ النَّعَامِيِّ الْأَسَدِيِّ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢ / ٧١ ، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١ / ٥٩٢ ، وَالشُّنْتَمَرِيُّ ١ / ٢٥٣ ،

وَاللِّسَانُ (حَضَجَرٌ) ٢٠٢/٤ .

(٨) شَرْحُ الْكَافِيَةِ لَوْحَةُ (١٣/ب) ، وَالْإِيضَاحُ لِابْنِ الْحَاجِبِ (١٤٣/١) .

وَتَانِيَهُمَا : أَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِـ " شَرَّاحِيلَ " فَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا مُفْرَدًا ،
وَلَا اسْتَعْمَلَ إِلَّا عِلْمًا ، وَلَا جَعَلُوهُ . كـ " أَبَابِيلَ " لِأَنَّهُ قَدْ أُريدَ بِهَا الْجَمْعُ ، فَقُيِّدَ
لَهَا مُفْرَدٌ . أَمَّا شَرَّاحِيلَ فَلَمْ يُرَدْ بِهِ جَمْعٌ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ فِيهَا الْعِلْمِيَّةَ وَالتَّانِيثَ ، وَرَدَّ بَوَجهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : لَا تَانِيثَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى .
وَيُجَابُ بِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ وَإِنْ انْطَلَقَ عَلَى الْمَذْكَرِ ، كَحَمَامَةٍ وَبَطَّةٍ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ
لَهَا : " أُمَّ عَامِرٍ " وَهَذَا لَا شَكَّ فِي تَانِيثِهِ لِقَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ :

" خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ " (٩) .

وَتَانِيَهُمَا : أَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِمِثْلِ " مَسَاجِدَ " اسْمًا لِرَجُلٍ ، وَتَانِيثُ الْجَمْعِ غَيْرُ
مُعْتَبَرٍ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ . وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ بَابَشَادٍ - (١٠) إِلَى أَنَّهَا
الْعِلْمِيَّةُ ، وَشَبَّهَ الْعَجْمَةَ ، لِأَنَّ هَذَا الْوِزْنَ مَعْدُومٌ فِي الْآحَادِ .

وَرَدَّ بَنَحُو : أَنْمَارَ ، وَآكَلَبَ اسْمَ رَجُلَيْنِ ، إِذْهُمَا مَصْرُوفَانِ .
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ فِيهِ الْعِلْمِيَّةَ ، وَشَبَّهَهُ بِأَصْلِهِ ، وَرَدَّ بِـ " شَرَّاحِيلَ " ،
إِذْ لَيْسَ أَصْلُهُ الْجَمْعُ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ شَبَّهَهُ بِالْوِزْنِ .

قَوْلُهُ : (وَسَرَاوِيلُ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ)
هَذَا يُرَدُّ سَوَاءً أَلَّاوِلُ بَلْ هُوَ أَشْكَلُ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَمْعٍ فِي الْأَصْلِ .
فَيُقَالُ : نَقَلْتُ عَنْهُ ، وَلِأَنَّهَا نَكْرَةٌ .

(٩) هَذَا الْمَثَلُ يُضْرَبُ لِلْأَحْمَقِ يَجِيءُ بِالْبَاطِلِ وَالْكَذِبِ الَّذِي لَا يَخْفَى بِطِلَانِهِ عَلَى أَحَدٍ .
وَأُمُّ عَامِرٍ هِيَ الضَّبْعُ يُشَبَّهُ بِهَا الْأَحْمَقُ حَيْثُ إِنَّ الصَّائِدَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا فِي جُحْرِهَا
وَيَقُولُ لَهَا : خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ فَتَنْقَبِضُ وَتَمُدُّ يَدَيْهَا وَرَجْلَيْهَا فَيُوثِقُهَا وَلَسُو
شَاءَتْ أَنْ تَقْتُلَهُ لِامْكِنَها .

انظر الأمثال لأبي فيد ٤٦ ، والأمثال لأبي عبيد ١٢٦ ، والدرة ١٥٠/١ ،
وجمهرة الأمثال ٤١٦/١ ، وفصل المقال ١٨٧ ، ومجمع الأمثال ٤٢٢ / ١ ،
والمستقصى ٧١/٢ ، وزهر الأكم ٢٠١/٢ .

(١٠) الأيضاح ٣١٢ ، وانظر المقتصد ١٠٢٧/٢ ، والكافية الشافية ١٤٩٦/٣ ، والرضى
٥٧ / ١ .

وبالنسبة لابن بابشاد انظر شرح المقدمة المحسبة ١٠٨/١ .

واعلم أن فيهما وجهين : المنع والصرف ، وظاهر كلام المصنف وغيره أن المنع أكثر وأشهر .^(١١)

قال بعضهم : ولم يعرف سيبويه الصرف ، ويفهم من كلام الجوهري خلافه ،^(١٢) وهو أن الصرف أكثر ، ولا يرد رأيَه إلا قياساً . قال : وفي النحويين : من يزعم أنه لا ينصرف في النكرة ، ثم قال : ويحتج بقول ابن مقبل :

* فتى فارسي في سراويل راح *^(١٤)

قال : والعمل على الأول ، والثاني أقوى ، ويريد بالأول الصرف ، فأول كلامه يفهم أن منع الصرف قليل ، وقد اختلفوا في وجه المنع :

فمنهم من قال : عجمي مفرد ، حمل على موازنه من العربي ، وألحق بـ "سراويل" و "مصباح" لا يقال : فيلزمكم منع "تغازي" و "ثماني" لموازنة "مساجد" ، لأننا نقول : قد بينا أن المعتبر بأصالة الزنة ، على أنه لا يمتنع أن يكون للعجمة نوع من التأثير وإن قل ، وروي هذا القول عن سيبويه^(١٥) وأبي علي وأكثر النحاة .^(١٦)

(١١) شرح الكافية ١/١٣ ، وشرح الوافية ١٤٥ ، وإيضاح ابن الحاجب ١/١٤٣ .
(١٢) قال سيبويه : " وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء . فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل " الكتاب ٢/٢٢٩ ، وانظر الارتشاف ١/٤٢٧ .
(١٣) الصحاح " سَرَلَ " ٥/١٧٢٩ .

(١٤) وهو في ديوانه ٤١ وصدره :
* أتى دونها ذب الرياد كأنه *
والشاهد " في سراويل " حيث منع الصرف لموافقة بناءه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولانكرة من كلام العرب وهو في البيت اسم مفرد نكرة . والشاعر يصف مكاناً فيه بقر الوحش . وهو من شواهد الصحاح ٥/١٧٢٩ ، والمقتصد ٢/١٠٠٥ ، وابن يعيش ١/٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠١ ، والخزانة ١/١١١ .
(١٥) الكتاب ٣/٢٢٩ ، وانظر ابن يعيش ١/٦٤ ، والرضي ١/٥٧ ، والهمع ١/٢٥ .
(١٦) الإيضاح ٣٠٩ ، وانظر المقتصد ٢/١٠٠٤ ، والرضي ١/٥٧ .

ومنهـم من قال : عربيـم مفردـم حمل على موازنهـ .
ومنهـم من قال : هو جمع سـروالة تقديراً كـ " أبابيل " جمع أبـسـول
تقديراً ، ومال إليه جماعة منهم صاحب المفضل . (١٧)

ومنهـم من قال : جمع سـروالة تحقيقاً ، وأنشد :
* عليه من اللؤم سـروالة *
فليس يرق لمستعطف * (١٨)

وقواه الجوهرى (١٩) ، وروى عن المبرد (٢٠) .

قال شيخنا السيد شرف الدين (نور الله حفرتـه) : قال السيرافى : (٢١) *
عندي أن سـروالة إن ثبت لغة في السـراويل لا مفرد ، لأن الشاعر لم يرد أن عليه
من اللؤم كقطعة من خرقة السـراويل .

ومنهـم من قال : جمع سـروالة تحقيقاً ، ونسب إلى الحريري لقوله : سـريال
وسـروال . (٢٢)

(١٧) المفضل ١٧ ، وانظر ابن يعيش ٦٤/١ .

(١٨) البيت لم يعرف قائله .

والشاهد قوله " سـروالة " حيث اختج به من قال : إن سـروالة مفرد جمعها
سـراويل ، ومن هنا منعت سـراويل من الصرف لكونها جمعاً لسـروالة .
ورد عليهم : بأن البيت مصنوع . وقائله مجهول .

وهو من شواهد المقتضب ٣/٣٤٦ ، وشرح المفضل ٦٤/١ ، والأشموني ٣/٢٤٧ ،
وشواهد الشافية ١٠٠ ، والخزانة ١١٣/١ .

(١٩) الصحاح ١٧٢٩/٥ .

(٢٠) قال المبرد : «ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سـروالة وينشدون :

* عليه من اللؤم سـروالة *» المقتضب ٣/٣٤٥ .

ونقل رأيه ابن يعيش : ٦٤/١ ، والرضى ٥٧/١ ، والأزهري ٢/٢١٢ .

(٢١) انظر مذهب السيرافي في هامش المقتضب ٣/٣٤٦ ، وشرح الكافية الشافية

١٥٠١/٣ بلا نسبة والخزانة : ١١٣/١ .

(٢٢) المقامات " المقامة السابعة البرقعيدية " ٦٣ ، ٢٤٦ ، ودرة الغواص

٢٥٩ ، وانظر شرح مقامات الحريري للشريش ١/٢٧٥ - ٢٧٧ ، والتصريح ٢/٢١٢ .

قوله : (وإذا صُرفَ فلا أشْكال)

لأنَّ المصنَّفَ شرطٌ في الجمعِ صيغةً منتهى الجموع ، وهذا ليس بجمعٍ ، وقد بينا أنَّ الشرطَ لا حكمَ له ، إنَّ لم يَحْمَلِ المؤثِّرُ .

قال المصنَّفُ : وأما من قال : لا نظيرَ له في الأحادِ فالأشْكالُ صُرفٌ أو لم يصُرفَ : إنَّ صُرفَ لزمه أن يُصَرَّفَ نظيره " مصابيح " وشبهه ، وإنَّ مُنِعَ فَهَذَا . والأشْكالُ الواردُ على المانعِ ، وهو ما وجَّهَ منعه ؟

ويمكن أن يجابَ عنهم بأنهم شرطوا أن لا يكونَ له نظيرٌ في الأحادِ العربيَّةِ ، وهذا أعجميٌّ . وقد نُقِلَ أنَّه أعجميٌّ منصرفٌ ، عن سيبويه . (٢٣)

ومنهم من قال : عربيٌّ منصرفٌ ، وإنما مُنِعَ للضرورةِ ، كقوله :
(٢٤) * يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا *

وهذه الضرورةُ وإنَّ قَبِحَتْ فِيهِ أُولَى من منعه وطرده قياساً .

قوله : (ونحو " حَوَارٍ " رُفْعًا وَجَرًّا مِثْلَ قَاضٍ) (٢٥)

المرادُ بهذا كلُّ منقوصٍ لا ينصرفُ (١٥/أ) سواءً كَانَ من الجمعِ كجَوَارِي ، وسَوَارِي ، أم من وزنِ الفعلِ مُصَفَّرًا ، كَأَعْيَمِي ، وَيَعْيَلِي ، أم من المنقوصِ المُنْصَرَفِ مَسْمُومٍ بِهِ . مؤنَّثٌ كقَاضٍ اسمُ امرأةٍ ، أم من الفعلِ ، نحو " يَغْزُو " و"يَرْمِي" مَسْمُومٍ بِهِمَا ، فإنَّ الواوَ تُقَلِّبُ يَاءً ، وتُعَامَلُ هذه الأنواعُ كُلُّهَا مُعَامَلَةً وَاحِدَةً .

(٢٣) الكتاب ٢٢٩/٣ ، قال الرضی ٥٧/١ : " ونسب بعضهم إلى سيبويه أنَّه يقولُ بانصرافه - أيضًا - نَظْرًا إلى قوله عُرِبَ كَمَا عُرِبَ الْأَجْرُ ، وهو غلطٌ ، لأنَّ تشبيهَ سيبويه له بِالْأَجْرِ لِأَجْلِ التَّعْرِيبِ فَقَطْ ، لا لكونه مُنْصَرَفًا مثله ، أَلَا تَرَى إلى قوله بعد : إِلَّا أَنَّهُ أَشْبَهَ من كلامهم مَا لَا يَنْصَرِفُ " .

(٢٤) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ١١٠ .

وانظر هذا القول في إيضاح ابن الحاجب ١٤٣/١ .

(٢٥) انظر المسألة في الكتاب ٣٠٨/٣ ، والأصول ٩١/٢ ، وإيضاح الفارسي ٣١٣/١ ، والتبصرة ٥٦٩/٢ ، والمقتصد ١٠٢٨/٢ ، وإيضاح ابن الحاجب ١٤٠/١

وشرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣ ، والرضی ٥٨/١ .

(٢٦) وَمَنْ هَذَا : " أَحَيُّ " تَصْغِيرُ أَخَوَيْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِبْوَئِيَّةٌ .

واعلم أَنَّ الحذفَ لِلإِعْلَالِ إِنْ كَانَ المَحذُوفُ يَرْجِعُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، وَفِيهِ خِلَافٌ :
الْأَخْفَشُ : الْمَذْكُورُ . وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجِعُ كَتَصْغِيرِ : " أَخَوَيْ " فَأَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ : " أَحَيُّ " ^(٢٧)
عِنْدَ الْخَلِيلِ ، وَسِبْوَئِيَّةٌ ، وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ بَيَاءٌ مُشَدَّدَةٌ وَتُحَذَفُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ نَسِيًّا .
ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي صَرْفِهِ :

فَعِيسَى بْنُ عُمَرَ يَصْرَفُهُ ، لِنَقْصَانِهِ عَنِ وَزْنِ الْفَعْلِ بِخِلَافِ " جَوَارٍ " فَإِنَّ الْيَاءَ ^(٢٨)
قَدْ تَرَجَعَ . وَسِبْوَئِيَّةٌ يَمْنَعُهُ ، لِأَنَّهُ بَقِيَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفَعْلِ كَمَا فِي
" يَعِيدُ " وَ " يَضَعُ " عِلْمِيَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ زَالَ عَنْهُمَا حَرْفٌ مِنَ الْفَعْلِ .

(٢٩) وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَهُوَ لَا يَحْذِفُ يَاءَ " أَحَيُّ " نَسِيًّا ، فَهُوَ عِنْدَهُ مِثْلُ " جَوَارٍ " ^(٢٩)
سِوَاءٍ . وَفِي الْمُنْقُوصِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَسْأَلَتَانِ :

الْأُولَى : فِي لَفْظِهِ ، وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ، أَوْ عِلْمًا .
إِنْ كَانَ نَكْرَةً وَجَبَ ثُبُوتُ تَنْوِينِهِ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَسُقُوطُ يَاءِهِ ، وَأَمَّا فِي النَّصْبِ
فَيَحْذِفُ تَنْوِينَهُ ، وَتَثَبُتُ الْيَاءُ مَنْصُوبَةً ، وَأَمَّا فِي حَالِ الْجَرِّ فَوَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْأَكْثَرُ إِحْقَاقُهُ بِالرَّفْعِ ، تَسْقُطُ يَأْوُهُ ، وَيَثَبُتُ تَنْوِينُهُ .
وِثَانِيَهُمَا : إِحْقَاقُهُ بِالنَّصْبِ تَثَبُتُ يَأْوُهُ مُفَتْوحَةً بِوَعْلِيَّةٍ :

(٢٦) الْكِتَابُ ٤٧١/٣ .

(٢٧) قَالَ سِبْوَئِيَّةٌ : " وَأَمَّا عِيسَى فَكَانَ يَقُولُ : أَحَيُّ وَيَصْرَفُ وَهُوَ خَطَأٌ لَوْ جَانَ ذَا
لَصُرِفَتْ أَصَمٌّ لِأَنَّهُ أَخْفٌ مِنْ أَحْمَرٍ ، وَصُرِفَتْ أَرَأْسٌ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ وَلَمْ تَهْمُزْ فَقُلْتَ
أَرَسَ " الْكِتَابُ ٤٧٢/٣ .

(٢٨) قَالَ سِبْوَئِيَّةٌ : " وَأَمَّا يُونُسُ فَقَوْلُهُ : هَذَا أَحَيُّ ، كَمَا تَرَى وَهُوَ الْقِيَّاسُ
وَالصَّوَابُ " الْكِتَابُ ٤٧٢/٣ فَنَلْحِظْ مُوَافَقَتَهُ لِيُونُسَ فِي الْمَنْعِ وَهُوَ رَأْيُهُ .

(٢٩) قَالَ سِبْوَئِيَّةٌ : " وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَكَانَ يَقُولُ : أَحَيُّ ، وَلَوْ جَانَ ذَا لَقُلْتَ
فِي عَطَاءٍ : عَطِيٍّ لِأَنَّهَا يَاءٌ كَهَذِهِ الْيَاءِ وَهِيَ بَعْدَ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ " ^(٣٠)
الْكِتَابُ ٤٧٢/٣ .

- (٣٠) * خَرِيعٌ [دَوَادِي] فِي مَلْعَبٍ *
 (٣١) * أَيْتٌ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَاتٍ *
 (٣٢) * وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا *

واختلف فيه :

فزعم الكسائي وأبو زيد : أنه لغة ، فيجوز في السعة ، وقوياء في القياس ووجهها : أنه قدم منع الصرف على الأعلال .

(٣٤) وذهب الخليل وسيبويه إلى أنه مختص بالضرورة لأن الأعلال مقدم على منع الصرف ، وإن كان علماً فهو كالنكرة عند الخليل وسيبويه وجمهور البصريين .
 (٣٥) (٣٠) روى المصنف البيت (خريع دادي . . .) وعلى هذه الرواية لاشاهد له والصحيح ما أثبتته في الأصل والبيت للكميت في ديوانه ١٩٠/١ ، وعجزه

* تَأَزَّرَ طَوْرًا وَتَلَقَّى الْأَزَارَا *
 والخريع : اللينة المعاطف ، والدوادي : جمع دَوْدَاة وهي الأراجيح .
 والمعنى : أنها لصغر سنّها لا تبالي كيف تتصرف لأعبه .
 والشاهد قوله : " دوادي " القياس دوايد لكن الشاعر أخرجه على الأصل وعامل المجرور معاملة المنصوب . والبيت من شواهد الكتاب ٣١٦ / ٣ ، والمقتضب ٢٨٢ / ١ ، وما ينصرف ١١٤ ، والخصائص ٣٣٤ / ١ ، والمنصف ٦٨ / ٢ .
 (٣١) للمتنخل الهذلي ، وهو في ديوانهم ٢٠ / ٢ ، وفي شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨ / ٣ وعجزه
 * يَهْنُ مَلُوبٌ كَدَمَ الْعِبَاطِ *
 والمعاري : جمع معرّ وهو الفراش . والمُلوَب : ضرب من الطيب لونه أحمر ، والعباط : جمع عبيط وعبيطه وهي الناقة التي تنحر لغير علة .
 وهو من شواهد الكتاب ٣١٣ / ٣ ، والأصول ٤٤٤ / ٣ ، وضرورة الشعر ٦٧ ، والخصائص ٦١ / ٣ ، والمنصف ٦٧ / ٢ .

(٣٢) للفرزدق ، وهو غير موجود في ديوانه وصدره
 * فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ *
 وقد حمل سيبويه هذه الشواهد على الضرورة الشعرية . فقال :
 فَلَمَّا اضْطُرُّوا إِلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ لَابُدْلَهُمْ فِيهِ مِنَ الْحَرَكَةِ أَخْرَجُوهُ عَلَى الْأَصْلِ
 الكتاب ٣١٣ / ٣ وهو من شواهد الكتاب ٣١٣ / ٣ ، وما ينصرف ١١٤ ، وضرورة الشعر ٦٧ ، والتصريح ٢٢٩ / ٢ .

(٣٣) انظر رأيهما في الأصول ٩١ / ٢ ، وشرح الرضى ٥٨ / ١ .
 (٣٤) الكتاب ٣١٣ - ٣١٦ ، وانظر هامش " ٣٢ " السابق .
 (٣٥) الكتاب ٣١٢ / ٣ ، وانظر ابن يعيش ٦٤ / ١ ، والرضى ٥٩ / ١ ، قال : " وَأَمَّا عِنْدَ سَيْبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ فَحَالُ نَحْوِ جَوَارٍ وَأَعْيِلَ عَلَمًا كَانَ أَوْ نِكْرَةً سَوَاءً " والتصريح ٢٢٨ / ٢ .

وَزَعَمَ يُونُسُ ^(٣٦) وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ ، وَالْكَسَائِيُّ ، وَأَبُو زَيْدٍ : ^(٣٧) أَنَّهُ يُمْنَعُ التَّنْوِينُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ فِي الرِّفْعِ تَكُونُ الْيَاءُ سَاكِنَةً ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَفْتُوحَةً .

قَالُوا : لَأَنَّهُ إِنَّمَا ثَبَتَ التَّنْوِينُ فِي النِّكَرَةِ ، لَأَنَّهُ مُنْصَرَفٌ ، وَتَّنْوِينُهُ تَمَكِينٌ . وَأَمَّا فِي الْمَعْرِفَةِ : فَغَيْرُ مُنْصَرَفٍ .

أَمَّا "جَوَارٍ" فَلِلْعِلْمِيَّةِ ، وَشِبْهِ الْعُجْمَةِ ، وَأَمَّا " قَاضٍ " اسْمُ امْرَأَةٍ فَلَهَا وَلِلتَّأْنِيثِ . وَأَمَّا : يُعِيلُ ، وَأَعِيمُ فَلَهَا ، وَلَوْزَنُ الْفِعْلِ .

وَقَالَ نَجْمُ الدِّينِ : وَجْهُ كَلَامِ يُونُسَ حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ أَنَّهُ يَقْدَمُ مَنَعَ الصَّرْفِ عَلَى الْأَعْلَالِ فِي الْمَعْرِفَةِ فَتَبَقِيَ الْيَاءُ سَاكِنَةً فِي الرِّفْعِ ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ مَنَعَ الصَّرْفِ ، لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ سَبَبُ قُوَى فِي مَنَعَ الصَّرْفِ ، حَتَّى مَنَعَ الْكُوفِيُّونَ الصَّرْفَ لَهَا وَحْدَهَا فِي نَحْوِ :

^(٣٩) * يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ *

وَحَكَى الْفَارَسِيُّ أَنَّ يُونُسَ ^(٤٠) يَجْعَلُ النِّكَرَةَ كَالْعِلْمِ فَتَثْبُتُ الْيَاءُ سَاكِنَةً فِي حَالِ الرِّفْعِ . وَرَدَّتْ حِكَايَتُهُ بِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِكَلَامِ الْعَرَبِ وَلُغَةِ الْقُرْآنِ ، قَالَ (تَعَالَى) : * وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ * ^(٤١) قَالُوا : وَمِثْلُ يُونُسَ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ .

(٣٦) انظر رأي يونس في الكتاب ٣/ ٣١٢ ، وكذا مصادر هامش " ٣٧ " .

(٣٧) رأى عيسى بن عمر ، والكسائي ، وأبو زيد ، انظره في الأصول ٢ / ٩١ ، وابن يعيش ١ / ٦٤ ، والكافية الشافية ٣ / ١٥٠٦ ، وشرح الرضى ١ / ٥٨ ، والتصريح

٢ / ٢٢٨ .

قال ابن السراج : " قال أبو العباس (رحمه الله) : قال أبو عثمان : كَانَ يُونُسُ وَعِيسَى وَأَبُو زَيْدٍ وَالْكَسَائِيُّ يَنْظُرُونَ إِلَى جَوَارٍ وَبَابِهِ أَجْمَعَ ، فَكُلُّ مَا كَانَ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ مَصْرُوفًا صَرَفُوهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَمْرُقُوهُ وَفَتْحُوهُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ كَمَا يَفْعَلُونَ بِغَيْرِ الْمُعْتَلِّ ، يُسَكِّنُونَهُ فِي الرِّفْعِ خَاصَّةً ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ بَغْدَادَ ، وَالصَّرْفُ الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ فِي الْجَرِّ وَالرِّفْعِ هُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ وَأَبِي عَمْرٍو وَأَبْنِ الْعَلَاءِ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَجَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ " الأصول ٢ / ٩١ .

(٣٨) شرح الكافية ١ / ٥٩ .

(٣٩) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٧٦ .

(٤٠) انظر مذهب يونس في الأصول ٢ / ٩١ .

(٤١) الأعراف ، آية (٤١) .

الثَّانِيَّةُ : فِي صَرْفِهِ .

زَهَبَ الْأَخْفَشُ ، وَجَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ الرَّمْخَشِيُّ (٤٢) - إِلَى أَنَّهُ مَنْصَرَفٌ فِي حَالَتَيْ الرِّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَأَنَّ تَنْوِينَهُ تَنْوِينُ صَرْفٍ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ ، وَلَدَلِيلٍ عَلَى خِلَافِهِ ، وَلِأَنَّ الْيَاءَ سَاقِطَةً فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا ، وَالْأَعْلَالُ مُقَدَّمٌ عَلَى مَنْعِ الصَّرْفِ ، وَعَلَى الْأَعْرَابِ مُطْلَقًا . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَجْهُ :

أَحَدُهَا : أَنَّكَ تَقُولُ : " عَصَا " فِي غَيْرِ تَرْكِيبٍ مُعْلَّةٍ .
وَالثَّانِيهَا : أَنَّ سَبَبَ الْأَعْلَالِ حُكْمُ رَاجِعٍ إِلَى الْكَلِمَةِ ، وَالْحَرْفِ ، وَهُوَ الِاسْتِثْقَالُ وَالْأَعْرَابُ رَاجِعٌ إِلَيْهَا مَعَ غَيْرِهَا ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ التَّرْكِيبَ ، وَالْمُفْرَدُ أَسْبَقُ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ ، لِأَجْلِ التَّنْوِينِ ، فَلَوْ قَدَّمُوا مَنْعَ الصَّرْفِ لَمْ تُحْذَفِ الْيَاءُ ، إِذْ لَا تَنْوِينَ تَمَكِّينَ ، وَلَا عَوْضَ ، لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ حَذْفِ الْيَاءِ ، أَعْنِي : تَنْوِينَ الْعَوْضِ ، لَأَنَّهُ عَوْضٌ عَنْهَا .

لَا يُقَالُ : بَلِ الْأَعْرَابُ مُقَدَّمٌ ، لِأَنَّ الْأَعْلَالَ فَرَعٌ عَلَى تَحْرُكِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : يَكْفِي فِي الْأَعْلَالِ صِلَاحِيَّةُ الْحَرَكَةِ .

وَزَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، وَأَنَّ تَنْوِينَهُ تَنْوِينُ عَوْضٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، لِأَنَّ الْيَاءَ مَعْتَبَرَةٌ ، بِدَلِيلِ كَسْرِ الرَّاءِ ، وَعَوْدِهَا فِي النَّصْبِ ، وَأَيْضًا فَإِذَا اعْتُدَّ بِهَمْزَةٍ جِيلٍ مُسَمًّى بِهِ رَجُلٌ مُخَفَّفًا مَعَ أَنَّهَا لَا تَعُودُ نَصْبًا اعْتُدَّ بِالْيَاءِ حَيْثُ تَعُودُ ، وَأَيْضًا فَلَوْ سُمِّيَ مُؤَنَّثٌ بـ (كَتَف) ثُمَّ خُفِّفَ ، اعْتُدَّ بِحَرَكَتِهِ وَمُنْعٍ . وَقَوْلُهُمْ : الْأَعْلَالُ مُقَدَّمٌ مُسَلَّمٌ ، وَلَا يَلِزَمُ مِنْ تَقَدُّمِهِ امْتِنَاعُ الْاعْتِدَادِ بِالْيَاءِ ، إِنَّمَا اللَّازِمُ حَذْفُهَا عَلَى أَنَّ لَنَا أَنَّ نَقُولَ : التَّنْوِينُ قَائِمٌ مَقَامَهَا ، لَأَنَّهُ عَوْضٌ عَنْهَا . ثُمَّ اخْتَلَفُوا عَمَّ عَوْضِ التَّنْوِينِ ؟

فَقِيلَ : عَنِ الْيَاءِ ، لِأَنَّهَا (١٥/ب) حَرْفٌ ، وَالْمَعْنَى فِي كَلَامِهِمْ تَعْوِضُ الْحَرْفِ عَنِ الْحَرْفِ كَابْنٍ وَأُخْتٍ ، وَعَنِ الْكَلِمَةِ نَحْوُ : كُلٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَعَنِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ : يَوْمٌ مِثْلُهُ .

(٤٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٧/٢ . وبالنسبة للرمخشي انظر المفصل ١٧ ، قَالَ الرَّمْخَشِيُّ : " وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا لَيْسَ عَلَى رَنْتِهِ وَاحِدٌ كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ إِلَّا مَا عَتَلَتْ آخِرَهُ نَحْوُ جَوَارِي فَبِإِنَّهُ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ كَقَاضٍ وَفِي النَّصْبِ كَفُؤَارِبَ " وَانظر ابن يعبش ٦٣/١ - ٦٤ .

ولم يوجد تعويض الحرف عن الحركة ، وأيضاً تنوين " جَدَلٍ " و " دَلَدَلٍ " عوضاً عن الألف ، إذ لا حركة لها ، وكذا هنا .

وقال نجم الدين : تنوين " جَدَلٍ " و " دَلَدَلٍ " تنوين تمكين ، لأن وزن الجمع قد زال بسقوط الألف واللام ، والأول قول أبي حيان .^(٤٤)
وأيضاً لو عوض عن الحركة هنا لعوض عنها في " أخوى " و " أشقى " و " حبلَى " و " ذكرى " وهذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .^(٤٥)

وقيل : إنه عوض عن حركة الياء ، ولا يجوز أن يكون عن الياء ، لأنها حذفت لأجله ، وهذا يستدعي وجوده قبل الحذف ، لأنّ العوض لا يكون إلا بعد الأتلاف ، ويلزم منه أن يجتمع العوض والمعوّض عنه ، وهذا مذهب المبرد^(٤٦) والزجاج^(٤٧) ، واختاره المصنف . قلت : الجواب من وجوه :

أحدها : أنا حذفنا الياء ، لأنها ثقلت إذ هي ياء متطرفة قبلها كسرة فيما قد أشبهه الفعل ، ثم جئنا بالتنوين من بعد .

وقولهم : حذفت للساكنين أي : لم يوثق بها بعد مجيء التنوين ، لئلا يجتمع ساكنان ، لا يقال : فيلزم الحذف في : الجوّاري ، لأننا نقول : بدخول اللام التي هي خاصة الاسم زال شبه الفعل .

وهذا الجواب لأبي حيان وغيره ، ويضعفه باب قاض ، إن قيل : تنوينه عوضٌ لأنه لم يشبه الفعل .

(٤٣) شرح الكافية ٥٨/١ ، وانظر المسألة في الكتاب ٢٢٨/٣ .

(٤٤) الارتشاف ٣١١/١ .

(٤٥) الكتاب ٣٠٨/٣ ، و ٣١٠ ، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، والتبصرة

٥٧٠/٢ ، وابن يعيش ٦٣/١ ، وشرح الرضى ٥٨/١ .

(٤٦) المقتضب ٢٧٦/١ و ٢٨٠ ، وانظر ما ينصرف ١١٢ ، والتبصرة ٥٧٠/٢ ، والرضى

٥٨/١ .

(٤٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، وانظر " ابن يعيش ٦٣/١ - ٦٤ ، والتصريح

٢١٢/٢ .

وقد اختار المصنف مذهبهما في شرح الكافية ١٤/ب .

الثَّانِي : أَنَا حَذَفْنَا الْيَاءَ ، لِتَوَهُمَ تَنْوِينِ التَّمَكِينِ ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْهُ لِفِظِيٍّ مِنْ لَامٍ ، أَوْ إِضَافَةٍ ، إِنَّمَا الْمَانِعُ تَشْبِيهِيٌّ ضَعِيفٌ ، وَلِذَلِكَ صُرِفَ * سَلَسَلًا * وَأَفْلَلًا * وَلَا يَفْغُوشًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا * ثُمَّ عَوَضْنَا عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ . (٤٨)

ونظيرُ هَذَا التَّوَهُمِ مَا يَقُولُونَهُ فِي إِعْلَالِ نَحْوِ " قَالَ " وَ " غَزَا " : تَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ صُلْحَ لِلْحَرَكَةِ ، أَوْ تَوَهُمَتْ ، أَوْ قُدِّرَتْ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّهُ تَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ لَوُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ : قَوْلٌ ، وَغَزَوْ ، وَنَحْوَهُمَا . وَنَظِيرُهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ * فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * (٥٠)

* وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا * (٥١)

الثَّالِثُ : أَنَّهُ لَمَّا حَذَفْنَا الْحَرَكَةَ بَقِيَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ ، إِذِ الْأَعْلَالُ مُقَدَّمٌ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلْسَّاكِنِينَ ، وَعَوَضْنَا عَنْهَا التَّنْوِينَ بَعْدَ ، ثُمَّ مَنَعْنَاهُ الصَّرْفَ فَسَقَطَ تَنْوِينُ التَّمَكِينِ ، أَوْ مَنَعْنَاهُ قَبْلَ التَّعْوِيزِ ، وَبَعْدَ الْحَذْفِ اعْتِبَارًا بِالْمَحْذُوفِ ، لِأَنَّهُ كَالثَّابِتِ ، ثُمَّ عَوَضْنَا ، وَقَدْ رُوِيَ مَعْنَى هَذَا الْجَوَابِ عَنِ السَّيرَافِيِّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ . لِتَقْدِيمِ الْأَعْلَالِ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ مَعَ تَقْدِيمِ الصَّرْفِ عَلَى الْأَعْلَالِ .

وَالصَّرْفُ ، وَمَنَعُ الصَّرْفِ نَوْعَانِ مِنَ الْأَعْرَابِ ، فَيَأْتِي أَنَّ يُقَدَّمَا عَلَى الْأَعْلَالِ مَعَاً وَإِمَّا أَنْ يُؤَخَّرَا عَنْهُ مَعَاً .

وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ : بِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ عَارِضٌ لَشَبهِ الْفِعْلِ ، وَالْأَعْلَالِ بَيْنَهُمَا .

(٤٨) الدهر ، آية (٤) .

(٤٩) نوح ، آية (٢٣) .

(٥٠) المنافقون ، آية (١٠) .

(٥١) لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ٢٨٧ وصدره :

* بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكَ مَاضِي *
والشاهد قوله : " سابق " حيث جاء به مجروراً بالعطف على " مدرك " توهُمًا ،

لأنَّ خبرَ ليس كثيرًا ما يفتتن بالياء فتوهُم دخولها على خبر ليس " مدرك " فجرَّ المعطوف " سابق " على هذا التوهُم .

وهو من شواهد الكتاب ١٦٥/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والأنصاف ١٩١/١ ،

وشرح المفصل ٦٩/٨ ، والهمع ١٤١/٢ .

(٥٢) انظر رأي السيرافي في شرح الرضى ٥٨/١ .

قوله : (التركيب شرطه العلمية) .

إنما اشترطت العلمية ، لأنه إنما أثر لشبهه بتاء التانيث ، وهي مشروطة بالعلمية ، والشبه بينهما أن ما قبل كل واحد منهما مفتوح ، وأنه يحذف في الترخيم كالتاء ، وأنه يصغر ويبقى على فتحه .^(١)

قوله : (وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد)

التركيب أربعة :

- تركيب مزج ، وهو الذي نريده مثل " بعلبك " و " معدي كرب " و " حرموت " و " رام هرمز " .

- وتركيب إضافة : مثل " غلام ريد " .

- وتركيب إسناد : مثل " تابط شراً " و " شاب قرنها " .

- وتركيب بناء : وهو أنواع أربعة :

أحدها : الأعداد ، نحو : خمسة عشر .

الثاني : الظروف ، نحو : صباح مساء ، وبين وبين .

الثالث : الأحوال ، نحو : تفرقوا شغراً بغير ، وأيدي سباً .

الرابع : ما آخره صوت ، نحو : عمرويه ، ونفطويه .

فأخرج المصنف : تركيب الإضافة ، لأنها تصرف الممتنع ، فكيف تجعل علة ؟

والإسناد ، لأن ما كان منه فهو مبني ومحكى على حاله .

قيل : وكان يليق أن يحترز عن باقي التراكيب ، فأن قال : هي مبنية وكلام

في المعرب . فيقال له : وتركيب الجملة مبني فتركه . ويمكن أن يجاب عنه

بوجهين :

أحدهما : أنه إنما تكلم في المعرب فقط ، وتركيب الجملة معرب في جزئيه ،

لهذا ذكره لذلك .

(١) قال الرض في شرح الكافية ٥٩/١ : " إنما كان شرط التركيب العلمية ، لأن

الكلمتين معاً تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف أحدهما إذ العلمية كما قلنا

تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال " .

الْثَانِي : أَنَّهُ قَدْ شَرَطَ الْعِلْمِيَّةَ ، وَهَذِهِ نِكِرَاتٌ ، إِلَّا مَا آخِرُهُ صَوْتُهُ وَمَا آخِرُهُ صَوْتُ فَيَأْتِيهِ يَجُوزُ إِعْرَابُهُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ (١٦/أ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ فِيهِ الْبِنَاءُ . وَأَمَّا الْبَاقِيَةُ فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا فَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ فِي هَذَا الْبَابِ .

أَمَّا " أَحَدَ عَشَرَ " وَبَابُهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَيَجُوزُ بَقَاؤُهُ مَبْنِيًّا عَلَى حَالِهِ ، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ إِعْرَابَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا الظُّرُوفُ وَالْأَحْوَالُ فَالْأَظْهَرُ فِيهَا الْأُضَافَةُ ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ . فَمَنْ جَعَلَهُ مُضَافًا فَقَدْ دَخَلَ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ مُعْرَبًا مَمْنُوعًا فَلَا وَجْهَ لَاسْتِثْنَاءِ الْمَصْنُفِ عِنْدَهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَنْعَ الصَّرْفِ فِي الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبَ الْمَرْجِيٍّ هِيَ اللُّغَةُ الْفُصْحَى ، وَكَلَامُنَا هُنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهِمَا . وَفِيهِ أَيْضًا الْبِنَاءُ ، وَالْأُضَافَةُ ، وَتَأْتِي فِي الْمُرَكَّبَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَإِذَا أُضِيفَتْ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُصَرَفَ الثَّانِي ، فَتَقُولُ " مُعَدِي كَرَبَ " وَبَعْلَبَكَ " إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَانِعٌ نَحْوُ : رَامَ هُرْمَزَ ، فِي " هُرْمَزَ " الْعِلْمِيَّةُ ، وَالتَّائِيَّةُ ، وَالْعَجْمَةُ ، وَ " سَامُ أَبْرَصَ " الْعِلْمِيَّةُ ، وَالْوَزْنُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُصَرِّفُهُ مَطْلَقًا ، وَيَجْعَلُهُ كـ " غَلَامِ أَحْمَدَ " كَأَنَّهُ اعْتَبَرَ التَّرْكِيبَ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُرَكَّبَانِ أَعْجَمِيَيْنِ ، نَحْوُ " فَنَاسُخَرِ " اسْمُ عَضِدِ الدَّوْلَةِ ، فَتَأْتِي : الذَّهَبُ بِلُغَةِ الدِّيَلِمِ ، وَخُسَرُ : الْقَصَبُ ، أَيْ : قَصَبُ الذَّهَبِ .

قَالَ السُّهَيْلِيُّ (٢) : مَنْ لُغَةِ الْعَجَمِ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ ، دَلِيلُهُ : جَبْرِيلُ ، أَسْرَافِيلُ ، أَسْمَاعِيلُ ، مَعْنَى " أَيْلَ " عَبْدٌ ، وَجَبْرُ ، وَأَسْرَافُ ، وَأَسْمَاعُ أَسْمَاءُ لِلَّهِ تَعَالَى بِلُغَتِهِمْ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضَافَ مُتَّفِقٌ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مُخْتَلِفٌ نَحْوُ " عَبْدُ اللَّهِ " " عَبْدُ الرَّحْمَنِ " " عَبْدُ الرَّحِيمِ " .

وما ذكره السُّهَيْلِيُّ - إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ غَيْرُ هَذَا - صَحَّ وَإِلَّا فَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ ، وَالْمُضَافُ مُخْتَلِفٌ ، كَمَا تَقُولُ " عَبْدُ زَيْدٍ " " غُلَامُ زَيْدٍ " " خَادِمُ زَيْدٍ " .

فَقَدْ قِيلَ : إِنْ أُيْلِئَ اسْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، عَكْسَ مَا قَالَهُ ، وَيُوَيِّدُ هَذَا * لَا يَزُقُّونَ فِي مَوْتِهِمْ إِلَّا وَلاَذِمَةً * (٣) فَيَمْنُ فُسْرٌ إِلَّا بِآلِهِ .

نَعَمْ ، مَا كَانَ كَذَلِكَ فَاجَازَ بَعْضُ النُّحَاةِ فِيهِ الْأَعْرَابَ أَعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَالْبَنَاءُ كـ " خَمْسَةَ عَشَرَ " وَالْإِضَافَةُ ، وَيَصْرِفُ " خُسْرًا " لِأَنَّهُ كَنُوحٌ .

قَوْلُهُ : (الْأَلْفُ وَالنُّونُ) .

ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي النُّونِ أَنْ تُغَيَّرَ ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ .

مِثَالُهُ : إِذَا سُمِّيَتْ بِأَصِيلٍ ، وَأَصِيلٌ أَصْلُهُ : أَصِيلَانِ ، تَصْغِيرُ " أَصِيلٍ " عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، زَادُوا فِيهِ أَلْفًا وَنُونًا ، كَمَا فِي : مَغِيرِبَانِ تَصْغِيرُ مَغْرِبٍ ، ثُمَّ أَنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنْ نُونٍ " أَصِيلَانِ " لَا مَا قَالُوا : أَصِيلَالٍ ، فِي صَرْفِهِ مَسْمًى بِهِ خِلَافٌ :

مِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُهُ ، لِأَنَّهُمَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهِمَا نُونًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُهُ (٤) ، قِيلَ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ وَجْهَ الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَمْزَةٍ

(٣) التوبة آية (١٠) ، وانظر معاني " الأ " في الكشف ١٤١/٢ ، والبحر المحيط ١٣/٥ .

(٤) هذا المذهب نسبته الرضي إلى الأخفش في شرح الكافية ٦١/١ .

وانظر المسألة في التصريح ٢١٧/٢ ، والأشموني ٢٥٢/٣ .

التَّانِيثِ بَاقِيَةٌ ، وَلِأَنَّ الْمُبْدَلَ فِي حَكْمِ الْمُبْدَلِ عَنْهُ ، وَلِهَذَا لَا تَسْقُطُ الْهَمْزَةُ الْمُخَفَّفَةُ إِلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلجَّازِمِ ، وَعَكْسَ هَذَا لَوْ كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ نَحْوِ " حَنَّانٍ " مِنْ " حَنَّاءٍ " فَيَنْبَغِي أَنْ يُصْرَفَ ، وَأَنْ لَا يَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ .

فَأَمَّا لَوْ كَانَتْ مُبْدَلَةً عَنْ زَائِدٍ فَإِنْ كَانَ هَمْزَةً تَانِيثٍ فَلَا إِشْكَالَ فِي مَنْعِهِ لَوْ سَمِيَتْ : (٥)

" بَهْرَانٍ " " وَرَوَّاحَانٍ " و " صَنَّعَانٍ " مِنْ " بَهْرَانِيٍّ " وَرَوَّاحَانِيٍّ " وَ " صَنَّعَانِيٍّ " وَسِوَاهُ كَانَتْ النُّونُ بَدَلًا عَنْ هَمْزَةِ التَّانِيثِ أَوْ عَنْ وَاوٍ هِيَ بَدَلٌ عَنْهَا فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُصْرَفَ مَسْمًى بِهِ ، وَأَنْ كَانَ غَيْرَ هَمْزَةٍ تَانِيثٍ ، فَالْقِيَاسُ أَيْضًا مَنْعُهُ ، وَيُطْلَقُ لَهُ مِثَالٌ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بَدَّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَنْ كَوْنِهِمَا زَائِدَتَيْنِ وَإِنَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْ ذِكْرِهِ لِتَقَدُّمِ قَوْلِهِ :

* وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ * (٦)

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ (٧) إِلَى أَنَّ النُّونَ الْأَصْلِيَّةَ بَعْدَ الْأَلِفِ الزَّائِدَةِ تَمْنَعُ أَيْضًا ، نَحْوُ " سِنَانٍ " وَ " عَيْنَانٍ " لِشَبْهِهِمَا بِالزَّائِدَةِ .

(٥) انظر المسألة في المقتضب ٣/٣٣٥، والرضي ١/٦٠، والهمع ١/٣٠ .

(٦) هذا شطر بيت من بيتين ذكرهما ابن الحاجب في كافيته وقد نسب لابن الأنباري في أسرارهِ ٣٠٧ .

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَانِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ .. وَعَجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ .. وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

انظر شرح الرضي ١/٣٥، وابن عقيل ٣/٣٢١، والأشموني ٣/٢٣٠، والفوائد الضيائية ١/٢٠٨ .

(٧) انظر الارتشاف ١/٤٢٨، والمساعد ٣/٢٥، والأشموني ٣/٢٥٣ .

وَمَدَارُ مَعْرِفَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْاِشْتِقَاقِ ، فَإِنْ حُكِمَ بِالْأَصَالَةِ صُرِفَ نَحْوُ : فَيَنْبَنُ مَسْمًى بِهِ ، أَوْ بِالزِّيَادَةِ مِنْهُ : كَعَمْرَانِ ، وَإِنْ جُوزَ الْوَجْهَيْنِ جَارَ الصُّرْفُ ، وَالْمَنْعُ ، وَهُوَ أَكْثَرُ : " كَحَسَّانَ " وَ " وَحِمَارِ قَبَّانَ " لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ زِيَادَةُ النُّونِ آخِرًا .

قِيلَ : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الَّذِي هُمَا فِيهِ : شُنَائِيًا ، أَوْ ثُلَاثِيًا .

وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْهُمْ : ابْنُ بَابِشَانَ^(٨) ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ شُنَائِيًا أَوْ قَبْلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ انْصَرَفَ كَمَنْ يَسْمَى : " يَدَانِ ، أَوْ دِمَانِ ، أَوْ ذَانِ ، أَوْ تَانِ " اِسْمِي الْأَشَارَةِ .

وَالْعِلَّةُ عِنْدَهُمْ عَدَمُ نَظِيرِهِ فِي الْمَزِيدِ دُونَ الْأَصْلِيِّ نَحْوُ : " بَنَانِ ، وَبَانٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ مَا قَبْلَ أَلِفِهِ حَرْفٌ فَهُوَ مَصْرُوفٌ ، وَمَا قَبْلَهُ حَرْفَانِ فَمَمْنُوعٌ " .

فَإِنْ عُدِمَ الْاِشْتِقَاقُ قُضِيَ بِالزِّيَادَةِ مَتَى خَرَجَتْ عَنِ النَّظِيرِ — جُعِلَتْ أَصْلِيَّةً (١٦/ب) سَوَاءً كَانَ لَهَا نَظِيرٌ عَلَى الزِّيَادَةِ أَمْ لَا ، كَعَمْرَانِ وَإِنْ كَانَ لَهَا نَظِيرٌ عَلَى الْأَصَالَةِ وَلَا نَظِيرٌ لَهَا عَلَى الزِّيَادَةِ فَأَصْلِيَّةٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهَا نَظِيرٌ عَلَيْهِمَا مَعًا فَالْتَرَجِيحُ — كـ " رَمَانِ " .

(٩) قَالَ سِيبَوِيهِ : رَائِدَةٌ فَلَا تَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ، لِكثَرَةِ " فُعْلَانِ " وَقِلَّةِ " فُعَّالِ " .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ (١٠) أَصْلِيَّةٌ فَتَنْصَرِفُ ، لِأَنَّ " فُعَّالًا " فِي التَّنْبِاتِ أَكْثَرُ مِنْ " فُعْلَانِ " كـ " جَمَارٍ - لَشَحْمِ الْحَنْظَلِ - ، وَعَنَابٍ ، وَحُمَاضٍ " إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّصْرِيفِ .

(٨) فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْمَحْسَبَةِ لَمْ أَجِدْهُ .

(٩) الْكِتَابُ ١١٨/٣ ، وَانْظُرْ اِبْضَاحَ الْفَارَسِيِّ ٣٠٨/١ ، وَالْمَقْتَصِدُ ١٠٠١/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ

٢٥٢/٣

(١٠) انْظُرْ اِبْضَاحَ الْعُضْدِيِّ ٣٠٨/١ ، وَالْمَقْتَصِدُ ١٠٠١/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٥٢/٣ .

قوله : { إِنْ كَانَ اسْمًا فَشَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ } .

يَمْتَنِعُ كُلُّ عِلْمٍ فِيهِ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ ، هَذَا مَذْهَبُ النَّحَاةِ ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ عَصْفُورٍ (١١) فَشَرَطَ أَنْ لَا يُجْمَعُ عَلَى " فَعَالَيْنِ " وَلَا يُصَغَّرَ عَلَى " فُعِيلَيْنِ " فَيَصْرَفُ سُلْطَانًا مُسَمًّى بِهِ وَهَذَا بَاطِلٌ .

نَصَّ سِيبَوِيهِ عَلَى (١٢) أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بـ " سَرَحَانَ " مَنَعَتْهُ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَتْ الْعِلْمِيَّةُ ، لِأَنَّ الزِّيَادَتَيْنِ إِنَّمَا مَنَعَتَا ، لِشَبْهِمَا بِهِمَزَةِ التَّانِيثِ فِي أَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ التَّذْكِيرُ ، كَمَا أَنَّ تَيْنِكَ لِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ التَّانِيثُ ، وَأَنَّ أَوَّلَ كُلِّ مَنَّهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيِّنٌ ، وَأَنَّهُمَا آخِرُ الْكَلِمَةِ ، وَأَنَّهُمَا لَا يَتَغَيَّرَانِ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا تَاءُ التَّانِيثِ ، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تَكْمُلُ الْمِشَابَهَةُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ ، وَبَيْنَ الزِّيَادَتَيْنِ حَتَّى يَكُونَ عِلْمًا ، أَلَا تَرَاهُ تَدْخُلُ عَلَيْهِ تَاءُ التَّانِيثِ نِكْرَةً ، كَسَعْدَانَ ، وَسَعْدَانَةَ ، وَمَرْجَانَ ، وَمَرْجَانَةَ .

وَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ (١٣) ، وَجَمَاعَةُ الْبَصْرِيِّينَ .

قوله : (أَوْصِفُهُ فَاَنْتِفَاءً فَعَلَانَهُ ، وَقِيلَ : وَجُودُ فَعَلَى)
أَيُّ : وَإِنْ كَانَتْ فِي صِفَةٍ نَحْوُ " سَكْرَانَ " وَنَدْمَانَ " فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ .

فَقِيلَ : يُعْتَبَرُ وَجُودُ فَعَلَى فِي مُؤَنَّثِهِ ، وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ انْتِفَاءُ فَعَلَانَةً . (١٤)

(١١) المقرب ٩٩/٢ ، و ١٢٤ ، و ٢٨٥/١ ، وانظر المساعد ١٦/٣ .

(١٢) الكتاب ٢١٦/٣ - ٢١٧ .

(١٣) الأيضاح العضدى ٣٠٨/١ - ٣٠٩ .

(١٤) انظر المسألة في المقتضب ٣٣٥/٣ ، وما ينصرف ٣٥-٣٧ ، والأصول ٨٥/٢
وأيضاح الفارسي ٣٠٨/١ ، والتبصرة ٥٥٦/٢ ، والرضى ٦٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٨/٣ ، والتصريح ٢١٣/٢ ، والهمع ٣٠/١ .

واعلم أنَّ الصِّفَةَ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْثِقُهَا عَلَى " فَعْلَانَةٍ " أَوْ عَلَى " فَعْلَانِي " أَوْ لَا مَوْثِقَ لَهَا . إِنْ كَانَ عَلَى " فَعْلَى " امْتَنَعَتْ نَحْوُ " سَكْرَانٍ " وَإِنْ كَانَ عَلَى " فَعْلَانَةٍ " انصَرَفَتْ كَنَدَمَانٍ ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ .

وَاخْتَلَفَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ، فَحَكَى ابْنُ بَابِشَادٍ عَنْهُمْ (١٥) أَنَّهُمْ يَكْتَفُونَ بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ فِي الصِّفَةِ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ ، وَأَبْطَلَهُ عَلَيْهِمْ بـ " نَدَمَانٍ " .

وَحَكَى أَبُو حِيَّانَ (١٦) عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ كَوْنَهُمَا زَائِدَتَيْنِ لَا تَلْحَقُهُمَا التَّاءُ فَقَطْ ، وَلَا يَعْتَبِرُونَ الشَّبَهَ بِالْفِي التَّانِيثِ .

وَمِثْلُهُ حَكَى الْأَمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ (قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ) وَاخْتَارَهُ . (١٧)

وَمَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ : أَنْ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَلِفِ التَّانِيثِ الْمَقْصُورَةِ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الشَّبَهَ بَيْنَ الْأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَبَيْنَ أَلِفِ التَّانِيثِ الْمَقْصُورَةِ بَعْدَ دُخُولِ التَّاءِ عَلَى الْأَلِفِ وَالنُّونِ ، كَمَا أَنَّ التَّاءَ لَا تَدْخُلُ عَلَى أَلِفِ التَّانِيثِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الشَّبَهَ وَقُوعَ مَوْثِقِهِمَا عَلَى " فَعْلَاءٍ " ، لِأَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ لِلتَّذْكِيرِ فَيَكُونُ مُقَابِلَهُمَا أَلِفُ التَّانِيثِ ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ .

وَمِنْ النُّحَاةِ مَنْ اعْتَبَرَ الشَّبَهَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَمْدُودَةِ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا : فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الشَّبَهَ بَيْنَ " فَعْلَانٍ " وَ " فَعْلَاءٍ " الْمَمْدُودَةِ فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَالزِّيَادَةِ مَعَ عَدَمِ دُخُولِ التَّاءِ كَمَا تَقَدَّمَ آنِفًا . (١٨)

(١٥) فِي شَرْحِ الْمَقْدِمَةِ الْمَحْسَبَةِ لِمِ اجْدِهِ .

(١٦) الْارْتِشَافُ ٤٢٨/١ ، وَانْظُرِ الْأَشْمُونِي ٢٣٤/١ .

(١٧) الْأَزْهَارُ الصَّافِيَّةُ لَوْحَةٌ ٥٠/بِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ .

(١٨) انْظُرْ هَذَا الرَّأْيَ فِي الْكِتَابِ ٢١٦/٣ ، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ٣٠٨/١ ، وَالْمَقْتَصِدُ ٩٩٧/٢ .

وَالْتَصْرِيحُ ٢١٣/٢ ، وَالْهَمْعُ ٣٠/١ ، وَالْأَشْمُونِي ٢٣٣/٣ .

ومنهم من جعل الشبه بينه وبين " أحمر " في الوصفية ، وكون مؤنثه مخالفاً لمذكّره في اللفظ وكونه بالالف ، كما أنّ هذا بالالف ، وإن اختلفا في المبدأ ، وهذا رأى الأعلام . (١٩)

وزعم المبرّد (٢٠) : أنّ النون منقلبة عن همزة التانيث ، وهذا فاسد ، لأنه يلزم منه تانيث هذه الأسماء ، وهي مذكّرة ، ولأنّ النون لا تنقلب عن الهمزة .

وأما " صنعاني " ورؤحاني " فهي بدل عن الواو .

وزعم بعضهم : أنّ النون بدل عن الواو والتانيث ، وحكي عن أبي علي (٢١) ونسب إلى سيبويه أيضاً .

وقد أبطل بما تقدم ، وتوول كلام سيبويه : أنّ مراده أنّهما بمنزلة الألف في منع الصرف ، كما تقول : هذا بدل من هذا ، أي : ينوب منابه ، وكما تقول : التنوين بدل من الألف واللام ، والأضافة ، أي : تعاقبهما .

واعلم أنّ بعض العرب (٢٢) يجعل مؤنث ما آخره ألف ونون زائدتان على " فعلانه " كلّه ويصرفه أجمع ، وأما أكثر العرب فمنقسم عندهم إلى متصرف ، وغير متصرف ، وإلى ما مؤنثه على " فعلانه " وإلى ما مؤنثه على " فعلى " والذي مؤنثه على " فعلانه " ألفاظ قليلة قد نظمهما ابن مالك في قوله : (٢٣)

(١٩) انظر الارتشاف ٤٢٨/١ .

(٢٠) المقتضب ٣/٣٣٥ ، وانظر شرح الرضى ٦٠/١ ، والارتشاف ٤٢٨/١ .

(٢١) بالنسبة لسيبويه الكتاب ٢٤٦/٣ ، والفارسي الأيضاح ٣٠١/١ و ٣٠٨ .

وانظر رأيهما في الارتشاف ٤٢٨/١ .

(٢٢) يقصد ببعض العرب بني أسد . قال الرضى : " كلّ ما يجر منه فعلى لا يجر منه فعلانه في لغتهم إلا عند بعض بني أسد فإنهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانه أيضاً نحو : غضبانة وسكرانة فيصرفون إذن فعلان فعلى . " شرح الرضى ٦٠/١ .

(٢٣) انظر هذه الأبيات في توضيح المقاصد للمراذبي ١٢٢/٤ ، وشفاء العليل ٨٩٥/٢ .

والاشباه والنظائر ٤٢/٢ ، والمزهر ١١٣/٢ ، والأشموني ٢٣٢/٣ .

أَجَزَ فَعَلَى لِفَعْلَانَا	إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا	وَسَيْفَانَا وَضَحْيَانَا
وَصُوجَانَا وَعَلَانَا	وَقَشَوَانَا وَمَصْنَانَا
وَمُوتَانَا وَنُدْمَانَا	وَأَتَبَعْنَهُنَّ نَهْرَانَا

فهذه اثنتا عشرة كلمة وزاد غيره كبش أليان، ونعجة أليانة، ورجل خمسان، وامرأة خمصانة بالفتح، وخمصانة بالضم. (٢٤)

كل هذه مؤنثها على (١٧/أ) " فعْلَانَة " وهي منصرفة في النكرة، وما عداها فعلى " فعلى " .

وأما القسم الثالث : من فعْلان ، وهو الذي لا مؤنث له فذلك قليل نحو : رجل لحيان، عظيم اللحية، ولم يوجد هذا المعنى في المؤنث، فهذا فيه الخلاف كما ذكر المصنف في رحمان .

من اعتبر وجود " فعلى " في مؤنثه صرفه، ومن اعتبر انتفاء " فعْلَانَة " منعه ورجح المصنف (٢٥) المنع، لأن فعْلان الممنوع أكثر .

وأبو حيان الصرف (٢٦) ؛ لأنه مُحْتَمِلٌ فيردهُ إلى أصل الأسماء، وهو الصرف .

فأما قول المصنف " فانتفاء فعْلَانَة " فهو مذهب من يعتبر الشبه كأن أمارته عندهم انتفاء فعْلَانَة، وهو أيضاً مذهب الكوفييين في رواية أبي حيان والأمام (٢٧).

(٢٤) وقد نظمها المرادي مديلاً على ابن مالك فقال :
وزد فيهنَّ خَمَصَانَا علي لغفٍ وأليَانَا

انظر توضيح المقاصد ١٢٢/٤، والأشمونى ٢٣٣/٣

(٢٥) شرح الكافية لوحة ١٥/ب .

(٢٦) انظر الارتشاف ٤٢٨/١ .

(٢٧) انظر هامش " ١٥ - ١٦ " .

وقوله : (وقيل : وجود فعلى) .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَوْلٌ مَنْ يَعْتَبِرُ الْإِنْقِلَابَ وَهُوَ الْفَارْسِيُّ (٢٨) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلٌ مَنْ يَعْتَبِرُ الشَّيْءَ بِفَعْلَاءَ ، أَوْ مَنْ شَبَّهَهُ بِأَحْمَرَ ، لَكُنْ مُؤَنَّثَةً عَلَى فَعْلَاءَ .

وَيُضَعَفُ هَذَا الْاِحْتِمَالُ أَنَّ السَّمَاعَ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ .
وقيل : وجود فعلى مقصورة لا ممدودة .
قوله : (ومن ثم اختلف في رحمان دون سكران ، وندمان)

أى : مَنْ قَالَ : الشَّرْطُ انْتِفَاءُ فَعْلَانَةٍ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : رَحْمَانُهُ إِذْ هُوَ اسْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَشَارِكُهُ غَيْرُهُ .
ومن قال : وجود فعلى صرفه ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيهِ : رَحْمَاءَ ، فَكَانَ التَّمْثِيلُ بِلَحْيَانِ أَوَّلَى لِيُوجِبَهُ : (٢٩)

الأول : أَنَّ الرَّحْمَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فَهُوَ مُنْجَرٌّ ، فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ الْأَمْرُ ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهُمَا إِلَّا مُنَادَى ، وَقَوْلُهُ :

* لَزَلْتُ رَحْمَانًا * (٣٠) شاذٌّ

الثاني : أَنَّهُ عَلِمَ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْغَلْبَةِ ، كَالنَّجْمِ وَالْمِصْقِ وَمَا كَانَ عَلَمًا مِنْ هَذَا ، فَهُوَ مَمْتَنِعٌ بِلَا خِلَافٍ وَأَيْضًا قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْأَسْمِ .
الثالث : قَالَ ابْنُ مَالِكٍ (٣١) : أَنَّ الْمُمَثَّلَ مُعَرَّضٌ ، لِأَنَّهُ يَذْكُرُهُ مُوَصُولًا بِالتَّاءِ أَوْ بِالْأَلِفِ فَعَلَى ، لِيَنْظُرَ مَا هُوَ اللَّاحِقُ بِهِ ، وَتَعْرِيفُ الرَّحْمَنِ لِذَلِكَ مَعَ وُجُودِ مُنْدُوحَةٍ مُخَاطَرَةٌ مِنْ فَاعِلِهِ .

(٢٨) الأيضاح العضدى ٣٠٢/١ و ٣٠٨ .

(٢٩) انظر هذه الأوجه في شرح الكافية الشافية ١٤٤٠/٣ - ١٤٤١ .

(٣٠) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .

والشاهد قوله " رَحْمَانًا " حَيْثُ اسْتَعْمَلَ بِدُونِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهُوَ فِي غَيْرِ نِدَاءٍ ، وَلَا أَضَافَةٍ فَهُوَ شَاذٌ .

(٣١) شرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣ .

قوله : (وَزْنَ الْفَعْلِ)

الأوزان خمسة : مختص بالاسم ، وغالب فيه ، ومختص بالفعل ، وغالب فيه ، ومشترك
يكثران فيه جميعاً .

أما المختص بالاسم ، والغالب فيه : فلا يوثران وأما المشترك ففيه ثلاثة مذاهب :
الأول : أنه لا يوثر ، وهو قول الجمهور ، روى سيبويه أن العرب تصرف (١) " كُتِبَ " مسمى به .

الثاني : أنه يوثر إن نقل من فعل نحو " ضَرَبَ " من ضَرَبَ يَضْرِبُ لا من العَسَلَ ، " وفرس
من فرس السبع الفريسة ، لا من الفرس ، وهذا مذهب عيسى بن عمر (٢) ، واحتج
بقوله :

✱ أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَعُ الشَّيَا (٣) ✱

غير منون ، هكذا السماع ، ومن القياس بأننا نعتبر الأصل ، فلهذا إذا سمينا رجلاً
بـ " زَيْنَب " أو " سَعَاد " منعنا .

وأما ما روى سيبويه من صرف " كُتِبَ " فقليل : يحتمل أن يكون سمي به من
المصدر بحذف التاء ، أو يجعل الصرف دليلاً على ارتجاله ، أو نقله من اسم لم يبلغ
سيبويه .

قال ذلك ابن هشام : (٤)

(١) الكتاب ٢٠٦/٣

(٢) مذهب عيسى بن عمر في الكتاب ٢٠٧/٣ ، وانظر ما ينصرف ٢٠ ، وشرح الرضى ٦٤/١

(٣) لسحيم بن وثيل اليربوعي ، وعجزه :

✱ مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي ✱

والشاهد قوله " جَلَا " فهو غير منصرف عند عيسى بن عمر ، لأنه منقول من الفعل
ولم يشترط غلبة الوزن في الفعل ، أما سيبويه فقال : " ولا نراه على قول
عيسى ، ولكنه على الحكاية " الكتاب ٢٠٧/٣ .

وهو من شواهد الكتاب ٢٠٧/٣ ، والاصمعيات ٨٧ ومجالس ثعلب ١٧٦/١ وما ينصرف ٢٠ ، وشرح

الأبيات للنحاس ١٧٦ .

(٤)

وَدَهَبَ الْفَرَّاءُ (٥) : إِلَى التَّفْصِيلِ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ اشتهَرَ كَوْنُ ذَلِكَ اللَّفْظِ فِعْلاً
مَنْعَ نَحْوِ " ضَرَبَ " فَالْأَشْهُرُ فَعْلِيَّتُهُ ، وَأَنْ اشتهَرَ كَوْنُهُ اسْمًا صُرِفَ نَحْوِ " حَجَرَ " .

وَحَكَى نَجْمُ الدِّينِ أَنَّ يُونُسَ (٦) يَعْتَبِرُ وَزْنَ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، سِوَاءَ غَلَبَ أَمْ لَمْ
يَغْلِبْ ،
قَالَ : فَمَنْعَ الصَّرْفِ فِي " عَصَدٍ " ، وَ " جَبَلٍ " ، وَ " كَتَفٍ " ، وَ " جَعْفَرٍ " ، وَ " خَاتَمٍ " ،
أَعْلَامًا . اِنْتَهَى .

وَقَدْ تَأَوَّلَ الْجُمْهُورُ : مَا احتج بِهِ عَيْسَى مِنَ الْبَيْتِ بِأَنَّهُ فِعْلٌ سُمِيَ بِهِ بِضَمِّيرِهِ
فَهُوَ جُمْلَةٌ مَحْكِيَّةٌ ، نَحْوُ :

* نَبِثْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ * (٧)

وَنَحْوِ " تَأَبَّطُ شَرًّا " أَوْ فَعْلُوصَفَ بِهِ ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى فَعْلِيَّتِهِ ،

أَيَ : أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا ، ثُمَّ حُذِبَ الْمَوْصُوفُ نَحْوَ قَوْلِهِ :

* وَاللَّهُ مَا زَيْدٌ بَنَامَ صَاحِبَهُ * (٨)

أَيَ : بِرَجُلٍ نَامَ صَاحِبُهُ ، وَنَحْوِ : مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ ، أَيْ : رَجُلٌ مَاتَ .
وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ بِالْفِعْلِ وَالْغَالِبُ فِيهِ فَهُمَا الْمُعْتَبَرَانِ ، وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي وَجْهِ امْتِنَاعِ
الْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ .

ذَهَبَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ ، صَاحِبُ " التَّخْمِيرِ " (٩) إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ كَوْنُهَا مَنْقُولَةً عَنْ

(٥) انظر الارتشاف ٤٢٨/١ ، والأشمونى ٢٦٠/٣ .

(٦) رأى يونس فى الكتاب ٢٠٦/٣ ، وانظر شرح الرضى ٦٤/١ ، والهمع ٣٠/١ .

(٧) لرؤية بن العجاج ، وهو فى ملحق ديوانه ١٧٢ وعجزه :

* ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ *

والشاهد قوله "يَزِيدٌ"

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٢١٢/١ ، والمفصل ٦ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، والتصريح ١١٧/١ ،

والأشمونى ١٣٢/١ .

(٨) البيت تقدم الاستشهاد به فى ص ٢٤ .

(٩) التخمير ٩٧/١ .

الفِعْلِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ ، أَوْ الْوُصْفِ ، فَالْحَرَكَةُ فِي ذَلِكَ حِكَايَةُ حَرَكَةِ الْفِعْلِ ، كَقَوْلِهِ :

✽ بَنَى بَرِيدٌ ✽

وَلَمْ يَعتَبِرِ الْمُشَابَهَةَ بَلْ هُوَ عِنْدَهُ : فَعَلَّ مُحَكِّيًا ، فَأَمَّا نَحْوُ : " أَفْكَلٌ " وَآيِدَعٌ " ،
فَمَا لَمْ يَجِءَ فِعْلًا فَشَبِيهًا بِالْفِعْلِ عِنْدَهُ .

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُشَابَهَةَ بِحَصُولِ عِلَّتَيْنِ فِرْعَوِيَّتَيْنِ .
وَاعْلَمَ أَنَّ الْوِزْنَ الْمُخْتَصَّ بِالْفِعْلِ وَالْغَالِبَ فِيهِ ، إِمَّا أَنْ يَلْحَقَهُ تَغْيِيرٌ أَوْ لَا .

إِنْ لَمْ يَلْحَقَهُ تَغْيِيرٌ فَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ الْمُصَنِّفُ .

قَوْلُهُ : (شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَ " شَمَّرَ " وَ " ضَرَبَ ") إِلَى آخِرِهِ .

أَخْرَجَ مَا عَدَا الْمُخْتَصَّ وَالْغَالِبَ بِالْفِعْلِ ، وَمَرَادُهُ : بِشَمَّرَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنٍ : فَعَلَّلَ
فِيَّهِ مَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِي الْأَسْمِ إِلَّا عِلْمًا ، فَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ :
" بَدَّرَ " وَ " عَثَرَ " وَ " خَضَمَ " (١٠) أَوْ أُعْجِمِيًّا نَحْوُ (١٧/ب) : " بَقَمَ " لِمَبْنِيغٍ
، " وَشَلَمَ " لِبَيْتِ الْمُقَدِّسِ .

وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْأَخْفَشُ (١١) فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الصَّرْفُ ؛
لأنَّ قَدْ جَاءَ فِي النِّكَرَاتِ .

(١٠) فِي هَامِشِ النُّسخَةِ : بَدَّرَ : اسْمٌ مَاءٍ ، وَعَثَرَ : لِمَوْضِعٍ ، وَخَضَمَ : لِرَجُلٍ فَاضْرِبِ
وَانْظُرِ اللِّسَانَ ٥٤٢/٤ .

(١١) رَأَى الْأَخْفَشُ مَنْسُوبًا لَهُ فِي الْإِرْتِشَافِ ٤٣٢/١ .
قَالَ أَبُو حَيَّانَ : " . . وَكُلُّهَا مَنَعَتْهَا الْعَرَبُ الصَّرْفَ ، وَأَمَّا بِقَمَ فَأَثْبَتَهُ أَبُو
الْحَسَنِ فِي مُفْرَدَاتِ الْأَسْمَاءِ وَوَزَنَهُ فَعَلَّ وَصَرَفَ مَا جَاءَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ مُسَمًّى
بِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا حَكَاهُ عَنْهُ الْهَرَوِيُّ .
وَأَمَّا فِي كِتَابِهِ الْأَوْسَطِ فَلَمْ يَصْرِفْ .

قُلْتُ : والاحتجاجُ عَلَيْهِ بمنعٍ عَشْرٍ فِي قَوْلِهِ :

*(لَيْتُ يَعْثُرُ يَصْطَادُ الرِّجَالُ) (١٢)

لَا يَقْوَى ، لَأَنَّهُ يُجِيزُ مَنَعَ الْمُنْصَرِفِ ضُرُورَةً ، وَكَذَا قَوْلُهُ :

*(جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذْرًا وَالْغَمْرَا) (١٣)

ضَعِيفٌ جَدًّا ، لَأَنَّهُ اسْمٌ بِئْرٌ ، فِيهِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّائِيثُ .

وَأَمَّا ضَرْبُ فَمَرَادِهِ بِهِ كُلُّ مَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَلَيْسَ بِمُعْتَلٍّ ، لِيُخْرِجَ نَحْوُ :

" قِيلَ " ، و " بَيَّعَ " وَلَا مَضَاعِفَ لِيُخْرِجَ نَحْوُ : " رَدَّ " و " شَدَّ " وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِمْ

فَهَذَا مَخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا كُلُّ أَمْرٍ أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ نَحْوُ " اضْرِبْ " " انْطَلِقْ "

وَمِنْهُ نَحْوُ " انْطَلِقْ " " واقْتَدِرْ " و " اسْتَخْرِجْ " وَغَيْرَ ذَلِكَ .

وَكُلُّ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ قُطِعَتْ هَمْزَتُهُ ، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ

نَحْوُ " انْطَلِقْ " و " اقْتَدِرْ " .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ لَزُومًا لِيُخْرِجَ نَحْوُ :

" ابْنِمَ " و " أَمْرِي " عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَتْبَعَ النُّونَ ، وَالرَّاءَ حَرَكَةً الْأَعْرَابِ ، فَإِنَّكَ

إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ انْصَرَفَا ، لَأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ وَزْنَ الْفِعْلِ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ

بِـ " كَلْتِي " مِنْ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِكِلْتَيْهِمَا " صَرَفْتَ .

فَأَمَّا لُغَةُ مَنْ أُلْزِمَ "امْرَأَ" فَتَحَ الرَّاءُ ، وَكَسَرَهَا فَإِنَّهُ يَمْنَعُهُ ، لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ

كَ " أَعْلَمَ " و " اضْرِبْ " .

(١٢) لزهير بن أبي سلمى ، وهو في شرح ديوانه لشعلب ٥٤ ، وعجزه :

*(..... إِذَا مَا كَذَبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا) *

وهو من شواهد الصحاح ٧٣٧/٢ ، وابن يعيش ٦١/١ ، واللسان (عَشْر) ٥٤٢/٤ .

(١٣) لكثير عزة وهو في ديوانه ٥٠٣ . ومصدره :

*(سَقَى اللَّهَ أُمُوهَا عَرَفَتْ مَكَانَهَا) *

وهو من شواهد سيبويه ٢٠٨/٣ ، والمنصف ١٥٠/٢ ، وابن يعيش ٦١/١ ،

واللسان (بَذْر) ٥١/٤ .

قوله : (أو يكون أوله زيادة كزيادته) .

هذا الذي يعبر عنه النحاة بالغالب في الفعل ، وهو ما في أوله ألف زائدة ، نحو :
 " أَحْمَر " ، و " أَحْمَد " أو ياء نحو : " يَزِيدُ " و " يَشْكُرُ " أو تاء ، نحو " تَغْلِبُ " أو نون نحو " نَرَجِسُ " مسمي به فإن كن أصولاً صرف نحو " أَرطى " و " يَأْجُجُ " في أحد الوجهين و " نهشل " .

قال المصنف (١٤) : وهذا أولى من قول النحاة أو يغلب في الفعل ، لأن " أفعل " غالب في الاسم وهو ممتنع ، " وفاعل " غالب في الفعل وهو منصرف .

أما أفعل فما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسماً للتفصيل ، ويكون أيضاً من الألوان والعيوب ويكون أيضاً اسم جنس نحو : " أَرنب " ، و " أَفكل " .

ولا يكون في الفعل إلا للتعدية ، أو بمعنى " فعل " كـ " كَبَكَرَ ، وَأَبَكَرَ ، أو لغير ذلك وهو قليل ، ويقابله في القلة " أفعل " اسم جنس : كـ " أَرنب " .

وأما " فاعل " فلا يكون اسماً إلا في خاتم ، وعالم ، وطابق ، وطابع ، وهو في الفعل كثير .

قلت : يعترض عبارة المصنف بأمريين :
 أحدهما : ما في أوله أحد الزوائد الأربع ، وليس على زنة الفعل ، فيلزمه منعه نحو :
 " أَلنجج " و " يَلنجج " ، و " تَرْتب " ، على مذهب سيبويه .
 فإن قال : أنا استثنى ، قيل : وهم يستثنون .

الثاني : في عبارته تداخل ، لأن كثيراً من المختص أوله زيادة كزيادة الفعل نحو :
 " يَدْجرج " وغيره ، فيكون فيهما تكرر وتجاوز بوضع العام للخاص ، لا فائدة تحته .

وَأَمَّا مَا رَدَّ بِهِ عَلَى النُّحَاةِ فَأَمَّا فَاعِلٌ فَلَا زَمَ ، وَأَمَّا أَفْعَلُ ففِيهِ أَجُوبَةٌ ثَلَاثَةٌ :
 الْأَوَّلُ : عَلَى طَرِيقَةِ صَاحِبِ " التَّخْمِيرِ " (١٥) ، أَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ " أَفْعَلٍ " صَفَةً ،
 فَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ الْفِعْلِ ، فَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى فِي أَيْدِينَا مِنْهُ إِلَّا أَرَنْبُ وَبَابِهِ ، وَهُوَ
 قَلِيلٌ مَغْلُوبٌ .

الثَّانِي : أَنَّ حُرُوفَ الْمُضَارَعَةِ لَهَا مَعَانٍ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَيْسَ لَهَا فِي الْأَسْمَاءِ مَعَانٍ ،
 فَهِيَ أَغْلَبُ حَيْثُ يَكُونُ لَهَا مَعْنًى ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّيْءِ أَنْ لَا يَخْلُو عَنْ مَعْنًى .

وَالْمُرَادُ بِالْغَلْبَةِ - عَلَى هَذَا - غَلْبَةُ قُوَّةٍ لَا كَثَرَةٍ ، وَهَذَا الْجَوَابُ يَفْهَمُ مِنْ
 أَبِي حَيَّانٍ (١٦) ، وَلِلْمَصْنُفِ أَنْ يَقُولَ : وَلَأَفْعَلُ مَعْنًى فِي الْأَسْمَاءِ ، نَحْوُ : التَّفْضِيلُ ، وَلَهُمْ
 أَنْ يُجِيبُوا بِأَنَّ الْمَعْنَى لِلضَّعِيفِ مِنْهَا لَا لِلْقَوِيِّ .

الثَّالِثُ : أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَسْتَدْعِي حُرُوفَ الْمُضَارَعَةِ مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، وَفِي غَيْرِ
 الْمُتَصَرِّفِ أَيْضًا مَا يُلْزِمُهَا نَحْوُ " يَذُرُّ " وَ " يَدْعُ " وَمِنْ جُمْلَتِهَا الْهَمْزَةُ فَكَأَنَّ أَفْعَلَ
 أَغْلَبَ عَلَى الْفِعْلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ نَحْوُ " فَلَسَ " وَغَيْرِهِ .

وَالْغَلْبَةُ عَلَى هَذَا لَيْسَتْ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَفْرَادِ أَيْضًا ، وَلَا يَعْتَرِضُ بـ " فَاعِلٌ "
 وَنَحْوِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ يُرَادُ أَنَّهُ وَقَعَ إِلَيْكَ مِثْلُ مَا وَقَعَ مِنْكَ إِلَيْهِ .

وَهَذَا الْجَوَابُ مُلَخَّصٌ مِنْ كَلَامِ شَيْخِنَا السَّيِّدِ شَرَفِ الدِّينِ (بَرْدِ اللَّهِ مَهْجَعُهُ)

(١٥) التَّخْمِيرُ ١١٠/١

(١٦) الْارْتِشَافُ ٤٢٨/١

قوله : (غير قابلٍ للتاء) .

لأنه بقبول التاء خرج عن شبه الفعل ، وأشبه الاسم ، ومن ثم امتنع " أحمر " لأنه لا يقال : أحمر في مؤنثه ، وانصرف " يعمل " لأنه يقبل (١٨/١) التاء تقول : جمل يعمل ، وناقعة يعمل ، وكذا أرمل ، وأداير ، ونحوهما . (١٧)

فإن قيل : فقد قالوا : أسودة للحية ، مع أن أسود غير منصرف ، ففيه جوابان :

أحدهما : أن قبوله التاء طار بسبب الاسمية التي طرأت عليه فلا يعتبر .
الثاني : أن دخول التاء ينكره البصريون ، وإنما رواه أحمد بن يحيى (١٨) ، فلولا قلته ما أنكروه ، وإذا كان قليلاً فقد حكينا أن منهم من يصرفه فيكون الذي يقول " أسودة " وهذا مذهب الجمهور أعنى اشتراط عدم قبول التاء .

وذهب الأخفش (١٩) إلى أنه لا ينصرف وإن قبل التاء ، قال : ومن صرفه من العرب فلغته صرف غير المنصرف ، قال : وهي لكثير من العرب .

واعلم أنك إذا سميت بهذا الذي من شأنه دخول التاء عليه لم يدخل بعد ومنعته والذي لا يدخل عليه التاء أربعة أقسام :

قسم لا معنى للمؤنث فيه نحو " أكمر " و " آدر " .

وقسم أطلقوا على مؤنثه لفظ المذكر وذلك " أفعل " التفصيل يمين .

وقسم استعمل مؤنثه على غير لفظه ، نحو : رجل آلى : كبير الآلية ، وامرأة عجاء .

وقسم من لفظه إلا أنه بالهمزة ، نحو : " حمراء " و " صفراء " .

(١٧) انظر المسألة في شرح الرضى ٥٣/١ ، والأشمونى ٢٥٣/٤ .

(١٨) انظر فصيح ثعلب ٣١٩ .

(١٩) انظر المساعد ١١/٣ ، والأشمونى ٢٣٥/٣ .

وَأَنَّ لِحَقَّهُ تَغْيِيرٌ ، فَالتَّغْيِيرُ ، إمَّا أَنْ يَكُونَ لِلصِّغَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْفِعْلِ أَوْ الْغَالِبَةِ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ فِي قَوْلٍ مَنْ يَعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ الْوِزْنِ زِيَادَةً ،
مِثْلَ أَحَدِ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ إِنْ كَانَ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ يَتَغَيَّرَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ ، لِهَذَا
لَا اعْتِدَادَ بِهِ بَلْ يَبْقَى مَمْنُوعَ الصَّرْفِ نَحْوَ " أَرَأَقَ " إِذَا أُبْدِلَتْ هَمْزُهُ هَاءً فَقِيلَ :
" هَرَأَقَ " يَبْقَى مَمْنُوعًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي :
" أَصِيلَالٍ " إِنْ اللَّامُ يَبْقَى لَهَا حُكْمُ النُّونِ . (٢٠)

وَأَنَّ كَانَ التَّغْيِيرُ لِلصِّغَةِ ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِي الْوِزْنِ أَحَدُ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ
أَوْ لَا .

إِنْ كَانَ بَقِيَ مَمْنُوعًا نَحْوَ : يَعِدُ ، وَيَهَبُ ، مَحذُوفِ الْفَاءِ ، وَنَحْوَ : يَقُولُ
وَيَبِيعُ مَحذُوفِ الْعَيْنِ مِنْ : «لَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَبِيعْ» ، وَنَحْوُ " يَخْشَى "
وَيَزِمُ وَيَغْزُ مَحذُوفَةَ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَجْزِمُ وَزْنَ الْفِعْلِ ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَبِإِذَا
سَمِيتَ بِمَا هُوَ كَذَلِكَ رَدَّدَتْ الْعَيْنُ ، أَوْ اللَّامُ ، لِأَنَّ سَقُوطَهُمَا ، إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْجَزْمِ ،
وَالْجَزْمُ لَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ ، فَتَقُولُ :
جَاءَنِي يَقُولُ ، وَيَبِيعُ ، وَيَغْزِي ، وَيَرْمِي ، وَيَخْشَى

وَكَذَلِكَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَهَا حُكْمُ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ نَحْوَ " أَغْزُ " " أَرْمِ "
" أَخْشَ " ، لِأَنَّهَا أَخَصُّ بِالْفِعْلِ لِأَطْرَادِهَا فِيهِ ، فَتَقُولُ : جَاءَنِي " أَخْشَى ، وَأَغْزِي ، وَأَرْمِي "
وَبِقِطْعِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوِزْنِ أَحَدُ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَلَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ ، فِيمَا

(٢٠) هذا الرأي نسب للأخفش ، انظر شرح الرضی ٦١/١ ، وهو مذهب سيبويه الكتاب

أَنْ يَخْرُجَهُ التَّغْيِيرُ إِلَى أَمْثَلَةِ الْأَسْمَاءِ أَوْ إِلَى أَمْثَلَةِ الْأَفْعَالِ ، أَوْ إِلَى غَيْرِهَا .

إِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى أَمْثَلَةٍ أُخْرَى مِنْ أَمْثَلَةِ الْأَفْعَالِ مُخْتَصَّةٍ بَقِيَ مَمْنُوعًا وَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى غَيْرِ أَمْثَلَةِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ نَحْوُ : أَنْظُرْ مِنْ قَوْلِهِ :
* مِنْ هَيْثُمَا سَلَكَوَا أَدْنُو فَاَنْظُرْ * (٢١)

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ صُرِفَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا :
فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ عَارِضَ التَّخْفِيفِ كَمَتَّأَصْلِهِ فَيَصْرِفُ .
وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجْعَلُهُ كَمَتَّأَصْلِهِ فَيَمْنَعُهُ ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ نَجْمِ الدِّينِ . (٢٢)

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : (٢٣) إِذَا لَحِقَ التَّغْيِيرُ وَزَنَ الْفِعْلُ فَيَأْمَأُ أَنْ يَخْرُجَهُ التَّغْيِيرُ إِلَى أَمْثَلَةِ الْأَسْمَاءِ أَوْ لَا .

إِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَيَأْمَأُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا ، أَوْ لَا ، إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَيَأْمَأُ أَنْ يُوْجَدَ لَهُ نَظِيرٌ فِي مَجْرَدِ الْهَيْئَةِ ، أَوْ لَا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا نَحْوُ : " أَنْظُرْ " مِنْ قَوْلِهِ :

* أَدْنُو فَاَنْظُرْ ————— *

وَيَنْبَاعُ مِنْ قَوْلِهِ :

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غُضُوبِ جَسْرَةٍ * (٢٤)

(٢١) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٥٠ .

(٢٢) شرح الكافية ١ / ٦٣ - ٦٤ .

(٢٣) الارتشاف ١ / ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٢٤) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٥٠ .

فإِذَا كَانَ يَكُونُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، أَوْ لَا . إِنْ كَانَ قَبْلَهَا انْصَرَفَ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ
وَجَمَاعَةٍ .

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيْنَ إِلَى مَنَعِهِ . (٢٥)
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُهُ ، لِأَنَّ عَارِضَ التَّخْفِيفِ كَمُتَّأَمِّلِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ
يَمْنَعُ .

وَأَمَّا إِنْ أُخْرِجَهُ التَّغْيِيرُ إِلَى أُمْلِيَةِ الْأَسْمَاءِ فَيَأْتِي : أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا ، أَوْ لَا .
إِنْ كَانَ وَاجِبًا صُرِفَ نَحْوُ : رُدَّ ، وَقِيلَ ، وَبِيعَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ لَمْ يُشَمَّ ، وَأَمَّا مَنْ أَشَمَّ
فَقِيلَ : يَذْهَبُ الْأُسْمَاءُ وَيُنْصَرَفُ ، وَاخْتَارَهُ الْفَارِسِيُّ ، وَابْنُ جُنَيْدٍ . (٢٦)

وَقِيلَ : يَمْتَنَعُ ، لِأَنَّ الْأُسْمَاءَ كَالضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ .
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَيَأْتِي أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى مِثَالٍ يَكْثُرُ ، أَوْ لَا ، إِنْ لَمْ يُخْرِجَهُ إِلَى
مِثَالٍ يَكْثُرُ نَحْوُ أَنْ تُسَمَّى بـ " انْطَلَقَ " فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَالْأَكْثَرُ يَصْرِفُهُ .

وَجَوَّزَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ الْوَجْهَيْنِ (٢٧) وَإِنْ كَانَ بَعْدُ فَمَنْ جَعَلَ عَارِضَ التَّخْفِيفِ
كَمُتَّأَمِّلِهِ صَرَفَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ كَمُتَّأَمِّلِهِ مَنَعَ .

وَإِنْ أُخْرِجَهُ إِلَى مِثَالٍ يَكْثُرُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ صُرِفَ اتِّفَاقًا ، نَحْوُ أَنْ تُسَمَّى
بـ " عَصْرَ " (١٨/ب) مِنْ قَوْلِهِ :

لَوْ عَصْرُ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَهُ * (٢٨)

(٢٥) المسائل البصريات ١/٢٤٥، وبالنسبة للشلوبيين التوطئة ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢٦) انظر الارتشاف ١/٤٢٩ .

(٢٧) رأى ابن خروف في الارتشاف : ١/٤٢٩ .

(٢٨) لأبي النجم العجلي ، وهو في ديوانه ١٠٣ .

والشاهد قوله " عصر "

وهو من شواهد الكتاب ٤/١١٤، وشرح الأبيات للنحاس ١٨٦، والمنصف ١/٢٤ ،

والإنصاف ١/١٢٤، وشرح الشافعية ١/٤٣، وشفاء العليل ٣/١٠٦٩، وشواهد

الشافعية ١٥ .

وإن كان بعدُ، فمذهبُ سيبويه الصَّرفُ، لأنَّه قد خرجَ عن الوزنِ المُعتَبَرِ . (٢٩)

وحكى أبو زيد (٣٠) أنَّ مَنْ قَالَ : يَغْفُرُ ، بضمِّ الياءِ ، صرفُ فهو يوافقُ مذهبَ سيبويه (٣١) ومذهبَ المازنيِّ والمبرد (٣٢) وجماعةٌ إلى منعه ، لأنَّ تخفيفه عارضٌ فلا يعتبرُ بدليل أنا نمنع «جِيل» مخففاً إذا سمينا به مذكراً ، ولأنَّهم يقولون : قُضِيَ الرَّجُلُ وَإِذَا خَفَّوْا تَرَكُوا الْوَاوَ ، ولم ترجعِ الياءُ ، ولأنَّهم أيضاً قد قالوا : الحُمْرُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ حِينَ خَفَّوْهُ أَلْقَوْا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ ، ولم يحدفوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ .

قوله : (وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف) جملةُ الأسماءِ الممتنعةِ أربعةَ عشرَ .

خمسَةٌ تستقلُ بدونِ العلميةِ وهي وزنُ الفعلِ صفةً كأحمرَ ، وفعلانَ فعلى ، كسُكْرَانِ ، وما كانَ فيه العدْلُ والصفةُ كأحَادَ وأُخَرَ ، وآلَفَى التَّائِيثِ ، والجمعُ الْمُتَنَاهَى .

وتسعةٌ لا تستقلُ وهي : المؤنثُ بالتاءِ كحمزةٌ وبآلفى التَّكْثِيرِ وَالْأَلْحَاقِ ، كقُبْعَثَرِي ، وعَلَقَى ، وبالمعنويِّ كزَيْنَبَ ، وذُو العَجْمَةِ كَأَبِرَاهِيمَ ، وذُو التَّركِيبِ كقُبْعَبَكَ ، وذُو العدْلِ اسْمًا ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعْدُولًا فِي الْأَعْلَامِ كَعُمَرَ أَوْ فِي النِّكَرَاتِ ، وَسُمِّيَ بِهِ كَأَحَادَ وَأُخَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْعِهِ ، وَوزنُ الْفِعْلِ وَفَعْلَانِ اسْمًا ، وَمَا سُمِّيَ بِالْجَمْعِ عَلَى غَيْرِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ .

(٢٩) الكتاب ٢٢٧/٣ .

(٣٠) حكاية أبي زيد في الكافية الشافية ١٤٦٦/٣ ، والارتشاف ٤٣١/١ ، والمساعد ١٣/٣ .

(٣١) قال سيبويه في الكتاب ١٩٦/٣ : (وَمَنْ قَالَ تَرْتَبُ صَرَفٌ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَوَّلُهُ زَائِدًا فَقَدْ خَرَجَ مِنْ شَبهِ الْأَفْعَالِ) .

(٣٢) بالنسبة للمبرد المقتضب ٣١٨/٣ .

وانظر رأي المازنيِّ والمبردِ ومعهما ابنُ السراج والسيرافي في الارتشاف ١٤٣/١ ، والمساعد ١٣/٣ .

والثلاثة الأولى من الخمسة إذا سُميَ بها أيضاً كانت العلمية مؤثرة ، فقول المصنف وما فيه علمية يخرج منه الخمسة الأولى ما دامت نكرات ، وقوله ، مؤثرة يخرج (منه) الأخيران ذو التانيث بالالفين ، وذو الجمع على اختياره .

قوله : (لما تبين من أنها لا تجمع مؤثرة ، إلا ما هي شرط فيه)

تعليل لصرفه ، وتماؤه : قوله : (فإذا نكر بقي لا سبب ، أو على سبب واحد) فينصرف ، لأن السبب الواحد لا تأثير له أيضاً .

قوله : (إلا العدل ، ووزن الفعل) استثناء من قوله : (إلا ما هي شرط فيه) أي : فإنها تجمعهما غير شرط .

قوله : (وهما متضادان) . جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل : إذا كانت العلمية غير شرط فيهما لزم فيما فيه العدل ، ووزن الفعل والعلمية ونكر أن لا ينصرف ، لبقائه على سببين ، فيبطل قولك كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف ؟

فأجاب بقوله : وهما متضادان فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما لأن الضدين لا يجتمعان وأنما كانا متضادين لأن للعدل صيغة مستقرة : فعل ، وفعلال ، وسحر ، وأمس .

ولو وزن الفعل صيغ مستقرة ، ولم نجد ههما يجتمعان في صيغة واحدة ، فلنؤردنا الجمع بينهما في صيغة كنا إما مخالفين للغة العرب لو ادعينا مثلاً في " أفعل " عدلاً ، لأنه لم يسمع فيه ، أو كنا كالجامعين بين ضدين لو أردنا صيغة واحدة تكون على " فعل " ، و " أفعل " في وقت واحد .

قَالَ رَكْنُ الدِّينِ (١) : مَا مَعْنَاهُ ، فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ فِي الْكَلِمَةِ الْمَفْرُوضَةِ غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ ، لِاسْتِقْلَالِ الْعَلْتَيْنِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ بِدُونِهَا كَمَسَاجِدَ ، وَحَمَرَاءَ ، عِلْمَيْنِ .

وَأَجَابَ : بَأَنَّا لَا نَسْلُمُ أَنَّ لَا تَأْثِيرَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ حَمَرَاءَ ، أَنَّ حَمَرَاءَ مُسْتَقْلِلَةٌ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ الْعِلْمِيَّةِ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ اسْتِقْلَالٌ عَلَى الْإِنْفِرَادِ .

قُلْتُ : اعْتِرَاضُهُ هُوَ الْمَعْتَرِضُ ، لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ قَطْعَ وَهْمٍ مُتَوَهِّمٍ سِوَاهُ ، كَانَ لَزِمًا أَمْ لَا .

وَقَدْ ذَكَرَ الْأَمَامُ يَحْيَى (٢) : أَنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ وَلَيْسَ بِجَوَابٍ عَنْ شَيْءٍ وَالْأَمْرُ قَرِيبٌ فِي ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : (فَإِذَا نَكَرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ)

بِقَاوُهُ بِلَا سَبَبٍ حَيْثُ تَكُونُ الْعِلْمِيَّةُ مُؤَثَّرَةً وَشَرْطًا وَهُوَ مَعَ الْخَمْسَةِ الْأُولَى مِنْ التَّسْعَةِ فَإِذَا نَكَرَتْ : أَذْرَبِيحَانِ ، وَفِيهِ الْعِلْمِيَّةُ ، وَالْعَجْمَةُ ، وَالتَّرْكِيْبُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَالتَّأْنِيثُ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ بَلَدَةٍ لَمْ يَبْقَ فِيهِ شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ لَابْقَاءٌ لِلْمَشْرُوطِ مِنْ دُونِ شَرْطِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَنِيَّةَ إِذَا اخْتَلَّتْ بَطَلَتْ الْحَيَاةُ .

(١) الشرح الكبير على الكافية اللوحة " ١٨/ب " .

(٢) قَالَ الْأَمَامُ يَحْيَى الْعُلَوِيُّ : " وَقَوْلُهُ : وَهُمَا مُتَضَادَّانِ وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الْإِنْقِطَاعِ وَلِهَذَا فَاتَّهَ فَسَّرَهُ فِي الشَّرْحِ بِمَا يُشْعُرُ بِإِنْقِطَاعِهِ بِأَنَّهُ أَوْرَدَهُ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِعِ بِقَوْلِهِ : إِلَّا أَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ ، لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ " انظر الأزهار الصافية في شرح الكافية الجزء الأول اللوحة " ٥٥/ب " .

وَعَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ حَيْثُ تَكُونُ مَوْثَرَةً فَحَسَبُ، وَهُوَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ التَّسْعَةِ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي عَمَرٍ مُنْكَرًا لَمْ يَبْقَ فِيهِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْعَدْلَ إِنَّمَا كَانَ فِيهِ عِلْمًا .

قَوْلُهُ : (وَخَالَفَ سَيْبَوِيَّةَ الْأَخْفَشِ فِي مَثَلٍ : أَحْمَرُ عِلْمًا ثُمَّ يُنْكَرُ) . (٣)

الْخِلَافُ فِيمَا كَانَ مَمْتَنَعًا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ إِلَّا مَا فِيهِ أَلِفٌ التَّانِيثِ فَلَمْ يَقُلْ
أَحَدٌ بِصَرْفِهِ مُنْكَرًا ، نَحْوُ أَنْ تُسَمَّى بِحَمْرَاءَ ، أَوْ تُسَمَّى بِحُبْلَى .

فَأَمَّا إِنْ رُكِّبَ تَرْكِيبُ الْمَرْجِي نَحْوُ أَنْ تُسَمَّى بـ " خَلْ حَمْرَاءَ " (١٩/١) أَوْ لَخْل
سَكْرَى " فَبِهِ خِلَافٌ :

الْأَكْثَرُ يَصْرِفُهُ مُنْكَرًا لِأَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ لِلتَّانِيثِ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ قَدْ غَيَّرَ حُكْمَهُ وَقَدْ صَارَ
كَحَضَرَمَوْتَ ، فَيُصْرَفُ مُنْكَرًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِمَّا فِيهِ أَلِفٌ تَانِيثٍ مَصْرُوفًا فِي كَلَامِهِمْ .

وَكَذَا الْخِلَافُ فِي الْجَمْعِ مُرَكَّبًا نَحْوُ أَنْ تُسَمَّى بِمَحَارِيبَ مَسَاجِدَ ، وَكَذَا فَعْلَانُ
فَعْلَى ، وَأَفْعَلُ صِفَةً ، وَأَحَادًا إِذَا رُكِّبَتْ جَرَى عَلَيْهَا حُكْمُ الْمُرَكَّبِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ .

وَالَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :
وَزْنُ الْفِعْلِ صِفَةً ، وَفَعْلَانُ فَعْلَى صِفَةً ، وَالْعَدْلُ صِفَةً ، وَمُنْتَهَى الْجَمْعِ ، كُلُّ هَذِهِ إِذَا سُمِّيَ
بِهَا امْتَنَعَتْ وَأَمَّا إِذَا نُكِّرَتْ فَأَمَّا الْجَمْعُ فَمَذْهَبُ سَيْبَوِيَّةٍ وَالْأَكْثَرُ الْمَنْعُ (٤) ، لِأَنَّهُ
لَمَّا زَالَتْ عَنْهُ الْعِلْمِيَّةُ شَبَّهَ بِأَمْلِهِ فَمَنْعَ .

(٣) انظر رأي الأخفش والمسألة في أيضاح الفارسي ٣١٣/١، والمقتصد ١٠٢٨/٢،

والمساعد ٢٨ / ٣ - ٢٩ .

(٤) الكتاب ٢٢٧/٣، وانظر المساعد ٢٩/١، والتصريح ٢١٣/٢، والأشمونى ٢٤٩/٣ .

وذهب الفراء ، وروى عن الأخفش ^(٥) أنه يصرف ، والصحيح المنع ؛ لأن شبه العلة في هذا الباب علة ؛ ولأن السماع قد ورد بمنع " سراويل " لشبهه بالجمع قال :

فتى فارسي في سراويل رامج ^(٦) *

والذي في " سراويل " في " شراويل " منكراً .

وأما من منعه علماً ، لكونه منقولاً عن الجمع كالمصنف ، فالأمر في منعه منكراً ظاهراً عنده ، وأما العدل والصفة نحو : أحاد ، وآخر مسمى بهما ثم يُنكران فيهما الخلاف . وهما أظهر في المنع ؛ لأن عدلهما كان في التنكير حتى أن منهن من يصرف " أحاد " علماً ، لزوال العدل ، فإذا اعتبر العدل بعد ذهابه فليعتبر الوصف بعد ذهابه .

وأما من منعهما : لمجرد العدل لكون فيهما عدلين فيحتمل أن يمنعه علماً لذلك ، وبكون العلمية غير مؤثرة كحمرأ ، وكالجمع على قول المصنف ، ويحتمل أن يجعلها مؤثرة مع العدل كمساجد في قول غير المصنف .

وأما فعلان كسكران علماً ، فذلك فيه خلاف سبويه ^(٧) يجري في الجميع على سنن واحد ، ويمنع ، ومنهم من يصرف .

وأما وزن الفعل فما كان غير صفة قبل العلمية صرف كأرتب و (.....) ، وما كان صفة فأمّا أن يكون منصرفاً في النكرة أولاً ، إن انصرف في النكرة صرفاً منكراً بعد التسمية كأربع ، ويعمل ، وأرتب ، وإن لم ينصرف في النكرة فأمّا أن يكون " أفعل من " ، أولاً ، إن كان " أفعل من " فإنهم يصرفونه إذا لم يلفظ فيه بـ " من " ويمنعونه إذا لُفِظَ بها ، نحو أن تسمى بأفضل من هكذا .

(٥) روي عن الأخفش الصرف وعدمه ، انظر رأيه في إيضاح الفارسي ٣١٢/١ - ٣١٣

والمقتمد ١٠٢٨/٢ ، والتسهيل ٢٢١ ، والمساعد ٢٩/٣ ، والتصريح ٢١٣/٢ ،

والهمع ٣٦/١ ، والأشمونى ٢٤٩/٣ .

كما نسب الصرف مطلقاً لذهاب الجمعية للمبرد في المصادر السابقة :

(٦) سبق الاستشهاد بهذا البيت في ص ١١٣ .

(٧) الكتاب ٢١٥/٣ ، انظر المساعد ٢٩/٣ ، والهمع ٣٦/١ .

قال بعضهم : (٨) قال : ويسقط الخلاف بين سيبويه والأخفش في " أفعل من " .
وجه ذلك : أنه لا يستعمل إلا على ثلاثة أوجه :

فإذا كانت معه " من " ونكر ، فقد أشبه أصله أقوى شبه ، ألا ترى أن
" أفعل من " لا يكون غير صفة ، فالأخفش إن لم يلحظ أصله خرج من كلام العرب
بخلاف " أحمر " ، لوجود " أفعل " اسماً غير صفة كأرنب .

وعكس ذلك : لو تجرد عن " من " فإنه إن لحظ سيبويه أصله خرج عن كلام
العرب ؛ إذ لا يستعمل مجرداً عن اللام والأضافة إلا بمن ظاهرة أو مقدرة انتهى
معنى كلامه . وفيه احتمال ، وإن لم يكن أفعل من ، بل كان نحو : أحمر ، ففيه
الخلاف كما ذكر المصنف ، والمذاهب أربعة :

الأول : المنع ، وهو مذهب سيبويه ، (٩) للوزن وشبهه بأصله ؛ لأنه قد صار
نكرة كما كان ، فيعتبر فيه ما كان يُعتبر قبل التسمية .

الثاني : الصرف ، وهو مذهب الأخفش ، وروي عن المبرد ، (١٠) وزعم ابن خروفان
الأخفش لم يخالف سيبويه إلا في القياس .

وحجته أن الوصف قد ذهب بالعلمية فلا يرجع ، إذ لم يرد به
منكراً ما أريد به قبل نقله ؛ لأن معناه منكرًا شخصاً ما ممن يسمى
بأحمر ، وهذا لا يفيد حصول معنى فيه كما يقول : " رأيت أحمر قانياً " .

الثالث : التفصيل فإن سمي رجل له حمرة بـ " أحمر " أو سواد بـ " أسود "
امتنع منكرًا وإلا انصرف ، وهو مذهب الفراء وروي عن ابن الأنباري (١١)

(٨) هذا قول أبي حيان انظر الارتشاف ٤٤٦/١ .

(٩) الكتاب ١٩٨/٣ و ٢٠٣ ، وانظر ما ينصرف ٧ ، والمقتصد ٩٧٩/٢ ، والمفصل

١٧ ، وابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح الرضى ٦٨/١ ، والارتشاف ٤٤٦/١ .

(١٠) رأيهما في المقتضب ٣١٢/٣ .

(١١) انظر رأيهما في الارتشاف ٤٤٦/١ ، والمساعد ٣٠/٣ ، والهمع ٣٦/١ .

الرَّابِعُ : تَجْوِيزُ الْوَجْهَيْنِ ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ الْفَارَسِيِّ وَ الْجُرْجَانِيِّ (١٢) لَأَنَّ أَفْعَلَ هَذَا حِينَ سَمَّيَتْ بِهِ الْعَرَبُ تَارَةً اعْتَبَرَتْ فِيهِ الْوَصْفِيَّةُ ، وَتَارَةً الْأَسْمِيَّةُ كَقَوْلِهِ :

(١٤) * أَتَانِي وَعَيْدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ : فَيَا عَبْدَ شَمْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا *

(١٥) وَيَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ سَيْبَوِيَّةِ السَّمَاعُ وَالْقِيَّاسُ ، أَمَّا السَّمَاعُ فَرَوَى أَبُو زَيْدٍ أَنَّهُ سَأَلَ بَعْضَ الْهَذَلِيِّينَ ، كَيْفَ تَقُولُ : لِلرَّجُلِ لَهُ عَشْرُونَ عَبْدًا كُلُّهُمْ اسْمُهُ أَحْمَرٌ؟ فَقَالَ : لَهُ عَشْرُونَ أَحْمَرٌ ، فَقَالَ : فَإِنْ كَانَ اسْمُ كُلِّ أَحْمَدَ فَقَالَ : عَشْرُونَ أَحْمَدًا ، وَأَمَّا الْقِيَّاسُ : فَهُوَ أَنَّ شَبَهَ الْعَلَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ عِلَّةٌ ، وَقَدْ وَجَدَ هَذَا فِي مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : أَسْوَدٌ ، وَأَرْقَمٌ فَإِنَّا اعْتَبَرْنَا وَصْفِيَّتَهُ مَعَ زَوَالِهَا .

الثَّانِي : أَلِفُ الْأَحْقَاقِ ، وَأَلِفُ التَّكْثِيرِ فَإِنَّهُمَا مَنَعَتَا ، لِشَبَهِهِمَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ ، أَوْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ .

الثَّالِثُ : فَعْلَانُ وَأَفْعَلُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا التَّاءُ صُرِفَا ، لِشَبَهِ الْأَسْمِ فِي " أَفْعَلُ " وَانْتِفَاءِ شَبَهِ أَلْفِي التَّأْنِيثِ فِي فَعْلَانِ .

الرَّابِعُ : التَّرْكِيْبُ إِنَّمَا مَنَعَ لِشَبَهِهِ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ .

الخَامِسُ : سَرَاوِيلُ إِنَّمَا مَنَعَ ، لِشَبَهِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ (١٩/ب)

قَوْلُهُ : (وَلَا يَلْزَمُهُ بَابُ حَاتِمِ) .

(١٦) لَا يَلْزَمُ سَيْبَوِيَّةَ مَا أَلْزَمَهُ الْأَخْفَشُ مِنْ مَنَعَ حَاتِمِ .

(١٢) الْأَيُّضُاحُ الْعَضْدِي ٣٠٣/١ ، وَانْظُرِ الْارْتِشَافَ ٤٤٦/١ ، وَالْمُسَاعَدَ ٢٩/٣ ، وَالْهَمْعَ ٣٦/١ .

(١٣) الْمُقْتَصَدُ ٩٧٩/٢ ، ٩٨٢ .

(١٤) لِلْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ ١٤٩ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ " الْخُوصُ وَالْأَحَاوِصَا " جَمْعُ أَحْوَصٍ ، فَمِنْ جِهَةِ الْأَسْمِيَّةِ جَمَعَهُ عَلَى أَحَاوِصٍ ، وَمِنْ جِهَةِ الْوَصْفِيَّةِ جَمَعَهُ عَلَى خُوصٍ فَالشَّاعِرُ لَحَظَ الْجِهَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةَ وَالْوَصْفِيَّةَ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمِفْصَلِ ١٩٥ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٦٢/٥ ، وَشَوَاهِدُ الشَّافِيَّةِ ١٤٤ ،

وَالْخَزَانَةُ ٨٨/١ .

(١٥) حِكَايَةُ أَبِي زَيْدٍ فِي الْمُسَاعَدِ : ٢٨/٣ .

(١٦) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْوَافِيَةِ ١٥٥/١ ، وَشَرْحِ الرُّضَى ٦٧/١ - ٦٨ ،

وَالْفَوَائِدُ الْخِيَّائِيَّةُ ٢٤٩ / ١ .

قَالَ الْأَخْفَشُ : إِذَا كُنْتَ تَعْتَبِرُ الْأَصْلَ فَيَمْنَعُ " أَحْمَر " مُنْكَرًا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ
الْوَصْفُ فَيَمْنَعُ حَاتِمًا عِلْمًا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْوَصْفُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ .

فَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ : بِأَنَّهُ لَا يَلِزَمُ ؛ إِذْ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ اعْتِبَارِ الْوَصْفِيَّةِ وَهُوَ كَوْنُهُ
عِلْمًا ، وَبَيْنَهُمَا تَفَادُّ إِذْ الْعِلْمُ لَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ ، وَالصِّفَةُ لَوَاحِدٍ مِنْ أُمَّةٍ وَلَا يَعْتَرِضُ بِمِثْلِ
جَمْعِهِ لِلْأَحْوَصِ عَلَى أَحَاوِصٍ حِينَ أَرَادَ الْوَصْفِيَّةَ . أَمَّا هَذَا فَهُوَ حَكْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ مَنْعُ
الصَّرْفِ ، وَلَا يَدُّ فِيهِ مِنْ اجْتِمَاعِ عِلَّتَيْنِ ، وَالضَّدَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ .

قَوْلُهُ : (وَجَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةُ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ) .
إِذَا دَخَلَتْ اللَّامُ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ ، نَحْوُ : " الْأَحْمَرُ " أَوْ أَضِيفَ نَحْوُ : أَحْمَرِكُمْ
دَخَلَتْهُ الْكَسْرَةُ اتِّفَاقًا ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ سُمِّيَ مُنْصَرَفًا ، أَمْ لَا ؟

مَنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ فِيهِ وَلَمْ يَحْكَمْ بِشَيْءٍ ، لَتَعَارِضِ الْوُجُوهِ عِنْدَهُ ، وَرُوي ذَلِكَ عَنْ
الْفَارِسِيِّ (١٧) . وَمَنْهُمْ مَنْ حَكَّمَ بِالصَّرْفِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ ، مِنْهُمْ الزَّجَاجِيُّ (١٨) ، وَهُوَ
الْأَقْرَبُ ؛ لِأَنَّا إِنْ أَخَذْنَاهُ مِنَ التَّصْرِفِ الَّذِي هُوَ التَّفْنُّنُ ، فَقَدْ تَصَرَّفَ بِدُخُولِ الْجَسْرِ
وَالْتَنْوِينِ .

يَقُولُ : الْمَانِعُ مِنَ التَّنْوِينِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَالْإِضَافَةُ كَمَا يَمْنَعَانِ : الرَّجُلُ ،
وَعِلَامَةُ نَيْدٍ ، وَلَمْ يَقُلْ هُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ .

وَإِنْ أَخَذْنَاهُ مِنَ الْإِنْصِرَافِ عَنِ الْفَعْلِ ، وَهَذَا غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلشَّبهِ .

قُلْنَا : قَدْ غَلِبَ هَذَا الشَّبَهُ بِدُخُولِ مَا هُوَ خَاصَّةُ الْأَسْمِ ، فَيَسِيرُ مَغْمُورًا كَمَا أَنَّ
أَيًّا كَسَائِرِ الْمُوصُولَاتِ ، وَالِاسْتِفْهَامِيَّاتِ فِي سَبَبِ الْبِنَاءِ ، لَكِنْ لَمَّا لَزِمَتْ الْإِضَافَةُ ،
صَارَ الشَّبَهُ مَغْلُوبًا لَا حُكْمَ لَهُ ، فَهُنَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ أَبْعَدُ مِنْ مَنْعِ الصَّرْفِ .

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ؛ لِأَنَّ عَلَامَةَ الصَّرْفِ عِنْدَهُمْ اِنْمَا

(١٧) الإيضاح العضدي ٥٨/١ .

(١٨) الجمل ٢٢٠ ، وهو مذهب شيخه الزجاج في ما ينصرف ٦ .
كما ذهب جماعةٌ لهذا المذهب وهم المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، انظر

هِيَ التَّنْوِينُ وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الصَّرِيفِ ، وَرُوي عَنْ سِيبَوَيْهِ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ : إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدْ ذَهَبَ أَحَدُ سَبَبِيَّهِ كَانَ مُنْصَرِفًا ، نَحْوُ :
أَبْرَاهِيمَ ، وَزَيْنَبَ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ ، وَالْإِضَافَةَ لَا يَدْخُلَانِ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَإِلَّا فَلَا ،
نَحْوُ : مَسَاجِدَ وَ أَحْمَرَ ، وَاخْتَارَ هَذَا الْمُؤَصِّلُ صَاحِبَ الْغُرَّةِ ^(١٩) ، وَرَكْنَ الدِّينِ ^(٢٠) .

خَاتِمَةٌ :

مِمَّا بَقِيَ عَلَى الْمُصَنِّفِ التَّصْغِيرُ ، وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كُلَّ مَا ذَهَبَ بِتَصْغِيرِهِ سَبَبُ
الْمَنْعِ صُرِفَ وَمَا لَمْ يَذْهَبْ ، أَوْ حَصَلَ مَنْعٌ ، وَتَفْصِيلُهُ أَنَّ نَقُولَ : الْعِلْلُ مَعَ التَّصْغِيرِ
عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مِنْهَا : مَا يُغَيِّرُ حُكْمَهُ التَّصْغِيرُ ، وَهِيَ ثَلَاثٌ : الْعَدْلُ ،
وَالْجَمْعُ ، وَمَافِيهِ أَلِفَا الْأَلْحَاقِ ، وَالتَّكْثِيرُ عِلْمًا ، فَهَذِهِ الْعِلْلُ يَزِيلُ حُكْمَهَا
التَّصْغِيرَ ، وَيَنْصَرِفُ مَا هِيَ أَحَدُ سَبَبِيَّهِ .

أَمَّا الْعَدْلُ : فَلِأَنَّ لَهُ صِيغًا مُحْصُورَةً ، وَأَمَّا الْجَمْعُ : فَلِأَنَّ جُمُوعَ الْكَثْرَةِ لَا تَصْغُرُ
عَلَى لَفْظِهَا . وَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي فِيهِ أَلِفَا الْأَلْحَاقِ وَالتَّكْثِيرُ فَلِلْحَذْفِ ، أَوْ الْإِنْقِلَابِ
يَاءً فِي التَّصْغِيرِ ، وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهُمَا فَرَأَى شَبَهُهُمَا .

وَقِسْمٌ مِنْهَا لَا يُغَيِّرُ التَّصْغِيرُ حُكْمَهُ ، وَهِيَ ثَلَاثٌ أَيْضًا :
الْوَصْفُ ، وَالتَّرْكِيبُ ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ ، سِوَاَهُمَا كَانَتَا فِي اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ
فِيمَا كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ مِنْ ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُ أَلْفَهُ تَقُولُ : عُمَيْرَانُ فِي : عَمْرَانُ ، كَمَا تَقُولُ :
سُكَيْرَانُ فِي : سَكْرَانُ .

وَقِسْمٌ مِنْهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهِيَ : الْعِلْمِيَّةُ .

- (١٩) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ عَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْمُؤَصِّلِي الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الدَّهَّانِ
صَاحِبُ الْغُرَّةِ فِي شَرْحِ اللَّامِ . تَوَفَّى سَنَةَ : ٥٦٩ هـ .
تَرْجَمَتْهُ وَأَخْبَارُهُ فِي الْإِنْبَاهِ ٤٧/٢ ، وَأَشَارَةُ التَّعْيِينَ ١٢٩ ، وَالْبَغِيَّةُ ٥٨٧/١
(٢٠) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى الْكَافِيَةِ ، لَوْحَةٌ (١٩ / ب) .
(٢١) انْظُرِ الْقَضِيَّةَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٥٠٢/٣ ، وَشَرْحَ الرُّضَى ٦٩/١ ،
وَالْإِرْتِشَافَ ٤٤٧/١ ، وَالْهَمْعَ ٣٦/١ .

ذَهَبَ بَعْضُهُمْ : إِلَى أَنَّ التَّصْغِيرَ يُزِيلُ الْعِلْمِيَّةَ ، وَيَكْسِبُ الْأِسْمَ الْوَصْفِيَّةَ ، لِأَنَّ مَعْنَى " زَيْدٌ " زَيْدٌ الْحَقِيرُ ، وَلِأَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيَّرَتْ مَعْنَى الْعِلْمِ ، فَتُرِيدُ الْعِلْمِيَّةَ ، كَتَنْوِينِ التَّنْكِيرِ ، وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَعْلَامِ . وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ : تَزُولُ الْعِلْمِيَّةُ فَقَطْ ، وَلَا تَتَصِيرُ صِفَةً .

وَذَهَبَ آخَرُونَ : إِلَى أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ بَاقِيَةٌ ، وَأَنَّ التَّصْغِيرَ لَا يُنَافِيهَا كَتَنْوِينِ التَّمَكِينِ ، وَالتَّضْعِيفِ حِينَ الْوَقْفِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ زَالَتْ بِالزِّيَادَةِ لَزَالَتْ بِالنَّقْصَانِ ، وَهِيَ لَا تَزُولُ بِهِ كَالْتَرَخِيمِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صِفَةً لَجَارَ أَنْ يُوصَفَ بِهِ فَيَقُولُ : رَجُلٌ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : رَجُلٌ حَقِيرٌ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ عَنِ الْعِلْمِيَّةِ بِالتَّصْغِيرِ ، لَعَوَّضَ عَنْ تَعْرِيفِهِ اللَّامُ كَمَا فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَلِهَذَا الْخِلَافُ فَوَائِدُ :

الأُولَى : أَنَّهُ يَنْصَرِفُ مَا كَانَتْ الْعِلْمِيَّةُ شَرْطًا فِيهِ إِذَا صُغِرَ كَمَا إِذَا نُكِرَ .
الثَّانِيَّةُ : أَنَّ نَحْوَ : أَفْكَلٌ ، وَأَرْبَابٌ نِكْرَةٌ إِذَا صُغِرَا امْتَنَعَ ؛ لِلصِّفَةِ وَالْوُزْنِ ، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : وَصْفِيَّتُهُ عَارِضَةٌ كَأَرْبَعٍ ، قَالُوا : بَلْ لَازِمَةٌ لِهَذِهِ الصِّفَةِ كَالْوَصْفِيَّةِ فِي " أَحَادٌ " وَ " رَبَاعٌ " عَلَى الصَّحِيحِ وَكَذَلِكَ سُلْطَانٌ وَعُثْمَانٌ عِلْمِيَّانِ .

الثَّالِثَةُ : أَنَّ نَحْوَ : أَحْمَرٌ ، وَسُكْرَانٌ عِلْمِيَّانِ إِذَا صُغِرَا امْتَنَعَ لِلْوُزْنِ (٢٠ / أ)
وَالصِّفَةِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ جَعَلَ الصِّفَةَ حَاصِلَةً فِي بَيَاءِ التَّصْغِيرِ ، وَمَنْ جَعَلَهَا غَيْرَ حَاصِلَةٍ جَاءَ فِيهِ خِلَافٌ سَبِيوِيَّةٍ وَالْأَخْفَشُ . (٢٢)

وَأَمَّا نَحْوُ : أَفْكَلٌ عِلْمًا إِذَا صُغِرَ فَيَنْصَرِفُ فِي قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ الْوَصْفِيَّةَ حَاصِلَةً لِلْمُصْغَرِ وَلَا يَأْتِي فِيهِ خِلَافٌ سَبِيوِيَّةٍ وَالْأَخْفَشُ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مُنْصَرَفٌ ، هَذَا عَلَى قَوْلِي مَنْ يَجْعَلُ الْعِلْمِيَّةَ رَافِعَةً .

الفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ : فَإِنَّ مَنْ يَحْكُمُ بِحُدُوثِ الْوَصْفِيَّةِ يُوَافِقُونَ مَنْ حَكَمَ بِبَقَاءِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَمَنْ حَكَمَ بِبَقَائِهَا فَإِنَّ الْعَائِدَ بَيْنَ الْأَوَّلِيَيْنِ عَلَى الْعَكْسِ عِنْدَهُ .

(٢٢) أَيُّ : سَبِيوِيَّةٍ يَمْنَعُ ، وَالْأَخْفَشُ يَنْصَرِفُ .

انظر الكتاب ٢١٧/٣ ، والمقتضب ٣٣٧/٣ ، والهمع ٣٦/١ .

وَأَمَّا الثَّالِثَةُ : فيقول : امتنع " أَحْمَر " للوزن مع العلمية مصغراً كما كان مكبراً .

والقسم الرابع من العلل ، ينقسم إلى ما يغير حكمه التصغير ، وإلى ما لا يغيره ، وهي أربع : التانيك ، والعجمة ، والجمع علماً ، ووزن الفعل .

أما التانيك : فإن كان معنوياً ثلاثياً ساكن الأوسط بلا عجمة كـ " هند " تحتم منه إذا صغر لمصيره إلى : " هنيئدة " وعلى موجب قول : من يحكم بزوال العلمية ينصرف . وإن كان غير ذلك لم يغير التصغير حكمه .

وأما العجمة : فإن صغر تصغير الترخيم فجاء على أربعة أحرف بياء التصغير صرف ، نحو : قبس في قابوس ، من أبي قابوس كنية النعمان ، ونحو : عزيز ، في عازر . وإن زاد على ذلك ، أو صغر غير تصغير الترخيم ، لم يتغير حكمه ، وكان ممتنعاً إن كان نحو إبراهيم ، ومنصرفاً إن كان نحو : لوط ، إذ يصير : أبيره ، أو بريهم ، ولويطاً .

وأما الجمع علماً ، فإن وجد فيه مانع منع ، نحو : أجادل ، وأكابر ، علمين ، فيصغران إلى : أجيدل ، وأكبير ، وإلا انصرف نحو : مساجد علما .

وأما وزن الفعل : فهو ثلاثة أضرب منه ما كان غير منصرف ، فيصرف بالتصغير وهو نحو : شمر ، وضرب ، ومنه ما كان غير منصرف ، وبقي كذلك ، نحو : أدابر ، وأحمر ، لمصيرهما إلى : أدبر ، وأحمر ، على مثال : أبطر ، ومنه ما كان منصرفاً ، فصار غير منصرف ، نحو : خير ، وشر ، لمصيرهما إلى : أخير ، وأشبر ، ونحو : تفارب ، لمصيره : تفيرب ، كتبطر ، ونحو : تحلى ، لمصيره تحيلى ، هذا الظاهر أعني المنع .

ودهب بعضهم : إلى انصراف ذلك ولا يعتبر لهذا البناء ، لأنه عارض .
والله أعلم .

(المرفوعات)

قوله : (ما اشتمل على علم الفاعلية)

علم الفاعلية : الرفع ، وما يقوم مقامه ، وعدل عنه لوجهين :

أحدهما : لئلا يكون فيه إحالة .

الثاني : لئلا يخرج ما فيه إحدى العلامات الأخر .

وقال : الفاعلية ، بالنسبة ، ليدخل فيه ما حمل على الفاعل ، ويقال : لم

ذكر الضمير وهو للمرفوعات ؟

وجوابه : من وجوه :

أحدها : أنه يعود إلى مضاف محذوف ، وتقديره : باب المرفوعات هو .

الثاني : أنه خبر لمبتدأ تقديره : المرفوع هو .

الثالث : أنه إذا توسط ضميرين مذكر ، ومؤنث جان التذكير والتأنيث ، وقد

توسط هذا الضمير بين المرفوعات وبين " ما " ، فيجوز الوجهان ، ونظيره :

مَنْ كَانَ أُمِّكَ ؟ وَمَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ؟

(الفاعل)

قوله : (لَمِنْهُ الْفَاعِلُ)

(١) إنما قدمه ، لأنه الأصل عنده ، وقد وقع الخلاف في الأصل منها : فسيبويه

وأتباعه يقولون : المبتدأ ، لأن عامله عديم ، فهو كالمستقل بنفسه ، والفاعل

محتاج إلى فعله ، وما هو كالمستقل أقوى ، ولأنه يصير كالمفرد والفاعل مع فعله

مركب ، والمفرد أسبق .

ومنهم من يرى تقديم الفاعل كالزمخشري (٢) وهذا المصنف (٣) ويجعلونه أصلاً للمبتدأ ، ولسائر المرفوعات ، لأن عامله لفظي فهو قوي ، والأقوى أصل وأسبق . وقد اختلف في العامل في الفاعل : (٤)

فالأكثر على أنه لفظي ، وهو الفعل ، لأنه يستدعيه ويطلبه ، ولا يعدل إلى المعنوي مع إمكان اللفظي .

وقيل : هو معنوي ، ثم ، اختلفوا :
ف قيل : كونه فاعلاً في المعنى إن كان مثبتاً ، أو التركيب إن كان منفيًا ، وروي عن الكسائي (٥) ورد بـ " مَا تَزِيدُ " .

وقيل : شبهه بالمبتدأ في أنه مخبر عنه .

ورد : بأن عامل المبتدأ معنوي ضعيف والقوي لا يشبه بالضعيف إلا إذا أُريد قلب التشبيه وهو مجاز .

قوله : (وهو ما أسند الفعل)
هذا كالجنس للحد ، وإنما أتت بـ " مَا " ليدخل فيه صريح الاسم ، نحو :
" قام زيد " والمقدر به لحرف مصدرّي ، وهو " أَنْ " و " أَنَّ " و " مَا " و " لَوْ " على قول : مَنْ جَعَلَ لَوْ مَصْدَرِيَّةً ، مثل : " يُعْجِبُنِي أَنْ قُمْتَ ، وَأَنَّكَ قُمْتَ " و :

(٦) * يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي *
وَعَجْزُهُ :

(٢) المفصل ١٨ ، وانظر ابن يعيش ٧٣/١ - ٧٤ .

(٣) شرح الوافية ١٥٦ ، والكافية ٦٨ .

(٤) انظر الخلاف في الهمع ١٥٩/١ .

(٥) روي هذا المذهب عن خلف في التسهيل ٧٥ ، والمساعد ٣٨٦/١ ، والهمع ١٥٩ / ١ .

(٦) البيت لم يُعرف قائله وعجزه :

* وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لِي ذَهَابًا *

والشاهد " مَا ذَهَبَ " .

وهو من شواهد المفصل ١٧٣ ، وابن يعيش ٩٧/١ ، والتصريح ٢٦٨/١ .

والهمع ٨١/١ .

(٧) * مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا *

ولا خِلَافَ في (٢٠ / ب) جَوَازِ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ الصَّرِيحِ ، أَوْ الْفِعْلِ الدَّخِلِ عَلَيْهِ حَرْفُ مُصَدَّرِي ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

الأولى : هل يَجُوزُ الْإِسْنَادُ إِلَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ مُصَدَّرِي ؟
والمذاهبُ ثلاثة :

الأول : الْمَنْعُ مُطْلَقًا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، مِنْهُمْ الْمُبَرَّرُ^٨ وَالْفَارِسِيُّ^(٨) .

الثاني : الْجَوَازُ ، وَهُوَ لِقَوْمٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، مِنْهُمْ هِشَامٌ وَثَعْلَبٌ^(٩) ، أَجَازُوا : يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ . وَظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ^(٩) .
أَمْ عَمْرُو ؟ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : * ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جَنَّةُ^(١٠) * ، وَقَوْلِهِ :
* وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ يَشْرُطَةُ^(١١) *

وقوليه :

(١٢) * مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلَ أَهْجُوتَهَا . . أَمْ بَلَتْ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ *

الثالث : الْجَوَازُ إِذَا كَانَ فِعْلٌ قَلْبٍ ، وَكَانَ مُعْلَقًا نَحْوُ : ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ؟ وَعَلِمَ أَذْهَبَ زَيْدٌ أَمْ بَكَرٌ ؟ ، وَالْمَنْعُ^(١٣) .
إِنْ كَانَ غَيْرَهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ^(١٤) وَجَمَاعَةٍ ، وَرُوِيَ عَنْ سَيْبَوَيْهِ .

(٧) لَقِيتُ بِنْتِ النَّضْرِ فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٤٣/٢ ، وَأَنْبَسِ الْجَسَاءِ ١٧٨ ، وَالدَّرَرِ ٥٣/١ وَعَجَزَهُ

* مِنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحَقَّقُ *

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ " لَوْ مَنَنْتَ " . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ التَّصْرِيحِ ٢٥٤/١ ، وَالْهَمْعِ ٨١/١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ ٣٤/٤ .

(٨) الْمُقْتَضَبُ ١٥١/١ - ١٥٢ .
وَانْظُرْ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ١٤١/٢ ، وَالتَّصْرِيحِ ٢٦٨/١ .

(٩) رَأَيْهِمَا فِي ائْتِلَافِ النَّصْرِ لِلْيَمَنِ ٩٩ .

(١٠) يَوْسُفَ ، آيَةُ (٣٥) .

(١١) سَبَقَ الْاِسْتِشْهَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ فِي ص ٢٦ .

(١٢) لِلْفَرَزْدَقِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٨٨٢ .

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ (أَهْجُوتَهَا) وَقَدْ وَضَّحَهُ الشَّارِحُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْبَيَانِ وَالتَّبْيِيهِ ٢٤٨/٣ .

(١٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٩٥/٢ ، وَ ٣٣٣ .

(١٤) الْكِتَابُ ١١٠/٣ ، وَانْظُرْ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ١٤١/٢ ، وَالْهَمْعِ ١٦٤/١ .

الثانية : اسم الاستفهام ، واسم الشرط ، ونحو ذلك مما له صدر . الأكثر
يَمْنَعُ مِنْ وَقْعِهِ فاعلاً ، وأجاز ذلك جماعة منهم ابن مالك ، واحتجوا
بقوله تعالى : * وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ * (١٥) * أَوْ لَمْ يَهْدِ
لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا * (١٦)

قوله : (أَوْ شِبْهُهُ)

شِبْهُهُ أنواع :

أحدها : المشتقات ، وما تؤول بها من الجوامد ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبَوُهُ ،
وسَيَّاتِي فِي النَّعْتِ .

الثاني : المصادر .

الثالث : أسماء الأفعال .

الرابع : الظرف ، والحرف .

قوله : (وَلَدَّمَ عَلَيْهِ)

يَخْرُجُ مِنْهُ صُورَةُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي خَبَرَهُ فَعِلُهُ ، نحو : زَيْدٌ قَامَ ، وللمانع أن
يَقُولَ : لَيْسَ بِمُسْنَدٍ إِلَيْهِ ، بل إلى ضميره ، وهو غير مُقَدَّم .

وكأنه أراد التنبيه على أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، لكنه يقال :
هذا حكم ، ولذلك اختلف فيه ، والأحكام لا تدخل في الحدود .

والمذاهب في تقدم الفاعل ثلاثة : (١٧)

الأول : المنع مطلقاً ، وهو قول الجمهور ، وعليه بعضهم بالإلحاح بالمبتدأ .
الثاني : الجواز مطلقاً ، وهو قول الكوفيين مستدلّين بقوله :

(١٥) إبراهيم ، آية (٤٥) .

(١٦) السجدة ، آية (٢٦) .

(١٧) انظر المسألة في أسرار العربية ٧٩ ، والأوضح ٣٣٧/١ ، والمساعد ٣٨٧/١ ،

والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشموني ٤٥/٢ - ٤٦ .

(١٨) * فِقِلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسَهُ مُتَغَيِّبٌ *

أصله : مُتَغَيِّبٌ نَحْسَهُ ، فنحسه مرتفع : ب (متغيب) وقولها :

(١٩) * مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَثِيدًا *

وتأولهُ الأولون : فمتغيب أصله : متغيبٌ بياء النسب ثم خففت ،

كقوله :

(٢٠) * وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ *

وَأَمَّا " وَثِيدًا " ففقل : هو حال ، ومشيها بدل من الضمير في الجمال .

وُضِعَ : بَأَنَّ الْبَدَلَ مِنَ الْمُشْتَرَكِ لَا يَجُوزُ .

وقيل : نَاصِبُهُ مَحذُوفٌ أَي : ظَهَرَ وَثِيدًا ، كقولهم : " حَكَمَكَ مَسْمُطًا " . (٢١)

الثالث : التفصيل ، فيجوزُ حيث لَا يَلْتَمِزُ بِالْمَبْتَدَأِ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ، أَوْ يَكُونَ

مُثَنًى ، أَوْ مُجْمَعًا ، نَحْوُ : رَجُلٌ قَامَ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا ، وَحَيْثُ يَكُونُ

تَابِعًا ، نَحْوُ : قُمْتَ أَنْتَ ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ السَّكَاكِيِّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ (٢٢)

(١٨) لَأَمْرِي الْقَيْسِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٤٠ ، وَصَدْرُهُ

فَطَلَّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذٍ بِنَعْمَةٍ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٣١٩ ، وَابْنُ السَّرَافِي ٢١٤/٢ ، وَاللَّسَانُ " غَيْبٌ " ١٤٧/٢ .

(١٩) لِلزَّيْبَاءِ ، وَنُسَبُ لغيرها ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مُصْنُوعٌ عَلَيْهَا . وَشَطْرُهُ الْآخِرُ هُوَ

* أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ جَدِيدًا *

وَالشَّاهِدُ " مَشِيهَا " وَقَدْ وَضَّحَهُ الشَّارِحُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِي الْفَرَاةِ ٧٣/٢ ، وَالتَّصْرِيحِ ٢٧١/١ ، وَالْهَمْعِ ١ / ١٥٩ ، وَالْأَشْمُونِي ٤٦/٢ .

(٢٠) لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيَّةِ . وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٩ ، وَصَدْرُهُ

* زَعَمَ الْبَوَارِجُ أَنَّ رَحْلَتَنَا غَدَةٌ *

وَالشَّاهِدُ " الْأَسْوَدُ " وَقَدْ وَضَّحَهُ الشَّارِحُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْأَغَانِي ٣٧٩٤/١١ ، وَالْخَصَائِصِ ٢٤٠/١ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٢٩٥/١ ، وَالْهَمْعِ ٩٩/١ .

(٢١) مَعْنَى الْمَثَلِ : احْتَكَمَ وَخَذَ حَكَمَكَ مَجُوزًا نَافِذًا .

وَقَدْ وَرَدَ الْمَثَلُ فِي جَمَهَرَةِ الْأَمْثَالِ ٣٧٤/١ ، وَمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٣٧٦/١ .

كَمَا رَوَاهُ الْمِيدَانِيُّ بِرَوَايَةِ " حَكَمَكَ مَسْمُطٌ " بِالرَّفْعِ .

(٢٢) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ ٨٧ .

مَرَادُ السَّكَائِي قَصْرُ ذَلِكَ عَلَى مَا كَانَ تَابِعًا ، ثُمَّ عِنْدَهُ هُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي
نَحْوِ " رَجُلٌ قَامَ " وَهُوَ النِّكَرَةُ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً ، وَفِي نَحْوِ :
" أَنْتَ قُمْتَ " وَهُوَ الضَّمِيرُ إِذَا كَانَ تَابِعًا فِي الْأَصْلِ .

قَالَ : وَلَا يَقْدَرُ التَّقْدِيمُ فِي " زَيْدٌ عَرَفَ " مِمَّا لَيْسَ بِنِكَرَةٍ ، وَلَا ضَمِيرٍ .

قَوْلُهُ : (عَلَى جِهَةِ لِيَامِهِ بِهِ)

يُخْرَجُ مَفْعُولٌ مَالِمٌ يُسَمَّى فَاعِلُهُ ، فَإِنْ اخْتِيَارَهُ أَنْ يَبُوبَ لَهُ ، وَلَا يَدْخُلُهُ فِي
الْفَاعِلِ لِمُفَارَقَتِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى .

وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا النِّحَاةَ يَجْمَعُونَهُمَا فِي بَابٍ وَاحِدٍ .

وَلَمْ يَقُلْ : قَائِمًا بِهِ ، لِيَدْخُلَ فِيهِ أَنْوَاعُ الْفَاعِلِ الْإِصْطِلَاحِيِّ ، فَإِنْ مِنْهُ مَا يَقُومُ
بِالْفَاعِلِ ، نَحْوِ " ضَرَبَ زَيْدٌ " وَمِنْهُ مَا لَا يَقُومُ بِهِ نَحْوِ " مَقَامَ زَيْدٍ " وَنَحْوِ :
(مَاتَ زَيْدٌ) وَسَقَطَ الْجِدَارُ ، وَنَحْوِ " قَرُبَ زَيْدٌ " وَبَعْدَ زَيْدٍ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ :
قَرُبَ مَكَانُ زَيْدٍ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ قَرُبَ الْمَحَلِّ وَالشَّخْصِ ، لَا الْمَحَبَّةَ فِي
الْقَلْبِ ، فَلَوْ أُرِيدَ هَذَا لَمْ يُقْدَرْ شَيْءٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي حَذِّهِ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ النَّاْقِصَةِ ، وَهِيَ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ لَا تَسْمَى
فَاعِلَةً ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَرَى فِي كَلَامٍ سِبْوَِيَّةٍ ذَلِكَ لَكِنَّهُ عَلَى جِهَةِ التَّجَوُّزِ . وَالْحَدُّ
لَا يَتَجَوَّزُ فِيهِ .

قَوْلُهُ : (وَالْأَمَلُ أَنْ يَلِيَّ فِعْلُهُ)

قَالَ السَّيِّدُ شَرْفُ الدِّينِ (نَوَّرَ اللَّهُ حُفْرَتَهُ) : لِأَنَّهُ كَالْجُرْءِ مِنْهُ لَوْجُوهُ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُمْ سَكَنُوا لَهُ آخِرَ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ : " ضَرَبْتُ " .
الثَّانِي : أَعْرَبُوا الْفِعْلَ بَعْدَ الْفَاعِلِ فِي " يَضْرِبُونَ " وَأَخَوَاتِهِ ، وَالْإِعْرَابُ إِنَّمَا
يَكُونُ عَلَى الْآخِرِ إِذَا كَانَ بِالْحَرَكَةِ ، وَعَقِيبَ الْآخِرِ إِنْ كَانَ بِالْحَرْفِ .

الثَّالِثُ : أَنْشَأُوا الْفِعْلَ ، لِتَأْنِيثِهِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ مُذَكَّرَةٌ .

الرابع : نَسَبُوا إِلَى " كُنْتُ " : كُنْتِي ، والنسبةُ في المركباتِ إنما هي إلى الأولِ فقط . وهذا الرابعُ وإنْ كَانَ شاذًّا ، فهو يُنْبَهُ عَلَى أَنَّه كالجزءِ ، وأنَّ الأصلَ في نحو " قامَ زيدٌ " مَسَمَى بِهِ النِّسْبَةُ إِلَيْهِمَا مَعًا .

قوله : (لَلَّذَلِكَ جَارٌ : ضَرْبٌ (٢١/أ) غَلَامُهُ زَيْدٌ) .

أَيَ : لِأَنَّ الْأَصْلَ تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ فَجَاءَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ مُتَقَدِّمًا فِي التَّقْدِيرِ ، وَكَذَا يَجُوزُ : غَلَامُهُ ضَرْبٌ زَيْدٌ ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَرَادَ أَخَذَ زَيْدٌ ، عَلَى أَنَّ فِي «أَرَادَ» ضَمِيرَ زَيْدٍ ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرْبٌ زَيْدٌ غَلَامُهُ ، وَأَخَذَ زَيْدٌ أَيُّ شَيْءٍ أَرَادَ .

قَالَ نَجْمُ الدِّينِ (٢٣) وَمَنْعَهُمَا الْكُوفِيُّونَ ، قَالُوا : لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ الْفَاعِلُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدَرَهُ قَبْلَ الْمَفْعُولِ هُنَا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ بِخِلَافِ " ضَرْبٌ غَلَامُهُ زَيْدٌ " . وَجَهٌ كَلَامُ الْبَصْرِيِّينَ : أَنْ نَقُولَ : الْمَفْعُولُ هُوَ الْمُقَدَّرُ تَأْخِيرُهُ . وَمَنْعَ الْكُوفِيِّينَ - أَيْضًا - زَيْدًا غَلَامُهُ ضَرْبٌ ، وَأَجَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ .

قَالَ الْكُوفِيُّونَ : زَيْدٌ مُتَأَخِّرٌ فِي التَّقْدِيرِ مِنْ وَجْهِهِ :

أَحَدُهَا : بِالنَّظَرِ إِلَى غَلَامِهِ ، لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ خَبَرِهِ .
وَالثَّانِي : بِالنِّسْبَةِ إِلَى «ضَرْبٍ» لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ .

وَالثَّالِثُ : بِالنِّسْبَةِ إِلَى فَاعِلِ " ضَرْبٌ " لِأَنَّهُ مَفْعُولُهُ ، فَيَبْقَى الضَّمِيرُ الْمُتَمَصِّلُ بِغَلَامِهِ بَلَا مُفَسِّرٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ : قَوْلِهِ تَعَالَى : * وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ * (٢٤) ، لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ مُتَأَخِّرٌ مِنْ جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ فَقَطْ ، وَكَذَا جَارَ " زَيْدًا ضَرْبَ غَلَامِهِ " .

وَقِيَاسُ الْكُوفِيِّينَ : لَا يَجُوزُ ، مِنْ حَيْثُ فِيهَا مَانِعَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي " زَيْدًا غَلَامُهُ ضَرْبٌ " وَيَحْتَمِلُ جَوَازَ هَذِهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ اجْتِمَاعَ الثَّلَاثَةِ .

(٢٣) شرح الكافية ١٢٨/١ - ١٢٩ .

(٢٤) البقرة ، آية (١٢٤) .

والبصريون : اعتبروا تقدم المفسر لفظاً ، وإن كانت رتبته التأخر

يُنظر في هذه الحكاية عن الكوفيين فإنها تخالف ما روي عنهم من تجويز تقدم الفاعل ، ولعل الكوفيين فريقان .

قوله : (وأمتنع " ضرب غلامه زيداً ") :
لما كان الفاعل في رتبته ، والضمير متصل به عائداً على زيد ، وهو متأخر لفظاً ورتبةً ، ولا بد فيما يرجع إليه الضمير من أن يتقدم لفظاً ورتبةً ، أو لفظاً أو رتبةً .

أما أن يتأخر لفظاً ورتبةً كمسألتنا هذه فلا ، والطرفان الأولان وهما المتقدم لفظاً ورتبةً ، والمتقدم لفظاً فقط متفق على جوازهما نحو :

ضرب زيد غلامه ، وضرب زيداً غلامه ، إلا إذا قدم المفعول على الفعل والفاعل ، نحو " زيداً ضرب غلامه ، وزيداً غلامه ضرب " كما تقدم ، والمفعول الصريح رتبته التقدم على الذي بحرف جر ، والمفعول الأول رتبته التقدم على الثاني ، فتقول : قتلت بأخيه زيداً ، واخترت قومه زيداً ، لأن الأصل : من قومه . وتقول : أعطيت درهمه زيداً ، ولاتقول : أعطيت صاحبه الدرهم ، إلا على قول : من أجاز ضرب غلامه زيداً .

وأما الثالث - وهو المتقدم رتبة فهو جائز أيضاً ، نحو : ضرب (غلامه زيد) وفيه الخلاف المذكور آنفاً .

والرابع : وهو تأخر المفسر لفظاً ورتبةً ، نحو : ضرب (غلامه زيداً) .
الأكثر على منعه ، وأجازه ابن جنبي ، وروي عن الأخفش ، محتجاً بقوله :

(٢٥) الخصائص ٢٩٤/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢ ، وشرح الرضى ٧٢/١ والأوضح ٣٦٦/١ ، والأشموني ٥٩/٢ .

(٢٦) انظر شرح الرضى ٧٢/١ ، والأوضح ٣٦٦/١ ، والأشموني ٥٩/٢ .

وممن قال بهذا القول الطوال من الكوفيين بالنسبة للمتقدمين ، وابن مالك ، والرضي من المتأخرين . قال الرضى : " والأولى تجويز ما ذهبنا إليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنارع بما قالوا " .

(٢٧) * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *

وقوله :

(٢٨) * لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا *

ولأنه قد جاز في التنازع ، كما سيأتي ، فكذا هنا ، ولعلنا نتعرض لذلك في المضمرة ، إن شاء الله تعالى .

قوله : (وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ) .

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ التَّقْدِيمُ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يُؤَخَّرُ لِعَارِضٍ ، ويجب تقديم المفعول ، وقد يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول أيضاً .

وبدأ بوجوب تقديم الفاعل ، لأنه أقرب إلى الأصل ، وهذا الذي ذكر من أنه قد يجب تقديم الفاعل ، وتأخيره على التفصيل المذكور .

ومن جملة الوجوه الموجبة للتقديم اللبس ، وهو قول الجمهور من النحاة ، وزعم أبو العباس بن الحاج ، ^(٢٩) ورواه عن الزجاج ^(٣٠) أنه لا يجب لإزالة اللبس ، وبالغ في ذلك ، وقال : وجدنا في كلام العرب مواضع كثيرة ملتبسة ، ويكتفى بالقرينة الحالية : نحو تصغير " عمر ، وعمرو " وغير ذلك مما يطول ، ولأن من مقاصد

(٢٧) للنشابة الذبياني وهو في ديوانه ٢١٤ ، كما نسب لأبي الأسود الدؤلي

وهو في ديوانه ١٢٤ . وعجزه

* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ *

والشاهد قوله " جَزَى رَبُّهُ " .

وهو من شواهد الخصائص ٢٩٤/١ ، وأمالى الشجري ١٠٢/١ ، وشرح شذور

١٣٧ ، والتصريح ٢٨٣/١ ، والهمع ٦٦/١ .

(٢٨) للسفاح بن بكير اليربوعي في الخزانة ١٣٥/١ ، ومواقع آخر . وعجزه

* أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ *

والشاهد قوله " عص أصحابه " .

وهو من شواهد الخزانة ١٣٥/١ ، ١٤٠ ، ٥٣٧/٢ .

(٢٩) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ، من شيوخه أبو علي الشلوبين ، من

أشهر مصنفاته " نقد المقرب " توفي سنة : ٦٥١ هـ .

(٣٠) انظر توضيح المقاصد ١٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٠١/٦ ، والارتشاف ١٩٩/٢ ، والأوضح

٣٦١/١ ، ومغنى اللبيب ٦٦٢ ، والتصريح ٢٨١/١ ، والهمع ١٦١/١ ، والأشموني

٥٦/٢ ، وابن الحاج النحوي ٧٣ - ٧٤ .

المُخَاطَبِينَ الإِجْمَالَ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقْصَدَ إِلَى ذَلِكَ فِي " ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى " لِيَقْعَ تَرَدُّدٌ وَاحْتِمَالٌ ، ثُمَّ أَيْضًا قَدْ حَصَلَتْ بِهِ فَاعِدَةٌ ، وَهُوَ حُصُولُ ضَرْبٍ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ ، كَمَا يَجُوزُ : " قُتِلَ زَيْدٌ " لِلإِخْبَارِ بِقَتْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ فَاعِلُهُ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ : أَوْ إِنْ كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَقْدَمَ مِنْهُمَا هُوَ الْفَاعِلُ لَكِنَّهُ لَا يَقْطَعُ عَلَى ذَلِكَ . وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ (وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ لَفْظًا) احْتِرَازٌ : مَنْ أَنْ لَا يَنْتَفَى لَفْظًا . وَقَوْلُهُ : (فِيهِمَا) .

يَحْتَرِزُ مِنْ أَنْ يَبْقَى إِعْرَابُ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْآخَرِ ، وَبِالْقَرِينَةِ مِنْ حُصُولِهَا ، وَالْقَرِينَةُ ضَرْبَانِ : مَعْنَوِيَّةٌ ، وَهِيَ قِسْمَانِ :

حَالِيَّةٌ ، نَحْوُ : " ضَرَبْتُ هَذِهِ هَذِهِ " مُشِيرًا إِلَيْهِمَا .
وَعَقْلِيَّةٌ ، نَحْوُ : أَكَلَ مُوسَى كَمْشَرِي .

الثَّانِي : لَفْظِيَّةٌ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ الْحَبْلَ مُوسَى .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ سَبْعَةُ أَطْرَافٍ ، : انْتِفَاءُ الْإِعْرَابِ فِيهِمَا ، وَالْقَرِينَةُ سَوِيَّةٌ الْمَقْصُودَةُ . نَحْوُ : " ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى " لَا إِعْرَابَ وَلَا قَرِينَةَ ، لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مُمْكِنٌ أَنْ يَضْرِبَ الْآخَرَ ، انْتِفَاءُ الْإِعْرَابِ فِي الْفَاعِلِ وَالْقَرِينَةِ ، انْتِفَاؤُهُ فِي الْمَفْعُولِ وَالْقَرِينَةِ ، انْتِفَاءُ الْقَرِينَةِ دُونَ الْإِعْرَابِ فِيهِمَا ، انْتِفَاؤُهُمَا (٢١/ب) دُونَ إِعْرَابِ الْفَاعِلِ ، انْتِفَاؤُهُمَا دُونَ إِعْرَابِ الْمَفْعُولِ ، حُصُولُهُمَا مَعًا ، وَالْمُرَادُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ لَيْسَ إِلَّا ، وَالْبَاقِيَةُ مُحْتَرِزٌ عَنْهَا ، لِحَوَازِ التَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ فِيهَا وَإِنَّمَا وَجَبَ التَّقْدِيمُ فِي الطَّرَفِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّا لَمَّا فَقَدْنَا الْإِعْرَابَ وَالْقَرِينَةَ لَمْ يَبْقَ مَا يَكْشِفُ عَنِ الْمُرَادِ إِلَّا الْبَقَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْفَاعِلُ .

قَوْلُهُ : (أَوْ كَانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا)

أَيِ : الْفَاعِلُ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ مَتَى كَانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، لِأَنَّهُ لَوْ آخَرَ لَا نَفْصَلَ ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ انْفِصَالٍ .

وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمُ الْانْفِصَالَ ، وَتَأْخِيرَهُ ، وَاحْتَرَزَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا مُحْصُورًا فِسِّيَاتِي حُكْمَهُ ، وَمَنْ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا ، فَيَجِبُ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ ، وَمَنْ أَنْ

يُحَوِّنُ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا ، فَلَا يَجِبُ لَهُ هَذَا .

قوله : (أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ) .

أي : مفعولُ الفاعلِ بعد " إِلَّا " نحو : مَضْرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وإنما وجب التقديمُ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ حَصْرَ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَلَوْ قَدِّمْتَ الْمَفْعُولَ لَانْعَكَسَ ، فَأَفَادَ حَصْرَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، هَذَا إِذَا قَدِّمْتَ الْمَفْعُولَ وَحْدَهُ .

فَأَمَّا إِذَا قَدِّمْتَهُ مَعَ " إِلَّا " عَلَى الْفَاعِلِ فَقُلْتَ : مَضْرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ،
فَفِيهَا خِلَافٌ : الْبَصْرِيُّونَ ، وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(٣١) ، يُجِيزُونَ ، وَيَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ :
* فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامِهَا *^(٣٢)

وقوله :

* وَتَغْرَسُ إِلَّا فِي مَغَارِسِهَا النَّخْلُ *^(٣٣)

* وَلَمْ تَقُمْ . : عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ النَّوَائِحُ *^(٣٤)

(٣١) ووافقه ابن الأنباري في تخليص الشواهد لابن هشام ٤٨٥ ، والأوضح ٣٦٢/١ ، والمساعد ٤٠٦/١ ، واختلف النصره ٧٦ ونسب للكسائي وحده . في شرح الكافية الشافية ٥٩١/٢ ، والهمع ١٦١/١ .

(٣٢) لمجنون ليلى ، وهو في ديوانه ٢٥٠ وصدرة

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

والشاهد قوله " إِلَّا ضَعْفَ " وقد ورد في

أوضح المسالك ٣٦٣/١ ، وابن عقيل ١٠٣/٢ ، والتصريح ٢٨٢/١ ، والهمع ١٦١/١ ،

والأشموني ٥٧/٢ .

(٣٣) لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ١١٥ ، وصدرة

* وَهَلْ يُنَبِّتُ الْخَطِيئَةَ إِلَّا وَشِجَّةٌ *

والشاهد قوله " إِلَّا فِي مَغَارِسِهَا " .

وهو من شواهد العيني ٤٨٢/٢ ، والتصريح ٢٨٢/١ .

(٣٤) لأشجع السلمى في الخزانة ١٤٣/١ ، وصدرة

* كَأَنَّ لَمْ يَمُتْ حَيَّ سِوَاكَ *

والشاهد قوله " إِلَّا عَلَيْكَ " .

وهو من شواهد العيني ٥٧٥/٣ ، والخزانة ١٤٣/١ .

وَدَهَبَ هَذَا الْمُصَنَّفُ ، (٣٥) وَالْجُزْأَيْنِ (٣٦) وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا قِيَاسًا عَلَى " إِنَّمَا " ، وَلأنَّ الْمَحْصُورَ ضَرْبُ زَيْدٍ ، لَا الضَّرْبُ مُطْلَقًا ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ زَيْدٍ ، إِذْ فِيهِ قَصْرُ الضَّرْبِ وَحْدَهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ ، وَلَا صَحِيحٍ .

وَذَكَرَ جَلَالَ الدِّينِ الْقَزْوِينِي (٣٨) أَنَّهُ قَلِيلٌ ، وَأَجَارَهُ هُوَ وَالسَّكَاكِي (٣٩) .

قَوْلُهُ : (أَوْ مَعْنَاهَا) .

أَيُّ : وَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ مَعْنَى " إِلَّا " وَمَعْنَى " إِلَّا " " إِنَّمَا " .
وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا سَهْوٌ مِنَ الْمُصَنَّفِ ، لِأَنَّهُ مَتَى وَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ " إِنَّمَا " وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ، لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ بَعْدَ " إِنَّمَا " مَحْصُورٌ عَلَى الثَّانِي ، وَلَمْ يُرِدِ الْمُصَنَّفُ هَذَا الَّذِي تُعْطِيهِ عِبَارَتُهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ " إِنَّمَا " وَتَمَثِيلُهُ فِي الشَّرْحِ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُسْتَقِيمٌ أَعْنِي تَمَثِيلُهُ بِنَحْوِ : " إِنَّمَا ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَإِنَّمَا السَّهْوُ فِي التَّرْجُمَةِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ مَتَى وَقَعَ بَعْدَ " إِنَّمَا " لِأَنَّهُ لَوْ أُخِّرَ لَا لَتَبَسَ بِحَصْرِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَحْصُورُ ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ وَاضِحٌ ، لِأَنَّ الْمَحْصُورَ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمَحْصُورِ عَلَيْهِ ، وَلَا عَكْسًا .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ) .

أَيُّ : بِالْفَاعِلِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ ، نَحْوُ : ضَرْبُ زَيْدًا غُلَامُهُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ التَّأْخِيرُ هُنَا ، لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ لَعَادَ الضَّمِيرُ إِلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتَبَةً .

قَوْلُهُ : (أَوْ وَقَعَ بَعْدَ " إِلَّا ") .

أَيُّ : وَقَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ " إِلَّا " نَحْوُ : مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ التَّقْدِيمُ ، لِأَنَّ الْفَرْضَ حَصْرَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَلَوْ قُدِّمَتْ لَانْعَكَسَ .

فَأَمَّا لَوْ قُدِّمَتْ الْفَاعِلَ مَعَ " إِلَّا " فَقُلْتُ : مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، فَفِيهَا

(٣٥) شرح الكافية لوحة ١٨/ب ، وشرح الوافية ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣٦) المقدمة الجزولية ٥١ ، وانظر المساعد ٤٠٦/١ ، ووافقه الشلوبين .

(٣٧) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٠ .

(٣٨) الايضاح ٢٢٥/١ .

(٣٩) مفتاح العلوم ٢٩٧ .

خلاف : البصريون يمنعون ، وهو اختيار المصنف . (٤٠)

وأما الكسائي (٤١) والفراء (٤٢) وجماعة فيجيزون محتجين بقوله :

* مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِيمَ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا هَجَا قَطْ إِلَّا جَبَّاءَ بَطْلًا * (٤٣)

وقوله :

* وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهَ بِالنَّارِ * (٤٤)

وتأوله البصريون : على أنه قد تم الكلام بدون المفعول ، والمفعول منتصب بفعل آخر تقديره : عَابَ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ ، وَهَجَا بَطْلًا ، وَيُعَذِّبُ بِالنَّارِ .

وفرقوا بين هذا ، وبين "ما ضرب زيد" إلا عمراً " بوجهين :

أحدهما : أَنَّ هَذَا كُلُّهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ ، لاسْتِزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ، لَكِنْ وَرَدَ السَّمَاعُ فِي قَصْرِ الْفَاعِلِ ، وَلَمْ يُمْكِنْ تَأْوِيلُهُ ، إِذْ لَمْ تَتَمَّ الْجُمْلَةُ فَيَرْفَعُ بِفَعْلٍ آخَرَ بخلاف هذا .

الثاني : أَنَّ الْمَفْعُولَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ ، لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ فِيهِمْ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ، بخلاف الأولى ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ .

(٤٠) شرح الكافية لوجه ١٩/أ ، وشرح الوافية ١٥٩ - ١٦٠ ، وهو مذهب البصريين ، والكوفيين ، وابن الأنباري ، والجزولي ، والشلوبين . انظر المساعد ١ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والأشموني ٥٨/٢ .

(٤١) هذا مذهب الكسائي في تقديم المحصور بدلاً مطلقاً ، انظر هامش "٣١" السابق .

(٤٢) نسب الشارح (رَحِمَهُ اللَّهُ) إِلَى الْفَرَاءِ جَوَانِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ الْمَحْصُورِ بَدَلًا عَلَى الْمَفْعُولِ ، مَعَ أَنَّ كُتُبَ النِّحَاةِ تَرْوِي عَنِ الْفَرَاءِ الْمَنْعَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ . انظر هامش "٤٠" السابق .

(٤٣) البيت لم يُعْرَفْ قَائِلُهُ .
والشاهد قوله " إِلَّا لَيْثِيمَ - إِلَّا جَبَّاءَ " .

وهو من شواهد أوضح ٣٦٧/١ ، والتصريح ٢٨٤/١ ، والهمع ١٦١/١ ، والأشموني ٥٧/٢ .

(٤٤) البيت لم يُعْرَفْ قَائِلُهُ .
والشاهد " إِلَّا اللَّهَ " .
ونصده :

وهو من شواهد معاني الفراء ١٠١/٢ ، وأوضح ٣٦٨/١ ، والعيني ٤٩٢/٢ ، والتصريح ٢٨٤/١ .

قوله : (أَوْ مَعْنَاهَا) .

هو " إِنَّمَا " نحو : إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، وفي هذا ما في الأول من السهو ، لأن الظاهر أن مراده ، أو وقع الفاعل بعد " إِنَّمَا " ، لأنه عطف على قوله : أَوْ وَقَعَ بَعْدَ "إِلَّا" وذلك هو الفاعل ، وإصلاح هذا أن يُقال :

أَوْ وَقَعَ بَعْدَ " إِلَّا " أَوْ الْمَفْعُولُ بَعْدَ " إِنَّمَا " وإصلاح الأول : أَوْ وَقَعَ بَعْدَ إِنَّمَا أَوْ الْمَفْعُولُ بَعْدَ "إِلَّا" (١/٢٢) .

قوله : (أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ ، وَهُوَ هِيرٌ مُتَّصِلٌ) .

أي : مفعول الفاعل ، والفاعل غير متصل ، بل اسم ظاهر أو ضمير منفصل ، بعد إِلَّا ، نحو : ضَرَبَنِي زَيْدٌ ، أَوْ مَضْرَبَنِي إِلَّا أَنْتَ ، واشترط أن يكون غير متصل ، لأن الفاعل متى كان متصلاً تقدّم ، واتصل بالفعل ، نحو : ضَرَبْتَنِي ، وكذلك إن استتر ، نحو : ضَرَبَنِي ، على تفصيل في المضمّر إن شاء الله تعالى .

قوله : (وَلَدَّ يَحْذِفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ)

الحذف بالنسبة إلى الفعل ، وبالنسبة إلى الفاعل ، وبالنسبة إليهما . أمّا حذف الفعل وحده فهو ما ذكر ، وفي إتيانه بـ " قَدْ " تنبيه على أن الأصل أن لا يُحذف ، لأنه أحد جزئي الجملة ، ولابدّ - متى حذف - من قرينة ، وهي حَالِيَّةٌ ، وَمَقَالِيَّةٌ . الحالية : كقولك لقوم محدقين إلى الهلال : " الْهَلَالُ وَاللَّهُ " أي : ظهر أو بدا ، ويحتمل أن يكون خبراً ، أو مبتدأ . والمقالية : في المجاب به نفياً ، أو استفهاماً ، أو بتقدمه كلامٌ يُشعرُ به ، فالنفي : زَيْدٌ ، لِمَنْ قَالَ : مَا قَامَ أَحَدٌ ، والاستفهام زَيْدٌ ، لِمَنْ قَالَ : هَلْ قَامَ أَحَدٌ؟ والمُشعرُ به كلامٌ نَحَسُو :

(٤٥)
* لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِمَةَ *

(٤٥) البيت نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب للحارث بن نهيك ، في سيبويه ٢٨٨/١ ، كما نسب للبيد وهو في ملحق ديوانه ٣٦٢ ، كما نسب للنهشل بن حري في الخزائن ١٤٧/١ ، ونسبه ابن السيرافي للحارث بن ضرار النهشلي ١١٠/١ وعجزه * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِفُ *

والشاهد قوله " ضَارِعٌ " وقد ورد في المقتضب ٢٨٢/٣ ، وشرح الأبيات للنحاس : ٩٣ ، والإيضاح العضدي ١١٥ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤ .

والمرفوع جواب استفهامٍ مقدرٍ .

قوله : (جوازاً مثل : زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ : مَنْ قَامَ ؟) .

الحذف ضربان : جازٍ ، وواجبٌ .

الواجب : حيثُ يَمْنَعُ من اللفظِ به مانعٌ ، والجاز : حيث لا يَمْنَعُ .

فإن أُجِيبَ به استفهامٌ ظاهرٌ أو نفيٌ ، فإما أن تَحذفه ، ويبقى الفاعلُ وحده ، فيجوزُ ذلك نحو : زَيْدٌ " لمن قال : مَنْ قَامَ ؟

وإما أن يبقى الفاعلُ ، والمفعولُ ، وفيه خلافٌ :

منهم : من يجيزُ ، وسيبويه (٤٦) يمنعُ ، نحو : زَيْدٌ عَمراً ، لمن قال : هل ضربَ أحدٌ أحداً ؟ لأن الحذفَ تجوزُ ، فيضعفُ ، وتعددُ عملِهِ يَشْعُرُ بِقُوَّتِهِ ، وأما البيتُ فتقديرُهُ يَبْكِيهِ ضَارِعٌ ، لأنه لما قال : لِيَبْكُ يَزِيدُ ، حركَ هذا الكلامَ على السؤالِ عن الباكي ، فكأنه قيل : مَنْ يَبْكِيهِ ؟ فقيل : ضَارِعٌ .

والضارعُ : الذليلُ ، والمختبِطُ : السائلُ ، والطواغيتُ : المهلكاتُ ، ومثله قولُهُ تعالى : * وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ * (٤٧) أي : زَيْنُهُ شُرَكَائِهِمْ .

واعلمُ أن النحاةَ مُخْتَلِفُونَ في مثلِ البيتِ ، والآيةِ :

(٤٦) انظر المسألة في الارتشاف ١٨٢/٢ ، والهمع ١٦٠/١ .

(٤٧) الأنعام ، آية (١٣٧) .

هذه القراءةُ منسوبةٌ لابنِ عامرٍ وحده . بضم الزاي وكسر الياء من " زَيْنٌ " بالبناء للمفعول ، ورفع اللام من " قَتَلَ " ونصب الدال في " أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ * " وخفض همزة " شُرَكَائِهِمْ " .

وقرأ الباقون بالبناء للفاعل بفتح الزاي ، ونصب اللام ، وخفض الدال ، ورفع الهمزة . انظر السبعة ٢٧٠ ، والمبسوط ٢٠٣ ، وحجة القراءات ٢٧٣ ، والكشف ٤٥٣/١ ، والتيسير ١٠٧ ، والإقناع ٦٤٤/٢ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، وغنيث النفع ٢١٦ ، وسراج القاري ٢١٦ .

فمنهم : مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْحَذَفِ ، وَجَعَلَ : " ضَارِع " فَاعِلَ لِيَبْكَ ،
و " يَزِيدُ " مُنَادَى ، أَيْ : لِيَبْكَ يَازِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ فَإِنَّهُ الْهَالِكُ فِي الْحَقِيقَةِ .
وَجَعَلَ : شُرَكَائِهِمْ فِي الْآيَةِ فَاعِلًا لِلْمَصْدَرِ .

وَكَأَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِمْ مَا ذَكَرَهُ الْبَيَانِيُّونَ فِي ذَلِكَ :

تَجَلَّى عَنِ الدَّقِيقِ فَهُوَ قَوْمٌ * فَيُقْضَى لِلْمَحَلِّ عَلَى الْمَدَقِّ * (٤٨)

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ : قَوْلُهُ تَعَالَى : * يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ * (٤٩)

فَلَا بُدَّ فِي هَذَا مِنَ التَّقْدِيرِ .

ومنهم من جعله على الحذف وهم الجمهور ، ثم اختلفوا في مسألتين :

الأولى : علام ارتفع ؟ فقيل : هو فاعل كما ذكره المصنف (٥٠) لأن القرينة
فِعْلِيَّةٌ ، وهو اختياره . وقيل : هو مبتدأ ، وهو قول صاحب " التخمير " (٥١)
قال : ، لأنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْفَاعِلِ ، أَمَّا الْفِعْلُ فَهُوَ مَعْرُوفٌ ، وَالْفَاعِلُ
مَقْدَمٌ ، فَكَذَا يَكُونُ الْجَوَابُ ، وَتَقْدِيرُهُ : ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ يَبْكِيهِ . وَفِي
ابْتِدَائِيَّةِ ضَارِعٍ ، وَنَحْوِهِ مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً وَجِهَانِ :

أحدهما : مَا قَالَهُ صَاحِبُ " التَّخْمِيرِ " : أَنَّهُ بِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ ، أَيْ :

أَهَذَا الشَّخْصُ أَمْ هَذَا الشَّخْصُ ؟

كقَوْلِكَ : أَرَجُلٌ عِنْدَكَ أَمْ أَمْرَأَةٌ ؟

(٤٨) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .

(٤٩) النور ، آية (٣٦ - ٣٧) .

وهذه القراءة منسوبة لابن عامر ، وأبي بكر شعبة عن عاصم بالبناء للمفعول ،
ونائب الفاعل " له " و " رجال " فاعلٌ لفعلٍ مقدرٌ كأنه قيل : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟
فقيل : يُسَبِّحُهُ " رجال " .

انظر / السبعة ٤٥٦ ، والإقناع ٧١٣/٢ ، والنشر ٣٣٢/٢ .

(٥٠) شرح الكافية لوجه ١٩/ب ، وشرح الوافية ١٦٠ ، والإيضاح في

شرح المفصل ١٧٣/١ .

(٥١) التخمير ١٤١/١ - ١٤٣ .

الثاني : أنه يَخَصُّ لكونه عاملاً في قوله : لِيُخْصِمَهُ ، وأما الآيةُ

فبالوصف بقوله : لَأَبَائِهِمْ .

وقيل : يجوز الوجهان : كونه فاعلاً ، وكونه مبتدأً ، وعنده

(٥٢)

أن الفاعلية أظهر ، وهو ابن مالك .

وقيل : يجوز الوجهان ، والابتدائية أظهر .

وقيل : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : الباكي ضارع ، لئلا

يلزمه تنكير المبتدأ .

الثانية : اختلف القائلون بالحذف ف قيل : لا يقال : إلا حيث سمع ، لأن الحذف

خلاف الأصل .

قال بعضهم : هؤلاء الأكثرون ، وقيل : يقاس ، وروي عن الجرمي

(٥٣)

وابن جني .

وقيل : يقاس بشرط أن لا يمكن حملُه على أنه فاعل ، نحو : أَكْرَمَ

الطعام زيد ، يحترز عن نحو : " يُوعِظُ فِي الْمَسْجِدِ رَجَالٌ " فليس

(٥٤)

منه عنده ، لإمكان إقامته مقامَ الفاعل وهذا قول ابن مالك .

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا خِلَافاً فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ : منهم مَنْ حَمَلَهُ عَلَى

الحذف ، ومنهم مَنْ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الْحَذْفِ ، وَهَذَا فَصْلٌ فَقَالَ : إِنْ أَمَكَ

حمله عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَذْفِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَهُوَ مِنَ الْحَذْفِ ،

وهذا المفهوم .

قوله : (وَوُجُوبًا مِثْلُ * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ *) (٥٥)

(٥٢) شرح الكافية الشافية ٥٩٣/٢ - ٥٩٤ .

(٥٣) الخصائص ٣٥٢/٢ .

ومنسوبة للجرمي في الأوضح ٣٤٤/١ ، والمساعد ٣٩٤/١ ، والهمع

١٦٠/١ .

(٥٤) انظر المساعد ٣٩٤/١ ، والهمع ١٦٠/١ .

(٥٥) التوبة ، آية (٦) .

ومثله : هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ ؟ وقوله تعالى : * قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ * وهو كلُّ موضع دخل فيه ما يختصُّ بالفعل من حَرْفِ شَرْطٍ ، أو غيره على الاسم ، وإنما وجب التقدير ، لأنَّ " أَنْ " ونحوها من خواصِّ الفعل (٢٢/ب) فلا بدُّ لها منه لفظاً أو تقديراً .

وإنما وجب الحذف ، لأنه قد فُسِّرَ بقولك : استجارك ، وهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر ، هذا قول البصريين ، أعني تقدير : الفعل ، ورفع الاسم به كما ذكر . والمذاهب ثلاثة :

منهم : مَنْ قَالَ : هُوَ فَاعِلٌ لفعلٍ مقدرٍ كما ذكرناه .
ومنهم : مَنْ جعله مبتدأً مابعد خبره ، وروى عن الجرمي ، ولا يرون هذه الحروف مختصةً بالفعل .

ومنهم : مَنْ جَوَّزَ الأمرين كونه فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ ، وكونه مبتدأً ، وروى عن سيبويه (٥٧) لأنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ جَوَّزَ وَقُوعَ الاسمِ بَعْدَ " إِنْ " عَلَى قِلَّةٍ ، و " هَلْ " مَقِيسَةٌ عَلَى " إِنْ " بِالْأَوَّلَى ، إِذْ قَدْ جَوَّزُوا دُخُولَ " هَلْ " عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَةِ الْمُحْضَةِ ، نَحْوُ : * فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ * (٥٨)

(٥٩) وَأَمَّا حَذْفُ الْفَاعِلِ فَإِنْ كَانَ فَاعِلَ الْمَصْدَرِ جازٍ فِي قَوْلِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَالْكَسَائِيِّ .
وَامْتَنَعَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْمَصْدَرِ .

وإن كان غيره فإن كان نحو : ماقام وقعد إلا أنت وإلا زيد ، ونحوهما من المفرد ، جاز عند الأكثرين أيضاً ، والتقدير : ماقام إلا أنت ، ولا قعد إلا أنت أو إلا زيد . والأولى أن يكون المحذوف هو الأول ، وقيل : بل الثاني ؛ لأن الدليل يجب تقدمه فينوي أن هذا الموجود مُرتفعٌ بالأول .

(٥٦) الاسراء ، آية (١٠٠) .

(٥٧) الكتاب ، ١١١/٣ - ١١٤ .

(٥٨) الأنبياء ، آية (٨٠) .

(٥٩) انظر المساعد ، ٣٩٦/١ ، والهمع ١٦٠/١ .

وزعم بعضهم أن الحذف هنا أيضاً غير جائز ، وَيَحْمِلُهُ عَلَى التَّنَازُعِ ، وَأَضْمِرَ
مفرداً ، كما حكى سيبويه عن العرب في : ^(٦٠) ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَ قَوْمَكَ . قَالَ : يُضْمَرُ
مفردٌ تقديزه " مَنْ ثُمَّ " وإن كان الاستثناء غير مفرغٍ ، نحو : ماقام وقعد أحدٌ
إلا زيدٌ ، كان من التَّنَازُعِ ، لا من حذفِ الفاعلِ ، إلا في قول : مَنْ يُجِيزُهُ مُطْلَقاً .

وَأَمَّا التَّأْكِيدُ نحو : قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، فليس من الحذفِ على غير قولِ الْكِسَائِيِّ .
ولعله أيضاً لا يُخَالَفُ فِيهِ ، فَقِيلَ : يَرْفَعَانِ هُنَا الظَّاهِرَ مَعاً ، لَأَنَّهُمَا كَفَعْلٌ
واحدٌ بخلاف غير التَّوَكِيدِ .

وَالْفَرَاءُ ^(٦١) يَطْرُدُهُ فِي غَيْرِ التَّوَكِيدِ ، نحو : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ .
وقيل : الْفَاعِلُ لِلأَوَّلِ ، وَالثَّانِي لَا يَحْتَاجُ ، لَأَنَّهُ كَالزَّائِدِ الْمُعْتَرِضِ ، وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ
ومنه : مَنْ يَضْمُرُ فِي أَحَدِهِمَا فاعلاً ، وَسَيَأْتِي .

وإن كَانَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَذْكُورٍ فَقَدْ اخْتَلَفُوا ، وَالْمَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ :

الأولُ : قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَاءِ ^(٦٢) : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ مُطْلَقاً ، لَأَنَّهُ كَالْجُزْءِ
من الفعلِ ، لَمَّا تَقَدَّمَ .

الثاني : قَوْلُ الْكِسَائِيِّ ^(٦٣) وَطَائِفَةٍ أَنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقاً .

الثالثُ : قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي تَنَازُعِ الْفِعْلَيْنِ إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي ،
وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، لَأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ كَمَا سَيَأْتِي ، وَلَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ
ذِكْرِهِ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ . وَاحْتِجَّ الْكِسَائِيُّ بِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ قَدْ
حُذِفَ ، وَهُوَ تَطْيِيرُهُ .

وقولهم : هُوَ كَالْجُزْءِ فَابْيَضَ ، إِذْ قَدْ يَحْذَفُ جُزْءُ الْكَلِمَةِ إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا ، نحو :

(٦٤)

* كَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعِ فَابَّانِ *

(٦٠) الكتاب ٧٩/١ ، وسترده الحكاية في باب التنازع .

(٦١) انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ ، والتسهيل ٨٦ ، والمساعد ٤٥٢/١ .

(٦٢) نسب للبصريين دون الفراء في الهمع ١٦٠/١ .

(٦٣) انظر أوضح المسالك ٣٤١/١ ، والمساعد ٣٩٦/١ ، والهمع ١٦٠/١ ، والأشموني ٤٥/٢ .

(٦٤) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٥٧ .

وغير ذلك ، وإنما الممتنع ، أَنْ يَطْرَحَ وَلَا يَقْدَرَ ، ولقوله تعالى : * ثُمَّ
 بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ * (٦٥) ، وقوله : * وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا *
 (٦٦) وقوله : * أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا * (٦٧) وقوله : * وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ
 الْمُرْسَلِينَ * (٦٨)

وقال الشاعر :

* فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي * (٦٩)

وأجيب : أَنَّ الأصلَ عدمَ الحذفِ ، وما احتجَّ به مُحْتَمِلٌ ، والاستتارُ كثيرٌ في الفاعلِ
 أمَّا قوله : (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ) فقليل : الفاعلُ " لَيْسَجْنَنُهُ " لَأنَّه في تأويلِ
 المصدرِ . وقال : فاعله ضميرٌ مستترٌ يفسره بَدَأَ أي : بَدَأَ هُوَ بِمَعْنَى بَدَأَ ،
 كقوله : * اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ * (٧٠) وهذا تأويلٌ كثيرٌ من النحاةِ وَرَوِيَ عَنِ
 الْمُبَرِّدِ ، وهذا ضعيفٌ عندي ، لوجوه :

الأول : أَنَّ المصدرَ لا يستقيمُ كونهُ فاعلاً لفعله ، لَأنَّه الفعلُ في المعنى ،
 ويؤيدُ هذا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فاعلاً قط ، لا يقال : قَامَ قِيَامٌ ، ولا ضَرَبَ
 ضَرْبٌ ، اللَّهُمَّ إِلَّا عَلَى تَجَوُّزٍ لَيَّرَادُ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ ، نحو : جَدَّ جَدُّهُ .

الثاني : أَنَّهُمْ لَا يَقِيمُونَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَلْفُوظًا بِهِ إِلَّا مَوْصُوفًا ، وَهُوَ هُنَا غَيْرُ
 مَوْصُوفٍ ، وَحَالُهُ هُنَا إِنْ لَمْ تَرُدْ عَلَى الْمَقَامِ مَقَامَ الْفَاعِلِ لَمْ يَنْقُصْ .

الثالث : مِنْ حَقِّ الْمَفْسَّرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ، وهذا غيرُ مُتَقَدِّمٍ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ ،
 فَلَا يَتَقَدَّمُ حَتَّى يَتِمَّ اللَّفْظُ بِهِ ، وَلَا يَتِمُّ اللَّفْظُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ حَصَلَ الضَّمِيرُ
 بخلافِ نحوِ * اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ * لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَلْفُوظٌ بِهِ ، فإمكانُ فيه
 التَّحَدُّثُ .

(٦٥) يوسف ، آية (٣٥) . (٦٦) إبراهيم ، آية (٤٥) .

(٦٧) السجدة ، آية (٢٦) . (٦٨) الأنعام ، آية (٣٤) .

(٦٩) لسوار بن المضرب السعدي في الكامل للمبرد ١٠٢/٢ ، وعجزه

* إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيًا *

والشاهد قوله " فان كان لا يرضيك "

وهو من شواهد معاني الفراء ٢٣٢/١ ، والكامل ١٠٢/٢ ، وأوضح ٣٣٩/١ ، والتصريح

٢٧٢/١ ، والأشموني ٤٥/٢ .

(٧٠) المائدة ، آية (٨) .

وقيل : الفاعل ضمير للسجن تقديره : بدا لهم هو ، أي : سجنه ، يفسره قوله تعالى : * إِلَّا أَنْ يُسَجَّنَ * وقوله : * لَيُسَجَّنَنَّ * (٧٢) ونظيره هذا قوله

(١/٢٣)

* إِذَا اكْتَحَلَتْ عَيْنِي بِعَيْنِكَ مَسَهَا بِخَيْرٍ وَجَلَى غَمْرَةً عَنْ فُؤَادِيَا * (٧٣)

أي : الاكتحال أو المصدر الدال عليه السجن * أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ * (٧٤) وَهَذَا لِأَبِي حَيَّانَ . (٧٥)

وَأَمَّا قَوْلُهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : * وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ * * * أَوْلَئِكَ يَهْدِي لَهُمْ كَمْ * فُقِيلَ : الفاعل مصدرٌ مُنْسَبٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الاستفهامية ، أي : فَعَلْنَا ، وإِهْلَاكُنَا . وقيل : مصدرٌ من الفعل ، أي : تَبَيَّنَ ، وَهْدَايَةٌ ، ثُمَّ أْضَمِرَ .

وَأَمَّا * وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ * فُقِيلَ : " مِنْ " زائدة .

وقيل : الصفة نائبةٌ مَنْابَ الفاعل ، ولم يُمنع إِلَّا حَذْفُهُ ، وَلَاصِفَةٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : * حَتَّى تَرُدَّنِي *

فُقِيلَ : ضميرٌ يفسره قرينة الحال ، معناه : لا يَرْضِيكَ مَا تُشَاهِدُهُ ، كَقَوْلِهِمْ :

" إِذَا كَانَ غَدًا فَائْتِنِي " أي : مَا نَحْنُ عَلَيْهِ . وَالْمُرَادُ : أَنْ فِي " كَانَ " ضَمِيرًا هَذَا يُفسره .

وقيل : مصدرٌ مُنْسَبٌ مِنَ الْجُمْلَةِ ، أي : إِلَّا رَدُّكَ لِي .

(٧١) يوسف ، آية (٢٥) .

(٧٢) يوسف ، آية (٣٢) .

(٧٣) لجريير في هجاء الفرزدق ، وهو في ديوانه ٦٠٣ والشاهد (وَجَلَى غَمْرَةً) وقد أوضحه الشارح أي : وَجَلَى الاكتحال غَمْرَةً وهو من شواهد النقائض ١٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/١ ، والتذييل والتكميل ٣٢٠/١ .

(٧٤) يوسف ، آية (٣٣) .

(٧٥) البحر المحيط ٣٠٧/٥ .

قوله : (وَلَدٌ يُعَذِّبَانِ مَعًا مِثْلُ : نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟) .

وهذا الحذف يكثر بعد حُرُوفِ الجوابِ ، وقد يأتي بعدها الجملةُ .

وَمِنْ ذَلِكَ فِي الْأَسْمِيَّةِ :

(٧٦) * بَلَى نَحْنُ كُنَّا أَهْلَهَا *

وَيَقُلُّ الحذفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ :

(٧٧) * وَكَأَنَّ قَدِ *

أَيَّ : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ .

(٧٦) البيت لم أوفق لمعرفة قائله
* مَا زَاخَنَا * . صُرُوفُ اللَّيَالِي وَالْحُدُودُ الْعَوَاشِرُ *
وتمامه

انظر هامش لوحة (٢٣/ب) .

(٧٧) للناطقة الذبياني وهو في ديوانه ٣٠ وهو بتمامه :
* أَرَقَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا * . لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ *
وهو من شواهد الفصل ١٧٤ ، وابن عقيل ١٩/١ ، وشفاء العليل
٨٨٩/٢ ، والهمع ٨٠/٢ ، والأشموني ٣١/١ .

(التَّنَازُعُ)

قَوْلُهُ : (وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ) .

مُقَدِّمَةٌ : الْمَعْمُولَانِ إِمَّا أَنْ يَكُونَا مُتَّحِدَيْنِ ، أَوْ مُتَغَايِرَيْنِ ، وَالْمُتَغَايِرَانِ إِمَّا أَنْ يَكُونَا مُتَمَاثِلَيْنِ ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَالْمُخْتَلِفَانِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُمَا مُتَّفِقًا أَوْ مُخْتَلِفًا ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

١ - مُتَّحِدَانِ مِثْلُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ ، وَمُتَمَاثِلَانِ مِثْلُ ، كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ عَمْرٌ قَائِمًا ، فَيَنْبَغِي " مُتَمَاثِلٌ فِيهِمَا ، وَمُتَّفِقَانِ فِي اللَّفْظِ مِثْلُ : (سَكَنْتُ الْغُضَا وَشَبَبْتُ الْغُضَا) أَحَدُهُمَا الْمَكَانُ ، وَالثَّانِي : الْحَطْبُ .

وَالْمُخْتَلِفَانِ لَفْظًا مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَضَرَبْتُ عَمْرًا ، فَإِذَا كَانَ الْمَعْمُولَانِ مُتَّحِدَيْنِ ، وَارْتَدَّتْ أَنْ تُوجَّهَ إِلَيْهِمَا عَامِلَيْنِ فَلِكِ خَمْسَةُ أَوَاجٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَعْمَلَ الْأَوَّلُ فِي الظَّاهِرِ ، وَالثَّانِي فِي الضَّمِيرِ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ وَضَرَبْتُهُ وَهَذَا الْأَقْوَى ، وَلَيْسَ بِتَنَازُعٍ .

الثَّانِي : أَنْ يُؤَخَّرَ الظَّاهِرُ بَعْدَهُمَا وَيُضْمَرُ حَيْثُ يَصِحُّ الْإِضْمَارُ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا وَهَذَا بَابُ التَّنَازُعِ ، وَهُوَ بَعْدَ الْأَوَّلِ فِي الْقُوَّةِ ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ جَائِزَانِ فِي السَّعَةِ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَأْتِيَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِظَاهِرٍ بِإِزَائِهِ فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا وَهَذَا الْأَصْلُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي الضَّرُورَةِ ، وَمِنْهُ :
* يَمْنَعُهَا شَيْخٌ يَجْذِبُهُ الشَّيْبُ لَا يَجِدُ الرَّيْبَ إِذَا خِيفَ الرَّيْبُ * (١)

وَلَيْسَ بِتَنَازُعٍ .

(١) البيت لم أعرف قائله .

وهو من شواهد الارتشاف ٩٦/٣ .

الرابع : أَن يُحذفَ أحدهما حيثُ يصحُّ الحذفُ ، وهو أقوى من الثالث ، نحو :
ضربتُ وضربني زيدٌ ، أي : ضربتُ زيداً وضربني زيدٌ . وهل يكونُ من
التنارع ؟ . فيه احتمالٌ ، وظاهرُ كلامهم أَنَّهُ منه ، وينبغي أَن
يُقَالَ : إِن كانَ المقدَّرُ ظاهراً فليس منه ، نحو هذا المثال ، لأنَّ
لا نُقدِّرُ ضميراً لعدم ما يفسره ، وإن كانَ المقدَّرُ ضميراً فهو تنارعٌ
نحو : ضربني وضربتُ زيدٌ ، وإنَّما كان كذلك ، لأنَّ المقدَّرَ كالمفروقِ
به ، ولو لفظً بالظاهر لم يكن من التنارع .

الخامس : أجازَه بعضهم : أَن يؤخَّرَ معمولُ الأولِ ، فنقول : ضربتُ وضربني زيدٌ
زيداً . والأولى أَن يؤخَّرَ معمولُ الأولِ عن معمولِ الثاني ، لأن فصلاً
أهونَ من فصلين ، فهذا في المتحدِّين .

وَأَمَّا الْمُتَمَثِّلَانِ الْمُتَغَايِرَانِ فيجوزُ فيهما أربعةُ أوجهٍ :

- الأولُ : كَانَ زيدٌ قائماً وَكُنْتُ إِياهُ .
والثاني : كَانَ زيدٌ قائماً وَكُنْتُ قائماً ، وهو هنا أحسنُ من المتحدِّين .
والثالثُ : وهو الحذفُ حيثُ يصحُّ ، ومنه :

(٢) * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ *

أي : كفاني قليلٌ هو عندي ولم أطلبُ قليلاً من أحدٍ . وفي بابِ كانَ
وحسبتُ خلافَ سيأتي .

والرابعُ : وهو التأخيرُ ، وقد نصَّ عليه المصنَّفُ (٣) في نحو : حسبتُ زيدٌ وحسبتُ
الزيدَينِ مُنْطَلِقَيْنِ مُنْطَلِقاً .

(٢) لامريء القيس ، وهو في ديوانه ٣٩ وصدرة

* قَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهو من شواهد الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ، ٧٦/٤ ، وإيضاح الفارسي ١١٠/١ ،

والمفصل ١٣ ، والإنصاف ٩٢/١ .

(٣) شرح الكافية ، لوحة (٢٠/ب) .

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي : وهو التَّنَازُعُ فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا يجوز ، لأن تفسير الشيء بما يماثله قليل ، وهذا باب تجوز ، فلا يجمع بين تجوزين ، ولأن العاملين غير صالحين لكل من المعمولين ، لفساد المعنى .

الثاني : يجوز .

الثالث : التفصيل ، فإن وافقه أفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً جاز ، وإلا لم يجز وسيأتي له زيادة (٢٣/ب) بيان ، حيث ذكره المصنف .

وَأَمَّا الْمُتَّفِقَانِ لَفْظًا فَقَطْ فَيَجُوزُ فِيهِمَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ :

أقواها إظهارهما نحو : سَكَنْتُ الْغَضَا وَشَبَّيْتُ الْغَضَا . وبعده الحذف عند قرينة كغيره ، وبعده الإضمار في الثاني وتقديم معمول الأول ظاهراً ، نحو : سَكَنْتُ الْغَضَا وَشَبَّيْتُه ، وبعده التأخير ، وفيه ضعف كغيره .

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي : وهو دخوله في التنازع فالأظهر المنع منه ، لأن إضماره أضعف من المتماثلين ، ويحتمل أن يقع فيه ذلك الخلاف .

وَأَمَّا الْمُخْتَلِفَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا الثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهُ :

الإظهار فيهما نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَضَرَبَنِي عَمْرُو .

والحذف ، نحو : عَلَفْتُهَا وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، عند قرينة ، ومنه :

(٤) * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ *

إِنْ قُدِّرَ مَعْمُولُ أَطْلُبُ مُلْكًا .

والتأخير على ضعف مع القرينة ، نحو : (سَقَيْتُهَا وَعَلَفْتُهَا تَبْنًا مَاءً)

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ رَجَعْنَا إِلَى شَرْحِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

قوله : (وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ ظَاهِرًا) .

لايستقيم بظاهره ، لأنهما غير متنازعين بعدَ أَنْ أُضْمِرَ لِأَحَدِهِمَا ، وإنَّما التنازعُ عند إرادةِ النطق ، قبلَ النطقِ بِهِ ، والمعمولُ الذي يَرَادُ التَّكَلُّمُ عَلَيْهِ واحدٌ ، ففي العبارةِ تَجَوُّزٌ ، وكأنَّ الأولى في العبارةِ : وَإِذَا تَنَازَعَ الْعَامِلَانِ فَصَاعِدًا ، معمولًا ، أو أكثرَ . أمَّا العاملانِ فليدخلَ الْفِعْلَانِ وَالْأَسْمَانِ ، سواءُ كَانَا

اِسْمِي فاعِلٍ ، نحو : أَنَا ضَارِبٌ وَمُكْرِمٌ عَمْرًا ، أو مفعولٍ أو غير ذلك .

وَأَمَّا " فَصَاعِدًا " فليدخلَ الاثنانِ والثلاثةُ ، نحو :
* تَمَنَّتْ وَذَاكُم مِّنْ سَفَاهَةٍ رَّأَيْهَا *
لَاهْجُوهَا لَمَّا هَجَّتْنِي مُحَارِبٌ * (٥)

ونحو :
* كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهْ فَاشْكُرْ لَهُ *
أَخٌ لَكَ يَعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرٌ * (٦)

ونحو :
* أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مَبْتَغِيًا * (٧)

وَيَحْتَمِلُ الْحَذْفُ وَهُوَ أَوْلَى .
وهل يجوزُ في الزَّائِدِ على الثلاثةِ ؟

(٥) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد فيه تنازع ثلاثة عوامل هي (تَمَنَّتْ ، لَاهْجُوهَا ، هَجَّتْنِي) معمولًا واحدًا هو (مُحَارِبٌ) .

والبيت من شواهد المساعد ، ٤٤٨/١ .
(٦) لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ٨٥ .
والشاهد تنازع كل من (كَسَاكَ ، تَسْتَكْسِيهِ ، اشْكُرْ) المعمول (أَخٌ) وقد أعمل الأول بدليل الإضمار في الثاني ، والثالث ، وقد ورد في :
نزهة الألباء ١٥٢ ، وإنباه الرواة ٢٣/١ ، والتصريح ٣١٦/١ ، والأشمونى ١٠٢/٢ .

(٧) البيت لم يعرف قائله .
وعجزة
* عَفَّوْا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ *
والشاهد تنازع الأفعال الثلاثة (أرجو ، أخشى ، أدعو) معمولًا واحدًا وهو لفظ الجلالة (الله) .

وهو من شواهد شرح شذور الذهب ٤٢١ ، وشفاء العليل ٤٤٧/١ .

قيل : لا يجوز ، لأنه لم يسمع ، وقيل : يجوز ، وقد ورد في الجار والمجرور :
 " كَمَا صَلَّيْتُ وَبَارَكْتُ وَتَرَحَّمْتُ وَتَحَنَّنْتُ وَسَلَّمْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ^(٨) إِذَا قُدِّرَ المحذوفُ
 ضميراً ، وفيه نظرٌ ، لعدم ما يفسره ، فالأولى حملُه على الحذف ، وهو الرابع من
 الوجوه .

وقلنا : أو أكثر ليدخل المعمولان والثلاثة ، وفي ذلك خلاف ، ومثاله :
 أُعْطِيتُ وَكَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْلَمْتُ وَأَنْبَأْتُ عَمْرًا زَيْدًا قِثْمًا . والمذهب ثلاثة :

المنع مطلقاً ، والجواز مطلقاً ، وهو مروى عن المازني وجماعة .

والجواز في الاثنين ، والمنع فيما زاد ، وروى عن الجرمي ، وروى عنه
 الأول أيضاً ، قالوا : لا يجوز في الثلاثة ، لأنه لم يسمع ، وباب التنازع خارج
 عن القياس فيقتصر فيه على المسموع .

وأما في الاثنين فقد حكى سيبويه ^(١٠) عن العرب : متى رَأَيْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْدًا
 مُنْطَلِقًا عَلَى إِعْمَالٍ " رَأَيْتَ " و" زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " على إعمال " قُلْتَ " .

واعلم أن لهذا الباب شروطاً بعضها ترجع إلى العاملين وبعضها إلى المعمولين
 وقد نبه المصنف على بعضها :

الأول : أن يكون كل من العاملين صالحاً للعمل في المتنازع ، فيخرج من
 ذلك : ما لا يكون مستدعياً له ، إما لأنه لازم نحو : قامَ عَمَسَرٌ
 وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، فإنَّ " قامَ " لا تستدعي زَيْدًا ، ولأنَّ معناه لا يلائمه
 نحو : سَقَيْتُهَا وَعَلَفْتُهَا تَبَنًا . أو لأنه مؤكَّد ، نحو : قامَ قَامَ

(٨) ورد هذا الحديث أو الأثر بعدة روايات ولعلها من فعل المصليين على النبي
 (صلى الله عليه وسلم) حُبًّا في زيادة الأجر والثواب كما أشار إلى ذلك
 الفيروز آبادي ، والسخاوي .

انظر جلاء الأفهام لابن القيم ٢١ ، والصلوات والبشارة للفيروز آبادي ١٤٠ - ١٤٣ ،

والقول البديع للسخاوي ٦٠ .

(٩) انظر شرح الرضي ٨٢/١ .

(١٠) الكتاب ٧٩/١ .

زيدٌ ، فإن قصدت التأكيد للفعل فقط ، كان العمل للأول ، ولا حكم
للثاني ، وقيل : بل يعملان فيه معاً ، ولا يلزم معمولٌ بين عاملين
لأنهما كواحد ، وإن قصدت تأكيد الجملة جاز أن يدخل في التنارع .

ومنع منه بعضهم لما جاء (من) قوله :

(١١) * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحَبِّ أَحَبِّ *

بلا إضمار فاعلٍ إذ لو أضمره لقال : أَتَوَكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ ، أو : أَتَاكَ
أَتَوَكَ . ويمكن الجواب : بأن هذا مما لا يراد به تأكيد الجملة ،
وقيل : بل منه ، لكنه أضمره مفرداً ، كما حكى سيويه : ضربني
وضربت قومك .

الشرط الثاني : أن لا يمنع مانعٌ من عمله فيه ، وتوجهه إليه
والمانع : إما فساد المعنى في نحو :

(١٢) * فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ * (١/٢٤)

وإما أن يكون مما لا يتصرف في معموله بتقديم ، وتأخير ، وفصل ،
نحو : فَعِلَ التَّعَجُّبُ ، وَنَعَمَ وَبُشْسٌ ، فلا يجوز : ما أَحْسَنَ وَأَكْمَلَ زَيْدًا ،
لأنه لا يجوز فيه الفصل ، ولا إضمار المفعول قبل الذكر ، وكذا : ما أَحْسَنَ
وضربت زيداً .

إن أعملت الأول أدنى إلى الفصل ، وإن أعملت الثاني أضمرت
في فعل التعجب مفعولاً ، قبل الذكر ، أو حذفته ، وذلك لا يجوز .

قيل : ومن ذلك " إن " وأخواتها ، لا يجوز : إن ولعل زيداً قائمٌ ،
ولا : إن زيداً أو لعله قائمٌ وأما أن يكون شيئاً مما لا يتخطاه
العامل نحو : ضربت وأبي أكرم زيداً .

(١١) البيت لم يعرف قائله .
* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي *
وصدرة

وهو من شواهد الخصائص ١٠٣/٣ ، وأمالى الشجرى ٢٤٣/١ ، وابن عقيل ٢١٤/٣ ،
والهمع ١١١/٢ ، والأشموني ٩٨/٢ .

(١٢) الكتاب ٧٩/١ .

(١٣) سبق الاستشهاد به في ص ١٧٦ .

وقوله :

(١٤) * وَلَيْسَ لِيَسْبِقَهُ بِالْأَمْعَزِ الْخَرْبُ *

لأنَّ ما قبلَ لامِ (كَيِّ) و " أَنْ " لا يعملُ فيما بعدهما ، ولأنَّ ما لا يصحُّ تقدُّمه لا يفسِّرُ متقدِّماً ، وما جاء ظاهره ذلك فهو من الحذفِ ، هكذا ذكَّرَ بعضهم ، والحذفُ لا يصحُّ في :

* وَلَيْسَ لِيَسْبِقَهُ بِالْأَمْعَزِ الْخَرْبُ *

لأنَّه فاعِلٌ ، وإِما لغيرِ ذلك .

الشرطُ الثالثُ: أَنْ يكونَ بَيْنَ الْعَامِلَيْنِ أوِ الْعَوَامِلِ ارْتِبَاطٌ بِعَطْفٍ أوِ بغيرِهِ ، نحو :

* أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا * (١٥) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي هَذَا

البَابِ ، لكونه فصلاً بِأَجْنَبِيٍّ بِالْكُلِّيَّةِ ، نحو : ضَرَبَنِي أَكْرَمْتُ زَيْدًا .

الشرطُ الرَّابِعُ : أَنْ يكونَ المعمولانِ مُتَحَدِّيْنِ أوِ مُتَمَاثِلَيْنِ عَلَى الْخِلَافِ لَا مُخْتَلِفَيْنِ .

الشرطُ الْخَامِسُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ (١٦) أَنْ يكونَ المعمولُ الْمُتَنَازِعُ ظَاهِرًا وَمَاعِدَاهُ ضَمِيرًا مَلْفُوظًا بِهِ أوِ مُقَدَّرًا .

أَمَّا كَوْنُ الْمُتَنَازِعِ ظَاهِرًا فَلِيُخْرِجَ الْمُضْمَرُ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَصِلًا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ غَيْرُ مَا اتَّصَلَ بِهِ ، لِأَنَّهُ عَجَزَ مِنْهُ نَحْوُ : قُمْتُ وَأَكْرَمْتُ .

وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا فَلِذَلِكَ ، نَحْوُ : مَا قَامَ وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنَا ، وَفِيهَا خِلَافٌ :

مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مِنَ التَّنَازُعِ ، وَالْأَكْثَرُ مَنَعَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ فَإِنْ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ بِغَيْرِ إِلَّا تَغْيِيرَ لَفْظِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمَعْنَاهَا لَوْ قُلْتُ :

(١٤) لِيَدِي الرِّمَّةُ ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ١٦ وَصَدْرُهُ :

* كَأَنَّهُنَّ خَوَافِي أَجْدَلِ قَرَمٍ *

وَالشَّاهِدُ أَعْمَالُ (وَلَيْسَ) فِي (الْخَرْبِ) .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أَمَالِي الْقَالِي ١٨١/٣ ، وَالتَّبَصُّرَةِ ١٥٣/١ ، وَجُمُهِرَةِ أَشْعَارِ ٤٤٢ ،

وَالْإِرْتِشَافِ ٨٨/٣ .

(١٥) الْبَكْهَفُ ، آيَةُ (٩٦) .

(١٦) شَرْحُ الْكَافِيَةِ لَوْحَةُ (٢٠/ب) ، وَشَرْحُ الْوَاقِيَةِ ١٦١ .

(١٧) شَرْحُ الْكَافِيَةِ لَوْحَةُ (٢٠) .

ماَقَمْتُ وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنَا ، أَوْ مَاَقَامَ وَأَكْرَمْتُ إِلَّا أَنَا .

وإنَّ أَضْمَرْتَ بَعْدَ إِلَّا صَارَ مُنْفَصِلًا مِثْلَ الْمُتَنَازَعِ : مَاَقَامَ إِلَّا أَنَا ، وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنَا .
وَهَذَا لَا يُعَدُّ مِنَ التَّنَازُعِ ، لِاسْتَوَاءِ الْمَعْمُولَيْنِ ، فَكُلٌّ مِنَ الْعَامِلَيْنِ غَيْرُ طَالِبٍ لِمَعْمُولِ
الْآخِرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَذَفِ كَالْوَجْهِ الرَّابِعِ ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

وَأَيُّهُمَا الْمَحذُوفُ ؟

قِيلَ : الْأَوَّلُ ، لِأَنَّ الشَّانِيَّ أَوَّلَى بِالْمَوْجُودِ لِجَوَارِهِ ، وَقِيلَ : الشَّانِيَّ ، لِأَنَّ
الدَّلِيلَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ، وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَنْتَقِضُ بَصُورٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ لَا يِلْزَمُ فِيهَا مَذْكَرٌ ، نَحْنُو :
(الْجَبَّةُ أَعْطِيَتْكُمَا ، وَكَسَوْتُكَ إِيَّاهَا) **إِنْ أَعْمَلْتَ**

الشَّانِيَّ ؛ وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ قُلْتَ : أَعْطَيْتُكَ وَكَسَوْتُكُمَا إِيَّاهَا ، وَنَحْوُ :
الْقَائِمُ كُنْتَهُ وَكَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ ، أَوْ كُنْتُ وَكَانَهُ زَيْدٌ إِيَّاهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ
فَإِنَّ هَذَا مُضْمَرٌ مُنْفَصِلٌ يَصِحُّ فِيهِ التَّنَازُعُ .

الشَّانِي : أَنَّ بَعْضَ الظَّاهِرِ أَيْضًا لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّنَازُعُ كَالْمُضْمَرِ الْمَذْكُورِ ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : مَاَقَامَ وَقَعْدَ إِلَّا زَيْدٌ ، فَإِذْنِ الْعِبَارَةِ قَاصِرَةٌ ، وَمِثْلُ هَذَا
يَحْتَاجُ إِلَى ضَابِطٍ كُلِّيٍّ .

وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَنَازَعُ ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا ، وَمَا
عَدَاهُ مُتَّصِلًا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَنَازَعُ ظَاهِرًا ، وَمُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا إِنْ كَانَ ظَاهِرًا مَلْفُوظًا
بِهِ وَمُقَدَّرًا .

وَقُلْنَا : وَمَا عَدَاهُ الْمُتَنَازَعُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَنَازَعُ ظَاهِرًا ، بَلْ
كَانَ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا نَحْوُ : " الْقَائِمُ كُنْتَهُ وَكَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ " يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ
الْمُتَنَازَعِ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسَاوِيًا لِلْمُتَنَازَعِ فِي الْإِنْفِصَالِ ، لَمْ يَكُنْ لِلنَّزَاعِ وَجْهٌ
كَمَا فِي الظَّاهِرَيْنِ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُتَنَازِعُ ظَاهِرًا جَازَ كَوْنُ غَيْرِهِ مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا ، لَأَنَّ الظَّاهِرَ مَزِيَّةٌ عَلَى الْمُضْمَرِّ فَتَتَوَزَعُ ، مِثَالُ كَوْنِهِ مُنْفَصِلًا : كَانَ زَيْدٌ وَكَانَتْ أَيْيَاهُ الْقَائِمُ ، عَلَى أَعْمَالِ الْأَوَّلِ . مِثَالُ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا : كَانَ زَيْدٌ وَكَانَتْهُ الْقَائِمُ ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُتَسَاوِيَيْنِ لَيْسَا مِنَ التَّنَازُعِ ، وَهُمَا الظَّاهِرَانِ ، وَالْمُتَّصِلَانِ ، وَالْمُنْفَصِلَانِ .

وَقُلْنَا : مَلْفُوظًا بِهِ وَمَقْدَرًا ، مَعْنَاهُ : أَنَّ ضَمِيرَ غَيْرِ الْمُتَنَازِعِ يَجُوزُ كَوْنَهُ مَلْفُوظًا بِهِ ، وَمَحْذُوفًا ، وَمَقْدَرًا ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَقْدَرًا إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِيَّ ، وَالْأَوَّلُ يَتَطَلَّبُهُ مَفْعُولًا فَيُحْذَفُ لَوْلَا يُضْمَرُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الذَّكَرِ .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ جَعَلْتُمُ الْمَحْذُوفَ مُخْرَجًا عَنِ التَّنَازُعِ حَيْثُ قُلْتُمْ : إِنْ مَقَامَ وَقَعْدَ إِلَّا أَنَا وَإِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَذْفِ لَا عَلَى التَّنَازُعِ .

قِيلَ : الْحَذْفُ تَارَةً لَا يَكُونُ مِنَ التَّنَازُعِ ، وَتَارَةً مِنْهُ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُهُ مَلْفُوظًا بِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ اللَّفْظِ مِنَ التَّنَازُعِ ، فَهُوَ كَذَلِكَ مَعَ الْحَذْفِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَعَ اللَّفْظِ فَهُوَ كَذَلِكَ مَعَ الْحَذْفِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَعَ اللَّفْظِ فَهُوَ كَذَلِكَ مَعَ الْحَذْفِ ، وَلَوْ لَفِظَتْ بِالْمَحْذُوفِ فِي " مَقَامَ وَقَعْدَ إِلَّا زَيْدٌ " (٢٤/ب) " وَإِلَّا أَنْتَ ، لَكَانَ مِنْ غَيْرِ التَّنَازُعِ ، لِاسْتِوَاءِ مَعْمُولِي الْعَامِلَيْنِ ، وَمَعَ اسْتِوَائِهِمَا لَا مَعْنَى لِأَنَّهُ يَطْلُبُ أَحَدُهُمَا مَعْمُولَ الْآخَرِ .

وَأَعْلَمُ : إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنَ الْإِضْمَارِ لِغَيْرِ الَّذِي يَعْمَلُ ، عَلِمَ أَنَّ مَا لَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَابِ كَالْحَالِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْمُولِ ضَمِيرٌ يَعْبُودُ عَلَى مُبْتَدَأٍ ، أَوْ عَلَى مَوْصُولٍ ، أَوْ مَوْصُوفٍ ، أَوْ ذِي حَالٍ لَا يُحْذَفُ عَائِدُهَا ، وَلَا يُغْنِي عَنْهُ عَائِدُ الْمَعْمُولِ الْمُتَنَازِعِ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ثُمَّ أَكْرَمْتُ أَخَاهُ ، تَرِيدُ : ضَرَبْتُ أَخَاهُ ثُمَّ أَكْرَمْتُ أَخَاهُ .

لَوْ أَضْمَرْتُ فِي الْأَوَّلِ : الْآخَ ، لَبَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا عَائِدٍ ، فَيَتَعَيَّنُ حُمْلُهُ عَلَى الْحَذْفِ ، وَكَوْنُهُ مِنْ غَيْرِ بَابِ التَّنَازُعِ ، أَوْ يَجِبُ الْإِظْهَارُ وَيُخْرَجُ أَيْضًا عَنْ بَابِ التَّنَازُعِ .

وَقَدْ رَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُهُ فِي الْبَابِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ فِي جَوَازِ إِقَامَةِ
الضميرِ المضافِ إليه مَقَامَ المضافِ ، فتقولُ : أَضْرِبْهُ ثُمَّ أَكْرِمُ أَخَاهُ ، على معنى :
أَضْرِبْ أَخَاهُ ، وفيه بُعْدٌ كُلِّيٌّ ، لِإِلْبَاسِهِ لَا يُقَالُ : وَإِنْ خُذَفَ لَزِمَ مَا قَرَرْتُمْ مِنْهُ ،
وهو : الْخُلُوءُ مِنَ الْعَائِدِ ، لَأَنَّا نَقُولُ : الْمُقَدَّرُ هُنَا كَالْمَلْفُوظِ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
أَجَازُوا حَذْفَ الْفَاعِلِ فِي مِثْلِ هَذَا وَهُوَ : مَا قَامَ وَقَعْدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، مع أَنَّ الْفَاعِلَ
لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ كَلَّا حَذْفٍ ، بخلافِ مَا لَوْ أَضْمُرَتِ الْأَخْ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ
يَشْتَغِلُ بِمَا تُضْمِرُهُ ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، لاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَائِدُ
فِي الْمَعْمُولِ جَارًا ، نحو : زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ ، وكذلك إِنْ كَانَ يُغْنِي أَحَدُ
الْعَائِدَيْنِ عَنِ عَائِدِ الْآخَرِ ، مثل أَنْ يَكُونَ الْعُطْفُ بِالْفَاءِ ، أَوْ بِالْوَاوِ عَلَى خِلَافٍ فِي
الْوَاوِ ، ونحو : الرَّجُلُ اشْتَنِي أَرْكَبُ فَرَسَهُ ، أَي : اشْتَنِي فَرَسَهُ أَرْكَبُهُ ، فإِذَا
عَرَفْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ قَوْلَهُ :

(١٨) وَعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمَةٌ *
* * *

لَيْسَ مِنَ التَّنَازُعِ لَمَّا ذَكَرَ ، وَلَأنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَكَانَتِ الصِّفَةُ قَدْ جَرَتْ عَلَى
غَيْرِ صَاحِبِهَا ، فَيَلْزِمُ أَنَّ يَبْرُزَ ضَمِيرُ الصِّفَةِ الَّتِي لَمْ تَرْفَعْ " غَرِيمَةً " .

وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّهُ تَنَازُعٌ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ دُخُولِهِ : فَقِيلَ : لَا يَضْمُرُ
فِي الْأَوَّلِ إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ (١٩) .

قَالُوا : وَلَا يَلْزِمُ مَا أوردَ عَلَيْهِمْ ، أَمَّا بَرُوزُ الضميرِ فلا يَجِبُ ، إِذْ لَا لَبْسَ
وَلأنَّ الْغَرَضَ بِهَذَا الْبَابِ الْإِخْتِصَارُ ، وَأَمَّا عَدَمُ الْعَائِدِ فَلَمْ تَشْتَغَلِ الصِّفَةُ بِمَا يَمْنَعُ
مِنْ تَقْدِيرِ " غَرِيمَةً " .

(١٨) لَكثِيرٌ عِزَّةٌ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٤٣ ، وَصَدْرُهُ

* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَلَّى غَرِيمَهُ *

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ١٠٩/١ ، وَالْإِنْصَافِ ٩٠/١ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٨ / ١ ،

وَالْتَصْرِيحِ ٣١٨/١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ ١٠١/٢ .

(١٩) رَأْيُ الْكَسَائِيِّ فِي التَّبَصُّرَةِ ١٤٩/١ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٧٧/١ ، وَالتَّسْهِيلُ

٨٦ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٦٤٥/٢ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٧٩/١ .

وَأَمَّا إِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ ، فَالْأَمْرُ أَظْهَرُ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ كَوْنِهَا .

وقيل : الصَّفَتَانِ كَواحِدَةٍ ، نحو : حُلُوٌّ حَامِضٌ ، إِذْ لَا وَاوَ فَيُفْنِي عَائِدُ وَاحِدٌ . وكلُّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ ، وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي التَّنَازُعِ لِمَا ذَكَرْنَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الرَّافِعُ لِلْسَّبَبِيِّ ؟ قُلْنَا : فِيهِ أَقْوَالٌ :
أَحَدُهَا : أَنَّهُ مُرْتَفَعٌ بِالشَّانِي ، وَيَقْدَرُ لِلأَوَّلِ مِثْلُهُ ، نحو : مَا قَامَ وَقَعْدًا لَا زَيْدٌ ،
وَلَا يَلْزَمُ بَرُوزُ الضَّمِيرِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ مُضْمَرًا ، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ بِهَذَا
الْبَابِ الْإِخْتِصَارُ .

وِثَانِيهَا : أَنَّ غَرِيمَهَا مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَمَمْطُولٌ وَمَعْنَى خَبَرَانِ عَنْهُ ، وَلَمْ يَجْرِيَ
عَلَى : عَزَّةً ، لِأَنَّ النِّيَّةَ بِهِمَا التَّأْخِيرُ ، وَلَا عَلَى ضَمِيرِ " غَرِيمَهَا " لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَسَيُذَكَّرُ فِي الْمَضْمَرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَفِيهِ
نَظَرٌ .

وِثَالِثُهَا : أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَمْطُولٍ ، وَمَعْنَى خَبَرٌ ، أَوْ حَالٌ ، وَلَا يَلْزَمُ بَرُوزُ ضَمِيرِهِ ،
لِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا رَفَعَتْ السَّبَبِيَّ ، ثُمَّ وَقَعَتْ بَعْدَهُ صِفَةً ، لَمْ يَبْرُزْ ضَمِيرُهُ
نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلَةٍ أُمِّهِ لَبِيبَةٍ .

وِرَابِعُهَا : أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَعْنَى لِثَلَا يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَمَعْمُولِهَا بِأَجْنِبِيٍّ .
وَخَامِسُهَا : أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، وَمَمْطُولٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَمَعْنَى صِفَةٍ لَهُ .

قَالُوا : وَمَا تَقَدَّمَ ، لَا يَصِحُّ ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْسُفِ وَرَفْعِهِ بِمَمْطُولٍ
لَا يَصِحُّ إِذْ قَدْ وُصِفَ بِمَعْنَى وَاسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ إِذَا وُصِفَ .

الْشَّرْطُ السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ الظَّاهِرُ بَعْدَهُمَا ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا مَعًا ، أَوْ عَلَى
الشَّانِي ، لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ إِلَّا الْأَوَّلُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَفِيهِ
خِلَافٌ .

أَمَّا إِنْ تَوَسَّطَ فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي التَّنَازُعِ ، بَلْ هُوَ

أو قِيدٍ من القيودِ ، وإلا كان توكيداً لهما ، نحو : ضَرَبْتُ وَضَرَبَ رَيْدٌ ضَرْباً ، وفي
المفعول به إن كان صريحاً ، وإن كان بحرف جرٍّ ، فإما أن يتفق معنى الحرفين
فيجوز أيضاً ، نحو : صَلَّى اللَّهُ وَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ . وإما أن يختلف فلا يجوز ،
نحو : مررت وقمت بالدار ، تريد : قمت فيها ومررت بها . وكذا إن كان في
أحدهما حقيقة ، وفي الآخر مجازاً ، نحو : بشر ريداً وأخبره بعذاب أليم ،
قيل : يجوز هنا .

قوله : (وَيَخْتَارُ الْبَصَرِيُّونَ إِعْمَالَ الشَّانِي ، وَالْكَوْفِيُّونَ الْأَوَّلَ) .
هذا الخلاف في التنازع أجمع ، سواء كان في الفاعلية أم المفعولية
أم فيهما ، وهم متفقون على جواز إعمال أيهما شئت ، إلا ما حكى عن الفراء في
بعض المسائل .

ثم اختلفوا في المختار على أقوال :

الأول : قول البصريين اختيار إعمال الشاني ، لأنه أقرب ، والعرب تعتبـر
القرب حتى جرت على الجوار مع إشكاليه ، نحو : " جَرَّ ضَبَّ خَرَبٍ " و :
(٢٣) * كَبِيرٌ أَنْسَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ *

ولأنه لا يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول ، ولا العطف على
العامل قبل تمامه بمعموله ، ولأنه الموجود في القرآن ، ومنه :
(٢٤) * آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا * * هَؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ * (٢٥)
(٢٦) * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا * * يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ
(٢٧) * يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ * * تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ * (٢٨)
(٢٩) * وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا * ، وروى سيبويه
أنه الأكثر في كلام العرب .

(٢٢) انظر شرح الكافية الشافية ، ٦٤٤/٢ .

(٢٣) لامري القيس ، وهو في ديوانه ٢٥ ، وفي شرح الأعلام للديوان ١٥٨ ، وصدره
: كَانْ شَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِهْ .

وهو من شواهد الخصائص ١٩٢/١ ، والآمال الشجرية ٩٠/١ ، والمغنى ٥٦٩/٢ ، وشفاء
العليل ٧٤٨/٢ ، والخزانة ٣٢٧/٢ .

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (٢٤) الكهف ، آية (٩٦) | (٢٥) الحاقة ، آية (١٩) |
| (٢٦) المائدة ، آية (١٠) | (٢٧) النساء ، آية (١٧٦) |
| (٢٨) المنافقون ، آية (٥) | (٢٩) الجن ، آية (٧) |
| (٣٠) الكتاب ٧٤/١ | |

الثاني : قول الكوفيين : اختيارُ إعمالِ الأولِ ، لأنه الأسبقُ ، وقد اعتبرَ الأسبقُ في مواضعٍ ، منها :

في نحو : ذُكِرَ من البَطِّ ثلاثةٌ ، ومن البَطِّ ذُكِرَ ثلاثٌ .
ومنها : إذا اجتمع الشرطُ والقسمُ ، اعتبرَ الأسبقُ ؛ نحو إن تَأْتِنِي
والله آتِك . والله إن أَتَيْتَنِي لَأَتِيَنَّكَ ، ولأنَّه لا يلزمُ منه الإضمَـارُ
قبلَ الذَّكْرِ ، ولأنَّه قد جاءَ في الفصحِ كَبَيْتِ امرئِ القيسِ .
(٣١)

الثالث : لبعضِ النحاةِ : تساوي المذهبَيْنِ لتعارضِ الحججِ .

قوله : (فَإِنْ أَعْمَلْتَ الشَّانِي) .

بدأَ بالمختارِ على مذهبِ البصريينَ ، لأنه اختيارُهُ ، ولا يخلو الأولُ مَنْ أَنْ
يَسْتَدْعِيهِ فاعلاً ، أو مفعولاً . إن كانَ الأولُ يَسْتَدْعِيهِ فاعلاً أَضْمَرْتَ الفاعلَ فِيهِ
على وَفْقِ الظَّاهِرِ في الأفرادِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، والتذكيرِ ، والتأنيثِ ، تقولُ :
ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وكذا
لو كانَ مؤنثًا لقلتُ : ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ هِنْدًا ، ضَرَبْتَانِي وَضَرَبْتُ الْهِنْدِيَّاتِ ،
وَضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ ، فتأتي بالضميرِ على وَفْقِ الظَّاهِرِ الذي هو معمولٌ
للشَّانِي .

وهذا ليسَ على إطلاقِهِ ، إذ من المَوَاضِعِ مالا يُضْمَرُ فِيهَا الفاعلُ ، بل يَجِبُ
إظهارُهُ . وذلك الفاعلُ الذي اتصل به عائدٌ مبتدأً ، أو موصولٌ ، أو موصوفٌ ،
أو ذي حالٍ ولم يُغْنِ عنه غيرُهُ ، نحو : زيدٌ قامَ أبوه ثم قعدَ أبوه ، وزيدٌ
قائمٌ أبوه ثم قاعدٌ أبوه ، ومنه :

(٣٢) * وَعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمَهَا *

(٣١) يَقْصِدُ :

∴ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ ∴

(٣٢) سبق الاستشهاد به في ص ١٨٤ .

فما هذه حاله ففيه ثلاثة أقوال :

الأول : أنه يخرج عن الباب ، ولا يجوز الإضمار ، ولا الحذف بل يتعين الإظهار
لثلا يؤول إلى حذف الفاعل ، أو خلو ذي العائد عن العائد .

الثاني : دخوله في باب التنازع على الحذف في قول الكسائي^(٣٤) ، أو على حذف
المضاف ، وإقامة الضمير المضاف إليه مقامه (٢٥/ب) يسير في
الفعل على قياس قول الأخفش .

الثالث : دخول الصفة التي بلا عاطف في التنازع كالبيت ، والمنع فيما عداها .
قالوا : لأن ضميراً واحداً يكفي كما في : الرمان حلو حامض ، وقد
تقدم . والأولى هو الأول .

وقولهم : يجوز على قياس الكسائي ، لعله هو والفراء لا يخالفان هنا ،
لاتصال العائد ، ومذهب الأخفش بعيد حيث لا قرينة .

قوله : (دُونَ الْحَذَفِ) :

أي : لا تحذف الفاعل بل تضميره كما مثلنا ، لأن حذف الفاعل لا يجوز على
ما مضى خلافاً للكسائي ، فإنه يحذف الفاعل ، ولا يضميره .

وقوله : (وَجَانَ خِلَافاً لِلْفَرَاءِ) .

يريد : جاز إضمار الفاعل في الأول خلافاً للفراء^(٣٥) فلم يجز أن يضمّر قبل
الذكر ، كما زعم البصريون ، ولا أن يحذف الفاعل كما زعم الكسائي^(٣٦) ، بل يوجب

(٣٣) هذا مذهب أبي الحسن بن خروف ، والشلوبين . انظر المساعد . ٤٥١/١ .

(٣٤) انظر هامش (١٩) السابق .

(٣٥) رأى الفراء منسوب له في التيسرة ١٤٩/١ ، وابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الوافية

١٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ ، وشرح الرضي ٧٩/١ .

(٣٦) انظر هامش (١٩) السابق ، وممن قال به أيضاً هشام من الكوفيين ، واختاره
من المغاربة السهيلي في نتائج الفكر ١٦٥ ، وابن مضاء في الرد على
النحاة ٨٧ .

وانظر المساعد . ٤٥٨/١ ، والهمع ١٠٩/٢ .

إِعْمَالِ الْأَوَّلِ ، أو إظهارَ الفاعلِ في الأولِ ، ويُخْرِجُهُ عن بابِ التنازعِ ، فيقولُ :
ضَرَبَنِي زَيْدٌ وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، ويأتي بأحدِ الوجوهِ المذكورةِ أولَ البابِ ، هذا مقتضى
كلامِ الْمُصَنِّفِ وغيره .

وحكى السيدُّ شرفُ الدينِ أبو القاسمِ بنُ محمدٍ (قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ) ، ونَجْمُ الدينِ :
أَنَّ الْفَرَاءَ (٣٧) يُجِيرُ الْإِضْمَارَ بَأَن يُوَخَّرَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ الْأَوَّلِ مَفْصُولًا بَعْدَ الظَّاهِرِ ،
فيقولُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ ، وقامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ هُوَ ، على أَنَّ " هُوَ " فاعِلُ
الْفِعْلِ الْأَوَّلِ .

وَمِثْلُهُ حَكَى ابْنُ مَالِكٍ عَنِ الْفَرَاءِ (٣٨) فِي الْمَخْتَلِفِينَ فَاعِلِيَّةً وَمَفْعُولِيَّةً دُونَ
الْمُتَّفِقِينَ ، وَهُمَا اللَّذَانِ يَقْتَضِيَانِهِ فَاعِلًا وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ فِيهِمَا الْإِضْمَارُ .

وحكى السيدُّ أيضًا هُوَ وَابْنُ مَالِكٍ عَنِ الْفَرَاءِ (٣٩) أَنَّهُ يُجِيرُ فِي اللَّذَيْنِ
يَقْتَضِيَانِهِ فَاعِلًا أَنْ يَرْفَعَاهُ مَعًا وَيَجُوزُ عِنْدَهُ مَعْمُولٌ بَيْنَ عَامِلَيْنِ .

وَحَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الْفَرَاءَ (٤٠) يَقْصُرُ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ ، وَلَا يَمْنَعُهُ أَعْنِي مَا أَضْمَرَ
فِيهِ الْفَاعِلُ قَبْلَ الذَّكَرِ .

فَتَلَخَّصَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ :

الأولُ : مذهبُ البصريينَ : وجوبُ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذَّكَرِ ، لأنه أسهلُّ من حَذْفِ
الْفَاعِلِ إِذَا قَدْ وَرَدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، مثلُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَغَيْرِهِ ، ممَّا
يَأْتِي فِي الْمَضْمَرِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وفي هَذَا الْبَابِ مِثْلَ قَوْلِهِ :

(٣٧) انظر شرح الرضى ٧٩/١ - ٨٠ .

(٣٨) انظر التسهيل ٨٦ ، والمساعد ٤٥٢/١ .

(٣٩) انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ ، والتسهيل ٨٦ ، والمساعد ٤٥٢/١ .

(٤٠) انظر التبصرة ١٤٩/١ ، والمساعد ٤٥٨/١ .

(٤١) * خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي (م) وَلَا خَيْرَ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ *

وقوله :

(٤٢) * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنْنِي *

وقوله :

(٤٣) * هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعَرَبَ *

الثاني : مذهبُ الْكِسَائِيِّ (٤٤) وجوبُ الحذفِ ، لأن حذفَ الفاعلِ عنده جائزٌ في هذا الباب وفي غيره ، ولأنَّه وردَ محذوفًا في هذا الباب .

(٤٥) حَكَى سَبِيحِيَّةً عَنِ الْعَرَبِ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، بِالنَّصْبِ ، وَقَالَ :

(٤٦) * لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنْ ظَعَائِنًا حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهُهُنْ وَزَمَزَمٌ *

(٤١) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد هو إعمال الفعل الثاني (أَخَالَفَ) في (خَلِيلِي) لأنه يطلبُ مفعولا ، وأعمل الأول (خَالَفَانِي) في ضميره على أنه فاعل .
وهو من شواهد المساعد ٤٥٨/١ ، والهمع ١٠٩/٢ .
(٤٢) البيت لم يعرف قائله ، وعجزه

* لَغَبِيرٌ جَمِيلٌ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ *
والشاهد هو تنازعُ كلٍّ من (جَفَوْنِي ، وَلَمْ أَجِفْ) المعمول (الْأَخْلَاءَ) وهو كالسابق ، وهو من شواهد ابن الناطم ٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد ٦٩/٢ ، وأوضح ٢٨/٢ ، والتصريح ٣٢١/١ ، والهمع ٦٦/١ ، والأشموني ٦٠/٢ .
(٤٣) شطر بيت لم أقف على قائله .
والشاهد تنازع كلٍّ من (هَوَيْنِي ، وَهَوَيْتُ) المعمول (الْخُرْدَ) وهو كالسابق .
والبيت من شواهد الهمع ١٠٩/٢ .

(٤٤) انظر هامش (١٩) السابق .
هذا هو المذهب المشهور عن الكسائي في هذه المسألة .
وقد نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل ٦١٧/١ ، أنه لا يقول بالحذف ، بل يضمّر مفردا في الأحوال كلها .
انظر هذا الرأي في الارتشاف ٩١/٣ ، والمساعد ٤٥٩/١ .

(٤٥) الكتاب ٧٩/١

(٤٦) البيت لم أعرف قائله ، وهو منسوب لبعض القرشيين :
والشاهد إعمال (حَيًّا) الثاني في المعمول (الحطيم) ، وفاعل (حَيًّا) الأول مضمّر فيه . وهو من شواهد الكامل ٢٩٥/١ ، والأغاني ١١٠/٢١ ، والمقرب ٢٥٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٩/١ ، والمساعد ٤٥٩/١ .

ولم يقل : حَيَّا .

وقال :

*(تَغْفَقُ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا) رَجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ * (٤٧)

ولم يقل : تَغَفَّتْ ، أَوْ تَغَفَّقُوا .

وتأول ما ذكره البصريون : على لغة " أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ " العلامات حروف وتأول البصريون ما أورده بأن فيه ضميراً مفرداً يُؤدِّي معنى الجمع ، كأنه قال : " مَنْ ثُمَّ " ، ونظير قوله :

*(كَأَنَّهُ فِي الْجِسْمِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ) *

بعد قوله :

*(فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ) * (٤٨)

ومثله :

*(وَمَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ دَلًّا) وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَذَالًا * (٤٩)

(٤٧) لعلامة بن عبدة . وهو في ديوانه ٣٨ : (رَجَالٌ) ، وفاعل (تَغْفَقُ) مضمَرٌ فيه . والشاهد إعمال (أَرَادَهَا) في المعمول (رَجَالٌ) ، وفاعل (تَغْفَقُ) مضمَرٌ فيه . ومعني تَغْفَقُ : اسْتَتَرَ ، وَالْأَرْضُ : مَفْرَدَةٌ . أَرْطَاةٌ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْأَشْجَارِ الَّتِي يَذْبَغُ بِهَا ، وَبَذَتْ : أَي غَلَبَتْ ، وَكَلِيبٌ : جَمْعُ كَلْبٍ ، وَالضَّمِيرُ فِي (لَهَا) ، وَأَرَادَهَا) يعود على البقرة .

وهو من شواهد شرح المفضليات للتبريزي ١٥٨٦/٣ ، والمقرب ٢٥١/١ ، وشرحه للجمل ٦١٩/١ ، والتصريح ٣٢١/١ ، والأشموني ١٠٢/٢ .

(٤٨) لرؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه ١٠٤ . والشاهد (كَأَنَّهُ) حيث ذكر الضمير وأفرده ، وإن كان يرجع على جمع ، فهذا من قبيل وضع واستعمال الواحد موضع الجمع ، لكثرة الاستعمال . انظر المسألة في ابن يعيش ٩٦/٦ . وهو من شواهد مجاز القرآن ٤٣/١ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، والأساس "ولع" ٥٢٧/٢ ، والبحر ٢٥١/١ .

(٤٩) لسدي الرمّة ، وهو في ديوانه ٤٣٦ . والشاهد قوله (وَأَحْسَنُهُ) حيث جاء الشاعر بالضمير مفرداً ومذكراً ، ولو جاء بالكلام على أصله لقال : (حُسْنَاهُنَّ) ، وهذا جائز ، ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم) : " خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ قُرَيْشٍ أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صُغْرِهِ ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ . " وممن ذهب لهذا الرأي ابن مالك ، وقد رده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع ، ولا يقاس عليه .

انظر المسألة في الهمع : ٥٩/١ . ومعني السالفة : صفحة العنق ، ولكن استعملت في خصلة الشعر التي تسترسل على الخد ، والقذال : ما بين ثقرة القفا إلى الأذن . والبيت من شواهد الخصائص ٤١٩/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٦ ، وشرح الشذور ٤١٧ ، والهمع ٥٩/١ .

الثالث : لأبي حيان : تجويز المذهبين .
الرابع : مذهب الفراء على اختلاف الحكايات ، وقد أبطل بقوله :

(٥٢) جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ *
* جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ *

وبجميع ما تقدم من الشواهد للبصريين والكسائي .

قوله : (وَحَذَفْتُ الْمَفْعُولَ) .

هذا القسم الثاني : أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ يَسْتَدْعِيهِ مَفْعُولًا ، وَهُوَ قِسْمَانِ :
أحدهما : يَسْتَفْنِي عَنِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، فإِنَّكَ تَحْذِفُ الْمَفْعُولَ
وَلَا تَضْمُرُهُ ، فَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتَهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، لِأَنَّ فِيهِ إِضْمَارًا قَبْلَ
الذَّكْرِ ، وَلَا مُوجِبَ لَهُ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، بِخِلَافِ الْفَاعِلِ ، هَذَا قَوْلُ
الْأَكْثَرِينَ .

(٥٣) وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ - إِلَى جَوَارِ الْإِضْمَارِ كَالْفَاعِلِ ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ :
* إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُؤْرِضُكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ *
(٥٤)

(٥٠) الارتشاف ٩٠/٣ .

(٥١) بالنسبة لمذهب الفراء على اختلاف الروايات ، انظر هامش (٣٨،٣٧،٣٦، ٣٥،٣٣) السابقة .

(٥٢) للطفيل الغنوي ، وهو في ديوانه ٢٣ ، وصدره
* وَكُمْتَنَا مَدْمَسَةً كَأَنَّ مَتُونَهَا *
والشاهد تنازع كل من (جَرَى ، وَاسْتَشَعَرَتْ) في المعمول (لَوْنٌ مَذْهَبٌ) فاعمل
الثاني ، وَأَضْمِرْ فاعلاً لِلأَوَّلِ تقديره : جَرَى هُوَ بِمَعْنَى : سَالَ .
وهو من شواهد سيبويه ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والتبصرة ١٤٩/١ ،
والجمل ١١٦ ، والأشموني ١٠٤/٢ .

(٥٣) انظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢ - ٦٥٠ ، وفي التسهيل ٨٦ ،
حيث قال : (...) ، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً)
انظر المسألة في المساعد ٤٥٦/١ ، والتصريح ٣٢٢/١ ، والأشموني ١٠٤/٢ - ١٠٧ .

(٥٤) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد (تُرْضِيهِ وَيُؤْرِضُكَ صَاحِبٌ) فاعمل الثاني ، وَأَضْمِرْ فِي الْأَوَّلِ ضَمِيرَ
المفعول .

وهذا البيت ضرورة عند الجمهور .
وهو من شواهد المساعد ٤٥٦/١ ، والتصريح ٣٢٢/١ ، والهمع ١١٠/٢ ، والأشموني
١٠٥/٢ .

وقوله :

(٥٥) * وَثِقَتْ بِهَا وَأَخْلَفَتْ أَمَّ جَنْدَبٍ * فَرَادَ غَرَامَ الْقَلْبِ إِخْلَافُهَا الْوَعْدَا *

ولأنه قد أجاز عود الضمير إلى متأخر (١/٢٦) لفظاً ورتبةً في غير هذا الباب، نحو : " ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا " وفي هذا الباب باتفاق البصريين في الفاعل.

قوله : (وَإِلَّا أَظْهَرَ) .

هذا القسم الثاني : أَنْ لَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ ، وذلك في مواضع :

أحدها : المعمول الذي فيه عائد على مبتدأ ، " نحو " زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ ، ثُمَّ أَكْرَمْتُ أَبَاهُ " إن حذفت من الأول بقي بلا عائد ، وإن أضمرت ففيه محذورٌ أَنْ الْبَقَاءَ بِلا عائدٍ وإضمار المفعول قبل الذَّكْرِ ، وقد ذكرنا أول الباب أَنْ الحذف جائزٌ ، وذكرنا أن بعضهم يَدْخِلُهَا فِي التَّنَازُعِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الْأَخْفَشِ ، فَيُحَذَفُ الْأَبُ وَيَبْقَى الضَّمِيرُ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ الْأَبُ ، فتقول : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ثُمَّ أَكْرَمْتُ أَبَاهُ ، على حذف مضافٍ .

وشانيها : حَيْثُ يَلْبِسُ حَذْفُهُ (٥٦) ، نحو : مِلْتُ عَنْهُ وَمَالَ إِلَيَّ زَيْدٌ ، لَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ لِمَارَ : مِلْتُ وَمَالَ إِلَيَّ زَيْدٌ ، فَيَفْهَمُ عَكْسُ الْمُرَادِ ، وَلَوْ أَبْقِيَ الضَّمِيرُ لَعَادَ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ ، فَيَتَعَيَّنُ الْإِظْهَارُ ، هَذَا كَلَامُ بَعْضِهِمْ ، وَمُقْتَضَى عَمُومِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَإِلَّا أَظْهَرَ) وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَلَ إِلَى أَوَّلِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الظَّاهِرِ ، وَالْإِضْمَارُ فِي الثَّانِي فتقول : مِلْتُ عَنْ زَيْدٍ وَمَالَ إِلَيَّ ، وَإِلَّا أَعْمِلَ الْأَوَّلُ فَقِيلَ : مِلْتُ وَمَالَ إِلَيَّ عَنْ زَيْدٍ .

(٥٥) البيت لم أعرف قائله .

والشاهد أنه أعمل الثاني (أَخْلَفْتُ) في المعمول (أَمَّ جَنْدَبٍ) على أنه فاعل، وأضمر للأول (وَثِقَتْ بِهَا) وكان القياس حذفه ، وهو عند الجمهور ضرورة . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك لوحة (٩٤) ، وشفاء العليل ٤٤٨/١ .

(٥٦) انظر المسألة في المساعد ٤٥٦/١ ، والهمع ١١٠/٢ .

وشالها : مع أفعال القلوب ، والأفعال الناقصة ، نحو : حَسَبَنِي زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، وحَسَبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وكان زَيْدٌ قَائِمًا ، وكُنْتُ قَائِمًا .

وفي هذه مذاهب أربعة :

الأول : ما ذكر المصنف وهو قول المبرد ^(٥٧) ، وطائفة : يجب الإظهار ، لأن في الإضمار عَوْدَهُ إلى غير مذكور ، وفي الحذف حذف خبر كان ، وأحد مفعولي حَسَبْتُ ، وذلك لا يجوز عندهم ، فتخرج المسألة عن باب التنارع ، وهذا ضعيف ، لأننا لا نسلم امتناع الحذف في باب ظَنَنْتُ ، ولأنه قد ورد به السماع ، قال :

..... * وَكَانَ وَكَانْتَ غَيْرَ غَدُورٍ * (٥٨)

ولأنه لا ملجئ إلى ارتكاب الإظهار ، والتكرار ، إذ يمكن العدول إلى الوجه الأول ، وهو تقديم الظاهر وتأخير الثاني مضمراً ، فتقول : حَسَبَنِي زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، وحَسَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، أو تأخير الأول مضمراً كالمذهب الثالث ، هذا إذا كان مرادهم أنه يُصَارُ إلى هذا الوجه الذي هو الإظهار ، ولا يجوز غيره ، كما هو المفهوم من المصنف ، وأما إن جَوَزُوهُ وَجَوَزُوا ما ذكرنا لم يرد عليهم الثالث .

الثاني : قول بعضهم ^(٥٩) : يجوز الإضمار ، لأنه بامتناع حذفه صار كالفاعل فكما أَنَّ الفاعل يَضُمُّرُ قَبْلَ الذَّكَرِ ، ولا يُحذف ، كَذَا هَذَا .

(٥٧) المقتضب ١١٣/٣ ، ٧٨/٤ .

(٥٨) للفرزدق في سيبويه ٧٦/١ ، وهو غير موجود في ديوانه ، وصدره

* إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى . . . وَأَبَى فَكَانَ . . . * *

والشاهد (وَكَانَ وَكَانْتَ غَيْرَ غَدُورٍ) حيث حذف خبر (كان) الأولى لاستغنائيه بخبر الثانية .

والمبرد يمنع الحذف ويوجب الإظهار ، وسيبويه يُجَوِّزُ ذلك ، حيث قال : (تَرَكَ أَنَّ يَكُونَ لِلْوَلِّ خَيْرٌ حِينَ اسْتَفْنَى بِالْآخِرِ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ) . الكتاب ٧٦/١ .

وهو من شواهد الكتاب ٧٦/١ ، ومعاني القرآن ٧٧/٣ ، وابن السيرافي ٢٢٦/١ ،

والأنصاف ٩٥/١ .

(٥٩) هذا قول أبي حيان ، في النكت الحسن ٩٤ . حيث قال : (وإن احتج إلى غير مرفوع وجاز حذفه اقتصاراً حذفه . وإلا ففيه ثلاثة مذاهب : أحدها : أن يضمّر متقدماً نحو : ظنني إِيَّاهُ وظننت زَيْدًا قَائِمًا) وانظر التصريح ٣٢٢/١ .

الثالث : قول آخرين : أنه يَضْمَرُ وَيُؤَخَّرُ وراءَ الظاهر ، فتقول : حَسْبِي زَيْدٌ وَحَسْبُ زَيْدًا مِنْطَلَقًا إِيَّاهُ .

وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَاعِلِ ، بَأَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجَرِّ مِنَ الْفِعْلِ فَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ مُضْمَرًا .

الرابع : قول جماعة - منهم ابن عصفور - (٦١) : أنه يَحْذِفُ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ ، قال :

* إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَاجَنِي وَأَبَى وَكَانَ وَكَانَتْ غَيْرَ غَدُورٍ * (٦٢)

فإذا جاز الحذف في باب " كان " ، فأولى في باب " ظننت " للإجماع على أن خبرَ كانَ أَلَزَمَ من مفعول ظننت ، وهذا من إعمال الثاني ، قاله سيبويه (٦٣) وقد رده المصنف في " شرح المفصل " : بَأَنَّ غَدُورًا يَنْطَلِقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجُمْلَةِ ، كَصَدِيقٍ وَرَفِيقٍ وَعَدُوٍّ وَخَلِيطٍ ، فَيَكُونُ خَبَرًا عَنْهُمَا مَعًا ، وَلَا حَذْفَ ، وَهَذَا مِنْهُ وَهُمْ ، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَشْنَعُ مِمَّا قَرَّرَ مِنْهُ ، وَهُوَ عَمَلُ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، أَلَا تَرَاهُمْ يُوجِبُونَ الْقَطْعَ فِي نَحْوِ " قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو الطَّرِيفَانِ " وَفِي الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ شَرَطُوا أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا ، وَرَدُّوا عَلَى الْفَرَاءِ (٦٥) فِي هَذَا الْبَابِ تَوْجِيهَهُمَا إِلَى الظَّاهِرِ بَعْدَهُمَا .

(٦٠) ممن قال بذلك ابن عصفور في كتابه المقرب ٢٥١/١ ، وكذا ابن مالك .

انظر المساعد ٤٥٥/١ .

(٦١) المقرب ٢٥١/١ ، وانظر المساعد ٤٥٥/١ .

قال ابن عصفور : (وهذا أشدُّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل)

(٦٢) البيت سبق الاستشهاد به في ص ١٩٥ .

(٦٣) الكتاب ٧٦/١ .

(٦٤) انظر إيضاح ابن الحاجب ١٦٨/١ .

(٦٥) ممن رد على الفراء ابن مالك (رحمهما الله) في التسهيل ٨٦ ، حيث

قال : (.....) ، لا كلاهما خلافاً للفراء في نحو : قام وقعد زييد) ،

وانظر المساعد ٤٥٢/١ .

قوله : (والمفعول على المختار) .

هذا إن كان يستدعيه مفعولاً ، فإنك تضميره أيضاً ، تقول : ضربني وضربته زيد ، ويفهم منه جواز الحذف ، والإضمار مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إن كان أحد المواضع المذكورة آنفاً لم يجر الحذف متى أردت التنارع ، وهي المفعول المتصل به العائد المذكور لا يجوز (٢٦/ب) الحذف ولا الإضمار ، بل يتعين الإظهار .

وقيل : يجوز الحذف كما مر ، وفي بابي " كان " " وظن " وفي الضمير الملبس لا يجوز الحذف ، نحو : حسبت زيدا وحسيني منطلقاً إياه ، ومال إلي ومليت عنه زيد .

وإن كان غيرها فلك أن تحذف ، ولك أن لاتحذف ، وتضميره ، ومن الحذف قوله :

* بَعَاظَ يُعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ * (٦٦)

أي : لمحوه ، واختلف في حذفه :
فذهب أبو علي ، ومن تبعه بهذا المصنف إلى : أنه ضعيف . (٦٧)

وقصره بعضهم على الضرورة ، لأن فيه تهئية لعمل الفعل الذي يليه فيه ، وقطعه عنه فإذا قبح زيد ضربت مع تقدم زيد ، فهذا أقبح .

وذهب السيرافي (٦٨) وجماعة إلى أنه غير ضعيف ، لأنه مفعول .
والفرق بينه وبين : زيد ضربت ، أن عامل المبتدأ معنوي ، فغلبه الفعل لضعفه ، وهما لفظيان هنا .

(٦٦) لعاتكة بنت عبدالمطلب عمه النبي (صلى الله عليه وسلم) .
والشاهد تنارع كل من (يعشي ، ولمحوا) في المعمول (شعاعه) فأعملت الأول فرفعت (شعاعه) وأعملت (لمحوا) في ضميره وحذفته والتقدير : لمحوه قيل : وهو ضرورة .

وهو من شواهد شرح شذور الذهب ٤٢٤ ، وابن عقيل ١٦٥/٢ ، والتصريح

٣٢٠/١ ، والهمع ١٠٩/٢ ، والأشموني ١٠٦/٢

(٦٧) انظر المساعد ٤٥٥/١ .

(٦٨) انظر المساعد ٤٥٥/١ ، والتصريح ٣٢٠/١ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَيُظْهِرَ) .

أي : إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْحَذْفِ ، وَالْإِضْمَارِ مَانِعٌ ، وذلك في مسألتين :
الأولى : الْمَفْعُولُ الْمُتَّصِلُ بِهِ الْعَائِدُ الْمَذْكُورُ ، نحو : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، ثُمَّ
ضَرَبَتْ أَبَاهُ . فالإظهار هنا لازم .

الثانية : في بَابِي كَانَ " وَظَنَّ " إذا لم يَتَطَابَقِ الْمَفْسَرُ وَالْمَفْسَرُ ، نحو :
كَانَ الزَّيْدَانِ وَكُنْتُ قَائِمًا قَائِمَيْنِ ، وَحَسْبَنِي وَحَسْبَتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ
الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا .

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : الْمَنْعُ مِنَ الْإِضْمَارِ طَابَقَ الْمَفْسَرُ الْمَفْسَرُ أَمْ لَا ، وهو قول الكسائي ،
لأنَّ الْمَفْعُولَيْنِ غَيْرُ مُتَّحِدَيْنِ مَعْنَى .
والمفسر يجب أن يكون هو المفسر معنى ولفظًا .

ورد : بَأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُفْسَرُ إِذَا كَانَ لَهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَإِنْ لَمْ
يَتَّحِدَا ، نحو :

* أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ ، فَهُوَ سَارِبٌ * (٧٠)

وكقولك : عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ .

وأجيب : بَأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَيُقَرَّرُ حَيْثُ وَرَدَ ، أَوْ يُقَاسُ فِي غَيْرِ

التنازع .

الثاني : جَوَازُهُ مُطْلَقًا ، وَيُضْمَرُ مِثْنَى .

قالوا : إِذَا جَازَ أَنْ يُفْسَرَ الْفِعْلُ الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ * اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ * (٧١)

(٦٩) نسب للكوفيين عامة جواز الوجهين : الحذف والإضمار في شرح الكافية

الشافعية ٦٥٠/٢ ، والمساعد ٤٥٤/١ ، والتصريح ٣٢٣/٢ ، والهمع ١٠٩/٢ .

(٧٠) للأخنس بن شهاب التغلبي .

وهو من أعلام المفضلين ٢٠٨ ، وإصلاح المنطق ٢٠١ ، وشرح المفضليات

للتبريزي ٩٣٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١ .

(٧١) المائدة ، آية (٨) .

والكل والجزء ، نحو :
 * وَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنِفُلٍ أَوْ سَنِيلاً كَحِلَتِ بِهِ فَانْهَلَتْ * (٧٢)

فَكَذَا هُنَا ، وَقَدْ جُعِلَ مِنْ تَفْسِيرِ الْجُزْءِ وَالْكُلِّ : * وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ
 الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا * (٧٣) إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ : تَفْسِيرُ اللَّفْظِ خِلَافُ
 الْأَصْلِ ، وَتَفْسِيرُ الْجُزْءِ خِلَافُ الْأَصْلِ أَيْضًا ، فَاجْتَمَعَ ضَعْفٌ إِلَى ضَعْفٍ فَامْتَنَعَ .
 الثالث : التَّفْصِيلُ : وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ ، فَإِنْ تَطَابَقَ جَازَ الْأَضْمَارُ ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ فَمِنْهُمْ
 مَنْ يَجْعَلُ وَجْهَ الْمَنْعِ عَدَمَ تَطَابُقِ الْمُفَسِّرِ وَالْمُفَسَّرِ ، فَلَا يَصِحُّ الْأَضْمَارُ وَلَا الْحَذْفُ
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ عَدَمَ صِلَاحِيَّةِ غَيْرِ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ فِي الْمُتَنَازَعِ ، لِأَنَّ
 الْفَرْدَ لَا يُخْبِرُ بِهِ عَنِ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ ، وَلَا الْعَكْسِ ، فَكُلُّ مَعْمُولٍ
 مُتَعَيِّنٌ لِعَامِلِهِ ، فَأَيُّنَ التَّنَازُعُ ؟

فِيلِزَمْ مِنْهُ مَحْذُورٌ وَإِنْ اخْتَلَفَا لَمْ يَجْزُ .

قوله : () وَقَوْلُ امْرِئٍ الْقَيْسِ :

* كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ *
 لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

هَذَا مِمَّا احْتَجَّ بِهِ لِلْكُوفِيِّينَ ، وَتَلَخِيصُهُ : امْرُؤُ الْقَيْسِ فَصِيحٌ ، وَقَدْ أَعْمَلَ
 الْأَوَّلَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِ الْوِزْنُ مَعَ إِعْمَالِ الشَّانِي مَعَ أَنَّهُ حَذَفَ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ
 مِنَ الشَّانِي وَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَمَا رَجَحَ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ مَعَ حَذْفِهِ إِلَّا لِكَوْنِهِ أَفْصَحُ .

فَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى لَوْ جَعَلْنَاهُ
 مِنْهُ وَدَلَّكَ أَنَّ قَوْلَهُ : وَلَمْ أَطْلُبْ ، يَجِبُ أَنْ يَصَحَّ تَوَجُّهُهُ إِلَى " قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ " وَهُوَ
 جَوَابُ " لَوْ " فَتَصِيرُ : لَوْ سَعَيْتُ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ مَا طَلَبْتُ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ ، لَكِنْ لَسَمَّ
 أَسْعَ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ، فَطَلَبْتُ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ ، وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ ، لِأَنَّ مَنْ سَعَى لِأَدْنَى
 مَعِيشَةٍ فَقَدْ طَلَبَ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ : عَرَفْتُ وَمَا عَلِمْتُ .

(٧٢) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٥٦

(٧٣) التوبة ، آية (٣٤) .

فيجب حينئذ أن يخرج عن هذا الباب ، ويُقدَّرُ لـ " أطلب " مفعول آخر ، وهو :
مجدد أو ملك ، أي : ولم أطلب مجداً ، أو ملكاً ، يدلُّ عليه قوله :

(٧٤) * وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّثْلٍ *
وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ

وَقِيلَ : تَقْدِيرُهُ وَلَمْ أَطْلُبْ الْكَثِيرَ ، وَهُوَ تَقْدِيرُ الْكُوفِيِّينَ .
وَقِيلَ : تَقْدِيرُهُ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلاً مِنَ الْمَالِ ، لِدَلَالَةِ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ
أَبْلَغُ إِذْ نَفَى الْقَلِيلَ يَدْخُلُ فِيهِ نَفْيُ الْكَثِيرِ ، وَهُوَ مِثْلُ :

" نَعَمْ الْعَبْدُ صَهْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ " (٧٥) إِذَا قِيلَ : يَنْزُومُ
وَلَكِنِّي لَمْ أَسْعَ لِأَدْنَى (١ / ٢٧) مَعِيشَةٍ فَطَلَبْتُ قَلِيلاً . وَنَظِيرُ الْبَيْتِ ، قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(٧٦) * عِدِينَا بِالتَّوَّاصِلِ مِنْكَ إِنَّا نَحِبُّ وَلَوْ مَطَلَّتِ الْوَاعِدِينَا *
آي : نَحِبُّ الْوَاعِدِينَ وَلَوْ مَطَلَّتْنَا .

وَمِثْلُهُ مَا رَوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ سَقَى صَبِيًّا لَا يَعْقِلُ
خَمْرًا سَقَاهُ اللَّهُ حَمَاقَةً نَارِ جَهَنَّمَ) (٧٧) آي : لَا يَعْقِلُ قُبْحَ الْقَبِيحِ .

(٧٤) لَامَرِيءٍ الْقَيْسِ ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٣٩ ، وَهُوَ عَجَزُهُ
* وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي *

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الِهْمَعِ ١٤٣/١ ، وَالدر ١٢٢/١ .
(٧٥) هَذَا الْأَثَرُ قَالَ عَنْهُ السَّخَاوِيُّ : " اشتهر في كلام الأصوليين ، وأصحاب المعاني ،
وأهل العربية من حديث عمر . وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في
شيء من الكتب ، وكذا قال جمع جم من أهل اللغة .
ثم رأيت بخط شيخنا أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة ، لكن
لم يذكر له ابن قتيبة إسناداً .

وقال : أَرَادَ أَنَّ صَهْبًا إِنَّمَا يَطْبَعُ اللَّهُ حُبًّا لِمَخَافَةِ عِقَابِهِ " أ. هـ

انظر المقاصد الحسنة للسخاوي ٤٤٩ ، برقم ١٢٥٩ .

(٧٦) الْبَيْتُ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ . وَقَدْ وَضَحَ الشَّارِحُ الشَّاهِدُ .

(٧٧) هَذَا الْحَدِيثُ بَحْثٌ عَنْ تَخْرِيجِهِ فَلَمْ أَعِثْرْ عَلَى نَصِّ تَمَامًا ، وَلَكِنْ وَقَفْتُ عَلَى مَعْنَاهُ فِي
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ج ٤ / ٨٦ ، بِعِبَارَةِ أُخْرَى فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ مَرْوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
وَفِي آخِرِهِ : " وَمَنْ سَقَاهُ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حِلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ كَانَ حَقًّا
عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ " وَالْحَدِيثُ بِرَقْم ٣٦٨٠ ، وَانْظُرْ
مُسْنَدَ أَحْمَد ٢٥٧/٥ .

واعلم أن في كون هذا البيت من التنازع خلافاً :

ذهب عبد القاهر ، وأكثر النحاة إلى أنه ليس منه لما ذكرنا .
(٧٨)
وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه منه ، ثم اختلفوا :
(٧٩)

فزعم جماعة أن " ولم أطلب " جملة مستأنفة معطوفة على الجملة المنعقدة من " لو " وجوابها ، وليس معطوفاً على الجواب ، فلا يلزم ما ذكر من الفساد ، وهذا فاسد من جهة أن العاملين لابد أن يكون بينهما ارتباط بعطف أو غيره ، وعلى هذا التأويل لا ارتباط ، فيلزم الفصل بما هو أجنبي بالكلية .

فإن قيل : هذا لازم على إعمال : كفاني ، قيل : لا ، لأن " ولم أطلب " في معناه ، فهو كالتأكيد ، وزعم الإمام يحيى بن حمزة (قدس الله روحه) (٨٠) أنها جملة حالية فتكون باقية على نفيها ولا تناقض . وهذا بعيد ، لأن القليل الذي لم يطلبه إن كان الذي كفاه كان نفي طلب القليل قيده لأن يكفيه ذلك القليل ، وهو فاسد .

وزعم صدر الأفافل صاحب " التخمير " (٨١) أن " لو " بمعنى : إن ، قال : وقد تدخل على معناها لاسيما عند الفراء فكأنه قال : إن سعت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال ، وهذا فاسد ، لأن الفراء لا يجعل " لو " مثل " إن " إلا في إفادة الاستقبال ، وأما أنها تفيد الشرط تابعاً فلا ، ولأن التناقض باق .

وإن كانت بمعنى " إن " إذ يصير المعنى : إن سعت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال ، فلم يفترق الحال إلا من حيث إن السعي منفي مع " لو " والطلب مثبت وممع " إن " العكس .

(٧٨) المقتصد ٣٤٣/١ ، ووافقه ابن هشام في المغنى ٥٦٢/٢ ، والسيوطي في الهمع ١١٠/٢ .

(٧٩) الإيضاح العفدي ١١٠/١ ، وقال به الكوفيون . انظر المغنى ٥٦٣/٢ ، والصيان ٩٩/٢ .

(٨٠) الأزهار الصافية ، ج ١ ، لوحة

وهو مذهب ابن الحاجب في شرح المفصل ١٧٠/١ . وقد أبطله ابن هشام ، ففي المغنى ٥٦٣/٢ .

(٨١) التخمير ١٣٨/١ . (٨٢) معاني القرآن ٨٤/١ ، و ١٤٣ .

وزعم بعضهم : أَنَّ المعنى صحيحٌ لاتناقض فيه ، لأن القليل الكافي مخالفٌ ،
للقليل الذي لم يطلبه ، وإنما يتناقض لو نُفي عَيْنُ ما أُثبت .

والمعنى : لو كان قُصارى سَعْيِي لأدنى معيشةٍ لم أطلب قليلاً من المال من
أحدٍ ، لأنّ عندي ما يكفيني ، وذلك أنّه من أَبْنَاءِ الْمُلُوكِ ، وعنده شيءٌ مــــن
دخائِرهم ، فهو غيرُ محتاجٍ إلى قوتٍ ، فإذا صحَّ هذا الْمَعْنَى ، دخل في التنازعِ
على الخلاف في نحو:

كانَ زيدٌ قائماً وكانَ عمرو قائماً ، مِمَّا هُمَا مُتَمَاثِلَانِ غيرُ مُتَحِدَيْنِ .

(النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ)

قوله : (مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) .

وشرطه أن تَغْيِرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إلى " فَعِلَ " وهذا كنايةٌ عن الماضي كُلِّهِ وهو أنه يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، نحو ضَرَبَ ، وَدَخَرَجَ .

و " يَفْعَلُ " : كنايةٌ عن المضارع كُلِّهِ أنه يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، نحو : يَضْرِبُ وَيَدَخْرِجُ وفي هذا تفصيلٌ يأتي في بابِهِ من الْفِعْلِ إن شاء الله (تعالى) .

قوله : (وَلَا يَقَعُ الثَّانِي مِنْ بَابِ " عَلِمْتُ ") .

أَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ إما أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْمُولٌ غَيْرُ الْفَاعِلِ ، أَوْ لَا .
إن لم يكن له معمولٌ ، نحو : جَلَسَ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَمْرُو ، فَالْكَثْرُونَ لَا يَجِيزُونَ بِنَاءَهُ لِلْمَفْعُولِ ، لعدم ما يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، ومنهم : مَنْ أَجَازَ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا : فقال بعضُ الكوفيين : (١) الْفِعْلُ فَارِغٌ لَا فَاعِلَ لَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : لَا يَجُوزُ فَعْلٌ لِفَاعِلٍ لَهُ ، فقال : إِذَا جَازَ حَذْفُهُ فِي الْمَصْدَرِ اتِّفَاقًا ، وفي غيرِهِ عند قومٍ جَازَ أَنْ يَسْقُطَ هُنَا .

وقال الكِسَائِيُّ (٢) : فِيهِ ضَمِيرٌ مَجْهُولٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا كَانَ مَجْهُولًا ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مِنْ مَصْدَرٍ ، أَوْ ظَرْفٍ مَكَانٍ ، أَوْ زَمَانٍ ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِبَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ .

وقال قومٌ : (٣) فِيهِ ضَمِيرٌ لِلْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَرِهِ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُولٌ غَيْرُ الْفَاعِلِ فَمِنْهُ مَا يَجُوزُ قِيَامُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُ

(١) يَقْصِدُ الْفَرَاءَ ، انْظُرِ الْهَمْعَ ١٦٤/١ .

(٢) انْظُرِ الْهَمْعَ ١٦٤/١ .

(٣) هَذَا رَأْيُ الزَّجَاجِيِّ قَالَ : وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ ، وَذَهَبَ لَهُ ابْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلِيُّوسِي .

انْظُرِ الْجَمْلَ ٧٧ ، وَالْهَمْعَ ١٦٤/١ .

مالا يجوز . وقد بدأ المصنف بما لا يجوز ، فذكر المفعول الثاني من باب " عَلِمْتُ " وفيه خلاف ، والمذاهب ثلاثة :

الأول : المنع ، وهو اختيار المصنف^(٤) وغيره ، لأنه مسند إلى المبتدأ .

والثاني : الجواز ما لم يلبس ، نحو : عَلِمْتُ زيدا أخاك ، لا يجوز : عَلِمَ أَخوك زيدا أو تكن جملة ، نحو : عَلِمْتُ زيدا في الدار ، وهو اختيار ابن عمقور^(٥) وابن مالك^(٦) .

والثالث : الجواز ما لم يكن نكرة فلا يجوز " مَرَقَائِمُ زيدا " فأما لو كان معرفة جاز ، لأنه الأول .

وأما : بابُ أَعْلَمَ ، فأما الثاني فمذهبان : المنع ، لأنه (٢٧/ب) في الأصل مبتدأ ، والجواز ما لم يلبس ، وهو اختيار ابن مالك^(٧) . وأما الثالث ، فمذهبان أيضا^(٨) .

المنع : وهو مذهب الأكثرين ، والجواز ما لم يلبس أو يكن جملة .

قوله : (والمفعول له والمفعول معه كذلك)
أما : المفعول له ، فإن كان منصوبا لم يحز إقامته ، لأنه لا يفهم منه التعليل إلا مع النصب ، فإذا أقيم زال النصب ، فيبطل معناه .

ويمكن أن يقال : تخلف اللام النصب ، ويجوز - وإن كان مجرورا - نحو :
أَسَلَمْتُ لِلْمَغْفِرَةِ لِفَقِيلٍ : يجوز ، لأنه لا يبطل معناه ، ولقوله :

(٤) شرح الكافية ، لوحة (٢١/ب) ، وشرح الوافية ١٦٨ .

(٥) المقرب ٨١/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٦١١/٢ ، والمساعد ٣٩٩/١ .

(٨) انظر المسألة في المساعد ٣٩٩/١ .

(٩) * يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ *

وقيل : لا يجوز ، لأنه علّة للفعل ، ولا يكون إلا بعد شيوت الفعل بمرفوعه .
وأما المفعول معه : فلا يجوز ، لأنه إن أقيم مع الواو كان معطوفاً ، ولا معطوف
عليه ، أو مع حذفها لم تفهم منه المعية ، فهذا ما ذكره المصنف .

وترك الحال والتمييز ، وهما لإيقامان ، وفي التمييز خلاف للكسائي ،
والظرف ، غير المتصرف ، وأجازه الأخفش ، والمبهم نحو : " سَارَ يَوْمًا وَلَيْلَةً " ^(١١)
وأجازه الكوفيون إذا كان العمل في جميعه ، لأنه عندهم مفعول به ، وأما
المؤقت المتصرف فجائز ، والمصدر إن كان غير متصرف لم يجز ، وإن كان متصرفاً
فإن كان لغير توكيد جاز أن يُقام ، وإن كان للتوكيد فإن كان موصوفاً بصفة
ظاهرة جاز ، نحو : ضَرْبَ ضَرْبٍ شَدِيدٍ ، وكذا إن كانت مقدرة ، نحو : بَلَى سِيرَ
سِيرٍ ، لمن قال : مَا سِرْتُ سِيرًا شَدِيدًا ، وإن لم يُوصَفْ فالأكثر لا يجيز .

ومنهم : من أجاز ، وقيل : يجوز بشرط أن تعلق الفعل بظرف غير متصرف ،
نحو : * وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ * ^(١٢)

وأما الأفعال الناقصة : فلا تُبنى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله عند الأكثرين
وقيل : تُبنى ، ثم اختلفوا : ما المقام ؟

فقيل : المصدر ، قاله السيرافي ^(١٣) ، ورد : بأنه لامصدر لها ، لِقِيَامِ

(٩) للفرزدق وهو في ديوانه ١٧٩/٢ ، كما نُسِبَ لغيره ، وعجزه
* فَمَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ *
والشاهد قوله : " يُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ " على أن النائب للفاعل الجار
والمجروز ، ورد بأن النائب ضمير المصدر أي هُوَ الإغضاء ، ومن
للتعليل ، وهو من شواهد

الشعر والشعراء ٦٥/١ ، وعيون الأخبار ٢٩٤/١ ، والكامل ٢٧٢/١ ، وأما
المرتضى ٦٨/١ ، والمغنى ٣٥٥/١ ، والأشموني ٦٦/٢ .

(١٠) رأي الكسائي منسوب له في شرح الكافية الشافية ٦١١/٢ ، والتسهيل ٧٧ ،

والمساعد ٤٠٠/١ .

(١١) رأي الأخفش في المساعد ٣٩٨/١ .

(١٢) سبأ ، آية (٥٤) .

(١٣) رأي السيرافي في الارتشاف ، ١٨٤/٢ - ١٨٥ ، والهمع ١٦٤/١ .

خبرها مقامه .

وقال الكسائي^(١٤) : فيها ضمير مجهول قائم مقام اسمها .
وقال الفراء^(١٤) : هي فارغة .

قوله : (وإذا وجد المفعول به تعين له) .

هذا كلام فيما يجوز أن يُقام ، وهو المفعول به الصريح ، وهو المشرح ، وبحرف الجر سوى ما ذكر من باب " علمت " ونحوها ، والظرف المتصرف المؤقت من الزمان والمكان ، والمصدر المخصص .

وقد نبه المصنف على ذلك بالأمثلة ، ثم ذكر أن المفعول به إذا وجدت تعين له دون الباقية ، وفي هذا خلاف وتفصيل :

لا يخلو المفعول به من أن يكون : مسرّحاً ، أو بحرف جرّ ، والمسرّح لا يخلو من أن يكون أصله أن يتعدّى إليه الفعل بنفسه ، أو بحرف الجرّ .

إن كان أصله التّعدّي بحرف الجرّ ، نحو : اختير الرجال عمراً .
فذهب الجمهور إلى أنه كالمفوض فيه بحرف الجرّ لا يجوز أن يُقام مع وجود المفعول به المشرح ، كما في ظرف الزمان والمكان .

وذهب بعضهم^(١٥) : إلى أنه يصير كالمشرح الأصلي فتكون بالخيار في إقامة أيّهما شئت ؟ نحو : اختير الرجال ريّاً ، واختير ريّاً الرجال .

وإن كان أصله التّعدّي بنفسه ، وهو الذي ذكره المصنّف :
فذهب الجمهور من البصريين إلى أنه لا يجوز إقامة غيره مقام الفاعل مع وجوده ، لأن دلالته عليه أقوى .

(١٤) رأيهما في التسهيل ٧٧ ، والمساعد ٤٠٠/١ ، وشفاء العليل ٤٢٠/١ ،
والهمع ١٦٤/١ .

(١٥) ممن ذهب لهذا الرأي الفراء والسيرافي واختاره ابن مالك إلى أنه تجوز إقامة الثاني مع وجود الأول " الارتشاف ١٨٨/٢ ، وبالنسبة لابن مالك التسهيل ٧٧ .

فَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَهُوَ نَفْسُ الْفِعْلِ ، فَلَا فائدةَ فِيهِ .

وذهبَ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ^(١٦) إِلَى جَوَانِ إِقَامَةِ غَيْرِهِ مَعَ وجودِهِ ، وَرَوَى عَنْ
الْأَخْفَشِ^(١٧) أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِيمَا يُقَامُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَمْ
يَجْزِ عِنْدَهُ . وَاسْتَدَلُّوا عَلَى الْجَوَانِ بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ * لِيَجْزِيَ قَوْمًا يَمَّا كَانُوا
يَكْسِبُونَ * ، وَبِقَوْلِهِ :^(١٨)

(١٩) * لَمَسَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابَا *

وَتَوَوَّلَ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ أُقِيمَ الْمَصْدَرُ ، وَيَنْتَصِبُ " قَوْمًا " بِفِعْلِ آخِرٍ ، وَقِيلَ :
التَّقْدِيرُ : لِيَجْزِيَ الْخَيْرُ قَوْمًا ، فَاضْمَرَهُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ فَضُرُورَةٌ ، وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ هُوَ الْمَقَامُ كَالْآيَةِ ،
وَقِيلَ : " الْكِلَابَا " مَفْعُولٌ لَوَلَدَتْ ، وَ " جِرْوُ كَلْبٍ " مُنَادَى ، وَأَصْلُهُ : وَلَوْ وَلَدَتْ
قَفِيرَةً الْكِلَابُ يَجِرْوُ كَلْبٌ لَمَسَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ .

وَأَمَّا الْمَجْرُورُ بِحَرْفٍ :
فَالْبَصْرِيُّونَ يَجِيرُونَ إِقَامَتَهُ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَحَلِّهِ :

(١٦) انظر هذا المذهب في شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والتسهيل ٧٧ ،
وقد وافقهم ابن مالك ، وهذه المسألة مشهورة .

(١٧) الارتشاف ١٩٤/٢ ، والمساعد ٣٩٩/١ ، والهمع ١٦٢/١ .

(١٨) الجاثية ، آية (١٤) .

قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ ، أَيِ عَلَى
مَعْنَى لِيَجْزِيَ اللَّهُ قَوْمًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزَةٌ
وَالْكَسَائِيُّ وَخَلَفَ بِالنُّونِ . عَلَى مَعْنَى الْأَخْبَارِ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ عَلَى أَنَّهُ الْمُجَارِي
كَلَّا يَعْمَلُهُ :
وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنَ الْعَشْرَةِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَكَذَا شَيْبَةُ ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ
عَاصِمٍ مِنَ السَّبْعَةِ .
وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ احْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى إِقَامَةِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ " يَمَّا " مَعَ
وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ " قَوْمًا " عَلَى خِلَافِ الْبَصْرِيِّينَ

انظر السبعة ٥٩٤ ، والمبسوط ٤٠٣ ، والكشف ٢٦٨/٢ ، والتبصرة ٦٧٥ ،
والبحر المحيط ٤٥/٨ . والتحبير ١٨٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

(١٩) لجريير ، وليس في ديوانه ، وقد نسب له صاحب الخزانة ١٦٣/١ ، وصدره

* وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةً جِرْوُ كَلْبٍ *

وهو من شواهد الخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالى الشجرى ٢١٥/٢ ، وابن يعيش ٧٥/٧ ،

والتبيين ٢٧٢ ، والهمع ١٦٢/١ .

فالأكثر أن محلَّ المجرور وحده رَفَعَ ، وبعضهم (٢٨/أ) يقول : هو مفعول الحرف في موضع رفعٍ وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إقامته إلا أن يكون حرف الجر زائداً ، لأنه لو أقيم المجرور لجاز " سیرت بهنْد " ولجاز الإتيان على المحل فتقول : سیربزیدي العاقل . ثم اختلفوا في المقام ، إذا قللت : سیربزیدي ، ومَرَّ بعَمرو ، حيث لا يكون زائداً : فذهب بعضهم (٢٠) إلى أنه ضمير المصدر ، ولهذا يذكّر الفعل .

وذهب بعضهم إلى أن "سیربزیدي" على إضمار الطريق ، لأن السير لا يكون إلا في مكان . وذهب الكسائي وهشام (٢١) إلى أن فيه ضمير مجهول ، يحتمل أن يراد به المصدر ، أو الزمان ، أو المكان .

قوله : (فإن لم يكن) أي : المفعول به (فالجميع سواء) :

المصدر ، وظرف الزمان ، والمكان ، والمفعول بحرف جرٍّ وفي ذلك خلاف : ذهب الزمخشري ، وهذا المصنف إلى ما ذكره ، وهو : أنها مستوية الأقدام ، تقيم أيها شئت ؟ والأولى أن تقدم ما أقمته منها إلى جانب الفعل .

وذهب ابن عصفور (٢٣) إلى أن المصدر أولى لقوة دلالة على الفعل . وذهب يحيى بن معطر (٢٤) إلى أن المجرور أولى ، لأنه أخو الصريح . وذهب أبو حيان (٢٥) إلى أن ظرف المكان أولى ، لأن دلالة الفعل عليه لزومية كالمفعول به ، فأما الزماني والمصدر فيدل عليهما يلفظه فلا فائدة ، وأما ذو حرف الجر ، فلأن فيه خلافاً .

(٢٠) هذا مذهب ابن درستويه ، والسهيلي ، والرندي .

انظر الارتشاف ١٩١/٢ ، والهمع ١٦٣/١ ، والأشمونى ٦٦/٢ - ٦٧ .

(٢١) انظر الارتشاف ١٩٢/٢ ، والهمع ١٦٣/١ - ١٦٤ .

(٢٢) المفصل ٢٥٩ .

(٢٣) المقرب ٨١/١ .

(٢٤) الفصول الخمسون ١٧٧ .

(٢٥) الارتشاف ١٩٤/٢ .

قوله : (والأول من باب " أعطيت " أولى من الثاني) .

مذهب الجمهور أن الثاني من باب " أعطيت " منتصب بها كالأول ، فيجوز عندهم إقامة الثاني كما يجوز إقامة الأول .

ومذهب الفراء وابن كيسان^(٢٦) إلى أن الثاني منتصب بفعل آخر ، تقديره : وقبل درهما ، أو أخذ ، فعلى مذهبه لا يجوز إقامة الثاني .

وكلام المصنف على مذهب الجمهور .

وفي قوله : (أولى) تنبيه على جواز إقامة الثاني وإنما كان الأول أولى ، لأنه فاعل في المعنى ثم .

وقد وقع خلاف بين من أجاز إقامة الثاني :

فمنهم من لا يشترط فيه شرطاً ، وهو ظاهر كلام المصنف وغيره .

ومنهم من شرط أن لا يكون فيه كبس ، فإن كان تعيين الأول ، نحو :

أعطي زيداً عمراً ، واختاره ابن مالك ، وادعى فيه الإجماع^(٢٧) .

ومنهم من شرط أن لا يكون الثاني نكرة مع كون الأول معرفة ، فإن كان

نكرة فقليل : يقبح ويجوز ، وروي عن الكوفيين^(٢٨) .

وقيل : يمتنع ، وروي عن الفارسي^(٢٩) .

(٢٦) انظر الارتشاف ١٨٦/٢ ، والهمع ١٦٣/١ .

(٢٧) سبق تخريجه في هامش " ٦ " السابق .

(٢٨) انظر مذهبه في الارتشاف ١٨٧/٢ ، والهمع ١٦٢/١ .

(٢٩) هذه الرواية عن الفارسي منسوبة له في الارتشاف ١٨٧/٢ ، والهمع ١٦٢/١ ،

ولكن في كتابه الأيضاح ١١٤/٢ - ١١٥ وجدته يجوز الوجهين .

(المبتدأ والخبر)

(١) المبتدأ والخبرُ اختلفَ في عاملِهِمَا :

فَقِيلَ : مَعْنَوِيٌّ ، ثُمَّ اختلفُوا :

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ الْاِبْتِدَاءُ (٢) وَهُوَ اِهْتِمَامُكَ بِالشَّيْءِ وَجَعْلُكَ لَهُ أَوَّلًا لِشَأْنٍ هُوَ حَدِيثٌ عَنْهُ . وَقِيلَ : تَجَرَّدُ هُمَا عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ . وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ (٣) . وَقِيلَ : مُشَابَهَةُ الْمَبْتَدَأِ لِلْفَاعِلِ رَفَعَتُهُ ، وَمُشَابَهَةُ الْخَبَرِ لِلْفَعْلِ الْمَضَارِعِ رَفَعَتُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ : صَاحِبِ التَّخْمِيرِ (٤) .

وَقِيلَ : لَفْظِيٌّ ، ثُمَّ اختلفُوا :

فَقِيلَ : الْمَبْتَدَأُ رَفَعَ الْخَبَرَ (٥) وَالْخَبَرُ رَفَعَ الْمَبْتَدَأَ .

وَقِيلَ : الْمَبْتَدَأُ رَفَعَ الْخَبَرَ ، وَالْمَبْتَدَأُ ارْتَفَعَ بِالْعَائِدِ (٦) .

قَالَ شَيْخُنَا/ شَرْفُ الدِّينِ (رَحِمَهُ اللَّهُ) : الْمُرَادُ بِالْعَائِدِ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ : الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْإِعَادَةُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ الْعَائِدُ اللَّفْظِيُّ .

وَقِيلَ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ : فَالْمَبْتَدَأُ رَفَعَ الْخَبَرَ ، وَالْاِبْتِدَاءُ رَفَعَ الْمَبْتَدَأَ ، وَرَوَى هَذَا عَنْ سَيِّبَوَيْهِ (٧) .

(١) انظر الخلاف في رافع المبتدأ والخبر أسرار العربية ٦٦-٦٨، والإنصاف

٤٤/١ ، وكشف المشكل ٣١٢/١ ، والتبيين ٢٢٤ ، و ٢٢٩ ، وابن يعيش

٨٣/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ ، واختلف النصر ٣٠ المسألة رقم "هـ" ،

والتصريح ١٥٨/١ - ١٥٩ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشْمُونِي ١٩٣/١ .

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وسيبويه .

انظر التبيين ٢٢٤ ، والمساعد ٢٠٥/١ ، والتصريح ٩٤/١ ، والهمع ٩٤/١ .

(٣) المفصل ٢٣ .

(٤) التخмир ١٥٢/١ - ١٥٣ .

(٥) هذا مذهب الكوفيَّين ويسمونهما الْمُتَرَاَفِعَيْنِ . وقد نُسِبَ لَهُمْ فِي أَكْثَرِ مَنْ

كِتَاب . انظر الانصاف ٤٤/١ ، والتبيين ٢٢٥ ، والمساعد ٢٠٦/١ ، والهمع ٩٤/١ .

(٦) نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّبْيِينِ ٢٢٥ ، والهمع ٩٥/١ .

(٧) الْكِتَاب ٢٤/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٣٤/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ ،

وهو مذهب جمهور البصريين .

وقيل : الابتداءُ رفعُ المبتدأ ، والابتداءُ جميعاً رفعاً الخبرُ .^(٨)

والقائلون : بالتجردِ فريقان :
 منهم من يجعلُ التجردَ أمراً معنويّاً شُبُوتيّاً ، ومنهم من يرجعُ بذلك إلى أن
 الرفعَ فيهما لا بعاملٍ وكأنّه قيلَ : لما تجردا عن العاملِ اللفظيِّ والمعنويِّ
 رفعاً ، ويؤيّد هذا المذهبَ : أن الرفعَ في كلامِ العربِ أصلُ الحركاتِ ، والدليلُ :
 أنهم يرفعون في أسماءِ العددِ غيرِ المركّبةِ ، يقولون : اثنانِ ، واثنانِ ، وثلاثونِ ،
 وكذلك إذا أدخلوا الواو قالوا : واحدٌ ، واثنانِ ، وثلاثةٌ ، وأربعةٌ ،
 ولا إعرابَ ولا عاملَ ؛ ولأنّه لو كان المعنويُّ عاملاً ، لَعَمِلَ في النسبِ والجَرِّ ، إذ كلُّ
 نوعٍ من أنواعِ العواملِ مُتَفَتِّحٌ (٢٨/ب) كالفعلِ ، والاسمِ ، والحرفِ ، يَعْمَلُ رفعاً ،
 ونصباً ، وجراً ، ولو كان عاملهما لفظيّاً وهو المبتدأ والخبرُ والعائدُ فيهما
 وهي أسماءُ جوامدٍ لجاز أن تعملَ الأسماءُ الجوامدُ في غيرِ هذا الموضعِ ، فإذا بطلَ
 اللفظيُّ والمعنويُّ لم يبقَ إلا أنهما ارتفعا بغيرِ عاملٍ .

قوله : (فالمبتدأُ : هو الاسمُ) .

الاسمُ : جنسٌ للحدِّ (المجردُ عنِ العواملِ اللفظيّةِ) ، خرجَ اسمٌ كانَ ونحوه .
 وقيدَ باللفظيّةِ . احترازاً (عنِ العواملِ) المعنويّةِ فإنّه لا يتجرّدُ عنها ، وهذا
 على اختياره أن عاملهما معنويٌّ .^(٩)

(مُسندٌ إليه) : خرجَ الخبرُ ، والصّفةُ الواقعةُ بعدَ حرفِ النفيِّ ، وآلفِ الاستفهامِ
 إذ هي من جملةِ ما هو مبتدأ ، وقد خرجتْ بقوله : مُسندَةٌ ، فاستدركها بأنْ
 ذكرها وقيدتها بحرفِ النفيِّ وآلفِ الاستفهامِ ، لأنها إذا لم تكنْ معهما لم تكنْ
 مبتدأةً ، أما حرفُ النفيِّ فيعمُّ جميعَ حروفِهِ .

قالَ بعضُ النحاةِ : والذي سَمِعَ من ذلك (ما) فالأحوطُ أنْ يُقصرَ عليها ، إذ^(١٠)

(٨) ذهب لهذا القول : المبرد ، والزجاج ، وابن السراج .

انظر المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، والأصول ٥٨/١ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

(٩) شرح الكافية لوحة ٢١ - ٢٢ ، وشرح الوافية ١٧١ - ١٧٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/١ .

(١٠) ممن قال بالقصر - على (ما) في النفي والهمزة في الاستفهام - أبو حيان

انظر الارتشاف ٢٧/٢ .

قوله : (حرف النفي) إذا أُريدَ به الجنسُ يعمُّ (لا) .

وإن قال ابن مالك وبعض النحاة : (١١) ومما يتخصص لأجل النفي (غير) في

نحو :

(١٢) * غير ما سوف على زمن * . . ينقضي في الهم والحزن *

كان فيها اسمية ونفية فأشبهت الصفة المنفية ، فابتدئ بها لذلك .

فإن قيل : النفي إنما حصل لما دخلت عليه ، لأنها لا تنفي نفسها .

قلنا : هذا مثل قولهم : في باب الاستثناء في البدل على الموضع : إنها

كالواقع بعد (إلا) في نحو : ماجاني من أحد غير زيد ، فلا يصح جرهما .

وإنما خص المصنف وغيره حرف النفي ، وألف الاستفهام دون سائر ماتعمد عليه

الصفة من مبتدأ وموصول وذي حال ، وصلة ، لأنه لم يسمع فيه . وفي كلام بعض

النحاة ما يشعر بجوازهم ، وقال المصنف : «ألف الاستفهام» لأنها التي سمع فيها .

وقال بعضهم : «أداة الاستفهام» قاس " هل " ، والأولى الاقتصار على

ما سمع من ذلك ، كما ذكر المصنف .

وقد اختلف النحاة إذا لم تعتمد الصفة على ما ذكر .

فالجمهور منعوا من عملها ، والابتداء بها ، وجعلوها خبراً ، كما نبه

(١١) شرح التسهيل لابن مالك لوحة ٤٥ ، وانظر المساعد ٢٠٨/١ ، وشفاء العليل

٢٧٤/١ ، وممن ذهب لهذا القول الرضى في شرح الكافية ٨٧ / ١ ، والسيوطي

في الهمع ٩٤/١ .

(١٢) هذا البيت قاله أبو نواس يذم به الزمان الذي هذه حالته . وهو غير

موجود في ديوانه . وقد وضح الشارح الشاهد منه .

وقد ذكره تمثيلاً لاستشهاداً به ، لأن أبا نواس من المولدين الذين

لا يحتج بهم .

والبيت من شواهد الأمالي الشجرية ٣٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، لائحة

(٤٥) ، والرضي ٨٧/١ ، والمغنى ١٧١/١ ، وشفاء العليل ٢٧٤/١ ، والهمع

٩٤/١ ، والأشمونى ١٩١/١ .

(١٣) ممن قاس الرضى فقال : (وكذا بعد هل الاستفهامية) شرح الكافية ٨٧/١ .

عليه المصنف ، وذهب الأخفش وبعضهم (١٤) إلى جواز عملها وكونها مبتدأة ، واستدلوا بقوله :

* فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ * (١٥)

قال : فلا يجوز أن تجعل : " فَخَيْرٌ " خبراً ، لأنه يؤدي إلى الفصل بين أفعال التفضيل ومعموله بأجنبي وهو المبتدأ .

قوله : (رافعة لظاهر) .

تخرج الرافعة لمضمر نحو : أَقَاتِمَانِ؟ فإنها لا تكون مبتدأة .

وقد اعترض أحد المصنفين ، وقيل : الأولى أن يقول : هو الاسم أو ما في تأويله ، ليدخل : " تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (١٦) * وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ * (١٧) ، ويقول : المجرد عن العوامل اللفظية ، أو في حكمه ، ليدخل نحو : مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ . وَحَسْبُكَ زَيْدٌ ، وأيضاً فالصفة ذكرها بلفظها والشيء إنما (يُحَدُّ) بِمَاهِيَّتِهِ ، أَوْ وَصْفِهِ الْمُلَازِمِ .

(١٤) مذهب الأخفش هو مذهب الكوفيين في هذه المسألة .

انظر التسهيل ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١ ، والأوضح ١٣٥/١ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشمونى ١٩٢/١ .
ومن شواهدهم قول بعض الطائيين .

* خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا *

وابن مالك استحسَنَ ذلك فقال في التسهيل " ، ولايجرى ذلك المجرى باستحسانٍ إلا بعد استفهامٍ أو نفي) . ونسبه كذلك إلى سيبويه . قال : " ومن زعم أن سيبويه يمنعه فقد قوّله ما لم يقل " .

انظر التسهيل ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، وابن عقيل ١٩٤/١ .

(١٥) لَزْهَيْرِ بْنِ مَسْعُودٍ الضَّبِّيِّ ، وعجزه :
إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ : يَا لَا .

ونسب للفرزدق في اللسان " لوم ، والمثوب : الذي يدعُو الناس .
واستشهد به على أن " فخير " مبتدأ و " نحن " فاعل سدّ مسدّ الخبر .

والبيت من شواهد نواذر أبي زيد ٢١ ، والخصائص ٢٧٦/١ ، والمغنى ٢٤١/١ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، وشفاء العليل ٢٧٣/١ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٥٩٥/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، والخزانة ٢٢٨/١ .

(١٦) المثل سبق الاستشهاد به في ص ٢٥

(١٧) ييس ، آية (١٠) .

وَأَيْضًا قَالَ : (رافعة لظاهر) فيخرجُ منه الرافعة لضميرٍ منفصلٍ ، نحو :
أَقَامَ أَنْتُمْ ؟ وهو مثل : أَقَامَ الزيدان ؟ فالأولى رافعةٌ لغيرِ ضميرٍ مستترٍ .

قوله : (فَإِنْ طَابَقَتْ مَفْرَدًا جازَ الْأَمْرَانِ) .

أي : كونها مبتدأةً وكونها خبرًا ، واحترزَ بالمفردِ : من أن تطابقَ مثنًى
أو مجموعًا فلا تكونُ إذ ذاك إلا خبرًا .

قَالَ شَيْخُنَا شَرْفُ الدِّينِ (بَلَّ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ شَرَاهُ) : قِيلَ لِلْمَصْنَفِ : كَيْفَ
يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ إِذَا طَابَقَتْ مَفْرَدًا ، وَأَنْتُمْ إِنَّمَا حَكَمْتُمُ لَهَا بِالابْتِدَاءِ حَيْثُ
لَا تُطَابِقُ لِلضَّرُورَةِ ، وَقَدْ زَالَتْ هُنَا ؟ فَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : فِي الْأَمَالِيِّ : هِيَ
خَبْرٌ لَا غَيْرُ ، انْتَهَى مَعْنَى كَلَامِهِ . (١٨) وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ : إِمَّا أَنْ تُطَابِقَ
مَرْفُوعَهَا ، أَوْ لَا .

إِنْ لَمْ تُطَابِقْ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِّ ، وَمَرْفُوعُهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ
ظَاهِرًا ، أَوْ مَضْمَرًا .

إِنْ كَانَ ظَاهِرًا نَحْوُ : أَقَامَ الزيدان ؟
فذهبَ الْجُمْهُورُ : إِلَى أَنَّهَا مَبْتَدَأَةٌ ، وَمَرْفُوعُهَا سَادُّ مَسَدِ الْخَبَرِ ، لَا خَبَرَ .

وَقَالَ بَعْضُ السُّحَاةِ : الْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : ثَابِتٌ (١٩) .

وَرَدَّ : بَأَنَّ نَجْدَ هَذَا كَلَامًا تَامًا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مَبْتَدَأَةً ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ
خَبْرًا ، لَوَجَبَتْ الْمَطَابَقَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَبْتَدَأِ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَرْفُوعُهَا مَضْمَرًا مُنْفَصِلًا نَحْوُ : أَقَامَ أَنْتُمْ ؟ فَهِيَ جَائِزَةٌ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ وَهِيَ مَبْتَدَأَةٌ أَيْضًا .

(١٨) أمالي ابن الحاجب ، ٢٥/٣ .

(١٩) انظر هذا القول في الارتشاف ٢٦/٢ ، والمساعد ٢٠٦/١ ، والهمع ٩٤/١ .

(٢٠) وَأَنْكَرَ الْكُوفِيُّونَ وجودَ ذلك : قَالُوا : لَأَنَّهُ إِذَا رَفَعْتَ أَشْبَهْتَ الْفِعْلَ فَيَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ (١/٢٩) ضميرها ، كما أَنَّ الْفِعْلَ يَسْتَتِرُ فاعله ، أَوْ يَتَّصِلُ ، وما ذكرناه باطلٌ ، لأنه يجوزُ الانفصالُ في الصفةِ إِذَا جَرَتْ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هِيَ لَهُ اتِّفَاقًا .

وإنما الخلافُ في الوجوبِ ، ولأنه قد سَمِعَ ، قال :
(٢١) * خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا *

وهذا الذي سَلَفَ مِنْ كَوْنِ الصِّفَةِ مُبْتَدَأً قَوْلُ الْجَمْعِ .

وذهبَ الرَّازِيُّ (٢٢) : إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ كَوْنُ هَذَا الْوَصْفِ خَبَرًا ، لَأَنَّهُ مُسْنَدٌ فِي الْمَعْنَى .
فكيف يصحُّ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ ؟

وَمَالَ إِلَى مَذْهَبِهِ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ (٢٣) ، وَقَالَ : إِنَّمَا أُفْرِدَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ ، لَأَنَّهُ وَقَعَتْ مَوْقِعًا هُوَ بِالْفِعْلِ أَخَصُّ ، لِأَنَّ أَصْلَ النِّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ لِلْفِعْلِ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى الصِّفَةِ أُفْرِدَتْ ، لِمُشَابَهَةِ الْفِعْلِ .

وَأَمَّا إِنْ طَابَقَتْ ، فَأَمَّا أَنْ تُطَابِقَ مُفْرَدًا ، أَوَّلًا .

إِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدًا فمذهبان :
منهم من يجعلها خبرًا فقط ، كما حكاها شيخنا عن المصنف أخيرًا ، وهو —
مذهبُ الرَّازِيِّ أيضًا . ومنهم من يجوزُ الوجهين ، كونها مبتدأةً وخبرًا ، وهو قولُ المصنف هنا ، وكثير من النحاة . (٢٤)

(٢٠) انظر هذه المسألة في المساعد ٢٠٤/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٠/١ .

(٢١) البيت لم يُعرف قائله . وعجزه
* وَإِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقْطَعُ *
واستشهد به على أَنَّ " وَافٍ " مبتدأ وهو معتمدٌ على النفي . و " أَنْتَمَا " فاعل
سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

وهو من شواهد الجامع الصغير ٥٢ ، والمغنى ٦١٥/٢ ، وشفاء العليل ٢٧١/١ ،
والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩١/١ .

(٢٢) بحثت عن رأيه في أمهات الكتب النحوية فلم أعره .

(٢٣) الأزهار الصافية في شرح الكافية ، الجزء الأول ، لوحة (٧٦) .

(٢٤) كابن مالك في شرح كافيته ٣٣٢/١ ، وابن هشام في أوضحه ١٣٧/١ ، وابن عقيل
في شرح الألفية ١٩٧/١ ، والسيوطي ، في الهمع ٩٤/١ وغيرهم .

وإنَّ طابقتَ غيرَ المفردِ ، وهو المثنى والمجموع نحو : أقائم الزيدان ؟
وأقائمون الزيدون ؟

فمنهم من جوز الوجهين ، والأكثرُونَ يوجبون كونها خبراً .

فالرازي لما تقدم من مذهبه ، وغيره لأنها إذا شئتَ جمعتَ ضعفَ سببها
بالفعل فيضعف رفعها له ، ويكون حينئذ مبتدأ ، ولا يكون فاعلها ضميراً منفصلاً
مع المطابقة فلا تقول : أقائم أنتما ؟ ولا أقائم هؤلاء ؟ إذا جرت على غير
من هي له ، أو تجعل هذا المنفصل توكيداً للمستتر ، كما إذا قلت : زيد ضرب
هو ، فإذا ورد مثل : أقائم أنتما ؟ وليست جاريةً على غير من هي له لم
يكن إلا خبراً ، و الضمير مبتدأ ، ولا يجوز أن تكون الصفة مبتدأة ، و "أنتما"
فاعلاً ، لأنه لا وجه لانفصاله ، ولا توكيداً للفاعل المستتر ، لأنه لا شيء يسد مسد
الخبر ، إذ المستتر عدم ، والتوكيد لا يصلح لذلك فتعين حمل الضمير على أنه
مبتدأ ، وفي كلام بعضهم جواز كون الصفة مبتدأة ، قاله : في قوله - صلى الله
عليه وآله - : « أَوْ مُخْرِجِيَّ هُم » (٢٦) ، فيكون قد جعل (المؤكِّد) فاعلاً .

وأما إن جرت على غير من هي له ، فبرز الضمير جاز فيما صورته ذلك أن
تحمل الصفة على الوجهين ، نحو : غلامٌ هند قائمٌ ، هو على قول الأخفش بجواز
عدم الاعتماد فلو اعتمدت على ما أو الهمزة فالأقرب أنه لا يقال : جرت على غير
من هي له والله أعلم .

قوله (والخبر هو المجرد المسند) .

إنما قال (المسند) ولم يقل الاسم ؛ لأنه قد يكون اسماً ، وغيره .

(٢٥) الذي جوز الوجهين أبو محمد بن حوط الله الحارثي (ت ٦١٢ هـ) .

انظر الارتشاف ٢٦/٢ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، والهمع ٩٤/١ .

وقد رد عليه : بأنه على لغة أكلوني البراغيث ، أو على التقديم والتأخير .

(٢٦) الحديث أخرجه البخاري في باب بدء الوحي عن عائشة (رضي الله عنها)

(المجرّد) : خرج خبر كان ونحوها من النواسخ .

قوله : (المغيّر للصفة المذكورة) خرجت الصفة ، لأنها مجردة مُسندة ، وهي غير خبر ، وحده هذا معيب من وجهين :

أحدهما : يدخل فيه الفعل غير الخبر ، نحو : قام زيد .
الثاني : أن فيه استثناء في المعنى بقوله : المغيّر للصفة ، والاستثناء لا يليق بالحدود ، فلو قال : " المُسند إلى مبتدأ " لكان أقرب .

قوله : (وأصله التقديم) .

لأنه محكوم عليه ، هكذا قيل : ويلزم منه أن يكون أصل الفاعل التقديم .

قوله : (ولذلك جاز : " في داره زيد ")

أي : لأن الضمير للمبتدأ ، وهو في نية التقديم ، وهذه المسألة جائزة

باتفاق بين الكوفيين والبصريين .

وقياس الكوفيين : المنع ، وقد حكي عنهم أنهم اعتدروا بأن المعنى " استقر زيد في داره " ، وقيل : لأن الضمير عندهم غير معتمد ، والمقصود الإخبار بكيثونة زيد في الدار . وقيل : الضمير غير معتمد ، لأنه غير مرفوع ، فلو كان مرفوعاً لم يجز : نحو : " قائم زيد " .

وَأَمَّا إِنْ رَفَعْتَ " زَيْدٌ " بِالظَّرْفِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ امْتَنَعَتْ . (٢٧)

قوله : (وامتنع صاحبها في الدار)

لأن الضمير الذي في المبتدأ للخبر ، والمبتدأ في رتبته فكان عائداً على غير متقدم لا لفظاً ، ولا رتبة .

(٢٧) وكذلك قال به أبو العباس المبرّد من البصريين ، والكوفيون ، وأبو علي ، وابن جني .

انظر آرائهم في الإنصاف ٥١/١ ، والتبيين ٢٣٣ ، والرضى ٩٤/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والهمع ٩٩/١ .

(مَسْوَغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ)

قوله : (وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نِكْرَةً) .

أَتَى بـ " قَدْ " المفيدة للتقليل ، لأنَّ الأمل كونه معرفة ، لأنه محكوم عليه فلا بدَّ من معرفته ، ليصحَّ الحكم عليه ، وإنَّما جاز كونُ الفاعلِ نكرةً مع أنَّه محكومٌ عليه ، لأنه يتقدَّم فعله وجوباً صارَ كالمُتَخَصِّصِ .

قيل : ولأنَّ النفسَ تنفِرُ عن النِّكَرَةِ ، فإذا جاء المبتدأ نكرةً نفرتْ عن الخبر ، فأما الفعلُ فهو مُتَقَدِّمٌ فلا ينفِرُ عن الفاعلِ النِّكَرَةِ إِلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ .

قوله : (إِذَا تَخَصَّصَتْ) .

لأنَّ التَّخَصِّيصَ قَرِيبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ .

وقوله : (يَوْجِهَ مَا) .

فيه إشارةٌ إلى أنَّ ما ذكره من الوجوه غيرُ حاصرٍ ، لأنه ذَكَرَ الذي ذَكَرَ الزمخشري ، ولم يذكرْ إِلَّا سِتَّةً ، وبعضُ المتأخِّرينَ بلغها نِيفاً وثلاثين (٢٩/ب) ، ثم قال : ولم أَحْصُرْ . وسيبويه ذَكَرَ أنَّ المبتدأ يكون نكرةً متى أفادتْ .

فَتَتَّبِعِ النَّحْوِيُّونَ مَوَاقِعَهَا فَأَقْلُوا وَآكْثَرُوا ، وأنا أذكرُ هذه السِّتَةَ التي ذَكَرَ المصنفُ وأَدْخَلَ فيها ما أَمَكَّنَ دُخُولَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ ، وما بَقِيَ فَحَصْرُ سِيبَوِيهِ قَدْ أَغْنَى .

(١) المفصل ٢٤ .

(٢) اختلف العلماء في عدد مسوغات الابتداء بالنكرة والسر يرجع إلى أن بعض العلماء يدخل كثيراً منها تحت جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة. فقلت عنده المسوغات إلى ستة كالزمخشري ، وابن الحاجب ، وابن مالك .

والبعض منهم لم يفعل ذلك بل فصلوها تفصيلاً فكثرت المسوغات حتى أبلغها نِيفاً وثلاثين موضعاً فابن عَظِيمٍ أبلغها أربعةً وعشرين موضعاً. والسيوطي أوصلها إلى خمسةً وعشرين موضعاً. والأشموني إلى خمسة عشر موضعاً. وصاحبنا أوصلها إلى ثلاثة وعشرين موضعاً . والله أعلم .

(٣) الكتاب ٣٢٩/١ .

الأول : " وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ " ومراده به الوصف ، فيدخل فيه الموصوف المذكور وصفته مذكورة ، نحو : * وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ * (٤) ومحدوفه نحو : السَّمَنُ مَنَوَانٌ يَدِرْهُمْ . أي : مِنْهُ ، ونحو : * وَحَتَّىٰ قُلُوبٌ عَنْ قُلُوبٍ صَوَارِفُ * (٥)

أي : مِنْهُ وَمِنْهُمْ ، والموصوف المحدوف أيضا نحو قولهم : ضَعِيفٌ عَادَ بِقَرْمَلَةٍ (٦) . أي : إنسان ضعيف ، وشبه الوصف نحو المتصل بمعمول ، مثل أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٍ ، والوصف المعنوي وهو التصفير ، نحو : رُجِيلٌ قَائِمٌ ، كأنك قلت : رَجُلٌ حَقِيرٌ فهذه خمسة .

الثاني : أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ ؟ ومراده بهذا الاستفهام الذي يُراد به التَّعْيِينُ ، لأنه لا يُسأل حتى يكون قد عُلِمَ حُصُولُ أَحَدِهِمَا ، ويدخل فيه الاستفهام المطلق ، نحو : أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ ؟ وجواب الاستفهام ، نحو : رَجُلٌ ، في جواب : مَنْ عِنْدَكَ ؟ ولا يكون خبرا بتقدير " هُوَ " لأن الأولى المطابقة في الجواب .

والتفصيل إما مع " أَمَّا " نحو : أَمَّا رَجُلٌ فَقَائِمٌ ، وأَمَّا رَجُلٌ فَقَاعِدٌ ، أو بغير أَمَّا نحو :

* فَشَوْكَ لِبَسْتُ وَثُوبَ أَجْرٍ * (٧)

(٤) البقرة ، آية (٢٢١) .

(٥) البيت لم أعرف قائله .

ومصدره :

* وَمَا بَرِحَ الْوَاشُونَ حَتَّىٰ ارْتَمَوْا بِيَا *

(٦) يضرب المثل للذليل يعود بأذل منه . والقَرْمَلَةُ : شجرة قصيرة لا ذرأ لها ولا ظل

ولا شَوْك . والمثل ورد في الدرة الفاخرة ٢٠٦/١ ، وجمهرة الأمثال ٤٦٦/١ ،

ومجموعها ١٠/٢ ، والمستقصى ٨٦/٢ ، وزهر الأكم ١٢/٢ .

(٧) لامريء القيس . وهو في ديوانه : ١٥٩ . ومصدره

* فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ *

وهو من شواهد الكتاب ٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١ ، وابن عقيل

ونحو :

* فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نَسَاءُ وَيَوْمَ نَسْرُ * (٨)

والنكرة التي يرادُ بها واحدٌ ، نحو : « رجلٌ اختارَ لنفسه شيئاً فدَعَوْهُ » . فهذه خمسة .

الثالث : نحو : ما أحدٌ خَيْرٌ منك ، ومرادُه بهذا العموم ، لأن الشيء إذا عَمَّ اشتهر وعُرِفَ ، أو قَلَّتْ نظائرُه فأشبهَ المعرفة ، ويدخلُ فيه النكرة التي يرادُ بها العموم ممَّا لا نفْيَ فيه ، نحو : " تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ " (٩) والإيهامُ نحو : ما أحسنَ زيداَ في قولِ سيبويه ، والتعجبُ كقولك عندَ رؤْيَةِ شَجَرَةٍ ساجدةٍ : " شَجَرَةٌ سَجَدَتْ " ، ونحو : حصاةٌ سَبَحَتْ ، وأسماءُ الاستفهام ، وأسماءُ الشرط .

وقد اختلفوا في خبرِ أسماءِ الاستفهام :

فقليل : هو ما بعدَ أسماءِ الاستفهام ، فإذا قلت : مَنْ عِنْدَكَ ؟ "فَمَنْ" مبتدأٌ ، و "عندك" خبره ، وهذا هو الظاهر . (١٠)

وقيل : هي وما دخلتُ عليه مبتدأٌ ، وسدَّ مسدَّ الخبرِ ، ويُجَعَلُ كالموصولِ لا يَتِمُّ إلا بما دخلتُ عليه .

وأما أسماءُ الشرط ، ففيها أقوال : (١١)

أحدها : أنها مبتدأةٌ وحدها ، وشرطُها وجزاؤها خبرٌ عنها ، وينبغي أن يُجْعَلَ خبراً واحداً .

(٨) لِلنَّيْمِ بْنِ تَوَلَّبٍ . وهو في ديوانه ٥٧ .

وهو من شواهد الكتاب : ٨٦/١ ، وشرح الأبيات للنحاس ٣٩ ، والكافية الشافية ٣٤٦/١ ، وشفاء العليل ٢٩٠/١ ، والهمع ١٠١/١ .

(٩) أخرجه الامام مالك (رحمه الله) في الموطأ (كتاب الحج ، ٤١٦/١ ، عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

(١٠) ممن قال بذلك ابن مالك في شرح كافيته ٣٦٨/١ .

(١١) انظر هذه الأقوال في شرح الرضى ٩٠/١ .

الثاني : أنها مع شرطها مبتدأ ، والجزاء وحده خبر .
والثالث : أنها مع شرطها وجزائها مبتدأ ، ولاخير ، بل سد شرطها
وجزاؤها مسد الخبر .

ومنه " كم " الخبرية ، والمحصور ، نحو : ما في الدار إلا رجل ،
لأنه عكس العموم . ويمكن إدخاله في الاستفهام المراد به التعيين
من حيث إنه أريد به معين . فهذه ثمانية مواضع .

الرابع : " شَرُّ أَهَرِّ ذَا نَابٍ " (١٢) . مثله :
(١٣) * قَدَرُ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ *

وقولهم : مَا رَبُّ لَا حَفَاوَةَ أَقَدَمَهُ " (١٤) وإنما تخصص هذا ، لأنه في
معنى الفاعل ، والفاعل يجوز كونه نكرة ، لأن معنى : شَرُّ أَهَرِّ
ذَا نَابٍ ، مَا أَهَرِّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وكذا : مَا أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ
إِلَّا قَدَرٌ ، وما جاء بك إِلَّا مَا رَبُّ .

هذا قول الجمهور . واعتراضه السكاكي : بآن كونه في معنى
الفاعل مبني على أنه للحصر ، وذلك غير صحيح عنده ، ثم تأول بأنه
في معنى : شَرٌّ عَظِيمٌ ، فجعله من الوصف المقدّر . وكلامه في المفتاح
مُحْتَمَلٌ لغير هذا .

(١٢) هذا المثل يضرب عند ظهور أمارات الشر وتبين مخايله .
والمثل ورد في مجمع الأمثال ١٧٢/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ ، وزهر الأكم
٢٢٩/٣ .

(١٣) لمؤرج السلمي ، وهو بتمامه . وَأَبَى مَالِكُ ذُو الْمَجَازِ بِيَدَارٍ *
وهو من شواهد مجالس شعلب ٥٤٤ ، وأمالى الشجرى ٣٧/٢ ، وابن يعيش
٣٦/٣ ، والارتشاف ٤٠/٢ .

(١٤) يضرب هذا المثل للرجل إذا كان يتملقك لا رغبةً فيك ، ولا اهتماماً بأمرك ،
ولكن الغرض إنما يكرمك لأرب له فيك ، وحاجة ينالها عندك لا لمحبتك له .
والمثل ورد في جمهرة الأمثال : ١٨٩/٢ ، ومجموعها ٣٣٤/٣ ، والمستقصى
٣٠٩/٢ ، وزهر الأكم ٧٦/١ .

(١٥) مفتاح العلوم ١٩٣ ، و ٢٢٤ ، وانظر الإيضاح للقزويني ١٢٨/١ .

الخامس : في الدارِ رجلٌ ، والمراد : به كل ظرفٍ كان خبراً لنكرةٍ ، فإنه يجب تقديمه ، ويجوزُ الابتداءُ فيه بالنكرة .

يجوزُ تقديمُ الخبرِ الذي فيه ضميرٌ ، لأنه يعودُ إلى غيرِ مذكورٍ .

ومن مذهبِهِمْ جوازُ عملِ الظرفِ ، واسمِ الفاعلِ بغيرِ اعتمادٍ .

ومذهبُ الأخفشِ : (١٦) تجويزُ الأمرينِ أَنْ يَرْتَفَعَ بِالظرفِ ، وأن يكونَ مبتدأً . كما ذَكَرَ سيبويه ، وذلك ، لأنَّ مِنْ مذهبِهِ جوازُ تقديمِ الخبرِ وإن كان فيه ضميرٌ ، ومن مذهبِهِ جوازُ عملِ اسمِ الفاعلِ بغيرِ الاعتمادِ ، ولأنَّهُ في اشتراطِ اعتمادِ الظرفِ قولان ، لأنَّ عمله أضعفُ من اسمِ الفاعلِ . والصحيحُ مذهبُ سيبويه ، لأنَّ تقديمَ الخبرِ جائزٌ وإن كان فيه ضميرٌ ، لتَقَدُّمِ المبتدأِ رتبةً فهو مثْلُ : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ ، إذا تَقَدَّمَ المفعولُ على الفاعلِ ، ولأنَّ الصحيحَ أَنَّ اسمَ الفاعلِ لا يَعْمَلُ حتَّى يَعتَمِدَ . ذَكَرَ هَذَا نَجْمُ الدِّينِ . (١٧)

وشرطُ السَّهيليِّ : (١٨) أَنْ يَكُونَ المجرورُ معرفةً ، فهذه ثلاثة .

السادسُ : * سلامٌ عَلَيْكُمْ * (١٩) وهو كلُّ ما كان دعاءً لك ، أو عليه ، وإِنَّمَا تَخَصُّصٌ ، لِنِسْبَتِهِ إِلَى الفاعلِ ، فهو في معنى المضافِ ، لأنَّ الْأَصْلَ : سَلَّمْتُ سَلَامِي ثُمَّ سَلَامًا ثُمَّ سَلَامٌ ، حَذَفُوا (٣٠ / أ) الإضافةَ أولاً للاختصارِ فانتصبَ ، ثم حَذَفُوا الفعلَ أيضاً لذلك ، ثم عَدَلُوا إِلَى الرَفْعِ ، لِيُفِيدَ الاستمرارَ في كلِّ وقتٍ .

ويَرِدُ على هذا التعليلِ : أَنَّهُ يلزِمُ جوازُ الابتداءِ بكلِّ مصدرٍ ، وإن لم يكن دعاءً لك ، أو عَلَيْهِ ، نحو : " ضَرَبْتُ لَزِيدًا . وَعَجَبْتُ لَكَ " ومفهومُ كلامِ النحاةِ قَصْرُ ذلك على ما كان دعاءً ، نحو : سلامٌ لَكَ ، وويلٌ لَهُ .

(١٦) انظر رأي الأخفش في الرضى ٩٤/١ ، وهو مذهب الكوفيين .

(١٧) انظر هذه الآراء التي أشار إليها نجم الدين الرضى في شرحه ٩٤/١ .

(١٨) نتائج الفكر ٤٠٩ .

(١٩) القصص ، آية (٥٥) .

﴿ وَتُرَبِّ لَأَفَوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدُلُ ﴾ (٢٠)

وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِالتَّزَامِ ذَلِكَ ، وبِالْفَرْقِ بَأَنَّهُ كَثُرَ فِي الدُّعَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
فَهَذَا الَّذِي أَمَكْنَ إِدْخَالَهُ فِيمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ
وَعِشْرُونَ . وَقَدْ عَدُّوا مِنْ وُجُوهِ التَّخْصِصِ النِّكَرَةَ الْمُعْطُوفَةَ عَلَى مُتَخَصِّصٍ
نَحْوُ : زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ
خَيْرٌ مِنْ مَدَقَةٍ ﴾ (٢١) ، وَالنِّكَرَةُ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهَا مُتَخَصِّصٌ ، نَحْوُ : رَجُلٌ
وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، وَمِنْهُ :

﴿ غُرَابٌ وَظَبْيٌ أَعْصَبَ الْقَرْنَ بَادِيَا ﴾ (٢٢)

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٢٣) فِي أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ .
وَالنِّكَرَةُ الَّتِي بَعْدَ وَאוِ الْحَالِ ، نَحْوُ : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ
أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٢٤) وَالنِّكَرَةُ الَّتِي بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ ، نَحْوُ : " إِنْ ذَهَبَ
عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ " (٢٥) فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ قَوِيَّةٌ . وَزَادَ بَعْضُهُمُ النِّكَرَةَ
الَّتِي بَعْدَ " لَوْلَا " نَحْوُ :

-
- (٢٠) البيت لم يعرف قائله .
﴿ لَقَدْ آلَبَ الْوَأَشُونَ آلِبَا لِبَيْنِهِمْ ﴾
والشاهد رفع " تُرَبِّ " النكرة على الابتداء ، وخبره " أفواه الوشاة " ومعنى
آلَبَ : جَمَعَ ، وَالْجَنَدُلُ : الْحِجَارَةُ الْكَبِيرَةُ .
والبيت من شواهد سيبويه ٣١٥/١ ، والمقتضب ٢٢٢/٣ ، وابن يعيـش
١٢٢/١ ، والهمع ١٩٤/١ .
- (٢١) البقرة ، آية (٢٦٣) .
- (٢٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . وهو في ديوان الهذليين ١١٦/١ . وعجزه
﴿ بَصْرَمٌ وَمُرْدَانُ الْعَشِيِّ تَصِيحٌ ﴾
والشاهد فيه الابتداء بالنكرة " غُرَابٌ " لعطف " ظَبْيٍ " الموصوف بـ " أَعْصَبَ " عليه وهو من شواهد المساعد : ٢١٨/١ .
- (٢٣) محمد ، آية (٢١) . (٢٤) آل عمران ، آية (١٥٤) .
- (٢٥) يَضْرَبُ هَذَا الْمَثْلُ فِي الرِّضَا بِالْحَاضِرِ وَتَرْكِ الْغَائِبِ .
وَالْمَثْلُ وَرَدَ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٤٠/١ .

(٢٦) * لَوْلَا اصْطَبَارُ لَوْدَى كُلِّ ذِي مَقَةٍ *

والنكرة التي بعد لام الابتداء نحو : لَرَجُلٌ قائمٌ ، وهذان ضعيفان ،
إلا أن يكثر عن العرب ، ومثلهما في الضعف النكرة التي يراد بها
واحد كقول أبي جهل في عُمَرَ لَمَّا أَسْلَمَ : " رَجُلٌ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا
فَدَعَاؤُهُ " . (٢٧) مع أنه يمكن تقديرها : خبراً ، أي : هُوَ رَجُلٌ ،
والنكرة التي خبرها جملة متقدمة ، نحو : قَامَ أَبُوهُ رَجُلٌ .

وعجزه

(٢٦) البيت لم يعرف قائله .

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلِظَّعَنِ *

والشاهد الابتداء بالنكرة : " اصْطَبَارُ " والمسوغ وقوعه بعد لولا ، والخبر
محدوف تقديره : موجودٌ .
وهو من شواهد : أوضح ٢٠٤/١ ، وابن عقيل ١٩٤/١ ، والتصريح ١٧١/١ ،
والهمع ١٠١/١ ، والأشموني ٢٠٧/١ .

(٢٧) نسب هذا القول إلى العاصم بن وائل السهمي في سيرة ابن هشام ٣٤٩/١ ،
وبعبارة : (رجل اختار لنفسه أمراً فماذا تريدون ؟) .

(مَجِيءُ الْخَبَرِ جُمْلَةً)

قَوْلُهُ : (والخبر قد يكون جملة)

الأصل : في الخبر الإفراد ، لأن المفرد قبل المركب ، والخبر ينقسم : إلى مفردٍ وجملية : وزعم ابن السراج ^(١) أَنَّ الظرف قسم ثالث غير المفرد ، والجملية ، بدليل أَنَّهُ يجوز فيه مالا يجوزُ فيهما ، نحو : إِنَّ في الدار زيدًا ، ولايجوزُ : إِنَّ استقرَّ ، ولا : إِنَّ مستقرَّ .

والجمهور : على أَنَّ الظرف والحرف من أحدهما ، على اختلافٍ في التعيين سيأتي . والمفرد : مشتق ، جامد ، والجملية : اسمية ، وفعلية ، وقد مثلهما المصنف : بـ " (زيدٌ أبوه قائم ، وزيد قائمٌ أبوه) وكلُّ منهما خبرية ، وإنشائية .

واختلفوا في جَوَازِ كَوْنِ الْإِنْشَائِيَّةِ خَبَرًا .
فمنع بعضهم ، وحكى عن ابن الأنباري ^(٢) . وأجاز الأكثرون .
ومنهم من شرط أَن لا تكون قَسَمِيَّةً ^(٣) . واختلف المميزون :
فقال أبو بكر بن السراج ^(٤) : لا بد من تقدير القول فيها .

وقال بعضهم : لا يحتاج إليه ، والدليل على جَوَازِهَا في الْقَسَمِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا * ^(٥) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ * ^(٥) وفي غيرها * فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ * ^(٦) * الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا * ^(٧)

- (١) الأصول ٢٩١/٢ - ٢٩٧ ، وانظر الارتشاف ٤٥/٢ ، وابن عقيل ٢١١/١ ، والهمع ٩٩/١ .
- (٢) أسرار العربية ٧٣ ، وانظر التسهيل ٤٨ ، والرضى ٩١/١ ، والارتشاف ٤٩/٢ ، والهمع ٩٦/١ .
- (٣) قال بذلك ثعلب انظر رأيه في التسهيل ٤٨ ، والرضى ٩١/١ ، والارتشاف ٤٩/٢ ، والمساعد ٢٣٠/١ ، والهمع ٩٦/١ .
- (٤) الأصول ٦٩/١ ، وانظر التسهيل ٤٨ ، والارتشاف ٤٩/٢ ، والهمع ٩٦/١ .
- (٥) العنكبوت ، آية (٦٩) ، وآية (٩) .
- (٦) آل عمران ، آية (١٠٦) .
- (٧) النور ، آية (٢) .

قَوْلُهُ : (وَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ) .

وما يكون عائداً على ضربين : متفق عليه ، ومختلف فيه .
المتفق عليه خمسة :

الأول : ضميرُ المبتدأ في الخبر ، نحو : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ، وكذا في معموليه ،
أو صفة معموله ، أو بيانه ، أو معمولٍ صلته ، نحو : زَيْدٌ ضَرَبَتْ
غلامه ، أو رجلاً يحبه أو رجلاً أخاه ، أو الذي يحبه .

والثاني : ضميره في الجملة المعطوفة بالفاء على الخبر الخالي من العائد ،
وعكسه الخبر الخالي المعطوف بالفاء على ما فيه ضمير ، مثال الأول :
(٨) * وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً . : فَيَبْدُو . . . *

ومثال الثاني : " الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذِّبَابِ " .

الثالث : الإشارة إلى المبتدأ ، نحو : * وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ * (٩) * أَلَمْ
ذَلِكَ الْكِتَابُ * (١٠) على أنه اسمٌ للسورة .

الرابع : تكرير لفظ المبتدأ نحو : * الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ * (١١) * الْقَارِعَةُ
مَا الْقَارِعَةُ * (١٢) وأكثر ما يكون في مواضع التعظيم والتهويل .

الخامس : العموم ، نحو : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، إذا كان خبراً عن المخصوص .
وقيل : لا يحتاج إلى عائد ، لأن الجملة هي المبتدأ . وقولُهُ :
(١٣) * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * .

(٨) لذي الرمة . وهو في ديوانه ٣٩١ ، وعجزه

* فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ *

واستشهد به على أن " إِنْسَانٌ عَيْنِي " مبتدأ وخبره (يَحْسِرُ الْمَاءُ)
والرابط في الخبر المعطوف بالفاء (فَيَبْدُو) هو الضمير الذي في (فَيَبْدُو) .

والبيت من شواهد المقرب ٨٣/١ ، والهمع ٩٨/١ ، والأشموني ١٩٦/١ .

(٩) الأعراف ، آية (٢٦) . (١٠) البقرة ، آية (٢ - ١) .

(١١) الحاقة ، آية (٢ - ١) . (١٢) القارعة ، آية (٢ - ١) .

(١٣) للحارث بن خالد المخزومي وهو في ديوانه ٤٥ .

كما نسب للوليد بن نهيك ، أو للكميت بن زيد . وعجزه :

* وَلَكِنَّ سَيِّراً فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ *

وهو من شواهد المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وسر الصناعة ٢٦٧/١ ،

وأمالى الشجري ٢٨٥/١ ، وآسار العربية ١٠٦ .

وقوله :

﴿ وَأَمَّا الصَّابِرُونَ مِنْهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (١٤)

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهَا فَثَلَاثَةٌ :

الأول : العطف بالواو على ما لا عائد فيه ، أو العطف على ما فيه عائد ،
أجازه هشام^(١٥) ، ومنعه غيره ، نحو : "الخيْلُ جاءَ زيدٌ وركبَها . أو : الخيلُ
ركبَها زيدٌ وجاءَ " ولا يجوز في غير الواو ، والفاء باتِّفاق .

الثاني : تكرير المبتدأ بمعناه ، نحو : زَيْدٌ جاءَ أَبُو مُحَمَّدٍ .
أجازه الأخفش^(١٦) ، ومنعه الجمهور ، وجعل (٣٠/ب) الأخفش منه قوله
تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ لَمْ يَضِلُّ مَنْ
يُشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (١٧) أي : (يضلُّه . ويهديه) وقوله تعالى :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ
عَمَلًا ﴾ (١٨) أي : أجْرَهُمْ .

ورد : وتَوَلَّتِ الْآيَتَانِ عَلَى حَدِيثِهِ ، أي : مِنْهُمَا .
وقيل : هو مِمَّا يُغْنِي فِيهِ الْعُمُومُ عَنِ الْعَائِدِ ، وقيل : تقديرُ الأولى :
أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ كَمَنْ هُدِيَ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ : فالخبرُ ، ﴿ أولئك

- (١٤) لابن ميادة . وهو في ديوانه ١٣٤ . ومصدره
﴿ أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَىٰ أَمٍّ مَّعْمَرٍ . . . سَبِيلٌ فَأَمَّا . . . ﴾
وهو من شواهد الكتاب ٣٨٦/١ ، وأمالِي الشجري ٣٤٩/٢ ، وأوضح ١٤١/١ ،
والتصريح ١٦٥/١ ، والهمع ٩٨/١ .
(١٥) انظر رأي هشام في الارتشاف ٥١/٢ ، والهمع ٩٨/١ ، والأشْمُونِي ١٩٧/١ .
(١٦) رأي الأخفش منسوب له في الارتشاف ٥١/٢ ، وأوضح ١٤٠/١ ، والتصريح ١٦٥/١
ووافقه ابن خروف ، وابن عصفور ، انظر الهمع ٩٨/١ .
(١٧) فاطر ، آية (٨) .
(١٨) الكهف ، آية (٣٠) .

لَهُمْ جَنَاتٌ عَذْنٌ * (١٩) والعائد اسم الإشارة .

الثالث : الضمير في البدل نحو : زيد ضربت رجلاً أخاه ، وحسن الجارية أعجبتني هو ، واليد قطعت الرجل إياها .

منهم : من اكتفى به وهم كثير ، ومنهم : من منع ، لأنه في نية جملة أخرى . وتحصيل هذا الكلام أن العائد أربعة : الضمير ، واسم الإشارة ، وتكرير المبتدأ ، والعموم . أما الضمير : فإن كان متصلاً بالخبر جاز ، نحو : زيد ضربته ، أو بمعموله : ضربت غلامه ، أو المضاف إلى معموله : زيد ضربت غلام أخيه ، أو صلة معموله : ضربت الرجل الذي تحبه .

وأجاز الأخفش : حذف المعمول المضاف إلى الضمير ، وإقامة الضمير مقامه . فيتصل ، أو يستتر على ما هو قياسه ، فتقول في : زيد قام أبوه ، زيد قام ، مستتراً ، وفي : زيد ضربت غلامه ، زيد ضربت متصلاً .

ولا يجيز ذلك الجمهور لإلباسه ، فإن لم يلبس فينبغي أن يجوز ، ونظيره :

(٢٢) * من باب من يغلق من خارج *

أي : يغلق هو ، أي : بابه .
وإن كان العائد في تابع الخبر ، لا في الخبر ، أو في الخبر لا في تابعه ، ففي المعطوف بحرف ، إن كان الفاء جاز باتفاق ، نحو :

- (١٩) الكهف ، آية (٣١) .
(٢٠) من اكتفى بالضمير في البدل الأخفش . انظر . الهمع ٩٨/١ .
(٢١) انظر رأي الأخفش في الارتشاف ٥٢/٢ ، ووافقه الكسائي . ومنعه الجمهور .
(٢٢) البيت لم يعرف قائله .
* أعوذ بالله وآياته *
وهو من شواهد الهمع ٩٠/١ ، والدرر ٦٨/١ .

* وَإِنْسَانَ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً . : فَيَبْدُو * (٢٣)

و " الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدَ الذَّبَابِ " .

وفي الواوِ خلافٌ ، وأما — ثُمَّ ، وسائرُ العواطفِ فلا يَغْنِي فيها عائِدٌ واحدٌ باتِّفاقٍ . وكذا (لَا) يَغْنِي وقوعُ العائدِ في تابعِ الخبرِ عن عائِدِ الخبرِ ، إذا كانَ التابعُ صفةً معمولٍ به ، نحو : زَيْدٌ هَرَبَتْ رَجُلًا يَحِبُّهُ ، أو عَطَفَ بَيَّانِهِ ، وفي البدلِ الخلافُ الذي تقدّمَ . وأما اسمُ الإشارةِ : فَجَائِزٌ ، لأنه كالضميرِ .

وأما تكريرُ المبتدأِ فإنَّ كانَ تكريرُ لفظِهِ جازاً . وليس بالكثيرِ ، وقيل : بَابُهُ الشَّعْرُ إِلَّا فِي التَّعْظِيمِ ، نحو : زَيْدٌ مَا زَيْدٌ ، رَجَبُ الدَّرَاعِ ، بَطَلٌ شَجَاعٌ . أو التَّهْوِيلِ ، نحو : * الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ * (٢٤) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ مِنَ الْعُمُومِ . وَإِنْ كَانَ تَكْرِيرُ لَفْظِهِ بِمَعْنَاهُ فَاجازةٌ بعضٌ ، ومنعُهُ الْكَثْرُونَ .

وَأَمَّا الْعُمُومُ : فَجَائِزٌ ، لأنه في حَكْمِ تَكْرِيرِ الْمَبْتَدَأِ ، وليس بالمطرِدٍ . فهذا الكلامُ في العائِدِ ، ما هو .

وَأَمَّا مَا يَحْتَاجُ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى عَائِدٍ وَمَا لَا يَحْتَاجُ : فَقَدْ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ عَائِدٍ ، وفيه تفصيلٌ : لَا يَخْلُو الْخَبْرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا ، أَوْ لَا . إِنْ كَانَ مَفْرَدًا فَيَأْتِي أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا ، أَوْ جَامِدًا ، إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا افْتَقَرَ إِلَى عَائِدٍ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ لَفْظًا وَمَعْنَى فِي كُلِّ خَبَرٍ عَائِدٌ ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ صَائِمٌ ، سِوَاهُ كَانَ بِعَاطِفٍ أَمْ لَا .

وَإِنْ تَعَدَّدَ لَفْظًا نَحْوُ : الرَّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ .

(٢٣) سبق الاستشهاد به في ص ٢٢٦ .

(٢٤) الحاقّة ، آية (١ - ٢) .

وقوله :

(٢٥) * فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ *

فقيـل : ضمير واحد ، لأنهما كصفة واحدة ، كأنه قيل : مُزٌّ ، ونحوه ، ولأنه لو كان فيه ضميران ، لكان معناه حُلُوٌّ في حال ، وحامضٌ في حال ، لئلا يلتبس المرادان في نحو " زَيْدٌ يَقْظَانُ هَاجِعٌ " والمراد هنا : مجموعهما ، وروى هذا (٢٦) عن الأخفش .

وقيل : لابد من تعدد الضمير بتعدد الصفات ، إذ كل صفة لا تخلو عن فاعل وروى عن الفارسي (٢٧) .

والمراد بالمشتق : ما صح أن يعمل ، فيلحق أسماء الزمان ، والمكان ، والآلة والصفة غير المشبهة بالجامد .

وإن كان جامداً لم يفتقر إلى عائد نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وزَيْدٌ أَسَدٌ ، أي : شجاع . وأوجب الكوفيون فيه العائد ، وجعلوه في معنى المشتق .

قالوا : إذا قلت : زَيْدٌ أَخُوكَ ، فمعناه شقيقك ، وأبوك معناه والدك ، وأسد شجاع ، وزيد تَمِيمٌ بمعنى منسوب إلى تميم ، وذو مال بمعنى صاحب ، ونحو ذلك ، وكأنهم يوجبون في الخبر الاشتقاق ، أو تأويله كالصفة ، والحال عند من يوجبها فيهما .

(٢٥) لحميد بن ثور الهلالي ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، والبيت بتمامه * يَنَامُ بِأَحَدَى مَقْلَتَيْهِ وَيَتَقَى . : بِأُخْرَى الْأَعَادَى فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ * والشاهد قوله (يقظان هاجع) فهما خبران للمبتدأ " هو " وهو من شواهد الشعر والشعراء ٣٩١/١ ، وعيون الأخبار ٨٢/٢ ، وأمالى المرتضى ٢١٣/٢ ، وابن عقيل ٢٥٩/١ .

(٢٦) رأي الأخفش منسوب له في الارتشاف ٦٥/٢ ، والتصريح ١٨٣/١ .

(٢٧) هذا الرأي الذي نسبته الشارح للفارسي أحد قوليّه . والقول الآخر والمشهور عنـه أنه ليس فيه إلا ضمير واحد يحمله الثاني ، لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنمّا هو بتمامهما . انظر الإيضاح العضدي ٨٢/١ ، والارتشاف ٦٥/٢ ، والتصريح ١٨٢/١ ، والهمع ٩٥/١ .

وإن كان الخبر غير مفرد فهو الجملة (٣١/أ) والظرف .
أما الظرف : فيفتقر إلى العائد كالجملة سواء ، قيل : إنه يتعلق بمفرد
أم بفعل ، وعائده ضمير فاعل مستتر .

فقيل : ينسب إلى الظرف لنيابته عن متعلقه ، وجوب حذفه .
وقيل : ينسب إلى المتعلق ، والأول أظهر .

وكذا الخلاف في عمله في الظاهر ، وكذا الخلاف في المصدر العامل عمل
الفعل ، وفعله واجب الحذف .

قيل : ينسب إليه ، وقيل : إلى فعله .
وأما الجملة : فإن كانت هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى عائد كجملة
ضمير الشأن . ونعم الرجل زيد في أحد الوجهين . ونحو : * وأخر دعوانهم أن
الحمد لله رب العالمين * (٢٨) وإن لم تكن المبتدأ فلا بد من عائد ، فأمّا قولهم :
سواء على أقمّت أم قعدت ؟ ففيها مذهب :

الأول : أن " سواء " مبتدأ ، ولم تحتج الجملة إلى عائد ، لأنها هي المبتدأ
في المعنى وروي عن الزجاج ، وأبي علي . (٢٩)

الثاني : أن الجملة هي المبتدأ ، وهي في تأويل اسم مفرد ، وسواء الخبر
وهو قول الزمخشري . (٣٠)

الثالث : أن سواء مبتدأ و الجملة في موضع الفاعل ، والتقدير : استوى على
أقمّت أم قعدت ؟ أي : قيامك وقعودك وسدّ الفاعل سدّ الخبر .

(٢٨) يونس ، آية (١٠) .

(٢٩) بالنسبة للزجاج معاني القرآن وإعرابه ٧٧/١ ، وللفارسي الإيضاح

٩٣ / ١

(٣٠) المفصل ٢٤ - ٢٥ .

قوله : (وَقَدْ يُحذفُ) .

أي : عائدُ الجملةِ قد يُحذفُ ، والعائدُ لا يخلو من أن يكون في الخبرِ المفردِ أو في غيره . إن كان في المفردِ لم يَجْزُ حذفُه ، لأنه فاعلٌ .

وإن كان في غيره ، فإن كان في الظرفِ فكذلك لا يجوزُ حذفُه ، وإن كان في الجملةِ فإما أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

إن كان مرفوعاً لم يَجْزُ حذفُه ، سواء كان مبتدأً أم غيرهُ إلا في نحو : زيدٌ ما قامَ وقعدَ إلا هو ، وزيدٌ ما في الدارِ وفي السوقِ إلا هو .

وزعمَ بعضهم : أن العائدَ المبتدأَ قد يحذفُ في مثل :
* ، وَرَبُّ قَتْلٍ عَارٌ *
(٣١)

أي : هو عارٌ .

وإن كان منصوباً فإن كان منفصلاً لم يَجْزُ حذفُه نحو : زيدٌ ما ضربتُ إلا إياهُ ، وزيدٌ إياهُ ضربتُ ، إلا في مثل : ما ضربتُ وأكرمتُ إلا إياهُ .

فإنه قد حُذِفَ أحدُ العائدين ، لدلالةِ الآخرِ عليه . وإن كان متصلاً ، فإن كان منصوباً بغيرِ فعلٍ ، نحو : زيدٌ كأنه أسدٌ ، أو بفعلٍ ناقصٍ ، نحو : القائمُ كأنه زيدٌ ، أو غيرِ متصرفٍ : زيدٌ ما أحسنه ! ، لم يَجْزُ حذفُه خلافاً لقومٍ .

وإن كان منصوباً بغيرِ ذلك - وهو الفعلُ المتصرفُ - فمذاهبُ :

الأولُ : المنعُ مطلقاً وهو قولُ الجمهورِ .
الثاني : الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ هشامٍ .
(٣٢) واحتج بقوله تعالى : * وكلَّ وعدَ

(٣١) لثابت قطنة ، وهو في ديوانه ٤٩ ، وهو بتمامه
* إِنَّ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ . عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلٍ عَارٌ *
والبيت من شواهد المقتضب ٦٦/٣ . والارتشاف ٥٢/٢ ، والتصريح ١١٢ / ٢ ،
والهمع ٩٧/١ .

(٣٢) قول هشام منسوب له في الارتشاف ٥٣/٢ .

الله الحسنى * (٣٣) ويقول الشاعر :

* وخالدٌ يَحْمَدُ أَصَابَهُ .. بِالْحَقِّ يَحْمَدُ لَا الْبَاطِلَ * (٣٤)

وقوله :

* كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ * (٣٥)

الثالث : التفصيل بين أن يكون المبتدأ كُلاً ، أو كِلَا ، أو كِلْتَا ، أو اسم استفهام فيجوز ، لأنه قد جاء في : كُل ، وكلى ، ولأن اسم الاستفهام أشبه الموصول . وبين أن يكون غير ذلك فلا يجوز حذفه ، وهذا محكى عن الفراء . (٣٦)

الرابع : التفصيل أيضاً ، فإن لزم منه تهيهيُّ الفعل للعمل لم يجر نحو : زيدٌ ضربتُ ، وإلا جاز ، نحو : زيدٌ إِنِّي ضربتُ ، وزيدٌ ما ضربتُ . وإن كان العائد مجروراً فإن كان بالإضافة لم يجر حذفه ، وإن كان بحرف فإن كان محصوراً بـ " إلا " لم يجر حذفه أيضاً ، نحو : زيدٌ ما مررتُ إلا به قيل : أو أدّى إلى تهيهيُّ الفعل للعمل نحو : زيدٌ مررتُ به ، فلا ي حذف وإن لم يكن محصوراً ولا أدّى إلى تهيهيُّ الفعل للعمل فمذهبان :

(٣٣) الجديد ، آية (١٠) .
قرأ الجمهور " وكُلًا " بالنصب ، وهو المفعول الأول لوعده ، والحسنى هو الثاني .
وقرأ ابن عامر من السبعة " وكل " برفع اللام ، على أنه مبتدأ . وعدى الفعل إلى ضميره . والتقدير : * وكل وعدة الله الحسنى * والجملة حينئذ في موضع الخبر .
وقد أجاز ذلك الفراء وهو قول هشام .

انظر السبعة ٦٢٥ ، والمبسوط ٤٢٩ ، وحجة القراءات ٦٩٨ ، والكشاف ٣٠٧/٢ ، والتيسير ٢٠٨ ، والبحر المحيط ٢١٩/٨ ، والنشر ٣٨٤/٢ ، وتحبير التيسير ١٨٧ .
(٣٤) للأسود بن يعفر ، وليس في ديوانه .
والشاهد رفع " خالد " على الابتداء ، وعدى الفعل إلى ضميره والتقدير : يحمله ، ثم حذفه دون ضرورة والجملة في موضع الخبر .

وهو من شواهد المقرب ٨٤/١ ، والكافية الشافية ٣٨٤/١ ، والمغنى ٦٧٦/٢

وشفاء العليل ٢٩٢/١ .
(٣٥) لأبي النجم العجلي ، وهو بتمامه
* قَدْ أَصِيحَّتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي .. عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ *
والشاهد رفع (كله) على الابتداء . والكلام فيه كسابقه .
وهو من شواهد الكتاب ٨٥/١ ، وشرح الأبيات للنحاس ٣٩ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، والمحتسب ٢١١/١ ، وأمالى الشجري ٨/١ ، وابن يعيش ٣٠/٢ .

(٣٦) معاني القرآن ١٣٩/١ - ١٤٠ .

* الجواز : مُحْتَجِّينَ بِقَوْلِهِمْ : " السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدَرِّهِمْ " آي : مِنْهُ ،
وقوله عزَّ وجلَّ : * إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ * (٣٧) آي : مِنْهُ ،
* إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا * (٣٨) آي : مِنْهُمْ .

* والمنع : وهو رأي الأكثر .
قالوا : وَلَا يُقَاسُ عَلَى هَذَا لِقَلَّتِهِ .

قوله : (وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ) .

آي : مَا وَقَعَ مِنَ الظَّرْفِ وَالْحَرْفِ ، فَإِنَّهُمْ يُطْلَقُونَ عَلَيْهِمَا اسْمَ الظَّرْفِ مَعًا ،
وفي هذا مسائل :

الأولى : أَنَّ مَحَلَّ الْمَجْرُورِ نَصَبٌ ، نحو : أَنَابِكَ مُسْتَجِيرٌ ، كما أَنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي
نحو : مَرَرْتُ بِكَ ، وَأَمَّا الظَّرْفُ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ يُذَكَّرُ .

الثانية : فِيمَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ خَبَرًا مِنَ الظُّرُوفِ .
والظَّرْفُ : زَمَانِيٌّ ، وَمَكَانِيٌّ ، فَالْمَكَانِيُّ : يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْجَثَةِ ، وَالزَّمَانِيُّ
لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الْجَثَةِ ، لَا تَقُولُ : زَيْدٌ يَوْمٌ .

ومِنْهُمْ مَنْ أَجَارَ ذَلِكَ إِذَا أَفَادَ ، نحو : " الْحَجَّاجُ زَمَنَ ابْنِ مَرْوَانَ " . وفي

قوله :

(٣٩) * أَكَلَّ عَامٍ نَعَمْ تَحَوُّونَهُ * (٣٩)

ومِنْهُمْ : مَنْ أَجَارَ إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، نحو : " الرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعٍ " .

(٣٧) لقمان ، آية (١٧) .

(٣٨) الكهف ، آية (٣٠) .

(٣٩) لقيس بن حصين الحارثي ، وشطره الآخر

* يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ ؟ *

والشاهد فيه على أن " نَعَمْ " مبتدأ وخبره الظرف " كل عام " على تقدير :

أكل عام إخراج نعم . ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان .

وهو من شواهد الكتاب ١٢٩/١ ، ومجاز القرآن ٢٦٢/١ ، وشرح الأبيات

للنحاس ٩٦ ، وابن السيرافي ١١٩/١ ، والأعلم ٦٥/١ ، والانصاف ٦٢/١ .

أي : إذا جاء شهرًا ربيع . ثم اختلفوا :
هل يتعلق (٣١/ب) الظرف ، والجاء والمجرور بشيء أم لا ؟
فرعم ابن السراج : أنه لا يحتاج إلى شيء ، لأن الكلام تام ، ولأنه إن قدر
فعل فهو باطل ، بما ذكره الأخفش ، ومن تابعه ، وإن قدر بمفرد فهو باطل
بما ذكره الآخرون . وذهب الأكثرون إلى : أنه لابد من متعلق ، لأن الظرف لابد له
من عامل ، والحرف لابد له من شيء يوصل معناه إلى الاسم ، ثم اختلفوا في أمور :
الأول : ما متعلقه ؟

ف قيل : فعل ، لأنه يقع صلة ، والصلة لا تكون إلا جملة وهذا قول الفارسي (٤١)
والزمخشري (٤٢) والمصنف (٤٣) ، وروي عن سيبويه .

وقيل : اسم فاعل ، لأن أصل الخبر المفرد ، ولأنه قد ظهر مفرداً حيث ظهر ،
ولأن الحال لو كان يُقدر بفعلٍ لزمّت " قد " ، نحو : جاء زيد أمس على كتفه سيفاً .

فإن قيل : يُقدر هنا مضارع حكاية ، قيل : لا ، أقل من ورود الماضي في
بعض الأحوال ، لأنه الأصل فتلزم " قد " وهذا قول الأخفش ، وابن بابشاد ، وروي (٤٥)
عن سيبويه (٤٦) .

(٤٠) لأنه يقول : إنه مستقل بنفسه فلا يحتاج إلى شيء

الأصول ٦٣/١ و ٦٥ ، وانظر الارتشاف ٤٥/٢ ، والهمع ٩٩/١ .

(٤١) الايضاح العفدي ٢٦٥/١ .

(٤٢) المفصل ٢٤ ، حيث قال : " وقولك (في الدار) معناه استقر فيها " .

(٤٣) شرح الكافية لوجه ٢٢/ب ، وانظر شرح الوافية ١٧٧ ، حيث قال :

وما يقع ظرفاً فقال الأكثر . . . فيه " استقر " جملة تقدر

وانظر المساعد ٢٣٦/١ .

(٤٤) قول الأخفش منسوب له في شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ .

(٤٥) رأي ابن بابشاد في

(٤٦) الكتاب ٥٥/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ .

وقد ذهب لهذا الرأي ابن مالك ورجحه حيث قال :

(وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : . . .) انظر شرح الكافية الشافية

٣٤٩/١ - ٣٥٠ ، والمساعد ٢٣٥/١ .

وقيل : يَقْدَرُ الْفِعْلُ فِي الصَّلَةِ ، وَالاسْمُ فِيمَا عَدَاهَا جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ .

الأمر الثاني : هل يجوزُ ظهورُ هذا المتعلقِ ؟

(٤٧) الْأَكْثَرُ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ الظَرْفَ قَدْ صَارَ كَالْعَوَضِ .

ومنهم : مَنْ أَجَازَهُ قَلِيلًا . وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ مَالِكٍ (٤٨) مُحْتَجِّينَ

بِقَوْلِهِ : * فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ * (٤٩) وَبِقَوْلِهِ :

(٥٠) * فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ *

وَتَأَوَّلَ الْأَوَّلُونَ الْآيَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ "عِنْدَهُ" مُتَعَلِّقٌ بِالرُّؤْيَا ، لَا خَبَرَ ، وَ"مُسْتَقِرًّا" حَالٌ أَيْ : فَلَمَّا رَأَاهُ عِنْدَهُ مُسْتَقِرًّا .

قَالُوا : وَمُسْتَقَرٌّ هُنَا بِمَعْنَى سَاكِنٌ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ ، وَالَّذِي يَقْدَرُ فَبِئْسَ الظَرْفُ مَعْنَاهُ حَاصِلٌ .

الثاني : أَنَّ يَكُونُ "عِنْدَهُ" حَالًا أُخْرَى مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ ، وَ"مُسْتَقِرًّا" حَالٌ ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا رُؤْيَا الْبَصَرِ .

الأمر الثالث : مَا مَحَلُّ الظَرْفِ الْوَاقِعِ خَبَرًا ، وَالْمَجْرُورِ بِحَرْفِ التَّامِ وَ أَخَوَاتِهِ ؟
أَمَّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّرَاجِ (٥١) فَرَفَعَهُ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ : فَمَنْ جَعَلَهُ نَائِبًا مَنَابَ الْمَحذُوفِ ، وَعَوَاضًا عَنْهُ ، وَمُتَحَمِّلًا لِمُضْمِرِهِ فَرَفَعَهُ ، أَيْضًا ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ فَمَحَطُّهُ نَصَبٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤٧) مِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ ظُهُورِ الْمُتَعَلِّقِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ ٦٣/١ .

(٤٨) التَّسْهِيلُ ٤٩ ، وَانْظُرِ الْمُسَاعَدَ ٢٣٧/١ ، وَشِفَاءَ الْعَلِيلِ ٢٩٣/١ .

(٤٩) النَّمْلُ ، آيَةُ (٤٠) .

(٥٠) الْبَيْتُ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ ، وَصَدْرُهُ : * لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ * .

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ اجْتِمَاعُ الظَرْفِ وَمُتَعَلِّقِهِ لِفِظًا .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِرْتِشَافِ ٥٥/٢ ، وَالْمُسَاعَدِ ٢٣٥/١ ، ٢٤٧ ، وَالْهَمْعِ ٩٨/١ .

(٥١) الْأَصُولُ ٦٣/١ ، ٦٥ ، وَ ٢٩٢/٢ ، وَانْظُرِ الْهَمْعَ ٩٩/١ .

(وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ)

قوله : (وإذا كان المبتدأ مُشْتَمِلًا على ماله صدر الكلام) .

اعلم أن أصل الخبر التأخير ، كما تقدم ، ثم هو على ثلاثة أحوال :
حال يجب فيها تأخيرها ، وحال يجب فيها تقديمها ، وحال يجوز (فيها) الأمران
أمّا الحال التي يجب فيها تأخيرها ، وتقديم المبتدأ ، ففي مواضع :

منها : أن يكون المبتدأ مُشْتَمِلًا على ما له صدر الكلام ، لأنه لو قُدِّمَ
الخبر لَدَنَّى إلى تأخير ماله صدر الكلام ، وإنما قال : مُشْتَمِلًا ، ولم يقل : إذا كان
المبتدأ ماله صدر الكلام ، لأن الاشتمال أعم ، إذ قد يكون المبتدأ غير ماله
الصدر ، ويجب تقديمه ، بأن يشتمل على ماله الصدر ، نحو مافيه لأم الابتداء ،
وحرف الاستفهام ، وقد دخل فيما ذكر أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وكم
الخبرية ، وما التعجبية ، والمضاف إلى أسماء الاستفهام ، والشرط ، وكم ، نحو :
غلام من ضربته ؟ وغلام من ضربته أضربه ، وغلام كم رجل ضربته ؛ ومافيه لأم
الابتداء ، نحو : * لِيُوسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَبِينَا * (١) وحرف الاستفهام ،
وضمير الشأن ، وما استعمله العرب مقدمًا وخرج مخرج الأمثال ملحق بهذا ، نحو :
" الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ " (٢) ونحو : سَلَامٌ عَلَيْكَ ، وَوَيْلٌ لَكَ ، وَخَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ ،
وأشباه ذلك .

ومنها : أن يكونا معرفتين ، أو متساويتين ، أي : المبتدأ والخبر ، مثل :
أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي ، هذا مثال للمتساويتين ، ولا فرق في هذه المسألة بين
كون المبتدأ والخبر اسمين ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ .

(١) يوسف ، آية (٨) .

(٢) هذا المثل يضرب للأميرين أهلًا أو سلمًا قال أبو عبيد : وأصله أن يخلي
بين الكلاب ، وبقر الوحش والمثل يُروى بالرفع ، والنصب ، ولكن الشراح
استشهد به في هذا الباب على رواية الرفع .

انظر المثل في أمثال أبي عبيد ٢٨٤ ، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢ ، وفصل

المقال ٤٠٠ ، ومجمع الأمثال ٢٢/٣ ، والمستقصى ٣٤١/١ .

أو أحدهما وَصَفَ ، نحو : زَيْدٌ الْعَالِمُ ، لأنها مَبْنِيَّةٌ عَلَى جَوَازِ كَوْنِ الصِّفَةِ
مَبْتَدَأً ، وهو قولُ الجمهورِ .

وقد ذهب الرَّازِيُّ^(٣) ، والإمامُ يَحْيَى^(٣) إلى أنها متعينةٌ للخبريةِ ، ولا يجوزُ كونُها
مَبْتَدَأً ، لأنها مُسَنَدَةٌ في المعنى فكيف يُسَنَدُ إليها ؟ فيجوزُ على قولهم تقديمُها .

وَرَدَّ مذهبُهم بنحوِ : الْعَالِمُ الْقَائِمُ ، فلا بُدَّ من جعل أحدهما مُسَنَدًا .
وأجيب عما أورده : بأنَّ لا نُخْبِرُ بالصفة إلا بتأويلها بالاسم .
فإذا قيل : القائمُ زَيْدٌ ، فمعناه الذاتُ المتَّصِفَةُ بالقيامِ زَيْدٌ ، أو مُسَمَّى
زَيْدٌ ، فيتأولهما جميعاً على مقتضى قول الكوفيين : إِنَّ الْخَبَرَ لَا بُدَّ مِنْ
اشْتِقَاقِهِ . ثم اختلف القائلون بجواز الإخبارِ بِأَيِّهِمَا؟ والمذهبُ (٣٢ / أ)
(٤) ثلاثة :

الأولُ : وجوبُ تقديمِ المبتدأ ، لَعَلَّا يَلْتَبَسَ ، لأنَّ الْمَعْنَيَيْنِ مختلفانِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّ الْمَبْتَدَأَ يجوزُ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الْخَبَرِ ، والخبرُ لا يجوزُ كونه أَخَصَّ
من المبتدأ كما ذكرَ المصنفُ ، بل يجبُ كونه أعمَّ ، أو مُساوياً .

وإذا قلتَ : زَيْدٌ الْعَالِمُ جازَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ زَيْدٍ الْعَالِمِ أَيْضاً ، ولا يكونُ
زَيْدٌ إِلَّا الْعَالِمَ ، وإذا قلتَ : الْعَالِمُ زَيْدٌ ، وجبَ أَنْ يَكُونَ الْعَالِمُ
زَيْدًا ، ولا يخرجُ عن زَيْدٍ .

الثاني : جوازُ التقديمِ والتأخيرِ ، وتجعلُ أَيُّهُمَا شَتَّ مَبْتَدَأً ؟ وروى عن الفارسيِّ^(٥)
والمتقدمين كأنهم يَعْتَمِدُونَ على القرينةِ .

(٣) الأزهارُ الصافية ، ج ١ ، لوحة (٧٧) .

(٤) ملاحظة : في لوحة (٣٢ / ب - و - ٣٣ / أ) كلام ليس من أصل المخطوطة وقد
أشار الناسخ أو المصحح لذلك الكلام الزائد الذي ليس من أصل المتن بقوله :
" انتقل الى الصفح الأيسر حيث قال : ثلاثة : الأول : وجوب
تقديم المبتدأ " .

(٥) الإيضاح العضدي ١٠١/١ - ١٠٢ .

وبعض هؤلاء يقول : الأعم هو الخبر ، فإذا قلت : صديقي زيد ، والصديق أكثر من المسمى بزيد ، فصديقي خبر .

الثالث : التفصيل فإن كان ثم قرينة جار التقديم والتأخير ، نحو

(٦) * بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ *

ونحو :

(٧) * قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِبَلِ وَأَفْيَاهَا *

ونحو :

(٨) * لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ *

(٩)

وهذا قول ابن مالك وغيره .

والصحيح الأول ، لجواز أن يكون قصد المبالغة فقلب التشبيه . ومنهـا أن يكون الخبر فعلاً للمبتدأ ، نحو : زيد قام ، وفيه مذهب :

الأول : وجوب التقديم ، وهو مذهب البصريين ، لئلا يلتبس بالفاعل .

الثاني : جواز التقديم والتأخير ، وهو مذهب الكوفيين .

الثالث : التفصيل ، فإن كان الضمير بارزاً ، نحو : الزيدان قاما ، جاز التقديم وإلا لم يجز ، وهذا قول ابن مالك . (١٠) ويفهم من السكاكي ، (١١)

(٦) (نسب لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في الخزانة ٨٨/١ ، كما نسب للفرزدق في الخزانة ٢١٢/١ ، وليس في ديوانه .

والشاهد تقدم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبناؤنا) وذلك لأمن اللبس بسبب وجود القرينة المعنوية لأن المراد الحكم على بني أبناؤهم بأنهم كبنيتهم .

وهو من شواهد الانصاف ٦٦/١ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، وأوضح ١٤٥/١ ، والمغنى ٥٠٤/٢ ، وابن عقيل ٢٣٣/١ .

(٧) (لسان بن ثابت (رضي الله عنه) ، وهو في ديوانه ٣٥٢ . والشاهد تقديم الخبر (أكرمها - وأفيها) على المبتدأ (ألام الأحياء - أعذر الناس) لوجود القرينة المانعة للبس .

والبيت من شواهد الهمع ١٠٢/١ ، والدرر ٧٦/١ . (٨) لأبي تمام الطائي ، وهو في ديوانه ١٩٤ ، وشرح الديوان للتبريزي ١٢٣/٣ ، وعجزه

.. وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ آيِدٍ عَوَاسِلُ ..

والشاهد تقدم الخبر (لعاب الأفاعي) على المبتدأ (لعابه) وذلك لوضوح المعنى .

وهو من شواهد دلائل الأعجاز ٣٥٨ ، مفتاح العلوم ٢١٤ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، والإيضاح للقزويني ١٦٥/١ .

(٩) شرح الكافية الشافية ٣٦٦/١ ، ٣٦٧ . (١٠) شرح الكافية الشافية ٣٦٧/١ .

(١١) مفتاح العلوم ٨٧ .

وجعلوا منه : * وَأَسْرُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا * (١٢)

الرابع : إن رفع الفعل ضميراً منفصلاً نحو : زيدٌ ما قام ، إلا هو . أو سببياً ،
نحو : " زيد قام أبوه " جاز .

فإن رفع ظاهراً غير سببيّ قبح نحو : ضربَ محمدٌ زيدٌ ، أي زيدٌ ضربَ
محمدٌ . ومنه قراءةٌ من قرأ : * وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ * (١٣)
أي السماواتُ والأرضُ وسعها كُرسِيُّه .

وإن كان غير ذلك لم يجز ، وهذا قولُ أبي حيان (١٤) وهو ضعيفٌ لاحتمالِ
البَدَلِيَّةِ فيحصلُ اللَّبْسُ ، وأما وسع كُرسِيه السماوات ، فقد منع الأكثرُ حذفَ
العائدِ مع تقدمِ المبتدأ ، فكيف مع تأخره ؟

ومن المواضع التي يجبُ فيها التقديمُ للمبتدأ أن يكونَ قبلَ " إلا " نحو :
ما زيدٌ إلا في الدارِ ، أو بعدَ " إنما " يليها ، نحو : " إنما زيدٌ في الدارِ " .

(١٢) الأنبياء ، آية (٣) .

(١٣) البقرة ، آية (٢٥٥) .

قرأ الجمهورُ " وَسِعَ " بكسر السين على أنه فعل ماضي . ونصب السماواتِ
والأرضِ . وقرئ شاذاً بسكونها " وَسَعَ " تخفيفاً كذلك على أنه فعل ماضي .
وقرئ شاذاً - أيضاً - " وَسِعَ " بسكون السين ، وضم العين . " والسماواتُ
والأرضُ " بالرفع مبتدأ وخبر . فيكونُ " وَسِعَ كُرْسِيُّه " مضافاً ومضافاً إليه .

وقد نسب ابن خالوية هذه القراءة ليعقوب في بعض الروايات .
انظر مختصر ابن خالوية ١٦ ، والبحر المحيط ٢٧٩/٢ ، والنهر
الماد من البحر ٢٧٩/٢ .

(١٤) الارتشاف ٤١/٢ .

(وجوب تقديم الخبر)

قوله : (وإذا تضمن الخبر ... إلى آخره) .

هذه الحال التي يجب فيها تقديم الخبر ،

منها :

أَنْ يَتَضَمَّنَ الْخَبْرُ الْمَفْرُودَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا قَيِّدَهُ بِالْمَفْرُودِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جُمْلَةً لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ آيَنَ بَيْتُهُ ؟ وَزَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتُهُ ؟ وَيدخلُ في هذا أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ ، أَوْ مَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهَا . وَيُلْحَقُ بِهِ مَا اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ مُقَدِّمًا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " فِي كُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ " ^(١) وَمَا شَاكَلَهُ ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ : سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ ؟ عَلَى مَنْ يَجْعَلُهُ خَبْرًا ، لِأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ لَأَلْبَسَ بِالِاسْتِفْهَامِ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مُصَحَّحًا لِلابْتِدَاءِ بِالنَّكِيرَةِ نَحْوُ : (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)

وفيه مذهبان :

الأول : أَنَّهُ مُرْتَفَعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ ، وَيَبْطُلُهُ دُخُولُ النَّوَاسِخِ .
الثاني : أَنَّهُ خَبْرٌ ، وَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ ، لِثَلَاثِ يَزُولُ التَّصْحِيحُ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ لِمُتَعَلِّقِهِ ، أَي : مُتَعَلِّقِ الْخَبْرِ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَأِ ، فَكُلُّ التَّمَرَّةِ مُتَعَلِّقٌ لِلْخَبْرِ ، وَفِي الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ مِثْلُهَا ، ضَمِيرٌ لَهَا فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ لِثَلَاثِ يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ .

(١) الْمَثَلُ يُضَرَّبُ لِاسْتَوَاءِ الْقَوْمِ فِي الشَّرِّ وَالْمَكْرُوهِ . وَقَائِلُ الْمَثَلِ هُوَ الْأَضْبَطُ بَنُ قُرَيْبٍ السَّعْدِيِّ ، وَكَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ فَاحْتَقَرُوهُ وَأَهَانُوهُ فَرَحَلَ عَنْهُمْ ، وَنَزَلَ بآخِرِينَ فَوَجَدَهُمْ يَفْعَلُونَ بِأَسْيَادِهِمْ كَذَلِكَ . فَرُوي أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ .

وَالْمَثَلُ يَرُوي بَعْدَهُ رَوَايَاتٌ أَنْظَرَهَا فِي

الْأَمْثَالِ لِأَبِي فَيْدٍ ٨١ ، وَجُمُهرَةُ الْأَمْثَالِ ١ / ٦١ ، وَمَجْمُوعُ

الْأَمْثَالِ ٨٨ / ١ ، وَ ١٨٤ / ١ .

قال نَجْمُ الدِّينِ : (٢) مُتَعَلِّقُهُ بِكَسْرِ اللامِ ، ونعني بالمتعلق جزءَ الخبرِ ، فقولك على الثمرة خبرٌ والمجرور جزؤه ، قال : وإذا كان الضميرُ في صفةِ المبتدأ نحو : على الثمرة زيدٌ مثلها ، جاز تأخيرُ الخبرِ ، فتقول : زيدٌ على الثمرة مثلها ، لأنَّ الفصلَ بين الصفةِ والموصوفِ جائزٌ .

قال : فإن تقدّمَ المفسّرُ المتعلقَ بالخبرِ على المبتدأ ذي الضميرِ ، وتأخّرَ الخبرُ عنه ، نحو : في الدارِ مالُكها ، وعلى الله عبده متوكّلٌ ، جازتْ عنده البصريين ، وهشام من الكوفيين . ومنعها سائرُ الكوفيين نظراً إلى أنَّ المفسّرَ مرتبتهُ التأخيرُ وهو فاسدٌ ، لأنَّ الاعتبارَ بالتقدّمِ اللفظيِّ ، ولذلك جازَ * وإذْ أَبْنَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ * (٣) .

ووافقَ الكِسَائِيُّ البصريين في جوازِ : زيداً غلامه ضاربٌ ، وخالفهم فَمَنَعَ زيداً ، غلامه ضاربٌ .

وجهُ الفرقِ : أنَّ الفعلَ أَشَدُّ استدعاءً لمفعوله من اسمِ الفاعلِ فكانَ المفسّرُ متأخراً لفظاً ، وفيه نظرٌ .

واعترضَ رُكْنُ الدِّينِ بنحو : " على الله عبده متوكّلٌ " فإنه يجوزُ تقدّمُ المبتدأ هنا مع أنَّ لمتعلقه ضميراً في المبتدأ . وقال : الأولَى أنْ يَزِيدَ " وكان الخبرُ ظرفاً " .

قلتُ : وما ذكره غيرُ شاملٍ ، لأنه يخرجُ منه :

(٦) * وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا * (٦)

(٢) شرح الكافية ٩٩/١ . (٣) البقرة ، آية (١٢٤) .

(٤) انظر شرح الرضى ٩٩/١ ، والمساعد ٢٢٤/١ ، والهمع ١٠٣/١ .

(٥) رأي الدين لم أجده في شرحه الكبير على الكافية .

(٦) لمجنون ليلى ، وهو في ديوانه ٧١ . كما نسب لنصيب بن رباح فـلى التصريح ٧٦/١ ، وهو بتمامه

* آهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ . . عَلَيَّ ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا *

والشاهد فيه تقدّمُ الخبرِ " ملءُ عينٍ " على المبتدأ " حبيبُها " لأنَّ المبتدأ

فيه ضميرٌ يعودُ على المضافِ إليه وهو متصلٌ بالخبرِ ، والبيتُ من شواهدِ

الارتشاف ٤٤/٢ ، وابن عقيل ١٤١/١ ، والأشْمُونِي ٢١٣/١ .

فكلام المصنف مستقيم ، لأن مراده بالمتعلق الذي لا ينفك الخبر عنه ، ولا يبارحه ، فيدخل فيه المضاف وغيره .

ولم يرد السَّعْلُ الذي يراد في تعلق الحروف ، والظروف ، ولا التعلُّق المعنوي الذي هو الاستدعاء . وإنما أراد الارتباط اللفظي .

ومنها : أن يكونَ عنَّ " أنَّ " أي : يكون الخبر عن مبتدأ هو " أنَّ " نحو :
عندي أنك منطلق . وفيه تفصيل : لا يخلو من أن يليها " أمَّا " أم لا (٣٣/ب) .
إن لم يليها نحو : عندك أنك منطلق ، فالجمهور : يوجبون تقديم الخبر . (٧)

قالوا : لئلا يلتبس بالمكسورة في الصورة . أو بـ " أنَّ " التي بمعنى " لعلَّ " أو لئلا يدخل عليها " إنَّ " فيقال : إنَّ أنك منطلقٌ عندي ، وفيه قبحٌ ظاهرٌ .

ودهب الأخفش (٨) إلى جواز التقديم قياساً على " أنَّ " نحو : * وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ * وَأَمَّا إِنْ وَلِيَهَا " أمَّا " وتقدم " أنَّ " باتفاق ، نحو قوله :
* دَأْبِي اصْطَبَارٌ ، وَأَمَّا أَنْتِي جَرِعٌ يَوْمَ النُّوَى فِلَوْجِدٍ كَادَ يَبْرِينِي * (١٠)

ومن وجوه تقديم الخبر ، وقوع الخبر قبل : " إلاَّ " ، أو قبل الخبر بعداً ، « وَأَمَّا الْحَالُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهَا الْأَمْرَانِ بَحِيْثٌ لَا يَحْصُلُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمَوَانِعِ وَنَحْوِهَا ، مثل : قائمٌ زيدٌ ، وفي ذلك خلافٌ ، والمذاهبُ ثلاثةٌ :

- الجواز مطلقاً ، وهو قول البصريين .
- والمنع مطلقاً ، وهو الظاهر من قول الكوفيين .
- والتفصيل بين أن يكون العائد مرفوعاً فيمتنع ، نحو : قائمٌ زيدٌ .

(٧) وهو مذهب سيويه . انظر المساعد ٢٢٣/١ .

(٨) انظر المساعد ٢٢٣/١ .

(٩) البقرة ، آية (١٨٤) .

(١٠) البيت لم يعرف قائله .

والشاهد فيه جواز تأخير الخبر بعد أمَّا كما يجوز تقديمه إذا كان المبتدأ آن وصلتها .

وهو من شواهد المساعد ٢٢٣/١ ، والتصريح ١٧٥/١ ، والهمع ١٠٣/١ ،

والآشموني ٢١٣/١ .

أو غير مرفوع فيجوز : زيدُ ضربته ، وزيدُ ضربتُ غلامه ، وروي عن بعض الكوفيين .

والصحيح الأول ، وروي سيويه : (١١) " تَمِيمِي أَنَا ، وَمَشْنُوْءٌ مِّنْ يَشْنُوْكَ " إلا أن من مذهبيهم جواز عمل الصفة من غير اعتماد ، فهم يجعلون المبتدأ مرتفعاً بالخبر ، ولا يتقوى الاحتجاج بذلك ، وأقوى من ذلك حجة عليهم ما روي من نحو : في داره زيدٌ ، وإن في الدار زيداً .

وجه الاحتجاج : (في نحو : في داره) زيدٌ ، إن جعلنا زيداً مرتفعاً بالجاء والمجرور ، أن عود الضمير إلى غير مذكور ، وأمّا إن في الدار زيداً ، فمن حيث إنهم نصبوا زيداً ، ولا وجه لنصبه إلا أنه اسم " إن " .

وروي عن بعض البصريين جواز : في داره زيدٌ ، ومنع : في داره أمة زيدٌ ، وفي دارها غلام هندٍ . وفرق بينهما : بأن المبتدأ أصله التقديم على الخبر فيعود الضمير إليه ، لأنه متقدم رتبةً .

قال : بخلاف ما أضيف المبتدأ إليه فليس له التقديم ، وهذا بعيد ، لأنه إذا كان رتبة المضاف التقديم ، فالمضاف إليه كذلك ، لأنهما لا يفصل بينهما .

(تَعَدَّدُ الْخَبَرُ)

قوله : (وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ مِثْلُ " زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ ") .

اعلم أنَّ المبتدأَ إمَّا أنْ يَتَعَدَّدَ ، أو يَتَّحِدَ .

إِنْ اتَّحَدَ فَالْخَبَرُ إمَّا أنْ يَتَعَدَّدَ ، أو يَتَّحِدَ ، إِنْ تَعَدَّدَ فَلِإِمَّا أنْ يَتَعَدَّدَ لَفْظًا وَمَعْنَى أو لَفْظًا فَقَطْ ، أو مَعْنَى فَقَطْ ، فَالْخَبَرُ الْمُتَّحِدُ لِمَبْتَدَأٍ مُتَّحِدٍ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَالْمُتَعَدَّدُ لَفْظًا وَمَعْنَى بِعَاطِفٍ ، وَبَغَيْرِ عَاطِفٍ ، إِنْ كَانَ بِعَاطِفٍ فَجَائِزٌ كَوْنُهَا أَخْبَارًا بِاتِّفَاقٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ عَالِمٌ وَعَاقِلٌ .

وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَاطِفٍ فَمَذْهَبَانِ :

مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ كَوْنُهَا أَخْبَارًا ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : * وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ * (١) وَمِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

* مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتَّى . مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى (٢)

وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ (٣) وَالْمَصْنَفُ (٤) .

وَمِنْ النِّحَاةِ مَنْ مَنَعَ كَوْنُهَا أَخْبَارًا ، لِأَنَّ الْعَامِلَ اللَّفْظِيَّ أَقْوَى مِنَ الْمَعْنَوِيِّ ، وَهُوَ لَا يَعْمَلُ فِي الزَّائِدِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ ، وَيَحْمِلُونَ مَا جَاءَ ظَاهِرُهُ ذَلِكَ عَلَى النَّعْتِ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ يَصَحُّ أَنْ تُوصَفَ إِذَا تَنَزَّلَتْ مَنَزِلَةَ الْجَامِدِ كَالْآيَةِ .

(١) البروج ، آية (١٤ - ١٦) .

(٢) لرؤبة بن العجاج . وهو في ملحق ديوانه ١٨٩ .
والشاهدُ قوله : (فِهَذَا بَتَّى مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى) فَإِنَّهَا أَخْبَارٌ مُتَعَدَّدَةٌ لِمَبْتَدَأٍ

وَاحِدٍ هُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ " هَذَا " مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ .
وَمَعْنَى " بَتَّى " الْكِسَاءُ الْغَلِيظُ الْمُرْتَبِعُ . أَيِ : كَسَائِي يَكْفِينِي لَهَا جَمِيعًا .
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٨٤/٢ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٧/٣ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٢٤٧/٢ ،
وَالْأَصُولُ ١٠٥/١ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ٢٥٧/١ .

(٣) المفصل ٢٧ .

(٤) انظر متن الكافية ٧٨ .

(٥) مِنَ الْمَانِعِينَ ابْنُ عَصْفُورٍ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ ، انظر المقرب ٨٦/١ ، وَالْهَمْعُ ١٠٨/١ .

أو على البديل كالبيتِ يَعْنُونَ بدل الإضراب .
والمتعدد لفظاً فقط يعاطف ، وبلا عاطف ، إن كان بلا عاطف ، نحو : هَذَا
الرَّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ ، وهذا الرجلُ أَعْسَرُ أَيْسَرُ ، أي : أَضْبَطُ ، وقوله في الذَّئْبِ .

(٦) * فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ *

بمعني بينهما ، وهو كثير فقد اختلفوا في كونهما خبرين معاً .

الأكثر يجعلها أخباراً متعددة في اللفظ ، ومنهم من يجعل في كلٍّ منها
ضميراً ، ومنهم من يكتفي بضمير واحد كما تقدم . (٧)

وذهب قوم إلى أن الخبر إنما هو الأول ، والثاني صفة له ، لأن المعنى حُلُوٌّ
فيه حموضة ، قالوا : والصفة قد توصف ، نحو : هذا العالمُ العاقِلُ ، ولأنهما
لو كانا خبرين لزمَ (أن يكون) المعنى حُلُوٌّ في حال ، حامضٌ في حال .

ورد : بأنه يلزم من ذلك اجتماع الصديين لو كان (معناه) حلاوة حامضة
ولا يلزم على الأول ، لأنهما راجعان إلى الرمان ، وبعض أجزاءه حلو ، وبعضه
(حامض) فكأنه قال : في جزء منه حلاوة ، وفي جزء منه حموضة .

(٨) وإن كان بعاطفٍ فالأكثر لا يجوز ، ومنهم من أجازه .

والمتعدد معنى ضربان : الجمع ، والأسماء التي تقع على القليل والكثير ،
كالمصادر ، وأسماء العموم .

(٦) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٢٣٠ .
والشاهد فيه تعدد خبرين وهما " يقظان هاجع " لمبتدأ واحد وهو
قوله : " هو " من غير عطف الثاني على الأول وهذا جائز في مذهب
الجمهور .

(٧) انظر هذه الآراء في ابن عقيل ٢٥٧/١ ، والهمع ١٠٨/١ .

(٨) ممن قال بذلك أبو علي الفارسي . انظر الهمع ١٠٨/١ .

أما غير الجمع فيصح الإخبار به عن المفرد نحو : زَيْدٌ عَدْلٌ ، ونحو :
 * ذَلِكَ الْكِتَابُ * ^(٩) ، وهو مجاز .

وأما الجمع ، فقليل : يجوز الإخبار به عن المفرد ، فتقول : زَيْدٌ قَائِمُونَ ،
 إذا قصد المبالغة . ومنه : * رَبِّ ارْجِعُونِ * ^(١٠)

وقيل : لا يجوز ، لأنه نص في ثلاثة فصاعداً ، وأما * رَبِّ ارْجِعُونِ * فليس
 بخبر ، وقد قيل فيه : إنه يُريد ملائكة الموت .

وقيل : الكلام من كافر (١/٣٤) مَثَلٌ ، وفيه نظر ، لأنه مختصر ، والمختصر
 يُقرُّ بالإيمان ، لقوله : * وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ * ^(١١)
 وأما إن تعدد المبتدأ جاز كَوْنُ خبره متعدداً لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط ،
 وهل يجوز كَوْنُهُ متحداً ؟ الأظهر الجواز حيث يصح المعنى ، نحو : الْأَصْدَقَاءُ
 نَفْسٌ وَاحِدَةٌ ، ونحو : " النَّاسُ زَيْدٌ " مبالغة ، كما أنبأ عنه قوله :

(١٢) * لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ . ∴ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ * ^(١٢)

ونحو :
 (١٣) * إِنَّمَا النَّاسُ آنَا . ∴ فَإِذَا مِتُّ فَلِلنَّاسِ الْفَنَاءُ * ^(١٣)

(٩) البقرة ، آية (٢) .

(١٠) المؤمنون ، آية (٩٩) .

(١١) النساء ، آية (١٥٩) .

(١٢) لأبي نُوَاسٍ من قصيدته له في مدح الرشيد ، وهو في ديوانه ٤٥٤ .

والبيت من شواهد دلائل الإعجاز ٢٢٠ ، ٤٠٠ .

(١٣) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .

(دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ)

قوله : (وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ فَيَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ) .

دُخُولُ الْفَاءِ عَلَى الْخَبَرِ وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، وَمُمْتَنِعٌ .

فالواجبُ مع " أَمَّا " نحو : أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ؟ ﴾ ^(١) فَتَقْدِيرُهُ : فَيَقَالُ لَهُمْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

﴿ فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ﴾ ^(٢)

فضرورةٌ . وَأَمَّا الْجَائِزُ فَحَيْثُ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ^(٣) ، وَإِنَّمَا أَتَى بِقَدٍّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ دُخُولِهَا ، لِأَنَّهَا لِلرَّبِطِ . وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ مُرْتَبِطَانِ بَأَنْفُسِهِمَا كَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ .

قال : (وَذَلِكَ الْأِسْمُ الْمَوْصُولُ بِفِعْلٍ ، أَوْ ظَرْفٍ) لَا يَخْلُو الْمَوْصُولُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اللَّامَ أَوْ غَيْرَهَا .

إِنْ كَانَ اللَّامَ فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهَا ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمَوْصُولِ أَنْ يُوصَلَ بِظَرْفٍ أَوْ حَرْفٍ ، أَوْ جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ عَلَى مَا سَيَتَبَيَّنُ . وَاللَّامُ لَا تُوصَلُ إِلَّا بِالْأَسْمِ .

وذهب المبرِّدُ ^(٥) والكوفيُّون : إِلَى جَوَازِهِ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِهِ :

-
- (١) آل عمران ، آية (١٠٦) وانظر تأويل ابن قتيبة ٢١٦ ، والمغنى ٥٨/١ .
 (٢) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٢٢٦
 والشاهد فيه عدم اقتران الخبر (لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ) بِالْفَاءِ وَهُوَ ضَرُورَةٌ كَمَا أَشَارَ الشَّارِحُ .
 (٣) انظر شرح الكافية ، لوحة (٢٣ / أ) ، وشرح الوافية ١٧٨ - ١٧٩ .
 (٤) الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٥ .
 (٥) المقتضب ١٩٥/٣ ، وانظر المسألة في الارتشاف ٦٧/٢ ، والمساعد ٢٤٤/١ ، والهمع ١٠٩/١ .

* وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا * (٦) * الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا * (٧)

وَرَدَّ ؛ بَأْتَهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَكَانَ الْمَخْتَارُ النِّصْبُ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ . وَالْقِرَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى رَفْعِهِ ، وَتَوَوَّلَ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَإِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ غَيْرَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَالصَّلَةُ إِنْ كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ حَرْفًا جَانِبَ دُخُولِ الْفَاءِ بِشَرْطِ أَنْ يُرَادَ الْعُمُومُ ، فَإِنْ أُريدَ وَاحِدٌ بَعَيْنِهِ لَمْ تَجْزِ الْفَاءُ . قَالَ بَعْضُهُمْ .

وَقِيلَ : لَا يُشْرَطُ مِثَالُ الْعُمُومِ ؛ نَحْوُ : الَّذِي عِنْدِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَالَّذِي فِي الدَّخْلِ فَلَهُ دِرْهَمٌ . وَمِنْهُ : * وَمَا بَيْكُم مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ * (٨)

وَإِنْ كَانَتْ فِعْلًا فَمِنْهُمْ مِّنْ شَرْطِ الشَّبَةِ بِالشَّرْطِ ، فَاشْتَرَطَ فِي الصَّلَةِ شَرْطًا :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَصِحُّ دُخُولُ آدَاةِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ ، فَيُخْرَجُ مَا فِيهِ السَّيْنُ ، وَسَوْفَ ، وَلَنْ ، وَمَا ، وَقَدْ ، لِأَنَّ آلَةَ الشَّرْطِ لَا تَدْخُلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ : الَّذِي جَاءَنِي أَمْسٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ (٩) .

الثَّلَاثُ : أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى الصَّلَةِ آدَاةُ شَرْطٍ ، نَحْوُ : الَّذِي إِنْ تَعَطَّه يَشْكُرَكَ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَقِيلَ : لَا يُعْتَبَرُ هَذَا الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَصِحُّ أَنْ يُجَابَ بِهِ الشَّرْطُ .

(٦) المائدة ، آية (٣٨) .

(٧) النور ، آية (٢) .

(٨) النحل ، آية (٥٣) .

(٩) ممن ذهب إلى جواز كونه ماضيا الرضى في شرح الكافية ١٠١/١ .

وانظر المسألة في الهمع ١٠٩/١ .

الرابع : أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ عَامًّا فَلَا يَجُوزُ : الَّذِي يَزُورُنَا فَلَهُ دَرَهْمٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ بِهِ مَعِينًا ، لِأَنَّ الشَّرْطَ عَامٌّ .

وذهب بعضهم إلى الجواز في جميع ذلك ، واستدلَّ على الماضي معنى بقوله تعالى : * وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ * * وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ * (١٠) وقد تَوَلَّى بِالْإِسْتِقْبَالِ ، أَي : وَمَا يَتَّبِعُونَ لَكُمْ إِصَابَتَهُ وَإِفَاءَةَ اللَّهِ . فَأَمَّا الْمَبْتَدَأُ الْمَوْصُولُ بِهَذَا الْمَوْصُولِ فَمِنْهُمْ : مَنْ مَنَعَ الْفَاءَ لِرَوَالِ شَبِّهِ الشَّرْطِ عَنْ هَذَا الْمَبْتَدَأِ . (١٢)

ومنهم من أجاز مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تعالى : * وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ * (١٣) وَقَوْلِهِ : * قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ * (١٤)

وكذا كُلُّ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمَوْصُولِ الْمَذْكُورِ ، قِيلَ : لَا تَدْخُلُ الْفَاءُ ، وَقِيلَ : تَدْخُلُ لِقَوْلِهَا :

كُلُّ الَّذِي حَمَلْتَهُ فَهُوَ حَامِلٌ * (١٥)

قال المصنف : (وَالنِّكَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا) أَي : بِالْفِعْلِ وَالظَّرْفِ وَالْحَرْفِ . وَزَادَ السَّخَاوِيُّ اسْمَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ فَلَهُ دَرَهْمٌ ، وَادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِهِ ، حَكَاهُ عَنْهُ السَّيِّدُ شَرْفُ الدِّينِ - قُدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - .

وظاهرُ كلامِ المصنفِ العمومُ في كُلِّ نِكَرَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِمَا ذُكِرَ ، سِوَاءُ كَانَتْ لِلْعُمُومِ أَمْ لَا .

(١٠) آل عمران ، آية (١٦٦) .

(١١) الحشر ، آية (٦) .

(١٢) انظر المسألة في الارتشاف ٦٨/٢ ، والهمع ١١٠/١ .

(١٣) النور ، آية (٦٠) .

(١٤) الجمعة ، آية (٨) .

(١٥) لزَيْنَبِ بِنْتِ الطُّثْرِيقَةِ ، وَصَدْرُهُ

* يَسْرُكُ مَظْلُومًا وَيُرْضِيكَ ظَالِمًا *

والشاهد قوله : " فهو حامل " حيث دخلت الفاء على خبر الموصول المضاف إلى (كل) .

والمسألة خلافية . انظر الارتشاف ٦٨/٢ ، والهمع ١١٠/١ .

والبیت من شواهد الارتشاف ٦٨/٢ ، والمساعد ٢٤٥/١ ، والهمع ١١٠/١ .

(١٦) انظر شرح الوافية ١٧٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/١ .

وبعضهم شرط أن يُرادَ بها العموم . وبعضهم شرط أن يدخلَ عليها "كل" فيجوز^(١٧)
على الأول : رجلٌ يأتيني فله درهمٌ ، ولا يجوز فيمن شرط كلا .

واحتَرَزَ المصنّف بقوله : (وذلك الاسمُ الموصولُ) من (٣٤/ب) الموصولِ
الحرفيِّ ، وهو حروفُ المصدرِ .

وقوله : (مثل " الذي يأتيني ") مثالٌ للموصولِ بفعلٍ . أو (في الدارِ)
يعني إذا قلتَ : (الذي في الدارِ فله درهمٌ) وهو مثالٌ للظرفِ والحرفِ ، واكتفى
لهما بمثالٍ واحدٍ ، وقد أطلقَ الظرفَ على الظرفِ والحرفِ ، وذلك في اصطلاحهم شائعٌ
ومثالُ الظرفِ : الذي عندك .

وأما الممتنعُ : فهو فيما عدا الواجبِ والجائزِ ، وفيه مذاهبُ :

الأولُ : المنعُ مطلقاً ، وهو قولُ البصريين .
الثاني : الجوازُ مطلقاً وهو قولُ الأخفشِ^(١٨) ، أجازَ أن تُرادَ الفاءُ في كلِّ خيرٍ
وأنشد :

* وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ فَاَنْكَحَ فَتَاتَهُمْ *^(١٩)

بَرَفَعِ خَوْلَانُ .

الثالثُ : التفصيلُ ، فإن كان الخبرُ أمراً ، ونهياً جازت زيادتها ، وإلا لم تجزْ
وهو قولُ الفراءِ ، والفارسيِّ ، والأعلمِ^(٢٠) .

(١٧) ممن شرط دخول " كل " ابن الحاج . انظر الارتشاف ٦٧/٢ ، والهمع ١٠٩/١ .
قال السيوطي ، في الهمع " والصحيح التعميم " .

(١٨) معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، ٢٥١ .
وانظر المقتصد ٣١٣/١ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ ،
والرضى ١٠٢/١ ، والارتشاف ٧١/٢ ، والمغنى ١٧٩/١ ، والمساعد ٢٤٦/١ .

(١٩) البيت لم يعرف قائله . وعجزه
* وَأَكْرَمَةُ الْحَيَيْنِ خُلُوْ كَمَا هِيَا *
استشهد به الأخفش على جواز زيادة الفاء في (فانكح) أي : في كل خير .
وقد خرجها سيبويه على عدم الزيادة والأصل عنده : هذه خولان فانكح فتاتهم .
وهو من شواهد الكتاب ١٣٩/١ . ومعاني الأخفش ٢٥١/١ ، والإيضاح العضدي ٩٦ ،
وشواهد ابن بري ٨٦ ، ووصف المباني ٤٤٩ .

(٢٠) بالنسبة للفراء معاني القرآن ١٨٤/١ ، ١٠٥/٢ ، والفارسيُّ الأيضاح ٩٨/١ ،
والمقتصد ٣٢٢/١ ، وشواهد الإيضاح لابن بري ٨٧ ، وبالنسبة للأعلم تحصيل
عين الذهب ٧٠/١ ، وانظر المغنى ١٧٩/١ .

قوله : (وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَانِعَانِ بَاتِفَاقٍ) .

إذا دخلت التَّوَاسِخُ فَإِنَّ كَانَتْ " إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا " فَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَانَ " مانعةٌ بَاتِفَاقٍ ، كذا قال الزَّمَخْشَرِيُّ (٢١) ، والمصنفُ في "لَيْتَ " و " لَعَلَّ " .

وقد حكى بعضهم في : «لَعَلَّ» خلافاً شاذاً ، وحجة المَجِيزِ (٢٣) بأنها قد وُصِلَتْ بها الموصولاتُ كقولهِ :

* وَإِنِّي لَرَامٌ نَظْرَةً قَبْلَ التَّيِّ لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا * (٢٤)

وَرَدَّ عَلَيْهِ بَأَنَّ هَذَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " كَانَتْ " ، ولم يَقُلْ أَحَدٌ بِجَوَازِ الْفَاءِ فِي خَبَرِ كَانَتْ ، عَلَى أَنَّ وَقْعَهَا صَلَةٌ مُتَأَوَّلَةٌ ، وَإِنَّمَا مُنِعَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ ، لَأَنَّهَا قَدْ غَيَّرَتْ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ بِجَعْلِ الْجُمْلَةِ إِنْشَائِيَّةً .

وأما الثَّلَاثُ الْبَاقِيَّةُ : " إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنْ " فَثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

(الأول) : الْجَوَازُ فِيهَا : وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَغَارِبَةِ مُحْتَجِّينَ فِي (٢٥)

الْمَكْسُورَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى * إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ

لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ * . (٢٦) فِي الْمَفْتُوحَةِ * وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ

شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ * (٢٧) وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(٢٨) * عَلِمْتُ يَقِينًا أَنَّ مَا حَمَّ كَوْنُهُ فَسَعَى أَمْرِي فِي صَرْفِهِ غَيْرِنَافِعِ *

(٢١) المفصل ٢٧ .

(٢٢) انظر المسألة في الارتشاف ٧٠/٢ ، والهمع ١١٠/١ .

(٢٣) قال به هشام . انظر الهمع ٨٥/١ .

(٢٤) البيت نسب للفرزدق في الخزانة ٤٨١/٢ .
والشاهد فيه وقوع " لَعَلِّي " ... " صَلَةٌ لَ " التي " .

والبيت من شواهد الهمع ٨٥/١ ، والأشموني ١٦٣/١ .

(٢٥) شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ، والتسهيل ٥١ ، والمساعد ٢٤٧/١ .

(٢٦) البروج ، آية (١٠) .

(٢٧) الأنفال ، آية (٤١) .

(٢٨) البيت لم يُعرف قائله .

والشاهد فيه : دخول الفاء على الخبر (فَسَعَى) مع أَنَّ الْمُبْتَدَأَ (مَا) قَدْ

دخل عليه الناسخ (أَنَّ) فجاز بقاء الفاء .

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك لوحدة (٥٤) ، وشفاء العليل ٣٠٣/١ .

وفي لَكِنَّ بَقُولِهِ :

(٢٩) * فَتَا لِلَّهِ مَا فَارَقْتُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يَقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ *

الثاني : المنع فيها كلها ، وَحَكَى عَنْ سَيِّبِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الشَّرْطِ ، فَكَذَا مَا يُشَبِّهُهُ ، وَلَا إِنْ تَحَقَّقَ مَعْنَى الْخَبَرِ ، وَالشَّرْطُ فِيهِ شَكٌّ فَنَافَاها .

الثالث : التفصيل ، فيجوز مع " إِنْ " دون الْبَاقِيَتَيْنِ ، وهو مذهب الْأَكْثَرِينَ (٣١) وَتَأَوَّلُوا : قَوْلَهُ تَعَالَى : * وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ * وَالْبَيْتَيْنِ عَلَى أَنَّ (مَا) شَرْطِيَّةٌ ، وَاسْمُ إِنْ ، ضَمِيرُ شَأْنٍ مُقَدَّرٌ . وَمِمَّا وَرَدَ غَيْرَ مُجْزُومٍ مِمَّا يَجِبُ جُزْمُهُ فَهُوَ مِثْلُ :

(٣٢) * أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

وَإِنْ كَانَ النَّاسُخُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا فَالْمَنْعُ أَيْضًا . وَحَكَى عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ (٣٣) جَوَازُ الْفَاءِ فِي الْيَقِينِيَّةِ " عَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ " وَوَجَدْتُ ، وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْفَاءِ الَّتِي فِيهَا سَبَبِيَّةٌ ، فَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَتَدْخُلُ عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَجَازِ زِيَادَةِ الْفَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ ، قِيلَ : وَمِنْهُمْ الْأَخْفَشُ ، وَيَمْتَنَعُ عِنْدَ مَنْعِ زِيَادَتِهَا . (٣٤)

(٢٩) لِلأَفْئُوهِ الْأَوْدَى كَمَا ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ ٣١٥/٢ ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ اقْتِرَانُ الْخَبَرِ بِالْفَاءِ (فَسَوْفَ يَكُونُ) مَعَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ (مَا)
قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّاسُخُ (لَكِنَّ) وَهُوَ جَائِزٌ .
وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣٧٧/١ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٧٠/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢٢٥/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٢٥/١ .

(٣٠) نَسَبَ الْمُصَنِّفُ لِسَيِّبِيهِ الْمَنْعَ ، وَالْأَمْرُ الْعَكْسُ حَيْثُ ذَهَبَ سَيِّبِيهِ إِلَى جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي دَخَلَ عَلَى مُبْتَدَأِهِ النَّوَاسِخُ " إِنْ ، أَنَّ " وَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ قَبِيلِ السَّهْوِ أَوْ نَقْلِهِ مِنْ كِتَابٍ .
انْظُرِ الْكِتَابَ ١٠٣/٣ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣٧٦/١ ، وَهَامِشَ " ٣٥ " الْآخِيقِ .

(٣١) مِمَّنْ ذَهَبَ لِهَذَا الرَّأْيِ ابْنُ عَصْفُورٍ ، انْظُرِ الْإِرْتِشَافَ ٧٠/٢ .

(٣٢) لَقَيْسِ بْنِ زَهِيرٍ ، وَعَجَزَهُ :
* بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ *

وَالشَّاهِدُ فِيهِ (يَأْتِيكَ) حَيْثُ جُزِمَ وَلَمْ يَحْذَفِ الْيَاءُ وَذَلِكَ ضَرُورَةٌ ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣١٦/٣ ، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ ١٨٨/٢ ، وَإِيضًا الزَّجَاجِيُّ ١٠٤ ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ ٣٨ ، وَالْأَعْلَمُ ١٥/١ ، وَالْمَمْتَعُ ٥٣٧/٢ .

(٣٣) رَأَى ابْنُ السَّرَّاجِ مَنْسُوبًا لَهُ فِي الْإِرْتِشَافِ ٧١/٢ ، وَالْهَمْعُ ١١٠/١ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ .

(٣٤) سَبَقَ تَخْرِيجُ هَذَا الْقَوْلِ فِي الْهَامِشِ (١٨ ، ١٩) السَّابِقِينَ .

وقول المصنف : (وَآلَحَقَ بَعْضُهُمْ " إِنْ " بِهِمَا " .

أَخْتَلَفَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ سَيَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ ، فَرَوَايَةُ الْمَصْنَفِ وَالْأَكْثَرِينَ عَنْ سَيَبَوِيهِ الْمَنْعُ مِنْ دُخُولِ الْفَاءِ . (٣٥)

وعن الأخفش الجواز ، ورواية أبي البقاء ، وَرَكَّنَ الدِّينَ الْعَكْسُ . (٣٦) قيل : وهذه الرواية أَلْيَقُ بهما ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ قَدْ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ ، فَيَكُونُ الْوَجْهُ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ : زِيَادَةُ الْفَاءِ ، وَعَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : دُخُولُهَا لِمَعْنَى الشَّرْطِ .

(٣٥) حقيقة المسألة : أن سيبويه يجيز دخول الفاء ، والأخفش يمنع وقد قال بذلك معظم العلماء . انظر المقتصد ٣٢٤/١ ، وابن يعيش ١٠١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ - ٣٧٨ ، والرضي ١٠٣/١ ، وانظر هامش (٣٠) السابق . وقد ذكر ابن مالك أَنَّ الْأَخْفَشَ مُوَافِقٌ لِسَيَبَوِيهِ فِي بَقَاءِ الْفَاءِ بَعْدَ دُخُولِ " إِنْ " عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

شرح الكافية الشافية ٣٧٩/١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٢-٢٥١/١ .

(٣٦) الشرح الكبير على الكافية ، لوحة (٣٠ / آ) .

(حَذْفُ الْمُتَبَدِّأِ)

قوله : (وقد يُحذفُ الْمُتَبَدِّأُ لِإِقْيَامِ قَرِينَةٍ) .

لأبد من القرينة ، وهي : حَالِيَّةٌ ، وَمَقَالِيَّةٌ ، والحذف ضربان : واجبٌ ، وجائزٌ .

فالجائزُ ، والقرينةُ حَالِيَّةٌ ، نحو : (الْهَلَالُ وَاللَّهُ) لقومٍ مُحَدِّقِينَ إِلَيْهِ ، أي : هذا الهلالُ . ومنه قوله :

(١) * إِذَا قَالَ الْخَمِيسُ : نَعَمْ *

أي : هَذِهِ نَعَمْ .

وَالْمَقَالِيَّةُ : نحو : صَحِيحٌ ، لمن قال : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ ومثلُ :

(٢) * إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ : طَعْمٌ مَدَامَةٌ *

أي : طَعْمُهُ ، أَوْ هُوَ ، أَوْ هَذَا ، ويحتملُ أن يكون هذا من الْحَالِيَّةِ . وَأَمَّا الْوَاجِبُ : ففي مواضع :

منها : الْمَصَادِرُ الَّتِي لَا تَظْهَرُ أَفْعَالُهَا إِذَا رُفِعَتْ وَهِيَ مِنَ السَّمَاعِيِّ (٣) ، نحو :

(١) للمرقش الأكبر في شرح المفضليات ٤٩٢ . وهو بتمامه

* لَا يُبْعَدُ اللَّهُ التَّلَبُّ وَالْغَفَرُ . سَارَاتٍ إِذَا قَالَ الْخَمِيسُ : نَعَمْ *

وهو من أبيات المفضليات ٢٤٠ ، والمفصل ٢٥ ، وابن يعيش ٩٤/١ ، والمغنى

٥٨٢/٢ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٨٨٩/٢ .

(٢) البيت لم يعرف قائله . وعجزه

* مَعْتَقَةٌ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التَّجَرُّوُ *

وهو من شواهد المساعد ٢١٤/١ .

(٣) انظر المسألة في الكتاب ٣١٩/١ - ٣٢١ ، والمقتضب ٢١٧/٣ و ٢٢٦ ، وغيرهما .

حَمْدُ اللَّهِ ، وَشَنَاءٌ عَلَيْهِ ، وَسَمْعٌ وَطَاعَةٌ ،

* وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا آتَى بِكَ هَهْنَا * (٤) (١/٣٥)

أي : أَمَرِي حَمْدُ اللَّهِ ، وكذا باقيها .

ومنها : الصفاتُ المقطوعةُ إلى الرفعِ في المعارفِ ، نحو : الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ
الْحَمْدِ ، ومررت بزيدٍ الفاسقُ ، لأنه لو ظَهَرَ المبتدأُ خرجت عن كونها صفاتٍ .

ومنها : المخصوصُ في باب "نعمَ وبيسَ " على مَنْ أَعْرَبَهُ خَبَرًا لمبتدأٍ
محذوفٍ . وكذا : سَيِّمًا فيمن رَفَعَ مابعدَها أَيُّ : لا سَيِّمًا هو زيدٌ .

ومنها : ما كانَ من الأمثالِ ، أو ما يجري مجراها محذوفُ المبتدأِ ، فإنَّه
يَجِبُ الْإِتِّبَاعُ ، لأنَّ الأمثالَ لا تَغَيَّرُ نحو قولِهِمْ : " عَبْدٌ صَرِيحُهُ أَمَةٌ " (٥) .

وَمَنْ أَنْتَ ؟ زيدٌ ، ونحو : ما يَأْتِي في الشَّعْرِ من ذِكْرِ الدِّيارِ ، نحو :

* دَارٌ لِمَيْمَةٍ إِذْ مَيَّ سَاعَفْنَا * (٦)

* دِيَارٌ سَلِيمَى إِذْ تَصَدَّكَ بِالْمَنَى * (٧)

ونحو ذلك ، أي : هو عَبْدٌ ، ومذكورك زيدٌ ، وتلك ديارُ سَلِيمَى .

(٤) لمنذر بن درهم الكلبى .

وعجزه * آذو نسب أم أنت بالحي عارف *

وهو من شواهد الكتاب ٣٢٠/١ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ ، وابن السيرافى

٢٣٥/١ ، والتصريح ١٧٧/١ ، والأشمونى ٢٢١/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

(٥) يضرب المثل : في استعانة الدليل بأدَل منه .

والمثل ورد في مجمع الأمثال ٣٢٢/٢ ، والمستقصى ١٥٧/٢ .

(٦) لذي الرِّمَّة ، وهو في ديوانه ٢٣ ، وعجزه

* وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ *

وهو من شواهد الكتاب ٢٨٠/١ ، ونوادر أبي زيد ٣٢ ، والتبصرة ٣٦٧/١ ،

وجمهرة الأشعار ٤٣٦ ، وأمالى الشجرى ٩٠/٢ .

(٧) شطر بيت لم أوفق لمعرفة قائله .

(حَذْفُ الْخَبَرِ)

قَوْلُهُ : (وَالْخَبَرُ جَوَازٌ) .

حَذْفُ الْخَبَرِ : جَائِزٌ ، وَوَاجِبٌ .

فَالْجَائِزُ نَحْوُ : " خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ " هَذِهِ " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَقَدْ
اِخْتَلَفَ فِيهَا : فَقِيلَ : هِيَ حَرْفٌ ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، (١) وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ (٢) .

وَقِيلَ : هِيَ ظَرْفٌ ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ ، ثُمَّ اِخْتَلَفُوا :
فَقِيلَ : ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَهِيَ الْخَبَرُ أَيُّ : خَرَجْتُ فَبِالْحَضْرَةِ السَّبْعِ ، وَرُويَ عَنْ
سَيبَوَيْهِ وَالْمُبَرِّدِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَاشَّادٍ . (٣) (٤)

وَقِيلَ : ظَرْفُ زَمَانٍ ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، لِأَنَّهُ لَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُثْثِ ، أَيُّ : فَإِذَا
السَّبْعُ وَاقِفٌ ، وَهُوَ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ ، وَالْمُصَنِّفِ ، وَغَيْرِهِمَا . (٥) (٦)

وَإِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي هَذِهِ الْفَاءِ الَّتِي مَعَ إِذَا :
فَقِيلَ : زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : عَاطِفَةٌ ، وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ لِلشَّرْطِ . (٧)

وَمِنْ حَذْفِ الْخَبَرِ جَوَازٌ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ : زَيْدٌ ، لِمَنْ قَالَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟

قَوْلُهُ : (وَوُجُوبًا فِيمَا التَّزَمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ) .

هَذَا الْوَاجِبُ هُوَ لَوْ شَرَطَانَ :

قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْخَبَرِ ، وَأَنْ يُلْتَزَمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ لِكَيْ يَكُونُ

(١) هَذَا الرَّأْيُ نُسِبَ لِلْأَخْفَشِ فِي الْمَغْنَى ٩٢/١ .

(٢) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣٤٩/١ ، وَانْظُرِ الْمَغْنَى ٩٢/١ .

(٣) الْكِتَابُ ٢٣٢/٤ ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمُبَرِّدِ الْمُقْتَضَبِ ١٧٨/٣ ، وَ ٢٧٤ .

وَانْظُرِ شَرْحَ الرُّضِيِّ ١٠٣/١ ، وَالْمَغْنَى ٩٢/١ .

(٤) رَأْيُ ابْنِ بَاشَّادٍ فِي

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ لِهَذَا الْمَذْهَبِ . انْظُرِ الْمَغْنَى ٩٢/١ .

(٥) الْمِفْصَلُ ٢٥ ، دُونَ أَنْ يُحَدَّدَ نَوْعُ ظَرْفِيَّتِهَا ، وَانْظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ٩٨/٤ .

(٦) شَرْحُ الْوَاقِفِيَةِ ١٨٠ ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ ١٩٣/١ .

وَقَدْ ذَهَبَ الزَّجَاجُ لِهَذَا الْمَذْهَبِ . انْظُرِ الْمَغْنَى ٩٢/١ .

(٧) انْظُرِ هَذِهِ الْأَقْوَالُ فِي الْمَغْنَى ١٨٠/١ .

كَالْعَوْضِ مِنْهُ فَيَمْتَنِعُ أَظْهَرُهُ .

وَالشَّرْطُ الْأَوَّلُ : يَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَائِزُ وَالْوَاجِبُ ، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :
 الْأَوَّلُ : بَعْدَ " لَوْلَا " نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَرْفُوعِ
 بَعْدَ " لَوْلَا " : فَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ (٨) وَاخْتَارَهُ السَّكَّاكِيُّ (٩) : أَنَّهُ فَاعِلٌ فَعَمِلَ
 مَحذُوفٌ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ وَقَعَ نَكْرَةٌ ، نَحْوُ :

(١٠) * لَوْلَا اصْطَبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَةٍ *

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ (١١) إِلَى أَنَّهُ مَرْتَفَعٌ بِهَا ، وَلَعَلَّهُ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً وَهِيَ

مِنْ عَوَا مِلِهِ .

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا زَيْدٌ مُوجُودٌ ، ثُمَّ
 اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ حَذْفِ خَبَرِهِ :

فَأَكْثَرُهُمْ يُوجِبُهُ مَطْلَقًا وَذَهَبَ الرُّمَانِيُّ وَالشَّجَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ (١٢) : إِلَى
 أَنَّ الْخَبَرَ إِنْ كَانَ خَاصًّا ذَكَرَ وَلَمْ يَجَزْ حَذْفُهُ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ لَمْ يُعْلَمَ وَإِنْ كَانَ عَامًّا
 تَقْدِيرُهُ : ثَابِتٌ أَوْ حَاصِلٌ وَجَبَ حَذْفُهُ مِثَالُ الْخَاصِّ قَوْلُ الْمُعَرِّي :
 * فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا * (١٣)

(٨) مذهب الكسائي منسوبٌ له في الرضي ١٠٤/١، وشرح الألفية لابن حيَّان

٤٩، والسهم ١٠٥/١

(٩) مفتاح العلوم ١٣٥

(١٠) البيت سبق تخريجه ص ٢٢٤ .

(١١) رأى الفرَّاء منسوبٌ له في أمالي الشجري ٢/٢١٠، والرضي ١٠٤/١، وشرح

الألفية لابن حيَّان ٤٩، والسهم ١٠٥/١، والتهيين بلا نسبة ٢٣٩ .

(١٢) رأى ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٥٤ - ٣٥٥، ونُسبَ لهم جميعاً في

التذليل والتكميل ٢/٢٢، والمغنى ١/٣٠٢، والمساعد ١/٢٠٩، والهمم

١٠٤/١

(١٣) وهو في ديوانه (سقط الزند) ٥٤ وصدرة

* يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ *

والشاهد قوله (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقِع

بعد لولا وذلك لأنَّ الخبرَ كَوْنٌ خَاصٌّ وَقَدْ أوردته الشارح من باب التمثيل .

والبيت من شواهد المقرب ١/٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٦، والارتشاف

٢/٣١، وأوضح ١/١٥٦، والمغنى ١/٣٠٢، وابن عقيل ١/٢٥١ .

وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيْمَا يُرَوَّى عَنْهُ :

﴿ فَلَوْلَا الشَّعْرُ بِالشَّعْرَاءِ يَزْرِي لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرُ مِنْ لَبِيدٍ ﴾ (١٤)

وَيُسْتَدَلُّ لَهُمْ بِقَوْلِهَا :

﴿ فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تَخَشَى عَوَاقِبُهُ لَزَعَزَعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ ﴾ (١٥)

وَرَدَّهٖ الْأَخْفَشُ رَوَى أَنَّهُ يَجِبُ الْحَذْفُ مُطْلَقًا، فَأَمَّا الْأَبْيَاتُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَإِنْ كَانُوا قَدْ لَحَنُوا الْمَعْرِيَّ وَالشَّافِعِيَّ (رَحِمَهُمُ اللَّهُ) .

قَالُوا إِذَا كَانَ خَاصًّا جَعَلَ مَصْدَرًا مُبْتَدَأً فَتَقُولُ : لَوْلَا إِمْسَاكُ الْغَمِّسِ وَلَوْلَا إِزْرَاءُ الشُّعْرِ .

نَعَمْ، وَقَدْ حَصَلَ الشَّرْطَانِ الْقَرِينَةُ لَوْلَا لِأَنَّهَا امْتِنَاعٌ لَوْجُودِ فَلِهَذَا قُدِّرَ مَوْجُودٌ وَالْإِتْرَامُ جَوَابٌ لَوْلَا مُلْتَزِمٌ مَوْضِعَ الْخَبَرِ .

الثَّانِي مِثْلُ ضَرْبِي زَيْدًا، قَائِمًا وَهُوَ كُلُّ مُبْتَدَأٍ هُوَ مَصْدَرٌ أَوْ مَا فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ أَفْعَلٌ، أَوْ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَنَسُوبٌ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ أَوْ إِلَيْهِمَا بَعْدَ حَالٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا .

مِثَالُ الْحَالِ الْمَنَسُوبِ إِلَى الْفَاعِلِ : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا .
وَالْإِلَى مَفْعُولِهِ : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتَوْتًا . وَإِلَيْهِمَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ : ضَرْبِي زَيْدًا، قَائِمًا أَوْ عَلَى الْجَمْعِ : ضَرْبِي زَيْدًا، قَائِمِينَ .

- (١٤) وَهُوَ فِدْيَوَانُهُ ٥٤
وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ : " فَلَوْلَا الشَّعْرُ ... يَزْرِي " وَهُوَ كَسَابِقُهُ .
(١٥) الْبَيْتُ مَشْهُورٌ أَنَّهُ لِامْرَأَةٍ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَدْ سَمِعَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ .
وَالشَّاهِدُ قَوْلُهَا : (لَوْلَا اللَّهُ تَخَشَى ...) وَهُوَ كَسَابِقُهُ .
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ يَعِيشَ ٢٣/٩، وَالْمَغْنِي ٣٠٣/١، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِي
لِلسِّيُوطِيِّ ٦٦٨/٢، وَالْخَزَانَةِ ٣٣٢/٤ .

وَقَالَ الْمَصْنَفُ (١٦) فِي الشَّرْحِ: كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مَنْسُوبٍ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ أَوْ إِلَيْهِمَا مَذْكُورٌ بَعْدَهُمَا حَالٌ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْمَعْنَى وَهِيَ الْمُضْمَرُ فِي الْخَبَرِ الْمُقَدَّرِ بِمَعْنَى: أَنَّ الْحَالَ فِي الْمَعْنَى لَزِيدٍ الْمَفْعُولِ فَحَسْبُ قَوْلِكَ ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا (٣٥ / ب) أَوْ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ وَهُوَ الْيَكْمَاءُ وَفِي التَّقْدِيرِ وَتَفْسِيرِ الْأَعْرَابِ: أَنَّ الْحَالَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي مَعْمُولِ الْخَبَرِ الْمُقَدَّرِ تَقْدِيرُهُ: حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا وَهُوَ فَاعِلٌ.

وَالْمَنْسُوبُ فِي هَذَيْنِ الْحَصْرَيْنِ يَصِحُّ أَنْ يُرْفَعَ حَالٌ وَمَعْنَاهُ: كُلُّ مُصَدَّرٍ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ حَالٌ مِنْهُمَا وَيَصِحُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى مُصَدَّرٍ وَإِلَى مَعْنَى فِي حَصْرِ الْمَصْنَفِ.

وَمِثَالُ نِسْبَةِ الْمُصَدَّرِ إِلَى فَاعِلِهِ: ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا بِنَصَبِ زَيْدٍ؛ وَمِثَالُ نِسْبَتِهِ إِلَى مَفْعُولِهِ: ضَرَبَ زَيْدٌ قَائِمًا بِرَفْعِ زَيْدٍ؛ وَمِثَالُ نِسْبَتِهِ إِلَيْهِمَا عَلَى الْبَدَلِ مَا تَقَدَّمَ، وَعَلَى الْجَمْعِ تَضَارُّبُنَا قَائِمِينَ ذَكَرَهُ نَجْمُ الدِّينِ.

وَقِيلَ: الضَّمِيرُ فِي «كَانَ» الْمُقَدَّرَةِ يَخْتَلِفُ فَرَبِّمَا حَوْلَ لِلْفَاعِلِ وَرَبِّمَا جُعِلَ لِلْمَفْعُولِ فَإِنْ جَعَلْتَهُ لِلْفَاعِلِ فَالتَّقْدِيرُ ضَرَبَ زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كُنْتَ قَائِمًا، وَإِنْ جَعَلْتَهُ لِلْمَفْعُولِ فَتَقْدِيرُهُ ضَرَبَ زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا، يُرِيدُ: إِذَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: حَالٌ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَهَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ كَانَ، فَلَا يَخْتَلِفُ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ وَمَا حَبَّهَا.

وَأَعْلَمَ أَنَّ أَضَافَةَ أُخْطَبَ إِلَى مَا بَعْدَهُ مَجَازٌ نَحْوُ: نَهَارُهُ صَاعِمٌ لِأَنَّ أَفْعَلَ

التفضيل بعض ما يُضاف إليه وما مصدرية زمانية، فيصير المعنى أخطب أكوان الأمير أو أخطب أوقات الأمير، ويجعل الوقت والكون خطيباً على طريق «نهاره صائماً» ويحتمل أن يكون موصوفه فمعنى: أخطب حال يكون عليها الأمير حال كونه قائماً، على طريق «نهاره صائماً» أيضاً .

وقد أُخِلَّ المصنّف بشرط في المقدمة ذكره غيره، وهو أن يكون المصنّف درّ عاملاً في اسم بمعنى صاحب الحال كالمثلية المذكورة .

فهو عامل في الأمير والسويق وزيد، وهى مفسرة لصاحب الحال لأن صاحبها ضمير مستتر في كان إذ التقدير: ضربى زيداً، حاصل إذا كان قائماً .

ولابد من اشتراط هذا وإلا دخل أن يكون المصدر عاملاً في صاحب الحال، لا في مفسره، نحو قولك: ضربى قائماً شديداً وضربى زيداً قائماً شديداً، إذا كانت الحال من زيد ولم يكن مفسراً لصاحبها، والفرق بينهما من جهة المعنى .

أن هذا لا يفيد الحصر بخلاف الأول وهو حيث يكون مفسراً، فهذا ونحوه يجوز فيه اظهار الخبر، إلا ما شذ من ذلك، وخرج مخرج الأمثال نحو قولهم :
 * * * حَكَمَكُ مَسْمَطًا * * * أَي: لَكَ مَسْمَطًا . (١٧)

(١٧) معنى المثل حكمك مرسلاً جائزاً لا يعقب

انظر المثل في جمهرة الأمثال ٣٧٤/١، ومجمع الأمثال ٣٧٦/١ .

فقياسه جوازُ اظهار الخبر لولا أنه مثلو قد اتفقوا على الحذف مع المصدر المذكور ومعه إذا أضيف إليه أفعَل، نحو : أخطب ما يكون الأمير .

واختلفوا هل يجب مع "أن" والفعل كما وجب مع "ما"، الفعل، نحو أن تقول :
أخطب أن يكون الأمير قائماً
الأظهر المنع، ومنهم : من أجاز .
وكذا اختلفوا : هل يقاس على المصدر غيره ؟

الأكثر أنه لا يجوز إلا مع المصدر أو أفعَل المضاف إليه على القياس — ود
المذكورة، وأجازه بعضهم في كل اسم لا حقيقة له، كالخيال والطيف، واستدل بقوله :
«خيال» لأم السلسبيل ودونها مسيرة شهر للبريد المذبذب * (١٨)
فخيال : عنده مبتدأ، ولا م السلسبيل صفة له، لأنه نكرة، ودونها مسيرة شهر حال،
والخبر محذوف سدت مسده .

وأجازه بعضهم في مصدر أضيف إليه كل أو بعض أو ما هو بمعناها نحو :
كل شربي ، ومُعظم شربي ، وبعض شربي ، وأقل شربي ، وأيسر شربي —
وما شابهها .

والأول أولى، لأنه موضع خرج على خلاف القياس فينبغي أن يقتصر فيه على
السماع، وأعلم أنهم اتفقوا على رفع المصدر أو ما أضيف إليه ثم اختلفوا :

(١٨) البيت لم أعرف قائله .

والشاهد قد وضحه الشارح

والبيت من شواهد شرح الألفية لابن حيّان ٥١ .

فَقِيلَ : هُوَ فَاعِلٌ فَعَلَ مَحْذُوفٍ أَيَّ : وَقَعَ ضَرْبِي .
وَرَدَّ بِدُخُولِ عَوَامِلِ الْمَبْتَدَأِ ، تَقُولُ : إِنْ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا وَكَانَ ضَرْبِي زَيْدًا
قَائِمًا .

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا :
فَقِيلَ : لَا خَبْرَ لَهُ ، لِأَنَّ الْمَعْمُولَ سَدَّ مَسَدَهُ ، فَإِذَا قُلْتُ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا .
فَهُوَ فِي مَعْنَى ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا فَأَشْبَهَ : أَقَامْتُ الزَّيْدَانَ ؟ وَرُوِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ
دُرَسْتَوَيْهِ (١٩)

وَرَدَّ : بِأَنَّهُ يَجِبُ إِذْ ذَاكَ الْحَذْفُ وَلَا حَالٌ ، نَحْوُ : ضَرْبِي زَيْدًا .
وَقِيلَ : الْحَالُ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ (٢٠)

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ لَهُ خَبْرًا ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا :
فَقِيلَ : الْحَالُ خَبْرٌ بِنَفْسِهَا ، لِأَنَّهَا كَالظَّرْفِ وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ .
وَرَدَّ بِأَنَّهَا مِنْ تَعَامٍ الْمَصْدَرِ ، وَمَعْمُولَةٌ لَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ .
فَكَيْفَ يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ أَيْضًا ؟ لَمْ يَعْهَدْ كَوْنَهَا خَبْرًا .
وَذَهَبَ الْبَاقُونَ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ (١/٣٦) ثُمَّ اخْتَلَفُوا :

فَقِيلَ هُوَ مَصْدَرٌ تَقْدِيرُهُ : ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبِيهِ قَائِمًا ، لِأَنَّ هَذَا أَقْلُ حَذْفًا .

(١٩) رَأَى ابْنُ دُرَسْتَوَيْهِ فِي شَرْحِ الرِّضِيِّ ١٠٥/١ .
(٢٠) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ وَهَشَامِ الْفَرَّائِيِّ وَابْنِ كَيْسَانَ فِي الْمَشْهُورِ
عَنْهُمْ .

انظر شرحه للالفية ٥١ ، والتذييل والتكميل ٢٦/٢ .

وَرَوَى عَنْ عَصْدِ الدَّوْلَةِ : (٢١)

وذهب الأكثرون إلى أنه ظرف تقديره حاصل أو حصل إذا كان قائماً ، وروى عن سيبويه (٢٢) وغيره ومعناه : ضربى زيداً حاصل وقت كونه قائماً .

وذهب الكوفيون (٢٣) : إلى أنه بعد الحال وليس بظرف عندهم تقديره .

ضربى زيداً قائماً حاصل .

وردّ مذهب الكوفيين والعصدي بأن المعنى الحصر والشرط أى : كل ضرب منى لزيد حاصل إذا كان قائماً إن كان مستقبلاً وإذا كان قائماً إن كان ماضياً وكان تامّة عندهم وهذا المعنى لا يكون إلا على مذهب سيبويه دون سائر المذاهب ولأنه يلزم الكوفيين أن لا يجب الحذف هنا لأنه لم يلتزم موضع الخبر غيره .

وأما مذهب العصدي ففيه حذف المصدر خبراً وهو غير معتاد .

وقولهم : إن تقديرهم أحمر لا نسلم لأن حاملاً قد أميت حذفه لأنه لا يظهر متعلقاً لظرف خبراً والظرف أنسب للحال فتقديرها أولى .

مما يجب فيه حذف الخبر لسدّ المفعول مسدّه .

(٢١) هو أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة بن بويه الديلمي توفى سنة ٣٧٢ هـ

ابن خلكان ٤١٦/١ م انظر التذييل والتكميل ٢٦/٢ .

(٢٢) مذهب سيبويه نسب للبصريين مطلقاً فى شرح الرضي ١٠٥/١ .

(٢٣) انظر مذهب الكوفيين فى شرح الرضي ١٠٥/١ .

المسألة الزنبورية

التي ناظر فيها سيبويه الكسائي والفراء فظهرا عليه وحكمت لهما الأعراب
وهي : " كنت أظن العقر أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها " .

اختلف فيها ، فقال سيبويه : فإذا هو هي ، لأن «إذا» الفجائية إن كانت خبراً
فكذلك هي خبر بعد خبر ، فإن لم تكن خبراً تعين هي للخبر ، والخبر مرفوع ، وإياها
ضمير نصب ، وإيضاً «إذا» الفجائية لا يقدر بعدها فعل .

وقال الكوفيون : فإذا هو إياها ، لأن العرب شهدت بذلك ثم اختلفوا في
الخبر :

ف قيل : هو إياها واستعير للرفع وقيل : هو محذوف تقديره : فإذا هو —
يساويها ، حذف الفعل لدلالة مفعوله عليه مثل قولهم :
إنما العامري عمته وعمامته ، أي : يتعهد .

وقريب منه ، إنما أنت سيرا أي : تسير ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، وقد
نظم في هذا بعض علماء العربية فأجاد : (٢٤)

(٢٤) الناظم للأبيات هو الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني
(٦٩٠هـ) وهي في ديوانه ١٣٢-١٣٣
وارجع لها في إشارة التعيين ٨٢
والمغنى ٩٤/١ .

وَالْعَرَبُ قَدْ تَحَذَفُ الْأَخْبَارَ بَعْدَ إِذَا
فِيَّانَ تَلَاهَا ضَمِيرَانِ أَكْتَسَى بِهِمَا
لِذَاكَ أُمِيتَ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ
قَدْ كَانَتْ الْعَقْرُبُ الْعُوجَاءُ أَعْرِفَهَا
وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ "إِذَا هُوَ هِيَ؟
وَعَاظَ عَمْرَأَ عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ
كَغَيْظِ عَمْرٍو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ
وَفَجَّعَ ابْنَ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَخَبٍ
كَفَجَعَةِ ابْنِ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَخَبٍ

الثَّالِثُ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ :

وهو كل مبتدأ بعده واو «مع» وليس ثم فعل ولا معناه فمضى كان فعل أو معناه
نصب نحو ما شأنك وزيدا .

وشرط ابن مالك (٢٥) تمحض الواو للمعية، نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ فَإِنْ لَمْ
تَمَحُضْ جَارَ ظُهُورِ الْخَبَرِ نَحْوُ : زَيْدٌ وَعَمْرٌو، إِنْ شِئْتَ (٣٦/ب) قُلْتُ : مَقْرُونَانِ، وَإِنْ شِئْتَ
حَذَفْتَ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا وَنَحْوِهِ .

فَقِيلَ : لَا خَبَرَ لِهَذَا الْمُبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ بَلْ خَبَرُهُ وَاوُ مَعَ وَمَا بَعْدَهَا كَمَا لَوْ
قُلْتُ : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ وَرَبِّمَا قَالُوا : وَاوُ «مَعَ» سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ وَلَمْ يَجْعَلُوهَا
خَبَرًا .

وذهب الجمهور إلى أن الخبر محذوف، ثم اختلفوا :
 فمنهم من قدره كل رجلٍ وضيعته مقرونان .
 ومنهم من قدره : مقرونٌ وضيعته لأننا لو قدرناه بعد لم يكن قد التزم موضع
 الخبر شيء .

الرَّابِعُ : لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ
 وهو كلُّ مَقْسَمٍ بِهِ صَرِيحٌ ابْتَدَى بِهِ، وَمِنْهُ : اِيْمَنُ اللَّهِ وَأَمَانَةُ اللَّهِ .
 فَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَرِيحٍ جَازَ ظُهُورُ الْخَبَرِ، نَحْوُ : عَهْدُ اللَّهِ، وَمِيشَاقُ اللَّهِ، يَجُوزُ فِيهِ
 الْحَذْفُ، وَالْأُظْهَارُ، نَحْوُ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِيشَاقِهِ وَهَذَا قَيِّدٌ حَسَنٌ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ
 الْمُصَنِّفُ .

وَقَدْ رَوَى سَيْبَوَيْهِ (٢٦) : " عَلَى عَهْدِ اللَّهِ " بِإِظْهَارِ الْخَبَرِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى
 مَنْ أَنْكَرَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ظُهُورَهُ فِيهِ .

فَإِنْ اقْتَرَنْتَ قَرِينَةً بِغَيْرِ الصَّرِيحِ وَجَبَ حَذْفُ الْخَبَرِ كَقَوْلِ مَنْ اسْتَحْلَفَ
 عَهْدَ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ .

قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَإِنَّمَا حَذَفَ الْخَبَرَ لِقَرِينَةِ الْقَسَمِ أَيْ : لَعَمْرُكَ يَمِينِي،
 وَوَجَبَ لِلتَّزَامِ غَيْرُهُ مَوْضِعُهُ وَهُوَ الْجَوَابُ .

وَقَدْ جَوَّزَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ (٢٧) فِي : لَعَمْرُكَ وَشَبَّهَهُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ
 مُحذُوفٌ وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا مُبْتَدَأُهُ مُحذُوفٌ .

(٢٦) الكتاب ١٤٦/٢، بولاق .

(٢٧) انظر الارتشاف ٣٢/٢، والمغنى ٧٠٢/٢ .

فَعَلَى هَذَا لَا يَتَغَيَّرُ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ إِلَّا أَنَّ كَلَامَ الْمَصْنُفِ أَوَّلَى بِلَانَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ
لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَبْتَدَأٍ، وَنَحْوِ :

* أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ * (٢٨)

شَـاذَ .

(٢٨) لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ، وَهُوَ فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ١٧٠،
وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ (لِعَجُوزٍ) حَيْثُ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّ الْخَبَرَ مُقْتَرَنٌ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ
وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ . وَخُرِجَ عَلَى الْضَّرُورَةِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ : لَهَا عَجُوزٌ،
أَوْ عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ لَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَجَازِ الْقُرْآنِ ٣٢٣/١،
وَالْأَصُولُ ٢٧٤/١، وَرِصْفُ الْمَبْنَى ٢٣٦، وَالْجَنَى الدَانِي ١٢٨، وَالْمَغْنَى ٢٥٤/١،
وَابْنُ عَقِيلٍ ٣٦٦/١، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٨٠/١.

(خَبَرُ إِنَّ وَأُخَوَاتِهَا)

خَبَرُ إِنَّ وَأُخَوَاتِهَا ، اخْتِلَافٌ فِي رَافِعِهِ : (١)

فَعِنْدَ الْبَصَرِيِّ أَنَّهَا رَفَعَتْهُ كَمَا نَصَبَتْ الْأَسْمَ .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ : أَنَّهُ مَرْتَفَعٌ بِمَا كَانَ مُرْتَفِعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا .

قَوْلُهُ : (هُوَ الْمُسْنَدُ) .

يَعْمُ جَمِيعُ الْأَخْبَارِ وَالْفَعْلِ .

وَقَوْلُهُ (بَعْدَ دُخُولِهَا) خَرَجَ مَا عَدَاهُ

قَوْلُهُ : (وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ)

فِي أَقْسَامِهِ وَأُحْوَالِهِ وَشَرَائِطِهِ ، فَأَقْسَامُهُ كَوْنُهُ مَفْرَدًا وَجُمْلَةً ،

وَأُحْوَالُهُ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً وَمُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا ، وَشَرَائِطُهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ ،

قَالَ مَعْنَى ذَلِكَ وَالِدِي (قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ) .

وَعَدَّ غَيْرَهُ مِنْ أَقْسَامِهِ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، لِأَنَّ الْحَالَ وَصْفٌ لِلشَّيْءِ ،

فَمَثَلُ التَّعْرِيفِ ، وَالتَّنْكِيرِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْأَثْبَاتِ ، وَالْحَذْفِ

يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ فِيهِ ، وَالْأَقْسَامُ أَنْوَاعُ الشَّيْءِ فَمَثَلُ : الْمَفْرَدِ ، وَالْجُمْلَةِ ،

وَالظَّاهِرِ ، وَالْمُضْمَرِ ، وَالْخَبَرِ ، وَالْإِنْشَاءِ أَقْسَامٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ) :

أَيُّ : أَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ

تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ بِخِلَافِ هَذَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ .

(١) انظر الخلاف في الأصول ٢٣٠/١، والأنصاف ١٧٦/١، مسألة ٢٢، وأسرار العربية

١٥٠، وابن يعيش ١٠٢/١، والتبيين ٣٣٣، واختلف النصر ١٦٦، مسألة «٤٦»

في الحرف، والتصريح ٢١٠/١، والهمع ١٣٤/١.

هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ فِيهِ فَيُفِيدُ الشُّبُوتَ ، أَيُّ : وَيَتَقَدَّمُ ظَرْفًا ، وَإِنَّمَا
امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ ، لِأَنَّهَا عَوَامِلٌ ضَعِيفَةٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ .

وَقِيلَ : لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ الْفَرَعِيِّ الَّذِي يُقَدَّمُ عَلَى فَاعِلِهِ ، فَلَوْ تَقَدَّمَ
لَزَالَ الشَّبْهُ ، وَإِنَّمَا جَازَ التَّقْدِيمُ فِي الظَّرْفِ وَالْحَرْفِ ، نَحْوُ :
(إِنْ ، إِيْنَا ، إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) (٢)
لَأَنَّهُمْ يَتَسَعَّوْنَ فِيهِمَا حَتَّى فَصَلُوا بِهِمَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوُ :

لِلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مِنْ لَأَمَهَا * (٣)

وَقَدْ يَكُونُ تَقْدِيمُهُ وَاجِبًا كَمَا فِي الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ رَجُلًا ، وَإِنْ
فِي الدَّارِ سَاكِنَهَا .

فَأَمَّا تَقَدُّمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْأَسْمِ فَيُجْلَسُ لَهُ «إِنْ» فَالْأَكْثَرُ يَمْنَعُهُ مَطْلَقًا ، وَأَجَازَهُ
بَعْضُهُمْ إِنْ (١/٣٧) كَانَ ظَرْفًا أَوْ حَالًا ، نَحْوُ : (٤) إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمًا وَمَنْهُ عِنْدَهُ :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَا بِلَّةُ (٥)
وَفِي الْحَالِ :

(٢) الْغَاشِيَةُ آيَةٌ " ٢٥ - ٢٦ " .

(٣) لَعَمْرُو بْنُ قَمِيثَةَ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٦٢/٢ وَصَدْرُهُ
* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ *

وَالشَّاهِدُ هُوَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ " الْيَوْمَ " بَيْنَ الْمُضَافِ "دَرٌّ" وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ " مِنْ
لَأَمَهَا " وَهُوَ ضَرْوَةٌ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١٧٨/١ ، وَالْمَقْتَضِبِ ٣٧٧/٤ ، وَمَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١٥٢ ، وَالْأَصُولِ ٢٢٧/٢
وَالْأَعْلَمِ ٩١/١ ، وَالْأَنْصَافِ ٤٣٢/٢ ، وَابْنِ يَعْيشَ ٢٠/٣ ، وَمَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ١٦٨/٣ .

(٤) الَّذِي أَجَازَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ حَمْدُونِ الْجُلُوسِيُّ ، انْظُرِ الْارْتِشَافَ ١٣٣/٢ ، وَالْهَمْعَ ١٣٥/١ .

(٥) الْبَيْتُ لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ
وَالشَّاهِدُ «بِحُبِّهَا» مُتَعَلِّقٌ بِمُصَابِ الْقَلْبِ ، فَهُوَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ قُدِّمَ عَلَى الْأَسْمِ " أَخَاكَ "

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١٣٣/٢ ، وَالْأَصُولِ ٢٠٥/١ ، وَالْمَغْنَى ٧٧٣/٢ ، وَابْنِ عَقِيلَ ٣٤٩/١ ،
وَالْأَشْمُونِي ٢٧٢/١ .

كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ أَشَافِيهَا حَمَامَاتٌ مَثُولٌ (٦)

ولأنه قد جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً فكذا معموله، والحال كالظرف، ورد، وتوؤل بأنها جملة اعتراضية غير معمولية للخبر .

والأصل : فإن مصاب القلب جم بلائله وكان أشافيتها حمامات مثول ، وتعلق حرف الجر بمحذوف تقديره : أعني، وفي التأويل نظر لأن الفصل بالاعتراض الذي لا يؤكد معنى الجملة غير سديد .

قال شيخنا السيد شرف الدين أبو القاسم بن محمد (نور الله ضريحه) : وفي كلام المصنف نظر لعمومه، وفي خبر المبتدأ ما لا يكون خبراً، لأنه كالإنشاء، فلا يقال : إن زيدا ضربته ولا لا تضربه ونحو ما له صدر الكلام لا يجوز : إن كيف زيدا ولا إن أين زيدا، وكذا إن قائماً الزيدان، فيسد مسده الفاعل غير جائز، إلا عند الأخفش (٧) وابن السكّاج (٨)

وكذا : لعل زيدا قام، بماضٍ لا يجوز عند بعضهم : (٩)

-
- (٦) لأبي الغول الطهويّ
والشاهد قوله " وقد أتى " حيث تقدم الحال على اسم كأن " أشافيتها " .
وهو من شواهد نوادير أبي زيد ١٥١، والخصائص ٣٣٧/١، والمغني ٤٣٨/٢، وشواهد
المغني للسيوطي ٨١٨/٢، والهمع ٢٤٨/١ .
(٧) رأى الأخفش في شرح الكافية الشافية ٤٧٨/١، وقد وافقه الفراء .
(٨) الأصول ٢٣٢/١ .
(٩) هذا قول مبرمان ، انظر الارتشاف ١٣٠/٢، والهمع ١٣٥/١ .

والجواب: أنَّ مراده خبرٌ إنَّ يشارك خبرَ المبتدأ. فيمَا ذكرَ بعدَ أنْ يثبتَ
كونه خبراً ؛ لأنَّ ما صحَّ أنْ يقعَ خبراً للمبتدأ صحَّ أنْ يقعَ خبراً لأنَّ .

هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ (رَحِمَهُ اللَّهُ) .

* خَيْرٌ " لا " النافية للجنس * -----

قوله : (خَيْرٌ لَا الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ)
الْخِلَافُ فِي رَافِعِهِ كَالْخِلَافِ فِي «إِنَّ» بَلَّ هِيَ أَوْلَى لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِأَنَّ فَهِيَ أَضْعَفُ
قوله : (هُوَ الْمُسْنَدُ)

يَعْمُ جَمِيعَ الْأَخْبَارِ وَالْفِعْلِ (بَعْدَ دُخُولِهَا) خَرَجَ : مَا عَدَاهُ .
قوله : (مِثْلُ : لَا غُلَامٌ رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا) .

قَالَ الْمُصَنِّفُ : (١) هُوَ أَحْسَنُ مَنْ تَمْثِيلِهِمْ بـ " لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ ، لِأَمْرَيْنِ :
الْأَوَّلُ : أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ ظَرِيفٍ فِي مِثَالِهِمُ الصِّفَةُ وَالْمِثَالُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا
كَاشِفًا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فِي غَيْرِ مَا قَصَدَهُ الْمُعْثَلُ وَلَا مُحْتَمَلًا .

قَالَ : وَهَذَا الْمِثَالُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «ظَرِيفًا» إِلَّا خَبْرًا ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ الْمُنْفِيَّ
لَا يُوَصَّفُ إِلَّا بِمَنْصُوبٍ ، انْتَهَى مَعْنَى كَلَامِهِ .

وَقَوْلُهُ : إِنَّ الْمُضَافَ الْمُنْفِيَّ لَا يُوَصَّفُ إِلَّا بِمَنْصُوبٍ خِلَافَ مَا يَأْتِي فِي نَعْتِ الْمَنْصُوبِ
بِلَا، فَإِنَّهُمْ رَوَوْا عَنِ الْجُمْهُورِ جَوَازَ إِتْبَاعِ الْمُضَافِ النَّكَرَةِ نَصْبًا وَرَفْعًا إِذَا كَانَ

تابعه مفرداً يليه .

وَمَنْعَ مَنْ ذَلِكَ ابْنُ بَرْهَانَ (٢)، مثل قول المصنف هنا وقال : لا يجوز الرفع .
الثاني : أنهم يقولون بعد ذلك : وبنو تميم لا يثبتونه فيوهم أنهم يحذفونه
هنا مطلقاً وهم لا يحذفونه إلا أن كان خبراً، فأمّا أن كان صفة فلا ، نحو :

* وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ * (٣)

على أحد الاحتمالين، وإن كان الأظهر كونه خبراً .
قوله : (وَيُحَذِّفُ كَثِيرًا وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَثْبِتُونَهُ)

اختلف في الحكاية عنهم فظاهر ما ذكره المصنف، والزمخشري (٤)، ونص
عليه صاحب التخمير (٥) : أن بني تميم لا يثبتونه أصلاً اسماً كان أو ظرفاً .

قال صاحب التخمير : لأنه لا يأتي مع " لا " إلا حيث يكون معلوماً، لأنه جواب
فساغ حذفه لذلك .

(٢) رأى ابن برهان منسوب له في الارتشاف ١٧٤/٢ .
(٣) البيت نسب لأكثر من شاعر فقد نسب لحاتم الطائي في المفصل ٢٩، ولأبى
ذؤيب الهذلي في ابن يعيـش ١٠٧/١، وهو في الحقيقة والصواب لرجل من بني
النبت كما ذكر ذلك العيني .

انظر هامش الأشموني ١٧/٢ كما اختلف في صدره
فقل صدره * وَرَدَّ جَازَرُهُمْ حَرْفًا مَصْرَمَةً *
وقال العيني : بل صدره :
* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أُصْرَتِهَا *

والشاهد «مصباح» لم يعلم فوجب ذكره .

وهو من شواهد الكتاب ٢٩٩/٢، والمقتضب ٣٧٠، والأصول ٣٨٥/١، والأيضاح ٢٥٥/١
وابن السيرافي ٥٧٣/١، والأعلم ٣٥٦/١، وابن يعيـش ١٠٧/١، والأشموني ١٧/٢ .

(٤) المفصل ٣٠، وانظر ابن يعيـش ١٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٣٧/١ .

(٥) التخمير ١٩٢/١، ١٩٨ .

وَحَكَى أَبُو مُوسَى الْجَزُولِيُّ (٦) : أَنَّهُمْ لَا يَحْذِفُونَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا
أَوْ حَرْفًا .

وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُؤَمِّنَ بْنِ عُمَيْرٍ (٧) عَكْسَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ
ظَرْفًا أَوْ حَرْفًا جَارَ عِنْدَهُمْ حَذْفُهُ أَوْ إِثْبَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ اسْمًا يَظْهَرُ فِيهِ (٣٧/ب) ،
الرَّفْعُ . فَبَنُوا تَعْمِيمَ يَلْتَزِمُونَ الْحَذْفَ .

وَحَكَى ابْنُ مَالِكٍ (٨) أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ لِقَرِينَةٍ لَفْظٍ سَابِقٍ ، أَوْ حَالٍ، كَثُرَ حَذْفُهُ
عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَعَ إِلَّا ، نَحْوُ :
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

وَمِنْهُ مَعَ غَيْرِهَا : لَا بَأْسَ وَلَا خَوْفَ، وَلَمْ يُلْفِظْ بِهِ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ، وَسِوَاهُ كَانَ
ظَرْفًا أَوْ غَيْرَهُ .

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَجَبَ ذِكْرُهُ .
وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا كَثُرَ الْحَذْفُ مَعَ " لَا " لِأَنَّهَا مَشَبَّهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِ" إِنْ " ،
وُخْبَرَهَا يَكْثُرُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ اسْمُهَا نَكْرَةً، وَلَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ «لَا» جَوَابٌ، وَهُم
يَحْذِفُونَهُ رَأْسًا فِي " نَعَمْ " وَأَخَوَاتِهَا .

(٦) المقدمة الجزولية ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٧) المقرب ١٩٠/١ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ - ٥٣٨ .

(اسم " ما " و " لا " المشبهتين بليس)

إنما قيدتهما بذلك لأن (ما) تكون اسمية وحرفية .
الاسمية ستأتي معانيها في المصولات إن شاء الله تعالى .
والحرفية مصدرية ومنهم : من جعلها اسماً وزائدة ونافية . (١)
والنافية غير عاملة باتفاق وهي الداخلة على غير المبتدأ ، نحو :
"ما ضربت" وعاملة عند الحجازيين وهي الداخلة عليه فهي الرافعة له عند
البصريين الناصبة للخبر لأنها أشبهت ليس من حيث إن لهما صدر الكلام وإنهما من
عوامل المبتدأ والخبر وإنهما لنفي الحال . (٢)

وأما دخول الباء فمنهم من يעדّه شبهاً ومنهم من يעדّه حكماً للشبه .
وعند الكوفيين لا عمل لهما في الاسم وإنما هو مرتفع بما كان مرتفعاً به من قبل
وعملت في الخبر . (٣)

فيقال لهم : كيف تعمل في الأبعد دون الأقرب ؟
وأما " لا " فهي تكون للنهي وللدعوى وهما أختان وزائدة ، نحو :
(ما منعك أن لا تسجد) (٤) ونافية غير عاملة ، نحو :
(قل لا أجد فيما أوحى إليّ) (٥) وعاملة عمل " إن " وهي التي لنفي الجنس
وعمل " ليس " وهي التي نريد هنا .

(١) انظر معاني «ما» الاسمية والحرفية في المقتضب ٤١/١-٤٨، وحروف المعاني ٥٣ ،
والجمل ٣٢١، ومعاني الحروف ٨٦، ١٥٣، والصاحبي ٢٦٩، والأزهية ٧١، ووصف

المباني ٣٧٧، والجنى الدانى ١٢٩، ومغنى اللبيب ٣٢٧/١ .

(٢) انظر أوجه الشبه بين " ما " و " ليس " في المسائل البصرية ١/٦٤٦ ،

ومعاني الحروف ٨٨، وأسرار العربية ١٤٣، والمقرب ١/١٠٢، ووصف المباني ٣٧٧،

والمغنى ١/٣٣٥ .

(٣) انظر الخلاف في المقتضب ٤/١٨٨، ومجالس شعلب ٥٩٦، وأسرار العربية ١٤٣،

والأنصاف ١/١٦٥، والتبيين ٣٢٤، واختلف النصر مسألة (٤٣) فصل الحرف .

(٤) الأنعام آية (٦) .

(٥) الأعراف آية (٧)

وعملها في الاسم ، والخبر جميعاً ، إذا وجد الخبر كـ " ما " .
 وإنما عملت لشيئها بـ " ليس " في الدخول على المبتدأ ولزوم الصدر وكونهما
 للنفي المطلق فلذا انحطت عن " ما " .

قوله (وهو في " لا " شاذ) .
 يعني العمل في " لا " شاذ وههنا مسائل :
 الأولى : منهم من منع من عملها مطلقاً، وروى عن الأخفش والمبرد (٦) .
 ومنهم من أجازها في الاسم دون الخبر، وروى عن الزجاج (٧) .

وذهب كثير إلى جوازها فيهما .
 وجه الأول : أنها غير مختصة بالاسم وما كان غير مختص فبأنه أن لا يعمل
 وإنما عملت «ما» لكثرة وجوه الشبه، وعملها على خلاف القياس، إلا أنه قد كثر
 في كلامهم .
 وجه الثاني : أنه ورد في الاسم نحو :
 * أنا ابن قيس لأبراج * (٨)

وقراءة من قرأ : (ولات حين مناص) (٩)

(٦) نص المبرد على عملها عكس ما رواه الشارح عنه ، انظر المقتضب ٣٥٩/٤ - ٣٦٠ ،
 ٣٨٢ ، وانظر رأيهما في المنع كما روى الشارح عنهما في التصريح ١٩٩/١ .

(٧) انظر الارتشاف ١١٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٦٤/١ .

(٨) لسعد بن مالك القيسيّ وصدّره (من صدّ عن نيرانها)
 وهو من شواهد الكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والأصول ٩٦/١ ، ومعاني الحروف ،
 ٨٣ ، والمفصل ٣١ ، وأمالى الشجرى ٢٨٢/١ ، والأنصاف ٣٦٧/١ ، والمغنى ٢٦٤/١ .

(٩) ص آية (٣) .
 قرأ الجمهور : " ولات حين " بفتح التاء ونصب النون وقرأ أبو السّمّال
 " ولات حين " بضم التاء ورفع النون فعلى قول سيبويه : " حين مناص " اسم
 لات والخبر محذوف وعلى قول الأخفش : مبتدأ والخبر محذوف .
 وقرأ عيسى بن عمر " ولات حين " بكسر التاء وجرّ النون ، وتخريجها مشكّلاً
 انظر البحر المحيط ٣٨٣/٧ - ٣٨٤ .

قَالَ الْأُولُونَ : لَا لِنَفْسِي الْجِنْسِ وَقَدْ تَلَفَى وَهَذَا مِنْ إِيغَائِهَا .
وَجْهُ الثَّلَاثِ : أَنَّ شَبَهَهَا بَلِيْشٌ يَّقْتَضِي عَمَلَهَا فِي الْجَزْئِيَيْنِ وَلَئِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي
الْخَبَرِ قَلِيْلًا .

الثَّانِيَّةُ : مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ دُخُولَهَا عَلَى الْأَسْمِ : الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ
عَنِ ابْنِ جَنِّي (١٠) ، وَالشَّجَرِيِّ (١١) .

وَالْأَكْثَرُ يَقْصُرُونَهَا عَلَى النِّكَرَةِ .
قَالُوا : وَشَدَّ دُخُولَهَا عَلَى الظَّاهِرِ الْمَعْرِفَةِ، وَأَشَدُّ مِنْهُ دُخُولُهَا عَلَى الْمُضْمَرِ .
وَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :

*(لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا) (١٢)

وَقَدْ سَلَكَ هَذَا الْمَنْهَجَ الْمُتَنَبِّي فَقَالَ :

*(فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا) (١٣)

وَجْهُ الثَّانِي :
وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا (١٤)
وَتَأَوَّلَ الْمَنَافِعُونَ الْبَيْتَيْنِ عَلَى حَذْفِ فِعْلٍ ، أَيَّ : لَا أَرَى بَاغِيًا، فَحَذَفَ وَانْفَصَلَ
الضَّمِيرُ، وَلَا الدَّارُ أَعْرِفُهَا دَارًا، وَلَا الْجِيرَانُ أَعْرِفُهُمْ جِيرَانًا .

(١٠) التتعام لابن جني ١٧، وانظر الارتشاف ١١٠/٢، ومغنى اللبيب ٢٦٤/١.

(١١) الامالى الشجرية ٢٨٢/١، وانظر شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، والمغنى ٢٦٤/١.

(١٢) البيت لم يعرف قائله ،
صدره
*(أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا) *

وهو من شواهد شرح شذور الذهب ١٩٧.

(١٣) وهو في ديوانه ٥١١/٢، وشرح الديوان المنسوب للعكبري ٢٨٣/٤، وصدره

*(إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى) *

وهو من شواهد شرح الشذور ١٩٨، والمغنى ٢٦٥/١.

(١٤) للنباغة الجعدي، وهو في ديوانه ١٧١.

وهو من شواهد الامالى الشجرية ٢٨٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤١/١، والمغنى

٢٦٥/١، وابن عقيل ٣١٥/١، والتصريح ١٩٩/١، والأشموني ٢٥٣/١.

الثالثة : قيل : إن عملها على كل لغة، ورواه بعضهم عن الأكثر .
وقيل : على لغة تميم فقط، صرح به المطرزي (١٥) والزمخشري (١٦) لأنها أضعف
من " ما " ولم يجمعوا عليها .

الرابعة :

الأكثر في خبرها الحذف ، وقد يأتي ، نحو :
* تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مَعَا قَضَى اللَّهُ ، وَاقِيًا* (١٧)
وكالبيتين المتقدمين (٣٨/١)

(المنصوبات) .

(١٥) المصباح ٩٥ ، ذكر عملها مطلقاً دون أن ينسبها لتميم ، وفي الرسالة
النحوية المطبوعة مع المغرب ٥٣٦ ، أنكر عملها تماماً عند بني تميم
عكس ما نسب له الشارح .

(١٦) المفصل ٣٠ دون أن ينسب عملها لتميم
وسبق المؤلف لهذا القول أبو حيان في الارتشاف ١١٠/٢ ، وانظر
هامش ابن عقيل ٣١٢/١ .

(١٧) البيت لم يعرف قائله
وهو من شواهد المغني ٢٦٤/١ ، وأوضح ٢٠٤/١ ، وشرح الشذور ١٩٦ ، وابن عقيل
٣١٣/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والأشعوني ٢٥٣/١ .

الفهارس الفنية العامة

- ❁ فهرس الآيات القرآنية
- ❁ فهرس الأحاديث والآثار
- ❁ فهرس الحكم والأمثال
- ❁ فهرس الشواهد الشعرية
- ❁ فهرس القبائل والبطون والجماعات
- ❁ فهرس الأماكن والبلدان
- ❁ فهرس الكتب الواردة في النص
- ❁ فهرس الأعلام
- ❁ فهرس المصادر والمراجع
- ❁ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

==

رقم الصفحة =====	رقمها =====	الآية =====
٦٩٠ ٢٨	١	الفتاحة (قراءة)
٢٤٧٠٢٢٦	٢٠ ١	البقرة
٢٥	٦	البقرة
٢٩	٣٤	البقرة (قراءة)
٤٢	٥٤	،،، (قراءة)
٩٩	٦١	،،، (قراءة)
٢٤٢٠١٥٩	١٢٤	،،،
٢٤٣	١٨٤	،،،
٢١٩	٢٢١	،،،
٤٢	٢٢٨	،،، (قراءة)
٦٩	٢٥١	،،،
٢٤٠	٢٥٥	،،، (قراءة)
٢٢٣	٢٦٣	،،،
٢٤٨٠٢٢٥	١٠٦	آل عمران
٢٢٣	١٥٤	،،،
٢٥٠	١٦٦	،،،
٢٤٧	١٥٩	النساء
١٨٧	١٧٦	النساء
١٩٨٠١٧٢	٨	المائدة
١٨٧	١٠	،،،
٢٤٩	٣٨	،،،
٦٧	٨٩	،،، (قراءة)

- الحمد لله

- ألم ذلك الكتاب

- سواء عليهم أنذرتهم

- للملائكة اسجدوا

- فتوبوا إلى بارئكم

- اهبطوا مصرًا

- وإذا ابتلى إبراهيم ربه

- وإن تصوموا خير لكم

- ولعبد مؤمن خير من مشرك

- وبُعُولَتُهُنَّ

- وقتل داود جالوت

- وسع كرسيه السموات والأرض (قراءة)

- قول معروف ومغفرة خير من صدقة

- فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم

- وطائفة قد أهمتهم أنفسهم

- وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله

- وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته النساء

- يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

- اعدلوا هو أقرب

- والذين كفروا وكذبوا بآياتنا

- والسارق والسارقة فاقطعوا

- من أوسط ماتطعمون أهاليكم (قراءة)

١٧٣، ١٧٢	٣٤	الأنعام	- ولقد جاءك من نبي المرسلين
٢٩	٣٩	،،،	- من يشأ الله يضلله
١٦٧	١٣٧	،،	- وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم . (قراءة)
٢٧٥	١٤٥	،،،	- قل لا أجد فيما أوحى إلي
٢٧٥	٧	الأعراف	- ما منعك أن لا تسجد
٢٢٦	٢٦	،،،	- ولباس التقوى ذلك خير
١١٨	٤١	،،،	- ومن فوقهم غواش
٢٥٢	٤١	الأنفال	- واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله
١٦٩	٦	التوبة	- وإن أحد من المشركين استجارك
١٢٤	١٠	،،،	- لا يرقبون في مؤمن ألا ولا ذمة
١٠٦	٣٠	،،،	- عزيز بن الله (قراءة)
١٩٩	٣٤	،،،	- والذين يكتزون الذهب والفضة لا ينفقونها
٢٣١	١٠	يونس	- وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين
٥٦	٤٢	،،،	- فمنهم من يستمعون إليك .
٢٣٧	٨	يوسف	- ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا .
١٧٣	٢٥	،،،	- إلا أن يسجن
١٧٣	٣٢	،،،	- ليسجنن
١٧٣	٣٣	،،،	- أحب إلي مما يدعونني إليه .
١٧٢، ١٥٥	٣٥	،،،	- ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه .
١٧٣، ١٧٢، ١٥٦	٤٥	إبراهيم	- وتبين لكم كيف فعلنا بهم .
٢٤٩	٥٣	النحل	- وما بكم من نعمة فمن الله

٢٤٩	٥٣	النحل	وما بكم من نعمة فمن الله
١٧٠	١٠٠	الاسراء	- قل لو أنتم تملكون
٢٣٤، ٢٢٧	٣٠	الكهف	- ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا
٢٢٨	٣١	،،	- أولئك لهم جنات عدن
٥٦	٣٣	،،	- كلتا الجنتين آتت أكلها
١٨٧، ١٨١	٩٦	،،	- آتوني أفرغ عليه قطرا
٥٢	٦٣	طه	- ان هذان لساحران (قراءة)
٢٤٠	٣	الأنبياء	- وأسروا النجوى الذين ظلموا
١٧٠	٨٠	،،	- فهل أنتم شاكرون
٦٩	٢	الحج	- وترى الناس سُكَّارًا (قراءة)
٢٩	٧٠	،،	- ألم تعلم أن الله (قراءة)
٢٤٧	٩٩	المؤمنون	- رب ارجعون
٢٤٩، ٢٢٥	٢	النور	- الزانية والزاني فاجلدوا
١٦٨	٣٧٠، ٣٦	،،	- يَسِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ (قراءة) والاصال رجال
٢٥٠	٦٠	،،	- والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح .
٢٣٦	٤٠	النمل	- فلما رآه مستقرا عنده
٢٢٢	٥٥	القصص	- سلام عليكم
٢٢٥	٩	العنكبوت	- والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم
٢٢٥	٦٩	،،	- والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا

٢٥	٢٤	الروم	- ومن آياته يريكم البرق
٢٣٤	١٧	لقمان	- ان ذلك من عزم الأمور
١٧٣، ١٧٢، ١٥٦	٢٦	السجدة	- أو لم يهد لهم كم أهلكنا
٢٠٥	٥٤	سبا	- وحيل بينهم وبين ما يشتهون كما فعل
٨٠	١	فاطر	- أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع
٢٢٧	٨	،،	- أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً فان الله يضل من يشاء
٢١٣	١٠	يس	- وسواء عليهم ءأنذرتهم
٢٧٦	٣	ص	- ولاتُ حين مناص (قراءة)
٦٩٠ ٤٢	٨٠	الزخرف	- ورسلنا لديهم يكتبون (قراءة)
٢٠٧	١٤	الجاثية	- لِيُجْزِيَ قوما بما كانوا يكسبون (قراءة)
٢٢٣	٢١	محمد	- طاعة وقول معروف
٢٣٣	١٠	الحديد	- وكلُّ وعد الله الحسنی (قراءة)
٢٥٠	٦	الحشر	- وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه
٢٥٠	٨	الجمعة	- قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم.

١٨٧	٥	المنافقون	- تعالوا يستغفر لكم رسول الله
١٢١	١٠	،،	- فأصدق وأكن من الصالحين
٢٢٩، ٢٢٦	٢٠ ١	الحاقة	- الحاقة ما الحاقة
١٨٧	١٩	،،	- هاؤم اقرءوا كتابيه
١٢١، ٧٤	٢٣	نوح	- ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً (قراءة)
١٨٧	٧	الجن	- وانهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً
١٢١، ٧٤	٤	الانسان	- سلاسلاً وأغلالاً (قراءة)
٧٤	١٦، ١٥	،،	- قواريراً قواريراً من فضة (قراءة)
٢٥٢	١٠	البروج	- ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم .
٢٤٥	١٦، ١٥، ١٤	،،	- وهو الغفور الودود ذو العرش العرش المجيد فعال لما يريد
٢٧٠	٢٦، ٢٥	الغاشية	- ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم .
٦٩	١	العاديات	- والعاديات صبحا . (قراءة)
٢٢٦	٢٠ ١	القارعة	- القارعة ما القارعة

فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
٤	أصدق كلمة قالها لبيد :
	٠٠ : أأكل شيء ما خلا الله باطل ٠٠ :
٢١٦	أو مخرجي هم
٢٢٠	تمرة خير من جراره " عمر بن الخطاب "
٣٣	الشيء تعرب عن نفسها والبكر تستأمر
١٠٨ ، ٧٧	صواحيب يوسف
٤٥	فأغضيت مع هَنٍ وَهَنٍ " على بن أبي طالب "
٤	الكلمة الطيبة صدقة
١٧٩	كما صليت وباركت وقرحت وتحننت وسلمت على إبراهيم
٢٠٠	من سقى صبيا لا يعقل خمرا أسقاه الله من حمأة نار جهنم
٤٥	من يطل هن أبيه ينتطق به " على بن أبي طالب "
٢٠٠	نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " عمر بن الخطاب "

فهرس الحكم والأمثال

رقم الصفحة	الحكمة أو المثل
٨٨	أجراً من خاصي خصاف
٢٢٣	إن ذهب عير فعير في الرباط
٢٥ ، ٢١٣	تسمع بالمعیدی خير من أن تراه
١٥٧ ، ٢٦١	حكمك مسمّطاً
١١٢	خامري أمّ عامر
٢٢١	شر أهر ذاناب
٢١٩	ضعيف عاذ بقرملة
٢٥٦	عبد صريخه أمة
٢٤١	في كل واد بنو سعد
٢٣٧	الكلاب على البقر
٥٤	كَلَاهُمَا وَتَمَرَا
٢٢١	مأرب لاحفاوة أقدمه

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	الشاعر	البحر	آخر البيت
٧٤	حسان بن ثابت	الوافر	كفاء
٦٧		الكامل	بالصحراء
١٩١		البسيط	العربا
٥٨		الوافر	حسابا
٢٠٧	جرير	"	الكلابا
١٥٤		"	ذهابا
٢٦٨	رؤبة	الرجز	الرقبة
١٧٨		الطويل	محارب
١٩٨	الأخنس التغلبي	"	سارب
١٩٢	علقمة	"	وكليب
٢٥٩		"	جوانبه
٤٣	مجنون ليلى أو نصيب بن رباح	"	اكتئابها
٢٤٢	" "	"	حبيبها
١٨١	ذو الرمة	البسيط	الخرّب
٢٥٦	"	"	ولاعرب
٤٢	جرير	"	العرب
١٧٥		السريع	الريب
٦٧	ابن قيس الرقيات	المنسرح	مطلب
١٣٣ ، ٢٤		الرجز	جانبه
٧٣	النابغة الذبياني	الطويل	بعضائب
٢٦٢		الطويل	المذبذب
٢٤٨ ، ٢٢٦	أكثر من شاعر	الطويل	المواكب
١٩٣	الطفيل الغنوى	الطويل	مذهب

١٥٧	امروء القيس	الطويل	متغيب
٩٧	جرير أو ابن قيس الرقيات	المنسرح	بالقلب
١٤	أبو العتاهيه	مجزوء الكامل	سُبَّتْ
١٩٩ ، ٥٦	سلمي بن ربيعة أو علباء بن أرقم	الكامل	فانهلت
٢٤٥	رويه	الرجز	مُشَيَّ
١١٥ ، ١١٠	ابن مياده	الكامل	الأرتاج
٢٢٨		السريع	من خارج
١٦٦	أكثر من شاعر	الطويل	الطوائج
١٦٣	أشجع السلمي	الطويل	النوائج
١٤٦ ، ١١٣	ابن مقبل	الطويل	رامج
٢٢٣	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	تصيح
٢٧٣	أكثر من شاعر	البسيط	مصبوح
٣٧٦	سعد القيسي	مجزوء الكامل	لابراج
٥٠	ابن هرمه	الوافر	بمنتزاح
٥٦		الرجز	بزائده
٥٨	الصمة القشيري	الطويل	الفرذا
٥٨	الصمة القشيري	الطويل	مردا
١٩٤		//	الوعدا
١٥	عدى بن الرقاع	الكامل	مدادها
١٥٧	الزباء	الرجز	حديدا
١٥٧	النابعة الذبياني	الكامل	الأسود
١٣٣	روبة	الرجز	فديد
٢٣٩	عمر بن الخطاب أو الفرزدق	الطويل	الأبعاد
١٩٣		الطويل	للعهد
٦٦	النابعة الذبياني	البسيط	في الشاد
١٧٨		البسيط	والجسد

٧٠	النابعة الذبياني	البسيط	بالمسد
٢٥٣	قيس بن زهير	الوافر	بني زياد
٢٥٩	الشافعي	الوافر	من لبيد
١٧٤	النابعة الذبياني	الكامل	وكان قد
٢٤٧	أبو نواس	المتقارب	في واحد
٦٨	جرير	المتقارب	الأزند
٢١٩	امرؤ القيس	المتقارب	أجر
٢٢٠	النمر بن تولب	المتقارب	نسر
١٤١	أبو النجم العجلي	الرجز	انصهر
٢٢٧	ابن ميادة	الطويل	فلا صبرا
١٣٥	كثير عزه	الطويل	والغمر
١٥	امرؤ القيس و التوأم اليشكري	الوافر	فحار
٨٠		الوافر	عشار
١١٧	الكميت	المتقارب	الإزار
٨٠	الكميت	المتقارب	عشار
١٠١	الأعشى	المتقارب	دبور
١٧٤		الطويل	العواثر
٢٥٥		الطويل	التجر
١٧٨	أبو الأسود	الطويل	وناصر
٢٥٢	الفرزدق	الطويل	أزورها
١٤٠ ، ٥٠	ابن هرمة	البسيط	فأنظور
٢٣٢	ثابت قطنه	الكامل	عار
٨٨	أبو مهوش الأسدي	الكامل	الحمر
١٤		الطويل	البوادر
١١١	سماعة بن أشول	الطويل	عاشر
١٥٥ ، ٢٦	معاوية بن خليل	الطويل	بكير

٩٨	أبو جندل الطَّعَّان	الطويل	نارِه
١٦٥		البسيط	بالنارِ
٢٢١	مؤرَّج السلمي	الكامل	بدارِ
١٠٨ ، ٧٧	الفرزدق	الكامل	الأبصارِ
١٩٦ ، ١٩٥	زهير بن أبي سلمي	الكامل	الذعرِ
١٩٦ ، ١٩٥	الفرزدق	الكامل	غدورِ
٦٩،٤٥،٤١	أقيشر الأسدي	السريع	من المئزرِ
١٨٠		الطويل	احبسِ
١٤٨	الأعشي	الطويل	الأحاوَصا
١١٧	المتنخل الهذلي	الوافر	العباطِ
١٦١	السفاح بن بكير	السريع	بصاعُ
٤٢		الطويل	أجمعا
٦٠	أكثر من شاعر	المديد	جمعا
١٩٧	عاتكه بنت عبد المطلب	مجزوء الكامل	شعاة
٢٤٦ ، ٢٣٠	حميد بن ثور	الطويل	هاجُ
٢١٥		الطويل	أقاطعُ
٢٥٢		الطويل	غير نافعِ
١١٨ ، ٧٦	عباس بن مرداس	المتقارب	في مجمعِ
٢٣٣	أبو النجم العجلي	الرجز	لم أصنعِ
٢٥٦	منذر الكلبي	الطويل	عارُفُ
٢١٩		الطويل	صوارُفُ
٧٠		الطويل	صرُفُ
٥١	الفرزدق	البسيط	الصياريفِ
١١٤		المتقارب	لمستعطفِ
٦٦	رؤبة	الرجز	الورقُ
١٩٢	رؤبة	الرجز	البهقُ

١٣٥	زهير بن أبي سلمى	البسيط	صدقاً
٢٢٩٠٢٢٦	ذو الرمة	الطويل	فيغرقُ
١٥٥	قتيلة بنت النضر	الكامل	المحنقُ
١٦٨		الوافر	على المدقِ
٧٦		الرجز	من هواكاً
١٨	خالد القناني	الرجز	إيشاركاً
٦١	منظور الأسدي	الرجز	في سكِّ
١٦١	النابعة الذبياني أو أبو الأسود	الطويل	وقد فعلُ
٩٢	حسان بن ثابت	الطويل	بأخيلاً
١٦٥		البسيط	بطلاً
١٩٢	ذو الرمة	الوافر	قذاً لا
٢٥٨	المعري	الوافر	لسالاً
٢١٣	زهير الضبي	الوافر	بيالاً
١٣	الأخطل	الكامل	دليلاً
٩٧	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	رملأ
٤	لبيد بن ربيعة	الطويل	زائلُ
١٦٣	زهير بن أبي سلمى	الطويل	النخلُ
٢٢٣		الطويل	وجندلُ
٢٣٩	أبو تمام	الطويل	عواسلُ
٢٥٠	زيب الطثريه	الطويل	حاملُ
١٩١		الطويل	مهملُ
٦٧	جربير	الطويل	تغولُ
٢٧٠		الطويل	بلابلُ
٩٢		المديد	صلُ
٧٦		البسيط	نعللُ
٢٧١	أبو الغول الطهوي	الوافر	مثولُ

٢٠٠	امرو القيس	الطويل	أمثالي
٤٤	امرو القيس	الطويل	عالي
١٩٩ ، ١٨٠ ، ١٧٦	امرو القيس	الطويل	من المال
٩٩		الطويل	المفتل
٧٦	النجاش الحارثي	الطويل	ذا فضل
٩٨	امرو القيس	الطويل	المتفضل
١٨٧	امرو القيس	الطويل	مزمل
٧٣	المصنف	الطويل	بعليها
٢٣	الفرزدق	البسيط	والجدل
٤٢	امرو القيس	السريع	واغل
١٩١		الخفيف	الخليل
٢٣٣	أسود بن يعفر	المتقارب	لا الباطل
٢٥٥	المرقش الأكبر	السريع	نعم
٢٧٠	عمرو بن قميئه	السريع	من لامها
٣٧	أكثر من شاعر	الرجز	الشجعما
٦٨	أبو خراش الهذلي	الطويل	أصلم
١٦٣	مجنون ليلى	الطويل	كلامها
١٨٨ ، ١٨٤	كثير عزه	الطويل	غريمها
٢٠٥	الفرزدق	البسيط	يبتسم
١٩١	بعض القرشيين	الكامل	وزمزم
٥٣	هوبر الحارثي	الطويل	عقيم
١٤٠ ، ٥٠	عنتره	الكامل	المكدم
٢٧٧		البسيط	جيرانا
٢٠٠		الوافر	الواعدينا
٢٤٧		؟	الفنا
١٣١		؟	رحمانا

٥٣	رؤية أو رجل من ضيه	الرجز	ظبياناً
٢٣٤	قيس الحارثي	الرجز	وتنتجونهُ
٢٣٦		الطويل	كائنٌ
٢٥٣	الأفوه الأودي	الطويل	يكونُ
٥٩	سعيد الهمداني	الوافر	بنينُ
٥٣	رؤية	الرجز	العينانُ
٥٤	ابن مقبل	الطويل	الهطلانِ
٢١٢	أبو نواس	المديد	الحنِ
٢٥٨ ، ٢٢٤		البسيط	للظعنِ
٢٤٣		البسيط	يبريني
١٠٥	النابعة الذبياني	الوافر	في هوانِ
١٣٢	سحيم الرياحي	الوافر	تعرفوني
٥٩	سحيم الرياحي	الوافر	الأربعينِ
١٧١ ، ٥٧	لبيد بن ربيعة	الكامل	والسويانِ
١٥٥	الفرزدق	الكامل	البحرانِ
٦٠	أبو دهب الجمحي	الخفيف	بالماطرونِ
٥٢		الرجز	اليدانِ
٢٣٩	حسان بن ثابت	البسيط	وافيهاَ
٥٣	رؤيه أو أبو النجم	الرجز	غايताهاَ
١٢١	زهير بن أبي سلمي	الطويل	جائياً
٩٩	أميه بن أبي الملت	الطويل	سمائياً
١٢	ذو الرمة	الطويل	لمنابياً
٢٧٧	النابعة الجعدى	الطويل	متراخياً
١٧٣	جريـر	الطويل	فوادياً
٩٢	القطامي	الطويل	بازياً
١٧٣ ، ١٧٢	سوار السعدى	الطويل	راضياً

٢٧٧	المتنبي	الطويل	باقياً
٢٧٨		الطويل	واقياً
٦٧	مجنون ليلي	الطويل	اهتدى لياً
١١٧	الفرزدق	الطويل	موالياً
٢٥١		الطويل	كماهياً
٢٥٦		الطويل	بالمُنَى

فهرس القبائل والبطون والجماعات

==<==<==<==

رقم الصفحة

=====

٨٧	- بلع
٩٠	- بنو الأزرق
٩٠	- بنو الأصفر
٥٢	- بنو الحارث بن كعب
١٣٤، ١٣٣	- بنو يزيد
١٣٦	- تغلب
٢٣٠، ٨٧، ٧٨، ٥٩ ٢٧٨، ٢٧٤، ٢٧٣	- تميم
٤	- التميمية
٢٧٤	- التميميون
٤	- الحجازية
٢٧٥، ٢٧٤، ٨٧	- الحجازيون
٨٧	- قضاة
٥٥	- كنانة
٨٧	- مضر
٥٨	- معد
١٤٨	- هذيل " الهذليين "

فهرس الأماكن والبلدان

رقم الصفحة	المكان أو البلد
١٧١ ، ٥٧	أبان
١٤٤	أذربيجان
٤٤	أذرعات
٤٢	الأهواز
١٣٥ ، ١٣٤	بذر
١٤٢ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ٢٩	بعلبك
٤٢	تتري
١٣٥	جراب
١٠٥ ، ٩٦	جور
١٤٥ ، ١٢٢	حضر موت
١٩١	الخطيم
٩٦	حمص
١٢٣	الديلم
٢٢١	ذو المجاز
١٩١	زمزم
٥٤	السبعان
١٣٤	شلم
٥٩	صفين
١٣٥ ، ١٣٤	عشر
٥٩ ، ٤٤	عرفات
١٩٧	عكاظ
٥٩	عليون
١٣٥	غمر
٩٧	فيد

رقم الصفحة	المكان أو البلد
٨٧	لصاف
١٧١ ، ٥٧	متالع
٦٧	المدينة
٩٩ ، ٩٧	مصر
٧٠	ماطرون
١٣٥	ملكوم
١٠٥ ، ٩٦	ماه
٥٨	نجد
٥٩	نصيبين
٤٤	يثرب

فهرس الكتب الواردة في النص

==&==&==

رقم الصفحة =====	اسم الكتاب =====
٧٠	- الأزهار الصافية في شرح الكافية .
٦٥	- الأقليد
٢١٤	- أمالي ابن الحاجب .
١٩٦، ٦٢، ٣١	- الإيضاح في شرح المفصل .
٨٩، ٧١، ٧	- التخمير
١٦٨، ١٣٦، ١٣٣	
٢٧٣، ٢٠٠	
٢٦٠، ٣١	- شرح الكافية .
١٥٠	- الغره
٩١	- الفصيح
٧٥	- الكشاف
٢٢١	- مفتاح العلوم
١١٤	- المفصل

فهرس الأعـلام

صفحة

(أ)

- ٥٠ - إبراهيم بن السرى بن سهل (أبو إسحاق الزجاج ٣١٦ هـ)
٢٧٦ ، ٢٣١ ، ١٦١ ، ١٢٠ ، ١٠٩ ، ٩٧ ، ٧٢ ، ٦٠
- ٤٧ - إبراهيم بن سفيان بن سليمان (أبو اسحاق الزيادة ٢٤٩ هـ)
١٦٢ ، ١٦١ (أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي) (أبو العباس ابن الحاج ٦٥١ هـ)
١٠٦ ، ٨١ - أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي المصري (أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ)
٧٧ - أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني (أبو العباس ثعلب ٢٩١ هـ)
٩١ ، ٩٨ ، ١٣٨ ، ١٥٥
- ١٣ - الأخطل (الشاعر)
- الأخفش = سعيد بن مسعدة المنجاشي (الأخفش الأوسط)
٧٩ - إسحاق بن هرار الشيباني (أبو عمرو الشيباني ٢١٠ هـ)
٨١ - إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري (أبو نصر الجوهري ٣٩٨ هـ)
٨٨ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٤
- أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي ٦٩ هـ
- الأصمعي = عبد الملك بن قريب
- ١٠١ - الأعشي (الشاعر)
- الأعلم الشنتمري = يوسف بن سليمان
- ٧٤ - الأعمش (القاري)
١٩٩ ، ١٨٨ ، ١٥ - امرؤ القيس الكندي (الشاعر)
- ابن الأنباري أبو البركات = عبد الرحمن بن محمد
- ابن الأنباري أبو بكر = محمد بن القناسم بن محمد
- ابن بابشاذ = طاهر بن أحمد (ب)
- ابن برهان = عبد الواحد بن علي

٢٦٩، ١٠١

- البصري

٣٦، ١٨

- البصريون

١٠٩ ، ١٠٠ ، ٧٩ ، ٧٥ ، ٧٣ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٩ ، ٤٤ ، ٤٣

١٨٧ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٥ ، ١٦٣ ، ١٥٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١١٧

١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩

٢٥١ ، ٢٧٥

- أبو البقاء العكبري = عبد الله بن حسين

- بكر بن محمد بن عثمان المازني (أبو عثمان المازني ٢٤٧ هـ) ٢٤ ، ٥٠

٧٢ ، ٨١ ، ٨٤ ، ١٤٢ ، ١٧٩

- أبو بكر بن الأنباري = محمد بن القاسم

- أبو بكر بن السراج = محمد بن السري

(ت)

١٥

- التوأم اليشكري (الشاعر)

(ث)

- ثعلب = أحمد بن يحيى

(ج)

- الجاحظ = عمرو بن بحر

- الجرجاني = عبد القاهر بن عبد الرحمن

- الجرمي = صالح بن إسحاق

١٥

- جرير (الشاعر)

- الجزولي = عيسى بن عبد العزيز

٦٧

- جعفر (القاري)

- أبو جعفر النجاشي = أحمد بن محمد بن إسماعيل

٣

- جمال الدين (لقب المؤلف)

- الجوهري -

٤٦ ، ٢٨

٦٥ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٩ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣

١٣٨ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٨٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٢١

٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢

- الجواليقي = موهوب بن أحمد

- الجوهري = إسماعيل بن حماد

(ح)

- أبو حاتم السجستاني = سهل بن محمد

- ابن الحاج = أحمد بن محمد الأزدي

- ابن الحاجب = عثمان بن عمر

- الحريري = القاسم بن علي

- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي (أبو علي الفارسي ٣٧٧ هـ) ١٦ ، ٤٩

٧٨ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١

١٤١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٨٦ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢٣٠

٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٥١

- الحسن بن عبد الله بن المرزبان (أبو سعيد السيرافي ٣٦٨ هـ) ١٩ ، ٦٠

١١٠ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٩٧ ، ٢٠٥

- الحسن بن محمد الاسترلابي (أبو الفضائل السيد ركن الدين ٧١٥ هـ) ٢٤ ، ٣١

٣٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤

- أبو حيان = محمد بن يوسف الأندلسي

(خ)

- ابن خروف = علي بن محمد بن علي

- ابن الخشاب = عبد الله بن أحمد

- خلف الأحمر البصري (ت بعد ٢٠٠ هـ وقيل ١٨٠ هـ) ٧٩

- الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي (أبو عبد الرحمن الفراهيدي

٥٥ ، ٦٢

(١٧٠ هـ)

٨٠ ، ١١٦ ، ١١٧

(د)

- ابن در ستويه = عبد الله بن جعفر

(ر)

- الرَّبَّعي = علي بن عيسي بن الفرّج

- الرَّضي نجم الدين = محمد بن الحسن الإستراباذي

- ركن الدين = السيد الحسن بن محمد

- الرّماني = علي بن عيسي بن علي

(ز)

- الزّجاج = إبراهيم بن السري

- الزّجّاجي = عبد الرحمن بن إسحاق

- الزّمخشي = محمود بن عمر الخوارزمي

- الزّيادي = إبراهيم بن سفيان

- زيد بن علي (القاري)

- أبو زيد الأنصاري = سعيد بن أوس

(س)

- السّخاوي = علي بن محمد بن عبد الصمد

- ابن السراج = محمد بن السري

- سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (أبو زيد الأنصاري ٢١٥ هـ) ١١٧ ، ١١٨ ،

١٤٢ ، ١٤٨

- سعيد بن مسعدة المجاشعي (أبو الحسن الأفش الأوسط ٢١٥ هـ) ١٩ ، ٤٤

٤٩ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٧ ،

١١٩ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،

١٥١ ، ١٦٠ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ،

٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ،

٢٧١ ، ٢٧٦ ،

السكاكي = يوسف بن أبي بكر

- ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق

٦٧ سهل بن محمد بن عثمان الجُشمي (أبو حاتم السجستاني ٢٥٥ هـ)

- السهيلي = عبد الرحمن بن عبد الله

- سيويه = عمرو بن عثمان

- السيرافي = الحسن بن عبد الله أبو سعيد

(ش)

الشافعي = محمد بن إدريس

- ابن الشجرى = هبة الله بن على

- السيد شرف الدين = أبو القاسم بن محمد

- الشلوبين = عمر بن محمد الأزدي

(ص)

٥٥ ، ٤٦ - صالح بن إسحاق الجرمي (أبو عمر الجرمي ٢٢٥ هـ)

٦١ ، ١٠٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٩

- صدر الأفاضل = القاسم بن حسين الخوارزمي

(ط)

٥٧ ، ٩ - طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري (أبو الحسن بن بابشاذ ٤٦٩ هـ)

٨١ ، ٨٦ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٧

- ابن طاهر = محمد بن أحمد الأنصاري

(ظ)

١ - ظالم بن عمرو بن سفيان (أبو الأسود الدؤلي ٦٩ هـ)

(ع)

١٤٩ - عبد الرحمن بن إسحاق (أبو القاسم الزجاجي ٣٣٧ هـ)

- عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخشمي (أبو القاسم السهيلي ٥٨١ هـ) ٧٢ ، ٦٢
- ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٢٢٢
- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري ٥٧٧ هـ) ٧٢ ، ١٤٧ ، ٢٢٥ .
- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الفارسي (أبو بكر الجرجاني ٤٧١ هـ) ٦٥ ، ١٠٥
- ١٠٧ ، ١٤٨ ، ٢٠١
- عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (أبو محمد ابن الخشاب ٥٦٧ هـ) ٦٥
- عبد الله بن جعفر بن درستويه الفسوي (أبو محمد ابن درستويه ٣٤٧ هـ) ٩١ ، ٢٦٣
- عبد الله بن الحسين بن عبد الله (أبو البقاء العكبري ٦١٦ هـ) ٢٥٤
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (أبو محمد ابن قتيبة ٢٧٩ هـ) ١٠٧
- عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (بهاء الدين ابن عقيل ٧٦٩ هـ) ٢٢
- عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (أبو سعيد الأصمعي ٢١٠ هـ) ١٠١
- عبد الملك بن مروان (الخليفة) ١٥
- عبد الواحد بن علي بن برهان (٤٥٦ هـ) ٢٧٣
- عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح ابن جني ٣٩٢ هـ) ٢٨ ، ٢٨
- ٦٥ ، ٩١ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ٢٧٧ ،
- عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني (أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب ٦٤٦ هـ) ٢ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٢
- ٨٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣٠
- ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٨١ ،
- ١٨٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،
- ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣
- أبو عثمان المازني = بكر بن محمد
- عدى بن الرقاع (الشاعر) ١٥
- ابن عصفور = علي بن مؤمن
- عضد الدولة = فناخسرو بن ركن الدولة
- ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن
- العكبري = عبد الله بن الحسين .

- العلوى = يحيى بن حمزة

- على بن حازم اللحياني (أبو الحسن اللحياني الكوفي ؟) ٩١

- على بن حمزة بن عبد الله (أبو الحسين الكسائي ١٨٩ هـ) ٥٠ ، ٤٦

٥٥ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠

١٧١ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨

٢٤٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥

- علي بن أبي طالب (رضي الله عنه ٤٠ هـ) ٤٥ ، ١

- علي بن عيسى بن الرمانى (أبو الحسن الرمانى ٣٨٤ هـ) ٢٥٨

- علي بن عيسى بن الفرّج الرّبعي (أبو الحسن الرّبعي ٤٢٠ هـ) ٥١

- أبو على الفارسي = الحسن بن أحمد

- علي بن محمد بن عبد الصمد (علم الدين السخاوى ٦٤٣ هـ) ٩٥٠

- علي بن محمد بن على الحضرمي الإشبيلي (أبو الحسن بن خروف ٦٠٩ هـ) ١٠٠ ، ٥٧

١٤١ ، ١٤٧

- على بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الأشبيلي (أبو الحسن بن عصفور

٦٦٩ هـ) ٦١ ، ٨٤ ، ١٠٤ ، ١٢٧ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤

- عمر بن محمد بن عمر (الأستاذ أبو علي الشلوبين الأزدي ٦٤٥ هـ) ١٠٤ ، ٣٣

١٤١

- عمرو بن بحر (أبو عثمان الجاحظ) ١١

- أبو عمرو الشيباني = إسحاق بن مرار

- عمرو بن عثمان بن قنبر (أبو بشر سيويه ١٨٠ هـ) ٣٣ ، ١٩

٤١ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥

٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،

١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ،

١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ،

١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢١٠ ،

٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ،

٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

- أبو عمرو بن العلاء المازني البصري (١٥٤ هـ) ١١٦ ، ٤٢
 - عيسى بن عبد العزيز (أبو موسى الجزولي ٦٠٧ هـ) ٢٧٤ ، ١٦٤ ، ٧٨
 - عيسى بن عمر الشقفي (أبو عمر الشقفي ١٤٩ هـ) ١٠٧ ، ١٠٢
 ١٣٢ ، ١١٨ ، ١١٦

(ف)

- أبو الفتح بن جني = عثمان بن جني
 - الفخر الرازي = محمد بن عمر الرازي
 - الفراء = يحيى بن زياد
 - فناخسرو (عضد الدولة) بن ركن الدولة بن بويه الديلمي (٣٧٢ هـ) ٢٦٤ ، ١٢٣

(ق)

- قالون (القاري) ١٠٤
 - القاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي (صدر الأفاضل ٦١٧ هـ) ٧١ ، ٧
 ٨٩ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٦٨ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢٧٣
 - القاسم بن علي بن محمد البصري الحريري (٥١٦ هـ) ١١٤
 - أبو القاسم بن محمد (السيد شرف الدين) ٨ ، ٧
 ١٢ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٥٩ ، ٨٠ ، ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ،
 ٢١٤ ، ٢٥٠ ، ٢٧١
 - ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم
 - القزويني = محمد بن سعد الدين أبي القاسم
 قطرب = محمد بن المستنير

(ك)

- الكسائي = علي بن حمزة
 - الكوفيون ١٨ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨
 ٧٩ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٨٧
 ١٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ،

- ابن كيسان = محمد بن أحمد بن إبراهيم

(ل)

٤

- لبید (الشاعر)

- اللحياني = علي بن حازم

- اللورقي = محمد بن أحمد بن الموفق

(م)

- المازني = بكر بن محمد

- ابن مالك = محمد بن عبد الله

- الميرد = محمد بن يزيد

٢٧٧

- المتنبي (الشاعر)

٢٦٩

- محمد بن أبي القاسم الحسني (والد المؤلف)

- محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي (أبو بكر ابن طاهر

٥٧

(الخدب) ٥٨٠ هـ)

٢٦٣ ، ٢٠٩

- محمد بن أحمد بن كيسان (أبو الحسن ابن كيسان ٢٩٩ هـ)

١٣٢ ، ١٠٤

- محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (٥٥٧ هـ)

٢٥٩ ، ٢٢

- محمد بن إدريس الشافعي المظلي (٢٠٤ هـ)

٣١ ، ٢٠

- محمد بن الحسن الإستراباذي (نجم الدين الرضي توفي بعد ٦٨٦ هـ)

٢٢٢ ، ١٩٠ ، ١٥٩ ، ١٤٠ ، ١٣٣ ، ١٢٠ ، ١١٨ ، ٧٨ ، ٧٢ ، ٤٥

، ٢٤٢

٢٣٥ ، ٢٢٥

- محمد بن السري البغدادي (أبو بكر بن السراج ٣١٦ هـ)

٢٧١ ، ٢٥٣ ، ٢٣٦

١٦٤

- محمد بن عبد الرحمن بن عمر (أبو المعالي القزويني ٧٣٩ هـ)

- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (أبو عبد الله جمال الدين

ابن مالك ٦٧٢ هـ) ٢٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،

١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٣٦

٢٣٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤

— محمد بن عمر بن الحسين الرازي (أبو عبد الله فخر الدين

الرازي ٦٠٦ هـ) ٢٣٨ ، ٢١٦ ، ٢١٥

— محمد بن القاسم بن محمد (أبو بكر بن الأنباري ٣٢٨ هـ) ٩٦

— محمد بن المستنير النحوي (أبو علي قطرب ٢٠٦ هـ) ٦٢ ، ٤٧ ، ٣٧ ، ٣٦

— محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي الأزدي (أبو العباس

المبرد ٢٨٥ هـ) ٤١ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١١٤ ، ١٢٠

١٢٩ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ، ١٩٥ ، ١٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٧٦

— محمد بن يوسف بن علي (أشير الدين أبو حيان الأندلسي ٧٤٥ هـ) ٨٥ ، ١٨

١٠٣ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٧٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٨ ، ٢٤٠

— محمود بن عمر الزمخشري (جار الله أبو القاسم ٥٣٨ هـ) ٣١ ، ٩ ، ٧

٧٥ ، ٨١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٥٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٠

٢١٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨

— المطرزي = ناصر بن عبد السيد

— المعري (الشاعر) ٢٥٨

— ابن معطي = يحيى بن عبد المعطي

— ابن مقبل (الشاعر) ١١٣

— أبو منصور الجواليقي = موهوب بن أحمد

— موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (٥٤٠ هـ) ١٠٣

(ن)

— ناصر بن عبد السيد بن علي (أبو الفتح المطرزي الخوارزمي ٦١٠ هـ) ٢٧٨ ، ٨٢ ، ٦٥

— نجم الدين الرضى = محمد بن الحسن الإستراباذي

— ابن النحاس أبو جعفر = أحمد بن محمد بن إسماعيل

— النعمان بن المنذر (الملك) ١٥٢ ، ١٠٦

(هـ)

— هبة الله بن علي بن محمد (أبو السعادات ابن الشجري ٥٤٢ هـ) ٢٧٧ ، ٢٥٨

ابن هشام اللخمي = محمد بن أحمد بن هشام

— هشام بن معاوية الضرير (أبو عبد الله الكوفي ٢٠٩ هـ) ٢٠٨ ، ١٥٥

٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢

— هند بن أبي هالة (رضي الله عنه) ٩٩

(و)

— ورش (القاري) ٢٩

(ي)

— يحيى بن حمزة بن علي العلوي (٣٦٩ هـ) ٧٠ ، ١٣

٢٣٨ ، ٢١٥ ، ٢٠١ ، ١٤٤ ، ١٣٠ ، ١٢٨ ، ٧٥

— يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي (أبو زكرياء الفراء ٢٠٧ هـ) ٤٦ ، ١٩

١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٨٣ ، ٨٠ ، ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٠

١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧١ ، ١٠٣

١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٩

٢٣٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥

— يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي (أبو الحسن

ابن معطي ٦٢٨ هـ) ٢٠٨

— يعقوب بن إسحاق الكوفي (أبو يوسف ابن السكيت ٢٤٣ هـ) ٧٩

— يوسف بن سليمان بن عيسى (أبو الحجاج الأعلام الشنتمري ٤٧٦ هـ) ٥١ ، ٣٣

٦٢ ، ٨١ ، ١٢٩ ، ٢٥١

— يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (أبو يعقوب السكاكي ٦٢٦ هـ) ١٦٤ ، ١٥٧

٢٢١ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨

— يونس بن حبيب الضبي البصري (أبو عبد الرحمن ١٨٢ هـ) ١١٨ ، ١٣٣

فهرس المصادر والمراجع

- اختلف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة
لعبد اللطيف الشرجي الزبيديّ ، تحقيق طارق الجنابي ، الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ ، عالم الكتب بيروت .
- أئمة اليمن للمؤرخ محمد بن محمد زباره
طبع في تعز ، ١٩٥٢ م .
- ابن الحاج النحوى آثاره ومذهبه
طارق الجنابي ، ١٩٧٣م ، مطبعة أسد الغابة
- ابن الحاج النحوى
تأليف حسن الشاعر
- أخبار النحويين البصريين
لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق محمد البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام
ارتشاف الضرب من لسان العرب
- لأبي حيّان الأندلسيّ ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ
مطبعة النسر الذهبي .
- الأزهار الصافية في شرح الكافية
ليحي بن حمزة العلويّ (مخطوط) مصورة مركز البحث لأم القرى برقم
- الأزهية في علم الحروف
لعلي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحى ، دمشق ، ١٩٧١م .
- أساس البلاغة
للزمخشريّ ، الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م
- أسرار البلاغة
للجرجاني ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ م
مكتبة القاهرة .
- أسرار العربية .
- لابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، ١٣٧٧ هـ
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين
لعبد الباقي اليماني ، تحقيق عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ
شركة الطباعة العربية الرياض .
- الأشباه والنظائر في النحو
للسيوطي ، تحقيق فايز ترحيني ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، دار الكتاب
العربي ، بيروت .

- إصلاح المنطق لابن السكيت
- تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥ هـ ، دار المعارف القاهرة .
- الأصمعيات للأصمعي
- تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة .
- الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج
- تحقيق عبد الحسين الفتيلي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- إعراب القرآن لأبي جعفر ابن النحاس
- تحقيق زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت
- الأعلام
- لخير الدين الزركلي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ م ، دار العلم للملايين .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني
- تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار الشعب القاهرة ١٩٦٩ م .
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي
- تحقيق أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة مصر .
- الإقناع في القراءات السبع
- لابن الباذش ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، مركز البحث العلمي لأُمّ القرى .
- الأمالي لأبي علي القالي
- الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- أمالي المرتضي
- للشريف المرتضي تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- الأمالي النحوية
- لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام
- تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ، دار المأمون للتراث دمشق ، بيروت .

- الأمثال لأبي فيد السدوسي
- تحقيق رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م ، دار النهضة العربية ، بيروت .
- إملأ ما من به الرحمن للعكبري
- الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- إنباه الرواه على أنباه النحاة
- لجمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ
- دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- الأنصاف في مسائل الخلاف
- لابن الأنباري ، تصحيح محمد محيي الدين ، ١٤٠٧هـ، المكتبة العصرية، صيدا .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
- لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد
- الطبعة السادسة ١٩٨٠م ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .
- الأيضاح العضدي للفراسي
- تحقيق حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ، دار العلوم للطباعة والنشر .
- الأيضاح في شرح المفصل
- لابن الحاجب ، تحقيق موسى العليلى ، مطبعة العاني بغداد .
- الأيضاح في علل النحو
- لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، الطبعة الرابعة
- ١٤٠٢ هـ دار النفاس بيروت .
- الأيضاح في علوم البلاغة
- للخطيب القزويني تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الخامسة
- ١٤٠٠هـ ، دار الكتاب اللبناني بيروت .
- بحوث المطابقة المقتضي الحال
- للدكتور على البدرى ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، المكتبة الحسينية
- القاهرة .
- البداية والنهاية لابن كثير
- مطبعة السعادة مصر .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع
- للإمام الشوكاني ، تصحيح وتعليق المؤرخ زباره ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ
- دار المعرفة بيروت .
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح
- عبد المتعال الصعدي ، مكتبة الآداب القاهرة .
- بغية الوعاة للسيوطي
- تحقيق محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة
- للفيروز آبادي ، تحقيق محمد المصري ، وزارة الثقافة بدمشق ١٣٩٢ هـ
- البيان والتبيين للجاحظ
- تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي القاهرة .
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان
- ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة
- تأويل مشكل القرآن
- لابن قتيبه ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب
- تحقيق محمد غوث الندوي الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ ، الدار السلفية .
- التبصرة والتذكرة
- لأبي محمد الصيمري ، تحقيق فتحي علي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري
- تحقيق على البجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي القاهرة
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين
- لأبي البقاء العكبري ٦١٦ هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ،
- الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، دار الغرب الاسلامي .
- تحبير التيسير لابن الجزري
- تصحيح جماعة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية .
- تحصيل عين الذهب في معدن جواهر الأدب
- للأعلم الشنتمري ، هامش بولاق ١٣١٦ هـ .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري
- ٧٦١ هـ ، تحقيق الدكتور عباس الصالح ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ،
- دار الكتاب العربي .
- التخمير في شرح المفصل
- لصدر الأفاضل ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، رسالة دكتوراه ، جامعة
- أم القرى ، ١٣٩٨ هـ .
- التذييل والتكميل لأبي حيان
- الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ، مطبعة السعادة مصر .
- التصريح على التوضيح للأزهرى
- دار الفكر بيروت
- تفسير البحر المحيط
- لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤ الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر .
- التكملة لأبي علي الفارسي
- تحقيق كاظم بحر المرجان
- تلقين المتعلم في النحو المنسوب لابن قتيبة
- تحقيق محمد سلامه الله ، رسالة ماجستير - أم القرى ، ١٤٠٦ هـ
- تمثال الأمثال لأبي المحاسن الشيبلي
- تحقيق أسعد ذبيان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، دار المسيرة ، بيروت .
- التمثيل والمحاضرة للشعالبي
- تحقيق عبد الفتاح الحلو ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ، الدار العربية
- للكتاب .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
- للمرادي ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ
- مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين
- تحقيق يوسف المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة .
- التيسير في القراءات السبع
- لأبي عمرو الداني ، بتصحيح أوتوبرتزل ١٣٤٢ هـ ، مطبعة الدولة استنبول

- الجامع الصغير في النحو لابن هشام

تحقيق أحمد الهرميل ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٤٠٠ هـ

- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام

لابن الجوزي ، تحقيق طه شاهين

- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي

تحقيق على فاعور ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت

- جمهرة الأمثال للعسكري

تحقيق محمد أبو الفضل وقطامش ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ ، المؤسسة

العربية الحديثة .

- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي

تحقيق فخر الدين قباوه وغيره ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٣٩٣ هـ

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

١٣٩٨ هـ ، دار الفكر - بيروت

- حاشية الشيخ يس العليمي

على التصريح ، دار الفكر

- حاشية الصبان على الأشموني

دار إحياء الكتب العربية مصر

- حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة

تحقيق سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ ، مطبعة الرسالة بيروت

- الحديث النبوي في النحو العربي

تأليف محمود الفجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، نادي أبها الأدبي

بد الخلل في شرح أبيات الجمل

لابن السيد البطليوسي ، تحقيق مصطفى إمام ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م ،

مطبعة الدار المصرية ، القاهرة .

- الخاطريات لابن جني ،

تحقيق على ذو الفقار شاکر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، دار الغرب الاسلامي

بيروت .

- خزانة الأدب

لعبد القادر البغدادی ، الطبعة الأولى ، بولاق ، ١٢٩٩ هـ .

— الخصائص لابن جني

تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت

— درة الغواص في أوهام الخواص

للحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

— الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة

للأصبهاني ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ١٩٧١م ، دار المعارف

• —————

— الدرر اللوامع للشنقيطي ،

مطبعة الجمالية ، القاهرة ١٣٢٨هـ .

— دلائل الإعجاز للجرجاني

تعليق محمد عبد المنعم خفاجي ، ١٤٠٠هـ ، مكتبة القاهرة .

— ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة.

• جمع وتحقيق حنا حداد ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٢م .

— ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة القرشي

تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان ، دمشق ، ١٩٦٩م —

— ديوان أبي الأسود الدؤلي

• تحقيق محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة ، بغداد .

— ديوان أبي تمام قدم له

الأستاذان عبد الحميد يونس وعبد الفتاح مصطفى ، مكتبة محمد علي صبيح

القاهرة ١٣٦١هـ .

— ديوان أبي تمام بشرح التبريزي

• تحقيق محمد عبده عزام ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر .

— ديوان أبي دهب الجمحي

تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ، بغداد ، ١٩٧٢م

— ديوان أبي العتاهية أشعاره وأخباره

• تحقيق شكري فيصل ، دار الملاح دمشق .

— ديوان أبي نواس

دار صادر ، بيروت

- ديوان الأحوص = شعر الأحوص الانصار
- جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، القاهرة ١٩٧٠ م
- ديوان الأخطل = شرح ديوان الأخطل تصنيف وشرح
- ايليا الحاوي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨ م
- ديوان الأعشي - شرح وتعليق
- محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، القاهرة
- ديوان الإمام الشافعي
- للإمام أبي عبد الله الشافعي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ ، دار الكتب العلمية .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل
- الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م ، دار المعارف القاهرة
- ديوان أميه بن أبي الصلت
- جمع وتحقيق عبد الحفيظ السطلي ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م ، المطبعة التعاونية ، دمشق .
- ديوان تميم بن مقبل
- تحقيق عزة حسن ، دمشق ١٩٦٢
- ديوان ثابت قطنه
- جمع وتحقيق ماجد السامرائي ، بغداد ١٩٦٨ م
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ،
- تحقيق نعمان محمد أمين ، دار المعارف مصر ١٩٦٩ م
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي = شعر الحارث المخزومي
- تحقيق يحيى الجبوري بغداد ، ١٩٧٢ م
- ديوان حازم القرطاجني
- تحقيق عثمان الكعاك ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ
- ديوان حسان بن ثابت
- تحقيق سيد حنفي حسين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
- ١٣٩٤ هـ
- ديوان حميد بن شور الهلالي ،
- صنعة وتحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة
- ١٩٥١ م

- ديوان الخنساء (أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء)
نشر لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥ م
- ديوان ذى الرمة ،
بعناية وتصحيح كارليل هنرى ، كمبردج لندن ، ١٩١٩ م .
- ديوان رؤية بن العجاج
بعناية وليم بن الورد البروس ، ليبزج ١٩٠٣ م
- ديوان زهير بن أبي سلمى ،
نشر كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٤ هـ
- ديوان الهمة بن عبد الله القشيري
تحقيق عبد العزيز الفيصل ، نادى الرياض الادبي ، ١٤٠١ هـ
- ديوان الطفيل الغنوى
تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- ديوان العباس بن مرداس
جمع وتحقيق يحيى الجبورى ، بغداد ١٩٦٨ م
- ديوان عبد الرحمن بن حسان = شعر عبد الرحمن بن حسان
جمع وتحقيق سامي العاني ، بغداد ١٩٧١ م
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات
تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ، ١٩٥٨ م
- ديوان شعر عدى بن الرقاع العاملي
جمع وتحقيق عبد الله البركاتي ، ١٤٠٦ هـ ، المكتبة الفيصلية - مكة .
- ديوان شعر عدى بن الرقاع بشرح أبي العباس ثعلب
تحقيق نوري القيسوي وحاتم الضامن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ
- ديوان علقمة بن عبدة
تحقيق لطفي الصقال ودريّة الخطيب ، حلب ١٩٧٠ م
- ديوان عمر بن أبي ربيعة
دار صادر بيروت ، ١٩٦٦ م
- ديوان عمرو بن قهبطه البكري
تحقيق حسن كامل الصيرفي
- ديوان عنتر بن شداد العبيسي
تحقيق وشرح عبد المنعم شلبي ، القاهرة .

- ديوان الفرزدق
نشر كرم البستاني ، دار صادر بيروت ، ١٩٦٦ م
- ديوان القطامي
تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد المظلوم ، بيروت ١٩٦٠ م
- ديوان كثير عزة
جمع وتحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٧١ م
- ديوان الكميت = شعر الكميت
جمع وتحقيق داود سلوم ، بغداد ، ١٩٧٠ م
- ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد
تحقيق إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ م
- ديوان مجنون ليلى
جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة .
- ديوان المعري (سقط الزند)
دار صادر بيروت ، ١٣٨٣ هـ
- ديوان النابغة الجعديّ = شعر النابغة الجعديّ
جمع وتحقيق عبد العزيز رباح ، الطبعة الأولى ١٩٦٤ م دمشق .
- ديوان النابغة الذبيانيّ
صنعة ابن السكيت ، تحقيق شكري فيصل ، بيروت
- ديوان النجاشي الحارثيّ = شعر النجاشي الحارثيّ
جمعه سليم النعيميّ ، مجلة المجمع العراقي عدد ١٣ ، بغداد ١٩٦٦ م
- ديوان النمر بن تولب = شعر النمر بن تولب ،
صنعة نوري حموري القيس ، بغداد ١٩٦٩ م
- ديوان الهذليين
نشر دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م
- ذيل الروضتين لابن أبي شامة المقدسيّ
تصحيح محمد زاهد الكوثريّ ، مطبعة الثقافة الإسلامية القاهرة ، ١٣٦٦ هـ
- الرد على النحاة لابن مضاء تحقيق
محمد إبراهيم البنا الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ، دار الاعتصام القاهرة .
- رسالة في النحو للمطرزي (طبعت في نهاية كتاب المغرب)
تصحيح الشيخ خليل الميس ، دار الكتب العربي ، بيروت

- رسالة الملائكة للمعري

تحقيق مجموعة من العلماء ، الطبعة الثانية ، المكتب التجاري ، بيروت

- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد المالقي ٧٠٢ هـ

تحقيق أحمد الخراط ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، دار القلم

- الروض الأنف للسهيلي

تقديم وضبط طه عبد الرؤوف ، دار المعرفة بيروت ، ١٣٩٨ هـ

- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن البوسي

تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ ، دار الثقافة

الدار البيضاء .

- السبعة في القراءات لابن مجاهد

تحقيق شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ، دار المعارف القاهرة .

- سراج القاري والمبتدي ،

لعلي بن عثمان العذري ، مراجعة الشيخ محمد علي الضباع ، الطبعة الثالثة

١٣٧٣ هـ ، مكتبة مصطفى الحلبي ، مصر .

- سر صناعة الإعراب لابن جني

تحقيق حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم دمشق

- سنن أبي داود

تحقيق محمد الدين عبد الحميد (مصورة)

- سنن ابن ماجه

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى الحلبي مصر ١٣٧٢ هـ

- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي

تأليف محمود الفجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، نادي أبها الأدبي

- السيرة النبوية لابن هشام المعافري

تحقيق السقا والأبياري وعبد الحفيظ شلبي

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

تصحيح وتعليق محمد محي الدين ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ ، دار التراث

القاهرة .

- شرح أبيات سيويه

لابن السيرافي ، تحقيق محمد علي سلطاني ، ١٩٧٩ م ، دار المأمون للتراث .

- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس
تحقيق زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، عالم الكتب ، بيروت
- شرح الأبيات المشككة الأعراب لأبي علي الفارسي ،
تحقيق حسن هند آوى ،
الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار
القلم دمشق
- شرح اختيارات المفضل للتبريزي
تحقيق فخر الدين قباوى ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية
بيروت .
- شرح أشعار الهذليين
لأبي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، مطبعة المدنى ، القاهرة
١٩٦٥ م .
- شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه
تحقيق على موسى الشوملي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخريجي ، الرياض
- شرح الألفية لابن الناظم
تحقيق عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل بيروت .
- شرح الألفية للأشموني
دار إحياء الكتب العربية ، مصر
- شرح الألفية للمكودي ،
الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر
- شرح التحفة الوردية لابن الوردى
تحقيق عبد الله الشلال ، ١٤٠٩ هـ ، مكتبة الرشد للنشر بالرياض
- شرح التسهيل لابن مالك
تحقيق عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية
- شرح جمل الزجاجي لابن عمفور (الشرح الكبير)
تحقيق صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، دار الكتب للطباعة
والنشر ، جامعة الموصل
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام
تحقيق على محسن عيسى ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، عالم الكتب بيروت .

- شرح ديوان امرىء القيس

للأعلم الشنتمري ، عنى بتصحيحه ابن أبي شنب ، ١٣٩٤ هـ ، الشركة الوطنية
الجزائر .

- شرح ديوان زهير لشعلب

دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ

- شرح ديوان المتنبي للعكبري

ضبط وتصحيح السقا ، والأبياري ، وعبد الحفيظ ، دار المعرفة ، بيروت

- شرح الشافيه ابن الحاجب

لر ضي الدين الإستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ، والزفزاف ، ومحمد
محي الدين ، ١٤٠٢ هـ ، دار الكتب العلميّه ، بيروت

- شرح شذور الذهب

لابن هشام بتعليق محمد محي الدين ، دار الفكر ، بيروت .

- شرح شواهد الألفية للعيني

(المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية) هامش خزان الأدب بولاق ، ١٢٩٩ هـ

- شرح شواهد الإيضاح لابن برى

تحقيق عبيد مصطفى درويش ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .

- شرح شواهد الشافيه للبغدادى

تحقيق محمد نور الحسن ، والزفزاف ، ومحمد محي الدين ، ١٤٠٢ هـ ، دار

الكتب العلمية ، بيروت .

- شرح شواهد المغني للسيوطي

أشرف على طبعه أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة بيروت .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ

لجمال الدين ابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدى ، الطبعة الأولى ، مطبعة
الأمانة القاهرة .

- شرح عيون الإعراب

لأبي الحسن المجاشعي ، تحقيق حنا جميل حداد الطبعة الأولى ، مكتبة المنار
الأردن .

- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني

تحقيق نوري ياسين حسين ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

- شرح القصائد التسع المشهورات
لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٣٩٣ هـ
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات
لأبي بكر ابن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية
١٩٦٩ م ، دار المعارف مصر .
- شرح القصائد العشر للتبريزي
تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي حلب ، ١٣٩٣ هـ
- شرح الكافية لابن الحاجب
(مخطوط) مصورة مركز البحث العلمي لأم القرى برقم ٤٥١ .
- شرح الكافية لرضي الدين الاسترأبادي
الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح الكافية لركن الدين (الشرح الكبير " مخطوط)
مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم ١٢١ / ٤١٥ .
- شرح الكافية الشافية
لجمال الدين محمد عبد الله الطائي ، تحقيق الدكتور عبد المنعم
أحمد هريدي ، دار المأمون .
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي
تحقيق متولي الدميري ، دار التضامن القاهرة .
- شرح اللمحة البدوية في علم العربية
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق صلاح روى ، الطبعة الثانية
- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي
عالم الكتب بيروت .
- شرح مقامات الحريري للشريشي
تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية الحديثه
- شرح ملحّة الإعراب للحريري
تحقيق أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، مطبعة عبير القاهرة
- شرح الملوكي في التصريف
لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ، المكتبة
العربية ، حلب .

- شرح الوافيه نظم الكافية
- لاين الحاجب ، تحقيق موسي العليلى ، ١٤٠٠ هـ ، مطبعة الآداب ، بغداد
- الشعر والشعراء لابن قتيبه
- تحقيق أحمد شاکر ، دار المعارف مصر
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل
- لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله
- على البركاتي الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، المكتبة الفيصلية .
- الصاحبى لابن فارس
- تحقيق السيد أحمد صقر .
- الصحاح للجوهري
- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ ، دار العلم
- للملأيين بيروت
- صحيح البخارى
- طبع استانبول تصوير دار الفكر
- صحيح مسلم
- تحقيق محمد فؤاد الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ طبع عيسى الحلبي
- الصلوات والبُشر في الصلاة على خير البشر للفيروز آبادي
- تحقيق محمد الجزائرى وعبد القادر الخيارى و محمد مطيع الحافظ ١٣٨٥ هـ
- دار التربية دمشق .
- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي
- تحقيق رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، دار النهضة العربية
- بيروت .
- الضوء اللامع لأعيان القرن التاسع
- للسخاوى طبع مصر ١٣٥٣ هـ .
- طبقات النحويين واللغويين
- لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق محمد ابو الفضل الطبعة الثانية ، دار المعارف
- القاهرة .
- العمدة لابن رشيق
- تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الخامسة (١٤٠١ هـ) ، دار الجيل بيروت

- عيون الأخبار

لابن قتيبة مصورة عن طبعة دار الكتب .

- غاية الأمان في أخبار القطر اليمني

ليحي بن الحسين ، نشره سعيد عاشور ١٩٦٨ م

- غيث النفع في القراءات السبع

للمفاسي ، مراجعة على محمد الضباع الطبعة الثالثة ١٣٧٣ هـ - مكتبة

مصطفى الحلبي مصر

- الفاخر للمفضل بن سلمه ،

تحقيق عبد العلیم الطحاوی والنجار ، الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ ، دار

إحياء الكتب العربية القاهرة .

- الفرائد الجديدة للسيوطي

تحقيق عبد الكريم المدرس ، مطبعة الإرشاد بغداد ، ١٣٩٧ هـ

- فصل المقال في شرح كتب الأمثال للبكري

تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ ،

مؤسسة الرسالة ، بيروت

- الفصول الخمسون لابن معطي

تحقيق محمود الطناحي

- الفصيح لأبي عباس ثعلب

تحقيق عاطف مذكور ، دار المعارف مصر .

- فهارس الأصول في النحو

تحقيق يحي بشير مصرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، دار البخارى للنشر

بريده .

- فهارس كتاب الأصول في النحو

لابن السراج ، الدكتور محمود الطناحي ، ١٤٠٦ هـ ، مكتبة الخانجي ،

القاهرة .

- فهارس كتاب سيبويه ،

صنعه محمد عظيمه ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ ، السعادة ، القاهرة .

- فهارس لسان العرب " الشعر "

صنعة خليل أحمد عمايرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة

بيروت .

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب

لنور الدين عبد الرحمن الجاهلي ، تحقيق أسامة الرفاعي ،

تاريخ الطبعة ١٤٠٣ هـ

- القاموس المحيط للفيروز آبادي

الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ ، مطبعة البابي الحلبي مصر .

القرارات الشاذة

تأليف عبد الفتاح القاضي ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ، دال الكتاب

العربي بيروت .

- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع

الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ المكتبة العلمية المدينة المنورة .

- الكافية في النحو

لابن الحاجب، تحقيق طارق عبد الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، مكتبة

دار الوفاء للنشر والتوزيع -

- الكامل

للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة

- الكتاب لسيبويه

(بولاق) الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ بولاق مصر

- الكتاب

لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ،

مكتبة الخانجي القاهرة

- كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي

تحقيق على توفيق الحمد الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ مؤسسة الرسالة بيروت .

- كتاب حروف المعاني للزجاجي

تحقيق على توفيق الحمد ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، مؤسسة الرسالة

بيروت .

- كتاب معاني الحروف ،

لأبي الحسن الرماني ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي

الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ

- الكشف

للمخشي ، دار المعرفة بيروت

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
لحاج خليفه ، الطبعة الثالثة ، المطبعة الإسلامية طهران ، ١٩٤٧ م
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها
لمكي بن أبي طالب ، تحقيق محي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة
الرسالة بيروت .
- كشف المشكل في النحو ،
للحيدرة اليميني ، تحقيق هادي مطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ ، مطبعة
الإرشاد بغداد .
- لسان العرب
لابن منظور ، الطبعة الأولى ، دار صادر، بيروت .
- اللمع في العربية
لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب
مكتبة النهضة العربية ، بيروت .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج
تحقيق هدي محمود ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ
- المبسوط في القراءات العشر
لأبي بكر الأصبهاني ، تحقيق سبيع حاكمي ، مجمع اللغة العربية بدمشق
- مجاز القرآن لأبي عبيدة .
تحقيق فؤاد سركين ، الطبعة الثانية ، السعادة مصر ، ١٩٧٠ م
- مجالس ثعلب
تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف مصر ، ١٩٦٠ م
- مجالس العلماء للزجاجي
تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة الكويت ١٩٦٢ م
- مجمع الأمثال للميداني
تحقيق محمد أبو الفضل ، عيسى الحلبي - مصر
- مجمل اللغة العربية لابن فارس
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، مؤسسة الرسالة
بيروت .

- المحتسب لابن جني
- تحقيق على النجدي وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ دار سزكين .
- مختصر في شواذ القرآن
- لابن خالويه بعناية ج . برجستراسر ، المطبعة الرحمانية مصر ، ١٩٣٤م
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري
- تحقيق طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٧٨ م
- مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوي
- تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ ، دار الفكر العربي .
- المرتجل في شرح الجمل
- لابن الخشاب ، تحقيق على حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ .
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي
- ضبط وتصحيح جاد المولي والنجاوي وأبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة .
- المسائل البصريات
- لأبي على الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- المسائل العسكرية للفارسي
- تحقيق محمد الشاطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، مطبعة المدني مصر .
- المسائل العضديات للفارسي
- تحقيق على جابر المنصوري ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، مكتبة النهضة العربية بيروت .
- المساعد على تسهيل الفوائد
- لابن عقيل تحقيق محمد على بركات ، دار الفكر بدمشق .
- المستقمي في أمثال العرب
- للزمخشري ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- المستوفي في النحو للفرخاني
- تحقيق محمد بدوي المختون ، دار الثقافة العربية القاهرة ، ١٤٠٧ هـ
- مسند الإمام أحمد ،
- الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ، المكتب الإسلامي بيروت .

- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن
- تأليف عبد الله الحبشي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ .
- المصباح في علم النحو للمطرزي
- تحقيق عبد الحميد السيد طلب ، الطبعة الأولى ، مكتبة الشباب بالمنيرة .
- المصباح المفير
- للفيومي ، المكتبة العلمية بيروت .
- المعارف لابن قتيبة
- تحقيق ثروت عكاشة الطبعة الثانية ، دار المعارف مصر .
- معاني القرآن للأخفش
- تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب بيروت .
- معاني القرآن للفراء
- الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب ، بيروت
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج
- تحقيق عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، عالم الكتب بيروت
- معجم الأدباء
- لياقوت الحموي ، دار المأمون ١٩٣٦ م
- معجم الأمثال العربية
- تأليف رياض عبد الحميد مراد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود .
- معجم البلدان للحموي
- دار صادر بيروت ، ١٣٧٤ هـ .
- معجم شواهد العربية
- لعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ، مكتبة الخانجي مصر
- معجم شواهد النحو الشعرية
- للدكتور حنا جميل حداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، دار العلوم .
- معجم المؤلفين لكحاله
- دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٣٧٦ هـ

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
وضعه محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الثانية ، دار الحديث القاهرة
- المعرّب من الكلام الأعجميّ
للجواليقيّ ، تحقيق أحمد محمد شاكر
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
لجمال الدين ابن هشام الأنصاريّ ، دار نشر الكتب الإسلامية ، تحقيق الدكتور
مازن المبارك ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- مفتاح العلوم لأبي يوسف السكاكيّ
ضبطه نعيم زرزور ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- المفصل في علم العربية
لأبي القاسم الزمخشريّ ، الطبعة الثانية ، دار الجيل .
- المفضليات
للمفضل الضبيّ ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف مصر ،
١٩٦٣ م .
- المقاصد الحسنة
للسخاويّ ، صححه عبد الله محمد الصديق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ، دار
الكتب العلمية بيروت .
- المقامات الحريرية
الطبعة الأولى ، مطبعة محمد علي وأولاده ، القاهرة .
- المقتصد في شرح الإيضاح
لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم مرجان ، دار الرشيد ، العراق .
- المقتضب للمبرد
تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .
- المقدمة الجزولية في النحو
لأبي موسى الجزوليّ ، تحقيق شعبان بن عبد الوهاب محمد .
- المقدمة المحسبه
لابن بابشاذ ، تحقيق حسام سعيد النعيمي
- المعرّب لابن عصفور ،
تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ ،
مطبعة العاني بغداد .

- الملخص في ضبط قوائين العربية

لابن أبي الربيع القرشي ، تحقيق على بن سلطان الحكمي ، الطبعة
الأولى ١٤٠٥ هـ .

- الممتع في التصريف

لابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوه ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، دار المعرفة
بيروت .

- المنصف في شرح التصريف لابن جني

تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ ، مطبعة
الخطبي مصر .

- منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك لأبي حيّان

تحقيق سدني جليزر ، أمريكا ١٩٤٧ م (مصورة) .

- الموشح للمرزباني

تحقيق على البجاوي ، القاهرة ١٩٦٥ م

- موطأ الإمام مالك

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى الخطبي ، ١٣٧٠ هـ

- نتائج الفكر للسهيلى

تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ، دار الرياض للنشر

والتوزيع .

- نزهة الألباء في طبقات الأرباء

لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، الطبعة

الثالثة ١٤٠٥ هـ ، مكتبة المنار ، الأردن .

- نشأة النحو ،

للشيخ محمد الطنطاوي ، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٤ هـ ، مطبعة وادي الملوك

مصر .

- النشر في القراءات العشر

لابن الجوزي ، مراجعة على محمد الضباع ، دار الكتب العلمية بيروت

- النقائص : نقائص جرير والفرزدق

لأبي عبيدة ، مطبعة بريل ليدن ١٩٠٩ م .

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ،

لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق عبد الحسين الفتيلي ، الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .

- النهر الماد من البحر المحيط

لأبي حيان ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر .

- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري

بعناية سعيد الشرتوني ، بيروت ١٨٩٤ م

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ ، نشر مكتبة الكليات بالأزهر .

- الوسيط في الأمثال

للواحدى تحقيق عفيف محمد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ ، دار الكتب

الثقافية الكويت .

- وفيات الأعيان لابن خلكان

تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٦٧ هـ .

فهرس الموضوعات

أولا : قسم الدراسة

المقدمة

الفصل الاول

- ٨ - كلمة موجزة عن حياة ابن الحاجب .
- ١٠ - كلمة موجزة عن كافيته
- ٢٠ - ١٢ - حياة ابن أبي القاسم وفيها :
 - ١٢ - اسمه ونسبه ولقبه .
 - ١٢ - مولده
 - ١٢ - نشأته وحياته العلمية .
 - ١٣ - أسرته .
 - ١٤ - شيوخه .
 - ١٥ - تلامذته .
 - ١٨ - مكانته العلمية والثقافية
 - ١٩ - مؤلفاته
 - ٢٠ - وفاته .

الفصل الثاني

التعريف بكتاب " البرود الصافي في شرح الكافي "

- ٢٢ - السبب في تأليف الكتاب .
- ٢٢ - منهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافي .
- ٢٣ - مصادر الكتاب .
- ٢٥ - مذهب النحوى
- ٢٦ - مذهب الفقهي
- ٢٧ - أدلته
- ٣٠ - موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها
- ٣١ - موقفه من النحاة
- ٣٣ - موقفه من مسائل الخلاف

٣٤	• بعض المآخذ التي وقع ابن أبي القاسم فيها
٣٧	• تحقيق عنوان الكتاب
٣٨	تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف
٣٩	دحض شبهة حول الكتاب
٤٠	• وصف النسخة
٤٢	• منهجي في تحقيق النص
٤٤	• نماذج من المخطوطه

ثانيا : التحقيق

٣ - ١	مقدمة المؤلف
١	مؤسس علم النحو
١	تعريف النحو
١١ - ٤	باب الكلمة
٤	تعريف الكلمة
٨	أقسام الكلمة
١٧ - ١٢	باب الكلام
١٣	تعريف الكلام
١٥	تألف الكلام
٢٧ - ١٨	باب الاسم
١٨	لغات الاسم
١٨	الخلافا في اشتقاق الاسم
١٩	تعريف الاسم اصطلاحا
٢٠	الاعتراضات على التعريف
٢١	الرد على الاعتراضات
٢٣	علامات الاسم
٢٣	دخول اللام
٢٤	الجر والتنوين
٢٥	الاسناد اليه
٢٦	الاضافة
٣٢ - ٢٨	باب المعرب والمبني
٢٩	تعريف المعرب
٣٠	حكمه
٣٩ - ٣٣	باب الاعراب
٣٣	تعريفه لغة واصطلاحا

٣٨	أنواعه
٣٩	تعريف العامل
٤٠	اعراب المفرد المنصرف
٤١	اعراب جمع التكسير
٤٣ - ٤٤	باب اعراب جمع المؤنث السالم
٤٤	اعراب غير المنصرف
٤٥ - ٥١	باب اعراب الاسماء الستة
٤٥	شروط اعرابها
٤٦	اختلاف النحاة في اعرابها
٥٢ - ٥٧	باب المثنى والملحق به
٥٢	اعراب المثنى
٥٤	اعراب كلا وكلتا
٥٦	الخلافا في كلا وكلتا هل هما مثنيان ؟
٥٨ - ٦٤	باب جمع المذكر السالم والملحق به
٥٨	اعراب الملحق به غير القياس ان لم يسم به
٥٩	اعراب جمع المذكر والملحق به ان سمي به
٦٠	اختلاف النحاة في اعراب المثنى والجمع
٦٥ - ٦٨	الاعراب التقديرى
٦٥	اعراب المتعذر
٦٦	اعراب المستثقل (المنقوص)
٦٨	وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم
٧٩	الاعراب اللفظي
٧٠ - ١٥٢	باب الممنوع من الصرف
٧٠	الخلافا في اشتقاق المنصرف
٧١	حكم الممنوع من الصرف
٧٣	الخلافا في هل يجوز صرفه للضرورة والتناسب ؟
٧٥	الخلافا في هل يجوز منع المنصرف للضرورة ؟

٧٧	هل يجوز صرف غير المنصرف في سعة الكلام ؟
٧٨	منع الصرف للجمع والفي التانيث
٨٩ - ٧٨	منع الصرف للعدل
٧٩	العلة في منع أحاد موحد
٨١	العلة في منع آخر وسحر وأمس
٨٣	العلة في منع جمع وأخواتها
٨٦	العلة في منع فعال كـ " نزال "
٨٧	العلة في منع عمر وقطاع
٩٣ - ٩٠	الوصف والصفات الغالبة
٩٠	صرف أربع والعلة في ذلك
٩١	منع صرف أسود وأرقم وأدهم
٩١	ضعف المنع في أفعي وأجدل وأفيل
١٠٢ - ٩٤	منع الصرف للتانيث
٩٤	التانيث اللفظي وشرطة في منع الصرف
٩٥	التانيث المعنوي وشرطه في منع الصرف
٩٨	حكم المذكر ان سمي بمؤنث
١٠١	تنبيه
١٠٢	حكم المؤنث ان سمي بمذكر
١٠٢	منع الصرف للعلميه والتعريف
١٠٣ - ١٠٧	منع الصرف للعلمية والعجمة
١٠٤	علامات معرفة الاسم الأعجمي
١٠٦	نوح منصرف والعلة في ذلك
١٠٨ - ١٢١	منع الصرف لصيغة منتهي الجموع
١٠٨	شرط الجمع في منع الصرف
١١٠	فرازته منصرفه والعلة في ذلك
١١١	حضاجر علم للضبع غير منصرف

١١٥ - ١١٢	آراء العلماء في " سراويل "
١٢١ - ١١٥	" جوار " وآراء العلماء فيها
١٢٤ - ١٢٢	منع الصرف للعلمية والتركيب
١٣١ - ١٢٤	منع الصرف للألف والنون الزائدتين
١٢٦	مدار معرفة الزيادة على الاشتقاق
١٢٧	شرطها العلمية في الاسم
١٢٧	شرطها الوصفية في الصفة
١٤٢ - ١٣٢	وزن الفعل وشرطه في منع الصرف
١٣٢	حكم الوزن المشترك في الاسم والفعل
١٣٤	وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل
١٣٦	أو أن يكون غالباً في الفعل
١٣٨	ان لا يقبل وزن الفعل التاء
١٣٩	حكم وزن الفعل اذا لحقه التغيير
١٤٥ - ١٤٢	حكم غير المنصرف اذا كانت العلمية مؤثرة فيه ثم نكر صرف
١٤٥	اختلاف سيبويه والأخفش في " أحمر " علماً اذا انكر
١٤٨	لا يلزم سيبويه الخلاف في باب " حاتم "
١٤٩	غير المنصرف اذا اتصلت به اللام او الاضافة ينكسر
١٥٢ - ١٥٠	خاتمة (حكم الممنوع من الصرف اذا صغر
٢٧٨ - ١٥٣	المرفوعات
١٥٣	تعريف المرفوعات
١٧٤ - ١٥٣	باب الفاعل
١٥٣	الخلاف في أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل
١٥٤	العامل في الفاعل
١٥٤	تعريف الفاعل
١٥٥	هل يجوز الاسناد الى الفعل من غير حرف مصدري ؟
١٥٦	المذاهب في تقدم الفاعل على الفعل ثلاثه

١٥٨	الأصل في الفاعل ان يلي فعله
١٦٠	امتناع " ضرب غلامه زيدا. "
١٦١	مواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوبا
١٦٤	مواضع تقديم المفعول على الفاعل وجوبا
١٦٧	حذف الفعل جوازا
١٦٩	حذف الفعل وجوبا
١٧٤	حذف الفعل والفاعل معا
١٧٥ - ٢٠٢	باب التنازع
١٧٥	مقدمة في الباب
١٧٨	الحكم اذا تنازع الفعلان ظاهرا
١٧٩ - ١٨٦	شروط التنازع
١٨٧	الخلاف بين البصريين والكوفيين في أيهما العامل
١٨٩	الرد على الفراء
١٩٠ - ١٩٣	خلاصة المسألة في اضممار الفاعل ان أعملت الثاني
١٩٣ - ١٩٦	الحكم ان اعملت الثاني والاول يستدعيه مفعولا
١٩٧ - ١٩٩	الحكم ان اعملت الاول والثاني يستدعيه مفعولا
١٩٩ - ٢٠٢	الخلاف في بيت امرئ القيس " كفاني ولم أطلب "
٢٠٣ - ٢٠٩	باب النائب عن الفاعل (مفعول مالم يسم فاعله)
٢٠٣	تعريفه
٢٠٣	لايقع المفعول الثاني من باب علمت والخلاف في ذلك
٢٠٤	لايقع المفعول الثالث من باب علمت أعلم ولا المفعول معه أوله
٢٠٦	اذا وجد المفعول به تعيين للنائبه والخلاف في ذلك
٢٠٨	اذا لم يوجد المفعول به فالجميع سواء في النيابة والخلاف في ذلك
٢٠٩	نيابة الاول من باب اعطيت أولي من الثانية والخلاف في ذلك
٢١٠ - ٢٦٨	باب المبتدأ والخبر
٢١٠	الخلاف في العامل في المبتدأ والخبر
٢١١	تعريف المبتدأ

- ٢١١ - ٢١٦ حكم الصفة الواقعة بعد نفي أو استفهام والخلاف في ذلك
- ٢١٦ تعريف الخبر
- ٢١٧ أصل المبتدأ التقديم
- ٢١٨ - ٢٢٤ مسوغات الابتداء بالنكرة
- ٢٢٥ - ٢٣٦ مجيء الخبر جملة
- ٢٢٦ لابد فيها من عائد
- ٢٣٢ حذف العائد
- ٢٣٤ وقوع الخبر ظرفاً وأقوال النحاة فيه
- ٢٣٤ ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم عين
- ٢٣٥ هل يتعلق الظرف والجار والمجرور بشيء أو لا ؟ وما متعلقه ؟
- ٢٣٦ هل يجوز ظهور هذا المتعلق ؟
- ٢٣٧ - ٢٤٠ وجوب تقديم المبتدأ
- ٢٣٧ - أن يكون المبتدأ له صدر الكلام
- ٢٣٧ - أن يكونا معرفتين أو متساويين
- ٢٣٨ - الخلاف في جواز الاخبار بأيهما ؟
- ٢٣٩ - إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ أو المذاهب في ذلك
- ٢٤١ - ٢٤٤ وجوب تقديم الخبر
- ٢٤١ إذا كان له صدر الكلام
- ١٤١ إذا كان مصححاً للابتداء بالنكرة والخلاف في ذلك
- ٢٤١ أن يكون لمتعلق الخبر ضميراً في المبتدأ
- ٢٤٣ أن يكون الخبر عن مبتدأ هو " أن "
- ٢٤٣ وقوع الخبر بعد " إلا "
- ٢٤٣ الحال التي يجوز فيها الامران والخلاف في ذلك
- ٢٤٥ - ٢٤٧ تعدد الخبر
- ٢٤٧ حكم الجمع في الاخبار به عن المفرد
- ٢٤٨ دخول الفاء في خبر المبتدأ
- ٢٤٨ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط

٢٤٨	دخول الفاء على الخبر وجوبا
٢٤٨	دخول الفاء على الخبر جوازا
٢٥١	امتناع دخول الفاء على الخبر والمذاهب في ذلك
٢٥٢	" ليت ولعل " مانعان باتفاق لدخول الفاء على الخبر
٢٥٢	الخلافا في " ان ، لكن "
٢٥٣	اذا كان الناسخ " كان وأخواتها " المنع
٢٥٤	الخلافا بين سيبويه والأخفش في دخول الفاء على خبر ان
٢٥٥ - ٢٥٦	حذف المبتدأ
٢٥٥	حذف المبتدأ جوازا
٢٥٥	حذف المبتدأ وجوبا
٢٥٧ - ٢٦٨	حذف الخبر
٢٥٧	حذف الخبر جوازا
٢٥٧	حذف الخبر وجوبا في اربعة مواضع
٢٦٩ - ٢٧٢	باب خبر ان وأخواتها
٢٦٩	الخلافا في رافعه
٢٦٩	حكم تقديم خبر ان على الاسم
٢٧٠ - ٢٧١	حكم تقديم معمول الخبر على الاسم
٢٧٢ - ٢٧٤	باب خبر لا النافية للجنس
٢٧٢	الخلافا في رافعه
٢٧٣	الخلافا في الرواية عن تعميم في حذف خبرها
٢٧٥ - ٢٧٨	باب اسم ما و لا المشبهتين ب ليس
٢٧٦	الخلافا في عمل ما النافية
٢٧٦	عمل لا شان
٢٧٦	الخلافا في عملها
٢٧٧	حكم دخولها على الاسم المعرفة والنكرة
٢٧٨	الخلافا في عملها على أى لغة
٢٧٨	الأكثر في خبرها الحذف وقد يثبت

٢٧٨	المنصوبات
	الفهارس الفنية العامة
٢٨٠ - ٢٨٤	فهرس الآيات القرآنية
٢٨٥	فهرس الأحاديث والأثار
٢٨٦	فهرس الحكم والامثال
٢٨٧ - ٢٩٤	فهرس الشواهد الشعرية
٢٩٥	فهرس القبائل والبطون والجماعات
٢٩٦ - ٢٩٧	فهرس الاماكن والبلدان
٢٩٨	فهرس الكتب الواردة في النص
٢٩٩ - ٣٠٩	فهرس الاعلام
٣١٠ - ٣٣٢	فهرس المصادر والمراجع
٣٣٣ - ٣٤٢	فهرس الموضوعات